







العدد الخامس ديسمبر 2020

دراسات تاريخية

دراسات

تاريخية









ISSN 2710 - 2998

مجلَّة دوريَّة علميَّة محكّمة يصدرها مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر
بترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العدد الخامس ديسمبر 2020م

توجه المراسلات والبحوث المقترحة للنشر، باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة: hsj@aden.center

أو على عنوان مركز عدن للدراسات التاريخية والنشر، عدن، الشيخ عثمان، شمسان مول، مكتب: 6 إيميل: info@aden.center

المواد المنشورة في المجلة لا تعبِّر إلَّا عن آراء أصحابها
ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلة أو رأي القائمين عليها

المجلة صادرة بقرار ترخيص رقم (1) من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لعام 2019م وبرقم إيداع وطني: 1109 لعام 2019م

قواعد النشر في المجلة

1- أن يكون البحث في مجال التاريخ وعلومه، وأن يتسق عنوانه مع محتواه.

2- أن يكون متسماً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وأن يمثِّل إضافة نوعية في مجال المعرفة.

3- أن يكتب بلغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية.

4- أن يكون ملتزماً بدقة التوثيق، وأن توثق قائمة المصادر والمراجع وترتب ترتيباً هجائياً في آخر البحث بطريقة التوثيق المتعارف عليها: اسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الجزء، اسم المحقق أو المترجم، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.

5- أن تذكر الهوامش في أسفل الصفحات، وأن ترقم في كل صفحة ترقيماً تسلسليًّا.

6- ألَّا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدِّم للنشر في أي جهة أخرى.

7- ألَّا تقل صفحات البحث الواحد عن 15 صفحة، وألَّا تزيد عن 30 صفحة، بما فيها الجداول والرسوم الخرائط والصور، إن وجدت.

8- أن يستخدم الباحث الخط الأسود Simplified Arabic بحجم 14 Normal، وبحجم 16 Bold في العناوين الداخلية.

9- أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين والأخذ بها، مع تعليل ما لم يتم الأخذ به.

10- قرار هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة للنشر نهائي، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات قراراتها بعدم النشر.

11- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.

مرفقات النشر

عند تقديم البحث للنشر يشترط الآتي:

1- أن يقدِّم الباحث طلباً كتابياً بنشر بحثه إلى رئيس تحرير المجلة. وأن يتعهد فيه بأن بحثه لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلاً أو جزءاً من كتاب أو رسالة علمية.

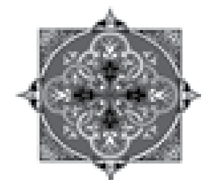
2- أن يقدِّم الباحث ملخصاً لسيرته العلمية، وأهم إنتاجه العلمي.

3- أن يقدِّم الباحث نسختين ورقيتين من بحثه، ونسخة إلكترونية.

4- أن يرفق مع البحث ملخصًا باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، بحيث لا تزيد كلمات الملخصين عن 300 كلمة.

5- أن يقدم الباحث نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، في حال استخدامها في البحث، إلا إذا وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.

محتويات العدد



تحكم الفرس بطريق تجارة الحرير الصيني ودوره في الصراع البيزنطي الفارسي للسيطرة على السواحل اليمنية في الربع الأول من القرن السادس الميلادي.

د.أحمد صالح محمد العبادي[1]

ملخص البحث:

يتحدث هذا البحث، عن تحكم الفرس بطريق تجارة الحرير الصيني، ودوره في الصراع البيزنطي الفارسي، للسيطرة على السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر، في الربع الأول من القرن السادس الميلادي، إذ تحكم الفرس بطريق الحرير الصيني المتجه إلى بيزنطة، والذي كان يمر من خلال أراضي الفرس ومناطق نفوذهم، وكانت بيزنطة تستورد الحرير بكميات كبيرة لاحتياجه في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكانت فارس تفرض على بيزنطة رسومًا جمركية باهظة، بل إنها كانت تقطع طريق الحرير الصيني المتجه إلى بيزنطة، لاسيما عندما كانت تتوتر العلاقات وتنشب الحروب بين الإمبراطوريتين العظميين، بيزنطة وفارس، مما كان يؤدي إلى توقف تدفق الحرير الصيني وبضائع الشرق الأقصى إلى بيزنطة، ومن ثم حرمان الخزانة البيزنطية من مورد مالي

(1) أستاذ التاريخ القديم المشارك - قسم التاريخ - كلية التربية - جامعة عدن - الجمهورية اليمنية.

كبير، وتدهور للاقتصاد البيزنطي، وسخط اجتماعي في بيزنطة، مما دفع بيزنطة إلى البحث عن طريق بديل للحصول على الحرير الصيني، بعيدًا عن سيطرة الفرس وتحكمهم، فاتجهت أنظار بيزنطة نحو السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر وطريق القوافل التجارية البري (طريق البخور)، الذي كان يربط بين جنوب شبه الجزيرة العربية وشمالها، فعملت بيزنطة على نشر الديانة المسيحية في اليمن عن طريق حليفتها الحبشة، فاعتنق الملك ذو نواس الحميري - ملك اليمن آنذاك - الديانة اليهودية وجعلها الديانة الرسمية للدولة، وتشدد في فرضها على الطوائف الأخرى، وأجبر المسيحيين في اليمن على اعتناقها، وقتل البعض من النصارى حرقًا بالنار داخل الأخدود الذي شقه في الأرض، لحرق من يرفض اعتناق الديانة اليهودية، فتدخلت بيزنطة وحليفتها الحبشة لحماية أتباع المسيحية، وتدخلت فارس لحماية أتباع اليهودية والوثنية، وتحولت اليمن إلى ساحة صراعات دولية بين بيزنطة وفارس، من أجل السيطرة على السواحل اليمنية وطرق التجارة البحرية والبرية التي كانت تتحكم بها اليمن، وقامت بيزنطة بالاشتراك مع حليفتها الحبشة بغزو اليمن عام 525 م، بذريعة حماية المسيحيين، فوقعت اليمن تحت الاحتلال البيزنطي الحبشي، ضحية للصراع البيزنطي الفارسي.

Research Summary

The Persians controlled by Chinese Silk Trade, and its role in the Persian Byzantine conflict to control the Yemeni coast an the Red Sea road in the first quarter of the sixth century.

This paper talks about the Persians ‹control of the Chinese silk trade route ,and its role in the Byzantine-Persian struggle to control the Yemeni coasts and the Red Sea Road ,in the

first quarter of the sixth century AD ,as the Persians ruled the Chinese Silk Road heading to Byzantium ,which was passing through the lands Persians and their areas of influence ,and Byzantium imported silk in large quantities for its needs in social ,political and economic life ,and Persia imposed exorbitant customs duties on Byzantium ,and it was even cutting the Chinese Silk Road heading to Byzantium ,especially when relations were tense and wars broke out between the two great empires ,Byzantium and Persia Which led to the cessation of the flow of Chinese silk and Far Eastern goods to Byzantium ,and then deprived the Byzantine Treasury of a large financial resource ,the deterioration of the Byzantine economy and social discontent in Byzantium ,which prompted Byzantium to search for an alternative way to obtain Chinese silk ,away from the control of the Persians and their control. Byzantium's attention turned towards the Yemeni coasts ,the Red Sea Road and the land commercial convoys road) Incense Road ,(which connected the southern Arabian Peninsula .God, Byzantium worked to spread Christianity in Yemen through its ally Abyssinia ,so King Dhunwas al-Hamiri ,King of Yemen at that time ,embraced Judaism and made it the official religion of the state ,and tightened its imposition on other sects ,and forced Christians in Yemen to convert to it ,and some Christians were burned with fire Inside the groove that it has created in the land ,to burn those who refuse to convert to Judaism, then Byzantium and its ally Abyssinia intervened to protect the followers of Christianity ,and Persia intervened to protect the followers of Judaism and paganism ,and Yemen turned

into an international battleground between Byzantium and Persia ,for control of the Yemeni coasts and the sea and land trade routes that Yemen was controlled by it ,and Byzantium, in conjunction with its ally Abyssinia ,invaded Yemen in525 AD ,under the pretext of protecting the Christians ,so Yemen fell under the Byzantine Abyssinian occupation ,a victim of the Byzantine-Persian conflict

dr.Ahmed saleh Alabadi

Professor of Ancient History Co – History Section – Faculty of Education – University of Aden – Republic of Yemen.

Email: dr.ahmad2012@hotmail.com

المقدمة ومشكلة الدراسة:

اعتمدت التجارة البيزنطية مع الصين والهند في القرن السادس الميلادي، على العلاقات بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، التي كانت تسودها الحروب بينهما بصورة تكاد تكون مستمرة، باستثناء أوقات الهدنة، وذلك من أجل السيطرة على طرق التجارة، إذ كانت طرق التجارة البيزنطية البرية والبحرية مع بلاد الصين والهند رهينة بيد الفرس، ولم يكن بإمكان بيزنطة الاتصال المباشر بالشرق الأقصى لشراء البضائع الشرقية بضمنها الحرير الصيني الذي كانت بيزنطة تستورده بكميات كبيرة، وتحتاجه بشدة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولم تكن فارس تسمح بوصول السفن البيزنطية إلى سواحل غرب الهند وجزيرة سيلان، مركز التبادل التجاري لشراء الحرير، الذي كانت فارس تحرص على شرائه كلّه من تجار الصين والهند وبأسعار عالية ومن ثم تتحكم به، بحيث لا يصل إلى بيزنطة إلا عن طريق تجار فارس.

وكان محتومًا على البضائع البيزنطية بضمنها الحرير الصيني المرور عبر الأراضي الفارسية، مما جعل فارس منطقة تهديد للتجارة البيزنطية مع الشرق الأقصى، وكانت فارس تفرض على تجارة الحريررسومًا جمركية عالية، أرهقت الخزانة البيزنطية، بل كانت فارس أحيانًا تقطع طريق الحرير بصورة تامة لاسيما في أوقات الحروب بينها وبين بيزنطة، مما كان يسبب تدهورًا اقتصاديًا لبيزنطة التي كانت تجني أرباحًا كبيرة من تجارة الحرير وسلع الشرق الأقصى الأخرى.

لذلك اتجهت أنظار بيزنطة نحو السواحل والموانئ اليمنية وطريق البحر الأحمر الذي كانت بيزنطة تتحكم بشماله من خلال سيطرتها على مصر، في حين كانت اليمن تتحكم بمدخله الجنوبي من خلال مضيق باب المندب، وتتحكم بسواحلها الطويلة المطلة على البحر الأحمر والبحر العربي والموانئ اليمنية المنتشرة على سواحلهما، والتي كانت على صلة مباشرة بتجارة الصين وبلاد الهند، بل إن تلك الموانئ كانت تعد، أسواقًا تجارية دولية كبيرة للتبادل التجاري، تلتقي فيها تجارة أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط وغربي آسيا بتجارة الهند والشرق الأقصى وشرقي أفريقيا والخليج العربي، فضلًا عن تحكم اليمن بطريق القوافل التجارية البري، الذي كان ينطلق من هذه الموانئ في جنوب شبه الجزيرة العربية عبر الأراضي اليمنية، متجهًا إلى شمال شبه الجزيرة العربية وشرقها وإلى سواحل البحر المتوسط، وكان يعد شريانًا تجاريًا بريًا مهمًا لنقل منتجات اليمن الثمينة من البخور والمر وغيرها من العطريات، لذلك كان يسمى (طريق البخور)، وأيضًا كانت تنقل عبره بضائع الشرق الأقصى بضمنها الحرير، وذلك على ظهور الجمال، وكان يعد طريق القوافل أكثر ضمانًا لدى التجار، ويفضلونه على الطريق البحري عبر البحر الأحمر؛ نظرًا لمخاطر هذا البحر وتعرضه للقرصنة أحيانًا.

وقد احتدم الصراع بين القوتين العظميين، بيزنطة وفارس، في الربع الأول من القرن السادس الميلادي، من أجل السيطرة على السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر وطريق القوافل التجارية البري، لاسيما بعد أن قطعت فارس طريق الحرير البري الشمالي، الذي كان يمر عبر أراضيها متجها إلى بيزنطة، بسبب الحروب بينها وبين بيزنطة، وتوقف تدفق الحرير الصيني إلى بيزنطة، ولم يعد أمام بيزنطة سوى الحصول على الحرير الصيني بواسطة طريق البحر الأحمر والموانئ اليمنية، فأرادت فارس أن تسيطر على طريق البحر الأحمر وسواحل اليمن، لتحكم الحصار على بيزنطة وتحرمها من بضائع الشرق الأقصى بضمنها الحرير الصيني، لاسيما أن طريق الخليج العربي كان تحت السيطرة الفارسية، لذلك سارعت بيزنطة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لغزو اليمن، فوجدت في الصراع الديني الدائر في اليمن خلال هذه المدة فرصة مناسبة لغزو اليمن، بذريعة حماية المسيحيين في اليمن الذين بطش بهم الملك الحميري يوسف ذو نواس، وأجبرهم على اعتناق ديانته اليهودية، وتم التنسيق بين بيزنطة وحليفتها الحبشة لإعداد حملة حبشية يحملها أسطول بيزنطي لغزو اليمن.

لذلك رأى الباحث أن هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة مستقلة بذاتها تبرز أهمية الحرير الصيني بالنسبة لبيزنطة، وتحكم فارس بطريق الحرير الصيني الذي يمر عبر أراضيها ومناطق نفوذها، وإيقاف تدفقه إلى أراضي الإمبراطورية البيزنطية ومناطق سيطرتها، ودور ذلك التحكم في الصراع البيزنطي الفارسي للسيطرة على السواحل والموانئ اليمنية وطريق البحر الأحمر في الربع الأول من القرن السادس الميلادي، وحصول بيزنطة على الحرير الصيني بعيدًا عن تحكم فارس، وقد أدى ذلك الصراع إلى الغزو الحبشي البيزنطي لليمن عام 525م.

أهميـة السـواحل اليمنيـة وطريـق البحـر الأحمـر فـي ميـزان القوى الدولية في العصور القديمة:

تشرف اليمن على البحر الأحمر من الغرب والجنوب، والبحر العربي من الجنوب والجنوب الشرقي، وتتحكم بمدخل البحر الأحمر الجنوبي، من خلال سيطرتها على مضيق باب المندب، الممر المائي المهم الذي كان يمر من خلاله الطريق التجاري البحري الرئيس (طريق تجارة الشرق) ذلك الشريان التجاري الذي كان يربط بين الشرق والغرب.

وقبض اليمنيون منذ عصور موغلة في القدم، على زمام التجارة البحرية في الشرق، وكانت سفنهم هي الوحيدة التي تمخر المحيط الهندي لتنقل سلع الهند والشرق الأقصى إلى موانئ اليمن الواقعة على البحر الأحمر والبحر العربي، التي كانت ملتقى التجارة القادمة من الشرق والغرب، إذ كانت على اتصال مباشر ببلاد الهند، والسفن التجارية تروح وتغدو إليها من الشرق الأقصى ومن الغرب وبلاد مصر وأفريقيا والخليج العربي، كما كانت اليمن تتحكم بطريق القوافل التجارية البري الذي كان ينطلق من الموانئ اليمنية في جنوب شبه الجزيرة، ويمر عبر أراضيها متوجهًا إلى شمال شبه الجزيرة العربية وشرقها، والذي كانت تنقل عبره منتجات اليمن الثمينة من البخور والمر وغير ذلك من العطريات التي لم يكن بوسع العالم القديم الاستغناء عنها لاستعمالها في الطقوس الدينية والجنائزية وسائر الاحتفالات والمناسبات العامة والخاصة وزينة النساء وطيوبها، وغير ذلك من الاستعمالات، وكانت تلك المواد لا تنتج بغير أرض اليمن[1].

---

(1) حتي، فيليب (وآخرون) تاريخ العرب مطول، دار المكشوف للطباعة والنشر، بيروت، 1949، ج2، ص36 – 46؛ لطفي عبدالوهاب يحيى، الجزيرة العربية في المصادر الكلاسيكية، دراسات تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الأول، جامعة الرياض، 1979، ج2، ص 06–16؛ ترسيسي، عدنان، اليمن وحضارة العرب، مع دراسة جغرافية كاملة، دار مكتبة الحياة، بيروت، (لا . ت)، ص4.

أما أهم الموانئ اليمنية التي ازدهرت على امتداد السواحل اليمنية، على البحر الأحمر والبحر العربي، التي كانت متصلة بالتجارة الدولية، فأبرزها:

أ- ميناء موزع - Muza - وهو ميناء المخا، على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر، وكان سوق مدينةٍ دولي، تحدث عنه صاحب كتاب (دليل البحر الإريثري) وهو لمؤلف يوناني مجهول، عاش في النصف الثاني من القرن الأول الميلادي وفقًا لرأي جمهور المؤرخين[1]، الذي أورد وصفًا موجزًا لأهمية ذلك الميناء والبضائع التي كانت ترد إليه، وتصدّر منه أو تباع في سوقه، وذكر أن هذا الميناء يعد سوق مدينة تم تأسيسه بموجب القانون، وإنه كان يعج بالسفن التي تقصده من الشرق والغرب، والملاحين العرب وغيرهم من المشتغلين بالتجارة، وممن يجوبون البحار من التجار والبحارة الذين يشتغلون بالتجارة من الساحل الأقصى في بلاد الهند، والذين كانت سفنهم تغدو وتروح إليه محمّلة بصنوف البضائع[2] وذكر صاحب كتاب الدليل أن السفن كانت تخرج من هذا الميناء محملة بمنتجات اليمن الثمينة، وإليه كانت ترد الحاصلات الثمينة والمرغوبة، إذ كان يرد إليه: اللؤلؤ من الخليج العربي، والأنسجة والسيوف من الهند، والحرير من الصين، والرقيق والقرود وريش النعام والذهب من الحبشة، وكانت ترد إليه صنوف الأقمشة ناعمها وخشنها، وألبسة خيطت على الطراز العربي، وهي ذات أكمام عادية ومطرزة أو موشّاة بالذهب والزعفران، وأنسجة القطن الشفافة والأعبئة والأحرمة بعضها عادية والأخرى مصنوعة على الطراز المحلي، والأوشحة ذات الألوان المتعددة، والدهون والمراهم المعطرة، وقصب الذريرة، والخمور، والحنطة بكميات قليلة.

(1) زيادة، نقولا، دليل البحر الإريثري، دراسات تاريخ الجزيرة، الكتاب الثاني، جامعة الرياض، السعودية، 1979، ج2، ص263؛ الشيبة عبدالله حسن، دراسات في تاريخ اليمن القديم، تعز، اليمن، 1999م، ص223.

(2) The periplus of the Erythrean sea, by, Wilfred, H, Schoff, Ne – York, 1912, Ch.21.

وكانت تهدى للزعيم(القيل) الخيول والبغال القوية والأواني المصنوعة من الذهب والفضة والآنية النحاسية، وتصدر تلك البلاد (اليمن) حاصلات أرضها من فاخر المر والصمغ المعيني والرخام والمرمر وغيرها[1].

ب – ميناء أوكيليس –Ocelis– أي عقيلا أو عقيليا، وهو ميناء يقع على الرأس الناتئ من اليابسة المطل على مضيق باب المندب، والذي كان يعرف لدى اليونان والرومان بمضيق (ديرة)، وتوجد به جزيرة (ديودوروس) وهي جزيرة ميون، وكان ميناء عقيلا أول ميناء تقصده السفن القادمة من الشرق، في بداية البحر الأحمر، لتستريح به وتتزود بالماء والغذاء قبل مواصلتها الإبحار غربًا عبر البحر الأحمر، ويعد آخر الموانئ في نهاية البحر الأحمر بالنسبة للسفن القادمة من الغرب عبر البحر الأحمر المتجهة شرقًا عبر المحيط الهندي، ويذكر صاحب كتاب (دليل البحر الإريثري)، أن بضائع الساحل الأفريقي، كانت تعبر مضيق باب المندب بواسطة القوارب إلى هذا الميناء[2]

ج– ميناء عدن، الذي عرف في كتابات اليونان والرومان (Arabia Euddaemon)، أي العربية الميمونة، و(Arabia emporiom) بمعنى المركز التجاري لبلاد العرب[3]، ويذكر صاحب كتاب دليل البحر الإريثري، أن عدن كانت تابعة لحكم الملك(كرب إيل)، وتوجد بها مراس مناسبة للسفن التي كانت تقصدها من الشرق والغرب، وأنها كانت ملتقى التجارة القادمة من

(1) The Periplus, Ch.24. ؛ ينظر: حتي، فيليب، تاريخ العرب مطول، ج1، ص63.

(2) The Periplus, Ch.6–7,Ch.25.

(3) The Periplus, Ch.26 ؛ ينظر: العبادي، أحمد صالح محمد، اليمن في المصادر القديمة اليونانية والرومانية، 485 ق.م – 200م، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، اليمن، 2004، ص239.

الغرب وبلاد مصر وأفريقيا ومن الهند، وأن عدن كانت بمنزلة الإسكندرية من حيث الأهمية التجارية[1].

د – ميناء قناء (Cana) حصن الغراب أو بير علي، ويذكر صاحب كتاب دليل البحر. الإريثري، أنه كان خاضعًا لحكم ملك بلاد البخور(Eleazus)، وهو العزيلط ملك حضرموت، وأنه إلى الداخل منه كانت توجد العاصمة (Sabatha)، أي شبوة، وكان يتم تجميع البخور الذي تنتجه تلك البلاد إلى هذا الميناء على ظهور الجمال، وأن هذا الميناء كانت له صلاته التجارية مع بلاد الهند وسكيثيا في بلاد السند وعمان والساحل المجاور، وأنه كان سوق مدينة، ترد إليه السلع والبضائع والأقمشة والملبوسات ذاتها التي كانت ترد إلى مينا موزع (المخا)، وكان يتم به تشكيل الذهب وألواح الفضة وحملها إلى الملك، فضلًا عن الخيول والتماثيل وصنوف الملابس الفاخرة رفيعة الصنعة. ومن هذا الميناء كانت تصدر الحاصلات المحلية، وهي البخور، والصبر، وسائر السلع التي كان يتم تبادلها مع الموانئ الأخرى، وكان يتم الإبحار من هذا الميناء في الوقت الذي كان يتم به الإبحار من ميناء موزع (المخا)[2].

وكانت السفن التجارية القادمة من الهند والشرق الأقصى عبر المحيط الهندي، التي تحمل السلع المهمة ونفائس الشرق المراد نقلها إلى الغرب؛ تفرغ حمولتها في تلك الموانئ لاسيما مينائي عدن وقنا، ليتم نقلها بواسطة القوافل التجارية برًّا عبر طريق القوافل من جنوب شبه الجزيرة إلى شمالها، وحتى سواحل البحر المتوسط، وكان هذا الطريق أكثر ضمانًا من طريق البحر الأحمر؛ نظرًا للمخاطر التي كانت تواجه السفن في هذا البحر، فضلًا عن تعرضه للقرصنة أحيانًا.

(1) The Periplus Ch.26

(2) The Periplus, Ch.28.

أما طريق البحر الأحمر فقد شهد تنافسًا شديدًا، بين قوى خارجية وإقليمية متعددة في العصور القديمة، لاسيما منذ عهد الإسكندر الأكبر المقدوني (333 – 323 ق. م)، الذي أرسل بعثات كشفية من الخليج العربي لكشف سواحل جنوب شبه الجزيرة العربية، ومعرفة أفضل السبل لغزوها برًّا، ثم في عصر البطالمة الذين حاولوا السيطرة على سواحل البحر الأحمر، وكسر احتكار تجار اليمن لتجارة الشرق، والسيطرة على طريق البحر الأحمر ذلك الشريان التجاري المهم الذي يربط الشرق بالغرب، وأرسلوا عددًا من البعثات والرحلات الكشفية من مصر، بهدف كشف سواحل البحر الأحمر الشرقية والغربية، وقاموا بإنشاء عدد من المدن والموانئ على سواحله لاسيما الساحل الجنوبي الغربي(1).

كما حاول الرومان فيما بعد، السيطرة على سواحل اليمن وطريق البحر الأحمر، وكسر احتكار اليمن لتجارة الشرق والسيطرة على ثروة بلاد اليمن السعيدة وطيوبها، التي استنزفت أموال الإمبراطورية الرومانية، فعمد أغسطس قيصر إلى تجريد حملة عسكرية كبيرة تألفت من عشرة آلاف جندي روماني، وألف من الأنباط العرب، وخمسمائة من اليهود، خرجت من مصر بقيادة والي مصر الروماني إليوس جالوس عام 24ق.، ولكن هذه الحملة فشلت، وتم سحقها في اليمن، ولم يعد منها سوى قائد الحملة جالوس وبعض أفرادها(2).

---

(1) العبادي، أحمد صالح محمد، النشاط الكشفي والتجاري للبطالمة على سواحل البحر الأحمر وأثره على تجارة عرب الحجاز وجنوب الجزيرة العربية خلال المدة (3.5–221 ق.م)، مجلة الوثيقة، العدد، الثاني، المجلد 33، مركز عيسى الثقافي، البحرين، يوليو، 2016، ص151 – 167.

(2) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1977، ج2، ص 45–48؛ العبادي، أحمد صالح محمد، الأطماع الأجنبية في اليمن قبل الإسلام (24ق.م– 628م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 2001، ص42–44.

وزادت حدة التنافس على طريق البحر الأحمر لاسيما في القرن السادس الميلادي، بين القوتين العظميين بيزنطة وفارس؛ بهدف السيطرة على طريق تجارة الشرق الذي كان يمر عبر البحر الأحمر، ومنه إلى مصر وسائر أقطار البحر المتوسط الخاضعة للنفوذ البيزنطي.

طريق تجارة الحرير الصيني:

يقصد بطريق الحرير الصيني: طريق المواصلات البرية القديمة الممتد من الصين عبر غرب الصين وآسيا وأوروبا وشمالها، والذي بواسطته كانت تجرى التبادلات الواسعة النطاق اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا وحضاريًا بين مختلف البلدان والقوميات، ومن خلاله انتقلت الحضارة المادية إلى الخارج[1].

وهو طريق تجاري عظيم، كان يعد من أهم طرق التجارة في العالم القديم، إذ كان شريانًا تجاريًا مهمًا، يربط مدينة (لو يانج) على النهر الأصفر- الذي ينبع من الأراضي الصينية ويصب في المحيط الهادي- مع موانئ البحر الأسود وموانئ البحر المتوسط، ويمر أحد فروعه، وهو الفرع البحري بإحدى محطاته في مملكة حضرموت (ميناء قنا)، في جنوب شبه الجزيرة العربية، حيث تنقل منه منتجاتها من البخور والمر (اللبان) والعطريات، عبر طريق القوافل التجارية البري، إلى شمال شبه الجزيرة العربية وسواحل البحر المتوسط. وقد ظل هذا الطريق يستعمل مئات السنين، كطريق رئيس للتجارة بين قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، إذ تبودلت من خلاله السلع والثقافات بين الشعوب الواقعة ضمن مساره، مما أعطى دفعًا هائلًا للتطور الحضاري في العالم القديم[2].

---

(1) ويكيبيديا، نشأة طريق الحرير.

(2) الخرابشة، ممدوح (وآخر)، طرق التجارة في بلاد الشام في العصر البيزنطي من القرن الأول إلى القرن السابع الميلادي، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد (5) العدد (2) الأردن، 2011، ص9؛ عمر يحيى محمد، بيزنطة وفارس، قراءة جديدة لآخر جولات الصراع بين القوتين العظميين في العصور الوسطى، مجلة الدرعية، السنة الثامنة، العدد الثاني والثلاثون، www.alukah,net.2006.

وكان طريق الحرير يبدأ من وادي (هوانجهو) شمال الصين، ثم يتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه إلى هضبة (سنكايج) ويمر ببلاد شرش وخوتان وكاشغار، والثاني يتجه إلى الشمال ومنه يسير عبر ممر زنجاريا الذي ينحصر بين جبال تيان شان، ثم يعود الفرعان للالتقاء من جديد عند خوقند، ويواصل بعد ذلك امتداده عبر واحات الصغد (سمرقند) ومنها إلى بخارى ثم إلى مرو، ويمر بإقليم خراسان بمدينة نيسابور ثم يتابع مسيره حتى الري، ثم همدان ومنها إلى سلوقيا ثم يتفرع إلى فرعين، أحدهما يتجه نحو الموصل باتجاه العاصمة البيزنطية القسطنطينية (إسطنبول حاليًا)، والثاني عبر الفرات إلى جسر منبج، ثم إلى منبج ومنها إلى حلب فأنطاكيا المحطة النهائية على ساحل البحر المتوسط، وتعد بلاد الشام المرحلة النهائية من مراحل طريق الحرير البري[1].

وكان هناك طريق آخر عبر تركستان إلى بحر قزوين، ثم عن طريق الشمال إلى نهر الفولچا، فالبحر الأسود عند خرسون، أو عن طريق الجنوب عبر شمال فارس إلى نصيبين على الحدود الرومانية، أو عن طريق أرمينية إلى طرابيزون، وقد تجتاز الهند وأفغانستان ووسط فارس إلى نصيبين أو إلى مصر، أو عبر الهند وأفغانستان ثم إلى وسط الأراضي الفارسية إلى نصيبين والى سوريا[2]، وبذلك نجد أن طريق الحرير الصيني بجميع فروعه، كان يمر من خلال أراضي فارس أو مناطق نفوذها، حتى بلوغه مناطق نفوذ الإمبراطورية البيزنطية في بلاد الشام وآسيا الصغرى.

(1) الخرابشة، (وآخر)، طرق التجارة في بلاد الشام، المرجع السابق، ص9؛ ينظر: خربوطلي، شكران (وآخر)، الأوضاع السياسية في جنوب شبه الجزيرة العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد39، العدد 2، اللاذقية، سوريا، 2017م، ص364.

(2) الخرابشة (وآخر) المرجع السابق، ص10. ينظر: ويكبيديا، نشأة طريق الحرير.

وبدأ الغرب يعرف الصين من خلال انتقال الحرير الصيني إلى الخارج منذ عهد أسرة (تانغ)، إذ بلغت صناعة الحرير الصينية ذروتها، وتطورت أساليب نسجه وزخرفته، وقد ورثت المنسوجات الحريرية في عهد أسرة (مينغ) تقاليد متعددة من حيث كثرتها وتنوعها وجمالها الزاهي منذ عهد أسرة (تانغ)، فجذبت التجار من شتى أصقاع العالم بنوعيتها الممتازة، وعندما وصل الحرير ذو الجودة العالية وبأنواعه الجميلة والزاهية الألوان إلى الغرب الأوربي، أعجب به الغربيون أشد الإعجاب، ومع انتقال الحرير الصيني إلى الخارج عرف الغربيون الحرير الصيني وأحبوه وأصبح جزءًا مهمًا من حياتهم الاجتماعية والسياسية، وهكذا أصبح الحرير الصيني في العصور القديمة، بضاعة انتقلت وتم بيعها إلى أصقاع بعيدة، وزاد حجمها التجاري، وارتفعت أسعار الحرير وزادت أرباحه بصورة تدريجية حتى وصلت إلى درجة عالية في التجارة العالمية لاسيما التجارة البيزنطية[1].

وكان طريق الحرير ممرًا بريًا مهمًا، للتبادل التجاري مع الصين، ويسمى طريق الحرير الصيني نظرًا لكميات الحرير والمنسوجات الحريرية الصينية الكبيرة المنقولة من خلال هذا الطريق إلى الغرب، لاسيما إلى بيزنطة، وخلال المدة ما بين القرن الثاني قبل الميلادي والقرن الثاني الميلادي، كانت تتحكم بطريق الحرير أربع إمبراطوريات كبرى هي: روما في أوروبا، وفارس وكوشان في وآسيا الوسطى وشمال الهند، وأسرة (هان) الصينية في شرق آسيا، وقد أوجد طريق الحرير تبادلًا حضاريًا بين هذه الإمبراطوريات. وكان الصينيون يجوبون مياه المحيط الهندي منذ العصور القديمة السابقة للميلاد، إذ كانت سفنهم تقوم برحلات طويلة بين الموانئ الصينية وموانئ الهند الغربية، وكذلك الحال بالنسبة للعرب الذين كانت سفنهم تبحر من موانئ السواحل اليمنية والخليج العربي إلى موانئ الهند الغربية،

(1) ويكبيديا، نشأة طريق الحرير.

والى ساحل جنوب الهند، حيث يلتقون هناك بتجار الصين ويحصلون منهم على بضائع الصين والهند، ويبيعونهم بضائع شبه الجزيرة العربية الثمينة التي كان من أهمها البخور والمر وسائر الطيوب والنحاس واللؤلؤ. وبوصول البضائع الصينية والهندية إلى موانئ اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية، كان التجار العرب ينقلونها على متن سفنهم وعلى ظهور قوافلهم عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية إلى بلاد فارس، وبلاد ما بين النهرين والشام ومصر وساحل الحبشة، وقد تعاظم ثراء عرب اليمن، من عائدات تجارتهم بمنتجات بلادهم الغالية، فضلًا عن تلك المستوردة من الهند والصين، فجلب عليهم ذلك الثراء نقمة القوى والشعوب المحيطة بجزيرتهم[1] لاسيما القوى الكبرى آنذاك، بيزنطة وفارس.

احتياج بيزنطة للحرير الصيني، وتحكم الفرس بطريق تجارته مع بيزنطة:

اهتم البيزنطيون بالتجارة وأمورها؛ كونها مورد رزق كبير، لا سيما مع الأقطار الشرقية، إذ كانت بضائعها مرغوبة في أوروبا، وتجني منها الحكومات أرباحًا كبيرة، ويأتي على رأس هذه البضائع النفيسة الحرير الصيني والتوابل والعطور، وغير ذلك من المواد الترفيهية التي زاد الطلب عليها بازدياد التقدم الحضاري في أوروبا، وزاد الطلب على الحرير بصفة خاصة، بسبب ازدياد أسباب الترف، إذ كان يجد إقبالًا كبيرًا لاسيما من أثرياء الإمبراطورية البيزنطية وروما وسائر شعوب أوروبا. وكانت بيزنطة تستورد الحرير بكميات كبيرة، لذلك كان على الإمبراطورية البيزنطية أن تتصل بالدولة الفارسية المسيطرة على طريق الحرير، ومحاولة الاتفاق معها على تحديد الأسعار وتعيين الضرائب، وذلك بسبب مرور الحرير الصيني وغيره من البضائع الشرقية عبر الأراضي الفارسية أو الخاضعة لنفوذها، وكان تجار الفرس يأتون بالحرير من الصين والهند عبر أراضي فارس، ويتم تسليمه إلى حدود

(1) المرجع نفسه، نشأة طريق الحرير.

الإمبراطورية البيزنطية، ومنها إلى العاصمة القسطنطينية وروما وبقية أوروبا[1].

وتوقف تدفق الحرير الصيني إلى بيزنطة على طبيعة العلاقات بين الإمبراطوريتين العظميين، بيزنطة وفارس، التي كان يسودها التوتر والحروب، لاسيما في القرن السادس الميلادي، وكانت حروب مستمرة بينهما، وإن كان يتخللها بعض أوقات الهدنة التي كان يطلبها أحد الأطراف، وكانت خطوط التجارة البيزنطية مع الشرق رهينة بيد الفرس الذين كانوا يسيطرون على الطرق البرية والبحرية مع الهند والصين، فلم يكن بإمكان البيزنطيين الشراء مباشرة من الصين والهند، بل كان محتومًا على البضائع البيزنطية - بضمنها الحرير- المرور عبر الأراضي الفارسية. وحاولت بيزنطة بذل جهود كبيرة للبحث عن أرخص طريق للحصول على الحرير، لاسيما عندما كانت تنشب الحروب بين الجانبين، التي كانت تؤدي إلى توقف وصول الحرير إلى بيزنطة[2].

ولم تقتصر سيطرة فارس على الطريق البري الشمالي فقط، بل امتدت سيطرتها إلى الطرق الأخرى، كطريق الخليج العربي الخاضع للنفوذ الفارسي آنذاك، والذي كانت تشغله السفن الفارسية وتسيطر على حركته التجارية بصورة تامة، وبذلك تحكمت فارس بطريق الحرير البري والبحري، ولأن الإمبراطورية البيزنطية لم تكن ذات صلة تجارية مباشرة مع بلدان الشرق الأقصى، فقد كانت الدولة الفارسية تقوم بدور الوسيط التجاري محققة بذلك أرباحًا خيالية نتيجة التعامل التجاري الذي كانت تقوم به مع الإمبراطورية البيزنطية، وقد حاولت بيزنطة أكثر من مرة تأمين احتياجاتها من بضائع الشرق الأقصى الضرورية لاسيما الحرير بطرق أخرى

(1) العلان، أرواد عدنان، الصراع الفارسي البيزنطي على شبه الجزيرة العربية، في القرن السادس الميلادي، فارس وبيزنطة، سلسلة حضارات منسية، دار أرسلان، المنهل، عمان، الأردن، 2009م، ص184.

(2) الخرابشة (وآخر)، المرجع السابق، ص6-7.

بعيدة عن النفوذ الفارسي[1]، ولكنها لم تفلح، لأن فارس كانت تحتكر تجارة الحرير، إذ كان تجار الفرس يشترون كل كميات الحرير الصيني من تجاره في جزيرة سيلان وسواحل جنوب الهند، ولم تكن فارس تسمح للسفن البيزنطية بالوصول إلى هذه الأماكن.

وكان يتم بلوغ بلدان الشرق الأقصى عبر طريقين تجاريين أحدهما بري والآخر بحري، كان الطريق البري متصلًا بقوافل تبدأ من الحدود الغربية للصين مرورًا ببلاد الصغد (بخارى الحالية)، وصولًا إلى الحدود الفارسية حيث تنقل البضائع بضمنها الحرير من أيدي تجار الصين والهند إلى أيدي التجار الفرس الذين يقومون بدورهم بنقلها عبر هذا الطريق حتى تصل إلى مراكز الجمارك البيزنطية، أما الطريق البحري فقد كان ينطلق من جزيرة سيلان التي كان ينقل إليها تجار الصين بضائعهم، وبها كانت تتم عملية المقايضة المالية لتجارة الشرق بأكملها، ومن سيلان كان يتم نقل البضائع بواسطة السفن الفارسية عبر المحيط الهندي والخليج العربي وصولًا إلى مصب نهري دجلة والفرات، ومنه إلى مراكز الجمارك البيزنطية على نهر الفرات[2].

وهكذا نجد أن فارس حرمت السفن البيزنطية من الوصول إلى السواحل الغربية للهند وجزيرة سيلان مركز التبادل التجاري مع الشرق، وفي الوقت ذاته كانت فارس متحكمة بطرق التجارة البرية والبحرية، ولا تصل بضائع الهند والشرق الأقصى بضمنها الحرير إلى بيزنطة إلا عن طريق الفرس، وكانت فارس تفرض على تلك البضائع رسومًا باهظة، وتتحكم بأسعارها بصورة أثقلت كاهل الخزانة البيزنطية، وليس ذلك فحسب، بل كانت فارس تقطع الطرق التجارية بصورة تامة، وتمنع

(1) رأفت عبدالحميد، بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1997، ص172–174.

(2) العلان، الصراع الفارسي البيزنطي على شبه الجزيرة العربية، ص185؛ خربوطلي (وآخر)، الأوضاع السياسية في جنوب شبه الجزيرة العربية في القرن السادس الميلادي، ص364.

وصول الحرير وبضائع الشرق الأقصى إلى بيزنطة، لاسيما في أوقات الحروب بينهما، وظلت فارس منطقة تهديد لطريق تجارة الحرير بصورة تؤرق الإمبراطورية البيزنطية، فلم يكن أمام بيزنطة سوى البحث عن طريق آخر للحصول على الحرير الصيني وبضائع الهند والشرق الأقصى بعيدًا عن تحكم الفرس، فاتجهت أنظارها، صوب طريق البحر الأحمر وسواحل جنوب شبه الجزيرة العربية.

الصراع البيزنطي الفارسي للسيطرة على السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر في الربع الأول من القرن السادسة الميلادي:

يعد القرن السادس الميلادي أعظم عهود تجارة الشرق، فبيزنطة حتى عهد الإمبراطور أنستاسيوس (491 – 518م) والسنوات الأولى من حكم جوستنيان الأول (527 – 565م)، كانت تعيش حالة من الرخاء والانتعاش الاجتماعي كان من أبرز مظاهره الأقبال الكبير على منتجات الشرق وبخاصة الحرير، كما إن الطريق التجاري القادم من الشرق كان يمتد بين شعوب سادها النظام، وكان الحرير حتى هذا الوقت لايزال يسير برًّا بصفة رئيسة من خلال دولة فارس إلى محطتي الرسوم الجمركية البيزنطية عند نصيبين وداراة، ومن ثم ينقل إلى العاصمة البيزنطية القسطنطينية، وكانت جزيرة سيلان هي المكان الذي تتم به عملية البيع والشراء لتجارة الشرق الأقصى، إذ كانت في القرن السادس الميلادي ملتقى تجار الشرقين الأقصى والأدنى، وكان الحرير من السلع المهمة التي كان يتصيدها تجار فارس الذين يحملونه إلى الخليج العربي[1] الخاضع آنذاك للنفوذ الفارسي.

وكانت العلاقات الفارسية البيزنطية منذ أواخر القرن الخامس الميلادي ومطلع القرن السادس الميلادي يسودها التوتر الدائم والحروب، منذ عهد الإمبراطور

(1) خربوطلي (وآخر)، الأوضاع السياسية في جنوب شبه الجزيرة العربية في القرن السادس الميلادي، ص364.

أنستاسيوس (491 – 515م)، في وقت زادت فيه الحاجة إلى منتجات الشرق الأقصى وفي مقدمتها الحرير، فاضطرت الإمبراطورية البيزنطية إلى التفكير في الحصول على تلك البضائع عن طريق البحر الأحمر، الذي يضمن لها وصول ما تحتاج إليه من بضائع الهند والصين إلى أراضيها ومناطق نفوذها، ولضمان ذلك وضع الإمبراطور جوستنيان الأول خطة مفادها الاتصال المباشر بالأسواق الرئيسة المصدرة ونقل المشتريات إلى الإمبراطورية عن طريق البحر الأحمر[1].

وزادت أهمية البحر الأحمر خلال هذه المدة في نظر الدول الكبرى بيزنطة وفارس، والذي زاد من أهميته أنه كان يشكل مع الخليج العربي وحدة ملاحية متكاملة ومترابطة تحيط بشبه الجزيرة العربية، مما جعل بلاد العرب معبرًا سهلًا وقصيرًا للتجارة الدولية بين الشرق والغرب وملتقى الطرق التجارية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، ولذلك حرصت الدول الكبرى المهتمة بالتجارة على ضرورة فرض نفوذها على البحر الأحمر والسواحل العربية؛ رغبة منها في التحكم بمنافذ البحار المحيطة بها[2].

وكانت السفن التجارية تروح وتغدو، من الهند والشرق الأقصى إلى السواحل اليمنية والموانئ الواقعة عليها، وتفرغ حمولتها في تلك الموانئ ليتم نقلها عبر الطريق التجاري البري (طريق القوافل التجارية)، الذي كان يربط جنوب شبه الجزيرة العربية بشمالها والذي كان ينطلق من الموانئ اليمنية في جنوب الجزيرة متجهًا إلى شمالها، وسواحل البحر المتوسط، حيث السيطرة والنفوذ البيزنطي[3].

(1) الخرابشة (وآخر)، طرق التجارة في بلاد الشام..، ص 19؛ العلان، الصراع الفارسي البيزنطي على شبه الجزيرة العربية، ص186؛ خربوطلي، المرجع السابق، ص365.

(2) العلان، المرجع السابق، ص181–182.

(3) العبادي، اليمن في المصادر القديمة اليونانية والرومانية، ص143؛ حوراني، جورج فضلو، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى، ترجمه وزاد عليه، السيد يعقوب بكر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص63.

لذلك حاولت الدول الكبرى بيزنطة وفارس، التحكم بمسالك طرق التجارة البرية والبحرية المحيطة بشبه الجزيرة العربية لاسيما السواحل والموانئ اليمنية، وكان من غير الممكن تحقيق السيطرة على البحر الأحمر والموانئ اليمنية إلا من خلال عملين: الأول عسكري يعتمد على القوة، والثاني سياسي يتم بالتقرب من الحبشة التي كانت بيزنطة قد نشرت الديانة المسيحية فيها، ثم طلبت بيزنطة من الحبشة باسم الأخوَّة في الدين، نشر المسيحية في اليمن، وإرسال مبشرين إليها لتنصير كبار القوم بها(1).

وقامت الحبشة في عهد ملكها (عيزانا) بنشر الديانة المسيحية في اليمن عندما كانت اليمن خاضعة للنفوذ الحبشي (340 - 375م)، في أثناء الغزو الحبشي الأول لليمن، حيث تم بناء كنيسة في عدن وأخرى في ظفار العاصمة الحميرية، وكانت توجد كنيسة أخرى في نجران منذ منتصف القرن الرابع الميلادي، التي كان قد بناها (فميون)، وكان رجل دين مسيحي وداعية سياسي للنفوذ البيزنطي في شبه الجزيرة العربية(2).

إن الدبلوماسية البيزنطية تجاه الحبشة منذ القرن الرابع الميلادي وحتى عهد الإمبراطور جوستنيان - تمحورت حول المحافظة على المصالح الاقتصادية للإمبراطورية البيزنطية، إذ قام الإمبراطور جوستنيان بمراسلة نجاشي الحبشة والتودد له باسم الأخوّة في الدين، ليكون وسيطًا لتسهيل عملية شراء الحرير من جزيرة سيلان وبيعه للبيزنطيين؛ وذلك لتفادي انقطاع الحرير خلال الحروب مع فارس، وللحد من تحكم الفرس بأسعار الحرير وتقليل تدفق أموال بيزنطة

(1) العلان، الصراع الفارسي البيزنطي، ص187؛ ينظر: رأفت عبد الحميد، بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة، ص157-158.

(2) Philby,H,stj.B,The Background of Islam,Being Asketch of . Arabian history in pre-Islamic times,Alexandria,1947,P112-113؛ العبادي، الأطماع الأجنبية في اليمن قبل الإسلام، ص70-72.

إلى فارس التي انهكت الخزانة البيزنطية جراء المكوس والضرائب الباهظة التي كان يفرضها الفرس على تجارة الحرير، ولكن كل تلك الجهود باءت بالفشل، فلم يتمكن الأحباش من منافسة الفرس في جزيرة سيلان ولا حتى في الهند التي كانت تتاجر بهذه المواد الثمينة وذلك لضعف القوة الاقتصادية الحبشية أمام القوة الشرائية الفارسية، فقد كانت السفن الهندية المحملة بالبضائع تأتي إلى أماكن قريبة من بلاد الفرس، والذين بدورهم يشترون الحمولة كلها وبأسعار عالية، كما إن أصحاب السفن التجارية الهندية كانوا يرفضون طلب الحبشة، فكان الحرير القادم من الهند بيد تجار فارس[1]. لذلك توجهت بيزنطة نحو سواحل اليمن وطريق البحر الأحمر، الطريق الوحيد الذي بقي لبيزنطة للحصول على الحرير وبضائع الشرق الأقصى.

وشهدت بلاد العرب في الربع الأول من القرن السادس الميلادي، أحداثًا سياسية خطيرة، فالإمبراطوريتان العظميان فارس وبيزنطة دخلتا في صراع جزئي مرير من أجل السيطرة على الطرق التجارية ومنها الطريق القادم من المحيط الهندي وسواحله عبر الخليج العربي إلى الفرات فبادية الشام، وطريق البحر الأحمر المتجه من الجنوب صوب مصر وفلسطين، وطريق القوافل التجارية البري عبر الأراضي اليمنية، وكانت بيزنطة تعمل ما بوسعها لتعزيز موقعها، لاسيما بين بلاد النهرين، وكان الفرس بالمقابل يتطلعون إلى السيطرة على سوريا ومصر بهدف السيطرة على طريق القوافل التجارية البري القادم من سواحل جنوب شبه الجزيرة العربية في اليمن[2].

(1) رأفت عبدالحميد، بيزنطة..، ص172؛ خربوطلي، الأوضاع السياسية..، ص368؛ العلان، الصراع الفارسي البيزنطي..، ص187-188.
(2) خربوطلي (وآخر)، المرجع السابق، ص365.

وبذلت بيزنطة جهودًا كبيرة بغية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ضد عدوتها في الشرق فارس، لاسيما بعد تبدل موقفها تجاه بيزنطة في عهد جوستنيان الأول (527 – 565م)، الذي أدت حروبه مع فارس إلى توقف طريق الحرير وعدم وصول الحرير إلى بيزنطة[1].

وقد حاول الإمبراطور جوستنيان معالجة أزمة الحرير في بيزنطة جراء قطع فارس لطريق وصوله إلى بيزنطة، من خلال قيامه ببعض التدابير لكي تظل أسعار الحرير منخفضة في الأسواق البيزنطية، إذ قضى على صناعة الحرير، فاشترى الإمبراطور مصانع الحرير وحولها إلى احتكار إمبراطوري، كما اهتم بمنتجات بلاد العرب لاسيما منتجات اليمن مثل البخور والمر وغيرها من الطيوب، فضلًا عن المنتجات الواردة إلى اليمن من الهند والشرق الأقصى، مثل خشب الصندل والتوابل واللؤلؤ، كما اعتمدت بيزنطة على الميناء الحبشي عدولي، الذي كان يعد مركزًا مهمًّا من مراكز الوساطة التجارية، فتم التواصل بواسطته بشرق آسيا وبفارس عن طريق الخليج العربي، كما حاولت بيزنطة إيجاد طريق يضمن استمرار تدفق الحرير في أيام الحرب مع فارس، وذلك بالتفاوض مع الممالك الهونية والتركية الضاربة في سهول آسيا، أو بواسطة الأحباش الذين كانت مملكتهم تتحكم بقسم من تجارة البحر الأحمر[2].

ولكن كل ذلك لم يكن كافيًا، فقد كان لابد من السيطرة على طريق البحر الأحمر والسواحل اليمنية والموانئ الواقعة عليها، التي كانت على صلة مباشرة بالهند والشرق الأقصى، وكانت السفن التجارية تغدو وتروح إليها من الهند والشرق الأقصى، ومن الخليج العربي ومصر وشعوب البحر المتوسط، كما ذكرنا سلفًا في

(1) المرجع نفسه، ص365.

(2) المرجع نفسه، ص365.

حديثنا عن موانئ (المخا وعدن وقنا)، ناهيك عن أن اليمن كانت تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر عن طريق مضيق باب المندب، وطريق القوافل التجارية البري، وكانت بيزنطة تخشى أن تسبقها فارس في السيطرة على طريق البحر الأحمر وتطبق عليها الحصار التام .

الصراع الديني في اليمن، ودوره في جلب الاحتلال البيزنطي الحبشي لليمن عام 525م.

ذكرنا سلفًا إن الأحباش، وبطلب من بيزنطة، عملوا على نشر الديانة المسيحية في اليمن خلال المدة(340–375م) في أثناء الغزو الحبشي الأول. وكان الملك الحميري اليمني (تبع) أسعد أبو كرب، قد اعتنق الديانة اليهودية وعمل على نشرها في اليمن[1].

وبذلك أصبحت في اليمن ديانتان سماويتان، اليهودية والمسيحية، فضلًا عن الديانة الوثنية القديمة، وكانت المسيحية واليهودية في نزاع مستمر، إذ نشب الصراع بين أتباع الديانتين، فوجد الصراع الدولي بين الفرس والبيزنطيين، في النزاع الديني السائد في اليمن في مطلع القرن السادس الميلادي؛ فرصة للتدخل في شؤون اليمن، ومن ثم تحقيق الأهداف الخارجية في بسط السيطرة على اليمن تحت غطاء الدين، فقد تدخل البيزنطيون والأحباش لمناصرة أتباع المسيحية في حين تدخل الفرس لمناصرة أتباع اليهودية وبقية الطوائف، مع أن الفرس مجوس وليس لهم صلة باليهودية، وإنما ناصروا أتباع اليهودية نكاية بعدوتهم بيزنطة المسيحية التي تساند المسيحيين في اليمن[2].

(1) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل(ت:774هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبدالواحد دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1987، ج1، ص19.
(2) العبادي، الأطماع الأجنبية..، ص79–80.

تمكن نصارى اليمن من وضع أيديهم على السلطة، إذ أوصل الأحباش إحدى الشخصيات الحميرية المسيحية، وهو (معد يكرب)، إلى سدة الحكم عام 516م، ولكن الأمور فيما بعد سارت في غير صالح النصارى، إذ تمكن (يوسف ذو نواس) من الاستيلاء على السلطة عام 517م، وكان معتنقًا للديانة اليهودية وجعلها الديانة الرسمية للدولة، بدلًا من المسيحية، وذلك يعني قطع العلاقات مع الحبشة النصرانية، وتمكن ذو نواس من إبادة الحامية الحبشية في ظفار عن بكرة أبيها، واستعاد العاصمة الحميرية ظفار، وأحرق الكنيسة[1]، وتشدد ذو نواس في ملاحقة أتباع المسيحية، وإجبارهم على اعتناق اليهودية، وإزاء ذلك طلب نصارى اليمن العون من الأحباش، الذين سارعوا بإرسال السفن، حاملة على متنها الجنود لإغاثتهم، ولكن اتجاه الرياح الموسمية أعاق وصول السفن الحبشية إلى اليمن[2].

واستمر ذو نواس في ملاحقة أتباع المسيحية، فتوجه إلى المناطق الساحلية وهي المخا والأشاعر وبقية المناطق الساحلية الغربية التي كانت تؤوي الأحباش وتساندهم، وباستيلاء ذي نواس على المخا يكون قد قطع الطريق على أية إمدادات حبشية قد ترسل لنجدة بقايا الأحباش ومساندة النصارى في اليمن، وتمكن ذو نواس من السيطرة على الساحل الغربي لليمن، وتحصين مضيق باب المندب؛ لحماية الساحل من أي هجوم حبشي قادم، وكبَّد الأحباش خسائر فادحة؛ إذ قتل منهم اثني عشر ألفًا وخمس مائة، وغنم منهم غنائم كبيرة[3].

وبذلك عطل ذو نواس تجارة ميناء عدولي الحبشي الذي كان من أهم مراكز التبادل التجاري بين الحبشة وبيزنطة والشرق الأقصى عبر المحيط الهندي، فقطع

(1) خربوطلي (وآخر)، الأوضاع السياسية..، ص365؛ العبادي، الأطماع الأجنبية..، ص88.
(2) خربوطلي (وآخر)، المرجع السابق، ص366.
(3) العبادي، الأطماع الأجنبية..، ص88-89.

بذلك شريان الحياة الاقتصادي بين الحبشة وبيزنطة، وليس ذلك فحسب، بل أمر ذو نواس بقتل التجار البيزنطيين الذين كانوا ببلاده ونهب أموالهم بحجة اضطهاد البيزنطيين لليهود لديهم، مما أدى إلى تجنب تجار بيزنطة التوجه إلى اليمن[1]. وعلى الصعيد الداخلي توجه ذو نواس إلى ضرب فئة من أعيان اليمن، الذين جمعوا ثروتهم نتيجة تجارتهم مع الحبشة، وقد تأجج في عهده النزاع الداخلي في اليمن بين الحميريين النصارى واليهود من ناحية، والنزاع بين عرب نجران وسكان تهامة وأهل حضرموت من ناحية أخرى[2].

ومما زاد من مخاوف بيزنطة التقارب الذي حصل بين ذي نواس وبين المنذر الثالث أمير الحيرة في العراق، والذي كان حليفًا لفارس، إذ أرسل ذو نواس سفارة إلى المنذر الثالث لتوضيح ما حصل بينه وبين الأحباش، وأنه طردهم وقتل منهم الكثير وأحرق كنيستهم ونكل بهم، ويدعو المنذر إلى قطع دابر النصارى لديه. وكانت بيزنطة ترقب تحركات ذي نواس بعين قلقة، إذ إنه لو حدث تقارب بين حمير في اليمن وفارس فإن ذلك سيؤدي إلى وقوع طرق التجارة في جنوب الجزيرة والبحر الأحمر في يد الفرس، الذين كانوا مسيطرين أيضًا على الطريق البري الشمالي، وهو طريق الحرير الصيني المتجه إلى بيزنطة[3]. فضلاً عن سيطرتهم على طريق الخليج العربي، وذلك يشكل حصارًا اقتصاديًا تامًا لبيزنطة. من أجل ذلك دعمت بيزنطة حليفتها الحبشة، وقامت بدور أساسي في أن تمد الحبشة نفوذها إلى الساحل الآسيوي للبحر الأحمر، والسيطرة على اليمن قبل أن تصل إليها يد الفرس[4].

(1) خربوطلي (وآخر)، المرجع السابق، ص366.
(2) المرجع نفسه، ص366.
(3) العبادي، الأطماع الأجنبية..، ص80، 117، 118.
(4) رأفت عبد الحميد، بيزنطة..، ص176.

وبعد أن انتهى ذو نواس من تأمين الساحل الغربي، توجه صوب نجران عام(815 م)، وسيطر على مدينة نجران، وتذكر المصادر أنه قتل عددًا كبيرًا من نصارى نجران وخدّ لهم أخدودًا في الأرض، وأضرم به النيران، وخير نصارى نجران بين ترك المسيحية واعتناق اليهودية أو الموت حرقًا بالنار داخل الأخدود. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحادثة في سورة البروج[1]. ويظهر أن ذا نواس عندما أقدم على ذلك العمل، كان يرى أن المسيحية تعد امتدادًا للنفوذ الخارجي البيزنطي والحبشي في بلاد اليمن، وأن نجران كانت أحد مراكز هذا النفوذ لاسيما أنها كانت مركزًا استراتيجيًا مهمًا في جنوب شبه الجزيرة العربية بالنسبة لطريق التجارة البري[2]، المعروف بطريق القوافل التجارية السالف الذكر.

ولم يتوان الإمبراطور البيزنطي جوستنيان الأول عن إصدار توجيهاته لحليفته الحبشة بضرورة الإسراع في تجهيز حملة عسكرية كبرى لغزو اليمن، بحجة الانتقام لنصارى نجران، ونصرة المسيحيين في اليمن، وتم إعداد حملة مكونة من سبعين ألف جندي، وأرسل الإمبراطور جوستنيان الأول أسطولًا بيزنطيًا إلى الحبشة لنقل الحملة العسكرية إلى المخا على الساحل الغربي لليمن[3]. أبحرت الحملة الحبشية البيزنطية على ظهر الأسطول البيزنطي من ميناء عدول الحبشي عام 525م، وعبرت البحر الأحمر إلى الساحل اليمني الغربي عند المخا، حيث كان في انتظارها الملك الحميري ذو نواس وجنوده، وهناك دارت رحى معركة عنيفة وغير متكافئة، فلم تتجه معظم القبائل اليمنية للقتال مع الملك ذي نواس وصد الغزو الحبشي البيزنطي عن اليمن، ولم يقاتل مع ذي نواس سوى عدد قليل من

(1) سورة البروج (85) الآيات(4–7). ينظر: العلان، الصراع الفارسي البيزنطي..، ص198–199.

(2) العلان، المرجع السابق، ص199.

(3) الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت:312ه)، تاريخ الأمم والملوك، طبعة جديدة منقحة ومفهرسة، دارا لفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979، ج2، ص106–108.

أتباعه، للأسباب التي سنأتي على ذكرها، وكانت تلك المعركة الحاسمة في تاريخ الحروب الحبشية - اليمنية، فانهزم ذو نواس وجنده، فلما رأى الهزيمة التي حاقت بجنده وما ينتظر بلده من مصير، قرر الانتحار والموت غرقًا فاستدار نحو البحر ووكز فرسه، وأقتحم به البحر فغاب في المياه ولم يرى منه شيء بعد ذلك، وهكذا فضَّل ذو نواس الموت غرقًا كريمًا دون أن تمتهن كرامته ويساق أسيرًا في موكب نصر الأحباش(1).

وبذلك سقطت اليمن ضحية للنزاع البيزنطي الفارسي، من أجل السيطرة على الطرق التجارية وحصول بيزنطة على الحرير بعيدًا عن تحكم الفرس.

ولكن ما أسباب هزيمة ذي نواس وجنده في معركة الساحل الغربي، ولماذا لم يدافع الشعب اليمني والقبائل اليمنية عن بلادهم ضد الغزو البيزنطي -الحبشي، إلى جانب ملكهم، وتركوا بلادهم فريسة سهلة للاحتلال!؟

مما لا شك فيه أن هناك أسبابًا قوية لا ينبغي تجاهلها، أدت إلى هزيمة الملك الحميري يوسف ذي نواس في معركة الساحل الغربي لليمن، وتقاعس القبائل اليمنية عن التصدي للغزو البيزنطي الحبشي لبلادهم عام 525م، وهي أسباب تتصل بأوضاع اليمن الداخلية وسياسة ذي نواس في إدارة البلاد وتجنيبها ويلات الصراع الديني والحروب الداخلية، وكسب تأييد القبائل اليمنية، ويمكننا إيجاز هذه الأسباب في التالي:-

أ - الصراع الديني، فقد اعتنق الملك الحميري يوسف ذو نواس، الديانة اليهودية وتشدد في فرضها على أتباع الديانات الأخرى لاسيما المسيحيين، وتحولت اليمن إلى ساحة للصراع الديني بين أتباع الديانات المختلفة، وهو ما فسح المجال

(1) الطبري، المصدر السابق، ج2، ص107؛ حوراني، العرب والملاحة..، ص101-102.

للتدخل الخارجي، إذ تدخلت بيزنطة والحبشة لحماية المسيحيين في حين تدخلت فارس لحماية أتباع اليهودية والوثنية، فأصبحت البلاد ساحة للصراع الدولي تحت غطاء الدين، فلم تتحمس القبائل اليمنية، التي مزقتها الصراعات وأنهكتها الحروب الداخلية لمواجهة الغزو، لاسيما القبائل المسيحية التي اضطهدها ذو نواس، والذي جاء الغزو بذريعة نصرتها من منطلق الأخوَّة في الدين.

ب- الملك يوسف ذو نواس وسياسته، فلم يكن كسابقيه من ملوك حمير المعتدلين الذين يمتلكون الحنكة والاتزان وحسن التعامل مع القبائل اليمنية، فقد زج بالبلاد في أتون الحروب الداخلية والصراعات الدينية، وتشدد في فرض ديانته اليهودية على المخالفين له لاسيما النصارى، الذين خيرهم بين اعتناق اليهودية أو الموت حرقًا بالنار، كما أنه أطلق العنان لحاشيته في فرض الجبايات التي أثقلت كاهل الناس، في حين كان المجتمع اليمني يعاني أوضاعًا معيشية صعبة، جراء الحروب والصراعات الداخلية التي جرَّها ذو نواس على البلاد، فضاق الناس ذرعًا بحكم ذي نواس وسياسته وبطش أتباعه، فلم تستجب معظم القبائل اليمنية لدعوته لمواجهة الغزو البيزنطي الحبشي.

ج- الخلاف السياسي داخل الأسرة الحاكمة آنذاك، إذ إن (السميفع اشوع) ابن عم الملك يوسف ذي نواس وأخا القائد (شرحئيل) قائد جيش الملك، هاجر إلى الحبشة وظل هناك معترفًا به رئيسًا للمهاجرين اليمنيين النصارى إلى الحبشة، والفارين من بطش ذي نواس، وبذلك نجد أنه قد حدث خلاف سياسي وعقائدي داخل الأسرة الحاكمة، فقد كان الملك ذو نواس يهوديًّا في حين كان السميفع اشوع نصرانيًّا، بدليل فراره إلى الحبشة وترأسه للمهاجرين اليمنيين النصارى هناك، وكان يتمتع بنفوذ كبير في اليمن وله أتباعه ومؤيدوه.

وقد أدت هجرته إلى الحبشة إلى وجود انقسام في الصف اليمني، فضلًا عن الصراع السياسي الذي كان محتدمًا بين القبائل اليمنية وبين ذي نواس، مما أدى إلى تمزيق الوحدة الوطنية، فرفض أقيال معظم القبائل تلبية دعوة الملك ذي نواس، عندما دعاهم لموجهة الحملة الحبشية البيزنطية[1].

د- دور السميفع اشوع في زعزعة الجبهة الداخلية، وتحريض القبائل ضد ذي نواس، إذ استثمر الغزاة الأحباش شخصية السميفع اشوع في إضعاف جبهة ذو نواس وشق الصف الداخلي، وقبيل قدوم الحملة عمد الغزاة إلى الدفع بالسميفع اشوع وأتباعه من المهاجرين الذين كانوا في الحبشة، إلى السواحل الجنوبية لليمن، وتم تكليفه من قبل الغزاة، ببث الاضطراب في صفوف القبائل الحميرية وتشجيع المتمردين على ترك ذي نواس وإثارة الساخطين على قتال ذي نواس لاسيما النصارى، وتخريب وسائل الدفاع المعدة في الساحل اليمني الجنوبي، وتجريد القتال بين الملك ذي نواس وبين الغزو الحبشي من أي شعور أو طابع وطني، وتهيئة الوضع لنزول القوات الحبشية الغازية، وقد تم استقباله بحماس بالغ، من قبل أتباعه ومؤيديه في جنوب اليمن، وهيأوا له حصن (ماويت) وهو حصن ماوية المعروف حاليًا بحصن غراب في بير علي، وذلك للتحصن به بينما تصل القوات الحبشية[2]. وقد كان له دور كبير في إضعاف الجبهة الداخلية اليمنية، وفي صفوف جيش ذي نواس، فلم يقاتل معه سوى القليل من المؤيدين له.

وبذلك خضعت اليمن للاحتلال الحبشي البيزنطي خلال المدة (525 – 576 م). وبعد هزيمة ذي نواس وجيشه دخل الأحباش ومعهم (السميفع اشوع) ونصبوه ملكًا على اليمن، ثم ما لبثوا أن تخلصوا منه، إذ تم تدبير مؤامرة لاغتياله،

(1) الطبري، المصدر السابق، ج2، ص108؛ العبادي، الأطماع الأجنبية..، ص94-95.
(2) العبادي، الأطماع الأجنبية..، ص95.

وتم تعيين أبرهة الحبشي بدلًا منه، الذي حكم اليمن حتى وفاته، ثم أعقبه أولاده من بعده، وعانت اليمن في عهدهم أشكال الظلم والقهر والبطش[1]. وذلك شأن الاحتلال تجاه الشعوب المحتلة.

وهكذا حققت بيزنطة أهدافها وضمنت مصالحها في السواحل والموانئ اليمنية بالسيطرة على طرق التجارة البحرية والبرية في جنوب شبه الجزيرة العربية، وأصبحت تجارة الشرق بضمنها الحرير الصيني، تأتي عبر المحيط الهندي وتنقل عبر هذه الطرق إلى مناطق النفوذ البيزنطي.

نتائج الدراسة:

من دراستنا لموضوع تحكم الفرس بطريق تجارة الحرير الصيني، ودوره في الصراع البيزنطي الفارسي للسيطرة على السواحل اليمنية في الربع الأول من القرن السادس الميلادي؛ يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أ - كانت بيزنطة تحتاج الحرير الصيني بشدة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكانت بيزنطة تستورده بكميات كبيرة، وكان رافدًا ماليًا مهمًا لخزانة الإمبراطورية البيزنطية، وقد زاد الإقبال عليه بسبب زيادة مظاهر الرخاء والترف لدى المجتمع البيزنطي، التي رافقها إقبال كبير على الحرير الصيني وسلع الشرق الأقصى، لاسيما في الربع الأول من القرن السادس الميلادي.

ب - تحكمت فارس بطريق تجارة الحرير الصيني وبأسعاره، وبكميات الحرير المتجه عبر أراضيها إلى بيزنطة العدو التقليدي لفارس، وكانت فارس تفرض على تجارة الحرير مكوسًا وضرائب كبيرة، أرهقت الخزانة البيزنطية، بل إن فارس كانت تقطع طريق الحرير قطعًا تامًا، مانعة بذلك وصول الحرير

(1) المرجع نفسه، ص97-115.

إلى بيزنطة لاسيما عندما كانت تتوتر العلاقات أو تنشب الحروب بين بيزنطة وفارس؛ الأمر الذي سبب تدهورًا اقتصاديًا لبيزنطة، وشللًا في الأسواق، وسخطًا في أوساط المجتمع البيزنطي.

ج- منعت فارس وصول السفن البيزنطية إلى سواحل الهند الغربية، والى جزيرة سيلان مركز تبادل تجارة الحرير وبضائع الشرق الأقصى، وحرصت على أن لا تحصل بيزنطة على الحرير إلا من أيدي تجار فارس.

د- نظرًا لتحكم فارس بطريق تجارة الحرير وأسعاره، ومنع وصوله إلى بيزنطة أحيانًا، لاسيما في الربع الأول من القرن السادس الميلادي؛ توجهت أنظار بيزنطة نحو اليمن، للحصول على الحرير عن طريق البحر الأحمر والسواحل والموانئ اليمنية الغربية والجنوبية في جنوب شبه الجزيرة العربية، وأبرزها: المخا، وعدن، وقنا، والطريق البري (طريق القوافل) الذي كان يخرج من هذه الموانئ، متجهًا نحو شمال شبه الجزيرة، والذي كان يمر عبر محطات متعددة حتى يصل إلى سواحل البحر المتوسط حيث مناطق النفوذ البيزنطي.

هـ- كان هناك تنافس محموم بين فارس وبيزنطة من أجل السيطرة على السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر في النصف الأول من القرن السادس الميلادي، إذ حاولت فارس السيطرة على السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر؛ لتحكم الحصار على بيزنطة، لاسيما أن فارس كانت تتحكم بطريق الحرير الذي يمر عبر أراضيها وطريق الخليج العربي، مما كان يشكل حصارًا اقتصاديًا خانقًا على بيزنطة.

و- عملت بيزنطة على نشر الديانة المسيحية في اليمن بواسطة حليفتها الحبشة، وكان الملك الحميري يوسف ذو نواس قد اعتنق الديانة اليهودية وتشدد في نشرها في اليمن وأجبر المسيحيين على اعتناقها وقتل عددًا منهم، وخدَّ لهم أخدودًا في

الأرض وخيرهم بين اعتناق اليهودية وترك المسيحية، أو الحرق بالنار في الأخدود، فاستغلت بيزنطة هذه الظروف واتفقت مع حليفتها الحبشة على إرسال حملة حبشية نقلها الأسطول البيزنطي إلى الساحل الغربي لغزو اليمن عام 525م، وبذلك سبقت بيزنطة فارس في السيطرة على السواحل اليمنية وطريق البحر الأحمر، وضمنت وصول الحرير وبضائع الهند والشرق الأقصى إلى الأراضي البيزنطية بعيدًا عن تحكم الفرس.

ز- لم تتوجه معظم القبائل اليمنية لمواجهة الغزو الحبشي البيزنطي لليمن عام 525م، في الساحل الغربي لليمن، تاركة الملك يوسف ذا نواس الحميري، يقاتل الغزاة مع عدد قليل من جنوده ومؤيديه، فانهزم هو وجنده، ووقعت اليمن تحت الاحتلال الحبشي خلال المدة (525 – 576م)، وذلك بسبب سوء سياسة ذي نواس الذي زج البلاد في متاهات الصراعات الدينية والحروب الداخلية، فوفر بذلك فرصة مناسبة للدول الكبرى الطامعة في غزو اليمن، فضلًا عن سوء تعامل ذي نواس مع القبائل اليمنية، وكثرة الجبايات التي فرضها على الشعب اليمني، الذي كان يعاني الفقر والبؤس جراء الصراعات الداخلية.

المصادر والمراجع:

1 – ترسيسي، عدنان، اليمن وحضارة العرب، مع دراسة جغرافية كاملة، دار مكتبة الحياة، بيروت، (لا. ت).

2 – جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1977.

3 – حتي، فيليب (وآخرون) تاريخ العرب مطول ج2، دار المكشوف للطباعة والنشر، بيروت، 1949.

4 – حوراني، جورج فضلو، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى، ترجمه وزاد عليه، السيد يعقوب بكر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958م.

5 – الخرابشة، ممدوح (وآخر)، طرق التجارة في بلاد الشام في العصر البيزنطي من القرن الأول إلى القرن السابع الميلادي، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد (5)، العدد(2) الأردن، 2010.

6 – خربوطلي، شكران (وآخر)، الأوضاع السياسية في جنوب شبه الجزيرة العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد39، العدد 2، اللاذقية، سوريا، 2017.

7 – رأفت عبدالحميد، بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997.

8 – زيادة، نقولا، دليل البحر الإريثري، دراسات تاريخ الجزيرة، الكتاب الثاني ج2، جامعة الرياض، السعودية، 1979.

9 – الشيبة عبدالله حسن، دراسات في تاريخ اليمن القديم، تعز، اليمن، 1999.

10 – الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت:312هـ)، تاريخ الأمم والملوك، طبعة جديدة منقحة ومفهرسة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.

11 – العبادي، أحمد صالح محمد، اليمن في المصادر القديمة اليونانية والرومانية 485 ق.م – 200م، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، اليمن، 2004.

12 – //، أحمد صالح محمد، النشاط الكشفي والتجاري للبطالمة على سواحل البحر الأحمر وأثره على تجارة عرب الحجاز وجنوب الجزيرة العربية خلال المدة (3.5–221 ق.م)، مجلة الوثيقة، العدد، الثاني، المجلد 33، مركز عيسى الثقافي، البحرين، يوليو، 2016.

13 – // الأطماع الأجنبية في اليمن قبل الإسلام (24ق.م– 628م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 2001.

14 – العلان، أرواد عدنان، الصراع الفارسي البيزنطي على شبه الجزيرة العربية، في القرن السادس الميلادي، فارس وبيزنطة، سلسلة حضارات منسية، دار أرسلان، المنهل، عمان، الأردن، 2009.

15 – عمر يحيى محمد، بيزنطة وفارس، قراءة جديدة لآخر جولات الصراع بين القوتين العظميين في العصور الوسطى، مجلة الدرعية، السنة الثامنة، العدد 32، 2006.

16 – ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (ت:774هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1987م.

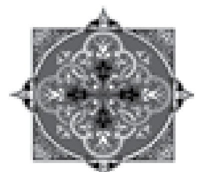
17 – لطفي عبدالوهاب يحيى، الجزيرة العربية في المصادر الكلاسيكية، دراسات تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الأول ج2، جامعة الرياض، 1979.

18 – ويكبيديا، نشأة طريق الحرير.

19 – The periplus of the Erythrean sea,by,Wilfred,H,Schoff, Ne – York,1912.

20 - Philby,H,stj.B,The Background of Islam,Being Asketch of . Arabian history in pre–Islamic times,Alexandria,1947.

www.alukah,net.



أبين في كتابات الرحالة والجغرافيين في العصر الإسلامي (من القرن الثالث حتى العاشر الهجريين/ التاسع حتى السادس عشر الميلاديين)

أ. د. طه حسين هُديل[1]

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الموسوم بـ: أبين في كتابات الرحالة والجغرافيين في العصر الإسلامي في المدة الزمنية من القرن الثالث وحتى العاشر الهجريين/ التاسع حتى السادس عشر الميلاديين؛ دراسة تاريخية لما دونه الرحالةُ والجغرافيون اليمنيون والعرب والمسلمون عن أبين في المدة موضوع الدراسة، وذلك من خلال مشاهداتهم لأبين، أو ما سمعوا عنها من غيرهم من الرحالة والجغرافيين من معلومات تعد اليوم مادة مهمة لأي باحث في تاريخ أبين بحدودها الجغرافية ومدنها وقراها وجبالها وأوديتها المعروفة في وقتنا الحاضر، علمًا بأن عدم زيارة العديد من الجغرافيين لهذه الجهة واعتمادهم على ما جاء به غيرهم أوقع العدد منهم في إشكالية الخلط في المعلومات، لعدم تأكدهم منها، وهو ما دفعنا إلى دراسة كل هذه الجوانب في بحثنا هذا.

---

(1) أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية – كلية التربية عدن (جامعة عدن).



Abyan in the Writings of Travelers and Geographers in the Islamic era (From the third to the tenth centuries AH / ninth to the sixteenth century AD)

This entitled research " Abyan in the Writings of Travelers and Geographers in the Islamic era from the third to the tenth century AH / ninth until the sixteenth century AD" tackles the historical study of what Yemeni geographers and Yemeni travelers as well as Arab Muslim recorded on Abyan in the period of this current study through their observations of Abyan or what information they heard from other travelers and geographers that is today considered an important material for any researcher interested in studying Abyan history with its geographical borders, cities, villages, mountains and valleys known in our present time. Mentioning that as a reason many geographers have not visited this entity and have not relied on what others have brought up made a number of them fell into the problem of confusion in information due to the lack of information accuracy. Consequently, this research aims at studying these aspects .

المقدمة:

حظيت أبين بمدنها وقراها التاريخية المعروفة اليوم، بنصيب لا باس به في كتابات المؤرخين اليمنيين وغيرهم من المؤلفين العرب والمسلمين، الذين تركوا لنا مادة تاريخية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها عند تدوين تاريخ أبين ومحيطها في العصر الإسلامي، وشكلت تلك المادة العلمية ذخيرة لأي باحث أراد الكتابة عن تاريخ أبين في المدة موضوع الدراسة، علمًا بأنه لا يمكن الخوض في دراسة تاريخ أبين إلا بالعودة إلى تلك المؤلفات والمصادر التاريخية التي تنتشر أخبار أبين بين

سطور صفحاتها، لاسيما وأنه من الصعب على أي باحث أن يجد مادة متكاملة عن أبين في جزء من مؤلف واحد أو كتاب خاص بها، مما يدفعنا - اليوم - إلى ضرورة إعادة جمع ما كُتِبَ عن أبين في المصادر التاريخية، لما لقيته من إهمال كبير من قبل المؤرخين اليمنيين، الذين ترك بعضهم مؤلفات كاملة شاملة للعديد من المناطق والمدن اليمنية الأخرى مثل: عدن وحضرموت وصنعاء وزبيد ووصاب وتعز وغيرها، مع إهمالهم وضع كتاب خاص بهذا الجزء المهم من مناطق جنوب الجزيرة العربية، مما يجعلنا أمام تاريخ مجهول لمعظم مناطق أبين ومدنها وقبائلها وسكانها مقارنة بغيرها من المدن اليمنية المذكورة خلال مدة الدراسة.

وعلى الرغم من تنوع الأخبار التاريخية لأبين بين مصادر التاريخ العام والخاص المختلفة، إلا أن كتب الجغرافيا والبلدانيات والرحالات وغيرها تعد من بين أهم المصادر التاريخية التي لا يمكن الاستغناء عنها عند الكتابة عن تاريخ أبين، لما احتوته من مادة تاريخية - وإن كانت بسيطة - سخرها مؤلفوها لذكر أبين، وما جاء عنها وعن موقعها، وعادات أهلها وتقاليدهم، وما اشتهرت به من ثروات، فضلًا عن ذكرهم للمناطق الأخرى التي تدخل اليوم في إطار المساحة الجغرافية لهذه البلاد التي من الصعب ضبط حدودها الجغرافية التاريخية بمنطقة أو مدينة معينة، مما دفعني إلى جمع ما يمكن جمعه عنها كما جاء في وثائق الرحالة والجغرافيين اليمنيين والعرب المسلمين في محاولة للخروج بتصور عن هذه المنطقة وتاريخها في العصر الإسلامي.

ولتحقيق الهدف المنشود قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، ومبحثين رئيسين، تناولت في المبحث الأول منها ما جاء من وصف عن موقع أبين ومدنها وتحصيناتها في كتب الرحالة والجغرافيين، وما تناولوه عن تسميتها والمناطق التابعة لها اليوم، وحدودها وتقسيماتها، وأهم حصونها، وخصصت المبحث الثاني لمعرفة

أوضاع أبين الاجتماعية والاقتصادية كما تحدث عنها الرحالة والجغرافيون، من حيث طبيعة أهلها وقبائلها وتفرعاتهم القبلية، وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة كما وصفها هؤلاء الرحالة والجغرافيون في المدة موضوع الدراسة، وطبيعتها الاقتصادية، وأهم أوديتها ومنتجاتها الزراعية التي اشتهرت بها في ذلك الحين، وأنهيت دراستي هذه بخاتمة لخص من خلالها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها، وقائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

المبحث الأول

موقع أبين ومدنها وتحصيناتها في كتب الرحالة والجغرافيين

تُعَّد كتب الجغرافيا والرحلات من أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيره، لاحتوائها على معلوماتٍ تاريخيةٍ نادرة قد لا نجدها في غيرها من أمهات المصادر التاريخية المختلفة، وكانت أبين التي ارتبط اسمها عبر التاريخ بعدن من بين اهتمامات المؤرخين الجغرافيين والرحالة الذين اهتموا بالحديث عن طبيعتها الجغرافية والبيئية، وموقعها وحدودها التاريخية المفتوحة التي لم تحدد بمساحة معينة، نتيجة لسعة التسمية، لاسيما وأن أبين لم تكون مدينة بعينها بل منطقة جغرافية واسعة، ضمت بين حدود أراضيها مدن وقرى وأودية وجبال وحصون متعددة، إضافة إلى مناطق وبلاد تدخل اليوم في حدودها مثل دثينة وأحور وغيرها، وقبل الحديث عن كل هذا لابد أولًا من التطرق إلى أصل مصطلح أبين ودثينة وأحور، ومصدره بحسب ما جاء عند هذا النوع من المصادر التاريخية الجغرافية والبلدانية.

أولاً- تسمية أبين:

مما تميزت به كتب الرحالة والجغرافيين والبلدانيين أن مؤلفيها ركزوا عند حديثهم عن أي منطقة أو مدينة على ضبط التسمية، وأصلها وأسبابها ونسبتها، كجانب مهم للتعريف بها، وأبين من المناطق التي فسر بعض الجغرافيين أصل تسميتها، ومن نسبت إليه، وعلى الرغم من أن المؤرخ والجغرافي والنسابة اليمني الهمداني[1]، قد ذكر أبين وتتبع مدنها وقراها، إلا أنه لم يشر إلى أصل التسمية، وإلى من تنسب في كتابه: ((صفة جزيرة العرب)) - وهو من أوائل كتب الجغرافيا التي أشارت إلى أبين وغيرها - ويجتهد هنا المحقق الأستاذ محمد بن علي الأكوع ويشير إلى أنها تنسب إلى أبين بن ذي يقدم بن الصوار بن عبدشمس من حمير، معتمدًا في ذلك - فيما يبدو - على ما جاء به بعض النسابة والجغرافيين المسلمين، أمثال: الهمداني[2] نفسه في كتابه: «الإكليل»، والبكري[3] الذي ينسب أبين إلى رجل من وائل بن الغوث من حمير، ويقول في ذلك: ((أبين بن ذي يقدم بن الصوار بن عبد شمس بن وائل بن الغوث)). كما اعتمد الأكوع على بعض المؤلفات التاريخية وكتب التراجم والطبقات التي تطرقت إلى بعض هذه الأمور في أثناء تعريفها لبعض الشخصيات من العلماء والفقهاء الذين ينسبون إلى أبين وغيرها من مناطق جنوب

(1) أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت: 360هـ/ 970م)، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1410هـ/ 1990م، ص190، حاشية رقم (2).

(2) الإكليل، ج2، تح: محمد بن علي الأكوع، ط3، دار التنوير، بيروت، 1407هـ/ 1986م، ص29، 33. ويبدو أن معظم المؤرخين والنسابة والجغرافيين اعتمدوا على ما جاء به الهمداني في الإكليل.

(3) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت: 487هـ/ 1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، ص103 - 104.

الجزيرة العربية، مثل كتاب: ((طبقات فقهاء اليمن))[1] الذي يذهب مؤلفه إلى نسب أبين إلى رجل من ولد قحطان دون أن يذكر اسمه، فيقول في ذلك: ((أبين بفتح الهمزة، وهو اسم رجل من ولد قحطان، فسميت البلد به)).

ويورد المؤرخ والجغرافي الزمخشري[2] معلومة يذكر فيها أن أبين سميت برجل من حمير، دون أن يحدد اسمه، فيقول في ذلك: ((عَدن أبيَن: بلد باليمن نسب إلى أبيَن، وهو رجل من حمير أقام بها، ويقال عَدَن يَبين)).

بينما ينقل بعض الجغرافيين ومنهم ياقوت الحموي[3] رأيًا أن: أبين يفتح أوله ويكسر بوزن أحمر، ويقال يبين، وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح، وحكى أبو حاتم قال: سألنا أبا عبيدة كيف تقول عدن أبين أو إبين؟ فقال: أبين وإبين جميعًا، وهو مخلاف باليمن منه عدن، ويشير في موضع آخر إلى أن أبين تنسب إلى شخص يسمى: أبين بن زهير، ويعيد نسبه إلى حمير بن سبأ[4]، الذي يقول في تعريفه لسبب التسمية: ((سمي بأبين بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ)). ويذكر في موضع آخر نقلًا عن الطبري أن عدن وأبين أبناء عدنان بن أدد[5]. ويضيف أيضًا أن: ((أبين اسم رجل نسبت إليه عدن إبين))[6].

(1) ابن سمرة الجعدي، عمر بن علي (ت: 586هـ/ 1190م)، تحقيق: فؤاد سيد، دار القلم، بيروت، (د. ت)، ص29.

(2) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت: 538هـ/ 1143م)، الجبال والأمكنة والمياه، تحقيق: د. أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1319هـ/ 1999م، ص237.

(3) أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت: 626هـ/ 1229م)، معجم البلدان ج1، دار الفكر، بيروت، (د. ت)، ص86.

(4) معجم البلدان ج1، ص86.

(5) معجم البلدان، ج1، ص86.

(6) معجم البلدان، ج1، ص206.

ويقدم الجغرافي الحميري[1] معلومات يشير فيها إلى أن أبين تنسب إلى رجل دون أن يحدد اسمه، ويقول في ذلك: ((أبين باليمن، قيل فيه بكسر الألف وفتحها، وهو اسم رجل في الزمن القديم إليه تنسب عدن أبين من بلاد اليمن، وبينها وبين عدن اثنا عشر ميلًا)).

كما اهتمت كتب الجغرافيين في العصر الإسلامي بمنطقة دثينة التي تدخل اليوم في الإطار الجغرافي لأبين، فأطلق عليها الزمخشري[2] اسم الدثينة والدفينة، مشيرًا إلى أنها منزل لبني سليم، ويقول عنها ياقوت الحموي[3]: ((دثين بفتح أوله وكسر ثانية، وياء مثناة من تحت، وآخره نون، اسم جبل، يقال دثن الطائر تدثينًا))، أي أسرع في طيرانه في السماء وسقط في مواضع متقاربة، فيقال لها دثين. وشكلت تلك المنطقة أحد الهضاب التي حظيت باهتمام الشعراء وغيرهم، يقول الشاعر الكلابي فيها:

سقى اللهُ ما بين الشطونِ وغمرة   وبئرَ درياتٍ وهضبَ دثينِ

ونصل هنا إلى خلاصة، أنه على الرغم من اختلاف المصادر الجغرافية حول أصل التسمية لأبين وبعض المناطق التابعة لها؛ إلا أن أصل التسمية تعود لرجل تعددت الروايات حوله، واختلفت كتب الجغرافيا في جذوره القبلية والأسرية.

ثانيًا- حدود أبين وتقسيماتها:

ذهب بعض الجغرافيين في العصر الإسلامي إلى تحديد موقع أبين، معتمدين في ذلك على موقعها بالنسبة للجزيرة العربية عامة أو للمنطقة المجاورة لها، وعرف

(1) محمد بن عبد المنعم (ت: 900هـ/ 1495م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ج1، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، 1980م، ص11.

(2) الجبال والأمكنة والمياه، ص128.

(3) معجم البلدان ج2، ص439 – 440.

بعضهم موقعها بحكم قربها من عدن، لهذا كثيرًا ما كان يرتبط اسم أبين بعدن، لتمييز عدن عن بقية المناطق اليمنية التي كانت تحمل الاسم ذاته، كعدن لاعة وغيرها، فأطلق عليها عدن أبين(1)، مما يثبت لنا مدى التقارب الجغرافي بين المنطقتين، وتداخل حدودهما المكانية، والتاريخ المشترك بينهما، دون تحديد للفواصل الجغرافية بينهما، ويعد المؤرخ والجغرافي والرحالة ابن خرداذبة(2) من أوائل من أشاروا من الجغرافيين المسلمين إلى موقع أبين، في أثناء تحديده لمحطات السفر عبر ساحل جنوب الجزيرة العربية، للمسافرين من شرقها إلى غربها ثم شمالها، موضحًا أنها أحد محطات قوافل المسافرين بين عُمان ومكة، حيث يقول في ذلك: ((وأما من عُمان إلى مكة فعلى طريق الساحل ...، بلاد الشحر، مخاليف كندة، مخاليف عبد الله بن مذحج، مخلاف لحج، أبين، عدن، مغاص اللؤلؤ، مخلاف بني مجيد، المنجلة، مخلاف الركب، المندب، مخلاف رمع، زبيد، مخلاف عك، الحردة، مخلاف الحكم، عثر، ... إلى مرسى ضنكان ثم مرسى حلى ثم السرّين ثم أغيار ثم الهرجاب ثم الشعيبة ثم منزل ثم جدة ثم مكة)).

ويأتي المؤرخ والجغرافي الهمداني(3) في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي ليرسم أمامنا صورة للمساحة المعروفة لأبين في ذلك الوقت، دون التوسع في ذلك بما يخرج عن نطاق التسمية، مما لا يعطي لنا تصورًا عن حدود أبين الشاملة اليوم، وما يدخل فيها من مناطق ومدن معروفة في وقتنا الحالي، وكأن أبين منطقة محدودة

(1) ابن المجاور، جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد (ت: 690هـ/ 1291م)، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر، اعتنى بتصحيحها: أوسكر لو فقرين، ط2، دار التنوير، بيروت، 1407هـ/ 1986م، ص183.

(2) أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 280هـ/ 893م)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1309هـ، ص193.

(3) صفة جزيرة العرب، ص190 – 191.

بعدد من المدن والقرى والأودية، ولا يدخل في إطارها الجغرافي بقية المناطق المعروفة اليوم والتابعة لها عامة، مثل: دثينة وأحور وغيرها، ويحدد في تعريفه لأبين المناطق التي تعد الحد الأول لها، وحتى آخر نهاية مساحتها التي بها تنتهي أبين، ليدخل في إطار التسمية لأبين مناطق أخرى، قد تكون تداخلت معها حدوديًا، ويقول في ذلك: ((أبين أولها شوكان[1] قرية كبيرة لها أودية وهي للأصبحيِّين، والمدينة الكبيرة خنفر وهي أيضًا للأصبحيين وقوم من بني مجيد يدعون الحرميين وقوم من مذحج يدعون الزّفريِّين، المضري قرية يسكنها الأصبحيُّون، الرواع يسكنها بنو مجيد، الملحة يسكنها بنو مجيد، والمصنعة يسكنها الأصبحيون، الجشير يسكنها الأصبحيُّون أيضًا، الطَّريَّة يسكنها العامريون من ولد الأشرس، الباردة يسكنها قوم يقال لهم الرَّبيعيُّون من كهلان، الجثوة يسكنها الرَّبعيُّون أيضًا، الحجبور يسكنها الأخاضر من مذحج، الفقُّ يسكنها الأصبحيون. وقرى أبين كثيرة بين بني عامر من كندة وبين الأصابح من حمير وبني مجيد ومن يخلط الجميع من مذحج وهو يسير، فإلى السفال إلى البحر، بوزان يسكنها قوم من حضبر يدعون بني الحضبري وعدادهم في مذحج، الشريرة يسكنها الأصبحيُّون، نخع يسكنها بنو مسلية، الروضة يسكنا الأصبحيون، وحلمة يسكنها الأصبحيون، قحيضة يسكنها الأحلول من بني مجيد، قرية تعرف بيوسف بن كثير وبني عمه وهم قوم ربعيون، قرية تعرف بمحل حميد يسكنها قوم من أحور ناجعة وقد توطنوها، قرية على ساحل البحر ذهب عني اسمها يسكنها قوم من مذحج، تمت صفة أبين)).

ويبدو أن، شوكان التي وصفها بالقرية كبيرة المساحة دون أن يطلق عليها اسم مدينة هي أول مناطق أبين، مع عدم تحديده للجهة والمنطقة المحادة لها، واكتفى بالقول بأن لها أودية، وقبائل تسكنها - سوف نتحدث عنها بالتفصيل لاحقًا -،

(1) سوف يتم التعريف بها وببقية المناطق والمدن والقبائل لاحقًا عند الحديث عن مدن أبين وقبائلها في كتب الرحالة والجغرافيين.

ومن خلال التفاصيل الداخلية التي وردت في النص المذكور سابقًا عن بقية مناطق أبين، التي ذكر فيها نخع، ويبدو أنه يقصد بها النخعين أو وادِ نخعن، لقبيلة النخع المعروف سكنهم فيما بين مدينة لودر شمالًا ومدينة شقرة جنوبًا[1]، ثم وصفه الطويل لبقية مناطق وقرى أبين، يصل في الأخير إلى ذكر أن هناك قرية على ساحل البحر - يقول إنه قد نسي اسمها - هي نهاية صفة أبين، أو يمكن أن نقول نهاية حدودها الجغرافية، ويبدو أن هذه القرية - في تقديري - هي قرية شقرة، التي اكتسبت صفة المدينة اليوم لسعة مساحتها الجغرافية، أو قرية أخرى على ساحل بحر أبين اندثرت فيما بعد، لاسيما وأنه حدد لنا موقعها على البحر، المعروف اليوم ببحر العرب، مع أن أول ذكر لشقرة في المصادر التاريخية ورد في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، عندما وصفها الصاغاني[2] بقوله: ((شُقرة بضمتين مرسى بين أحور وأبين)).

ومن خلال كل ذلك يمكن أن نستنتج، أن المساحة التي يمكن أن نطلقها على أبين في العصر الإسلامي كانت محصورة بين شوكان في غرب أبين أو في شمالها الغربي لها جهة عدن ولحج، وحتى النَّخع في الشرق، نزولًا إلى سواحل بحر العرب وقرية شقرة جنوبًا، حتى إن ما بعد تلك الحدود تتداخل حدودها من جهة

(1) من بين أهم مراكزهم اليوم: امصرة والقرين والمسهال وجودة الوادي والفيض، وهي قرى تتبع اليوم مديرية لودر، وأهم قبائلها آل مقفع. انظر: المقحفي، إبراهيم بن أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج2، دار الكلمة، صنعاء، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1422هـ/ 2002م، ص1728.

(2) الحسن بن محمد بن الحسن (ت: 650هـ/ 1252م)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، 1973م، ص54. وانظر: الزَّبيدي، مرتضى أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، ج12، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ن)، ص222.

الغرب مع عدن التي ارتبط اسمها بأبين، ومع لحج أيضًا، ومن الشرق يتداخل مع قرى دثينة، ومن الجنوب الشرقي مع بلاد أحور، لاسيما وأن الهمداني وصف كل منطقة على حدة، وكأنها مستقلة بذاتها - كما سوف نلاحظ -.

وفي الوقت نفسه، يصف لنا الرحالة والجغرافي المغربي[1] في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي أبين، ويحدد موقعها بالنسبة لعدن، لما كان بينهما من روابط تاريخية، فيقول في ذلك: ((وهي بليدة مشهورة بينها وبين عدن مرحلتان صغيرتان)).

ويأتي بامخرمة[2] ليقول عن أبين وموقعها: ((وهي من بلاد اليمن بالقرب من عدن، بينها وبين عدن أقل من مرحلتين)). ثم يتوسع في ذكر حدودها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية، ليعطي لنا تصور عن الحدود الجغرافية التي شملتها أبين بين القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وتكاد مقاربة للحدود المتعارف عليها اليوم بقوله: ((وشرقها أحور وغربها لحج وشمالها جبل يافع وجنوبها البحر))[3].

كما شكلت منطقة دثينة وأحور اليوم جزءًا لا يتجزأ من أبين؛ لما يجمع بينهما من تاريخ مشترك، وروابط قبلية وأسرية، وعادات وتقاليد وأعراف متداخلة من الصعب على أي باحث فصلها عبر التاريخ، ومع ذلك يصف الهمداني كل منها بشكل منفصل، لتوضيح المساحة الجغرافية لكل منطقة أصبحت اليوم

---

(1) أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد (ت: 685هـ)، كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1970م، ص101.

(2) جمال الدين عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد (ت: 947هـ/ 1540م): النسبة إلى المواضع والبلدان، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي، 1425هـ/ 20014م، ص34.

(3) بامخرمة، النسبة، ص34.

ضمن مسمى أبين، وكما هو معروف أن دثينة جزءٌ من أبين، إلا أن الهمداني يتطرق لها، ويفصل في تعريفها، فيصف طبيعتها بالمنبسط من الأرض، حتى إنه يشبهها بمنطقة مأرب ذات الطبيعة الجغرافية المستوية، فيقول: ((ودثينة غائط كغائط[1] مأرب))[2].

ثم يصف حدودها الجغرافية، وأهم مناطقها بقوله: ((دثينة أولها عرَّان[3] واسمه الرُّقب[4] لبني كتيف وهم رهط رزام بن محمد، ولهم الموشح وهي مدينة كبيرة الحار، وتاران واديان لبني قيس من بني أود، وهما أبناء عبد الله بن سحيطة أعني كتيفًا وقيسًا، ولهم قرية تعرف بالظاهرة، يرى وادٍ كبير لبني شكل بن حي من أود، وادي ثرة لبني حباب وهم أخوة بني شبيب وقريتهم يقال لها منهى، عرفان وادٍ لبني أفعى وهم من بني ربيعة بن أود، وهم رهط ابن الصِّنديد، المقيق لبني شهاب بن الأرقم بن حيّ بن أود، الغمر وادٍ لثقيف رائش وهو جبل يحله بنو أود جميعًا، يسقي لبني عمرو وهم إخوة بني شهاب، المعوران وادٍ والحميراء وادٍ كلاهما لبني مزاحم وهم من الدَّهابل، وهم من أشراف بني أود وسادتهم وهم من بني ربيعة بن أود وهم رهط ابن عثمان الدَّهبلي، أقام بالثغر غازيًا دهرًا ثم عاد، الشَّرفة وادٍ عظيم

(1) الغائط: المطمئن الواسع من الأرض. انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، ج4، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ص164؛ المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر المعاصر ا دار الفكر، بيروت ا دمشق، 1410هـ، ص533.

(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص189.

(3) وقد يقصد به جبل عرفان المعروف اليوم في منطقة العواذل لودر، إلا أن التسمية حرفت.

(4) يذكر الأكوع أن عران بالفتح أو الضم، لا يعرف اليوم موقعها، وإنما يعرف الرَقُب، الواقع بين دبان والعواذل أعلاه للكور، وأسفله لدثينة. انظر: الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177، حاشية رقم (7).

وهو لبني عدا بن أسامة يقولون إلى ربيعة الفرس، حبل وادٍ فيه قرية تعرف بالسَّوداء للأصبحيِّين من حمير، الحافة للأصبحيِّين، الدَّبيَّة لبني الحماس من بلحارث بن كعب، مران وكبران ونزعة وحجومة وملاحة والتَّيبب كلها للنخع، وفي وادي مران منها بنو قباث منهم سادتهم وأشرافهم منهم محمد بن قباث مطعم الذِّئب وله خبر عجيب، وحر لكندة، ذروعان الجزع لبني عيذ الله بن سعد، الرَّوضة وطبٌّ وديان لبني عيذ الله بن سعد، القرن والعارضة ومهار لبني عجيب وهم من أزد شنوءة، الخنينة مدينة لبني سويق من بني حيّ بن أود، والسَّهل من دثينة ممّا يلي يرامس دار الحفينات الحصن وساكنه بنو شبيب وبنو حباب في ثلاث قرى متفرقة، وأكمة لبني أفعى فهذه دثينة)) [1].

وفي موضع آخر يقول الهمداني[2]: ((نعيد الصّفة في دثينة: فأول دثينة أثرة لبني حباب من أود، ودثينة غائط كغائط مأرب فيه بنو أود، لكل بني أب منهم قرية حولها مزارعهم، فيها قرية بني شبيب وبني قيس وهي الظاهرة، والموشح وهي أكبر قرية بدثينة وهي مدينة لبني كتيف، والمعوران لبني مزاحم ولهم الخضراء، والقرن لبني كليب، العارضة لسبأ، السَّوداء ووديتها للأصبحيين، ذو الخنينة لبني سويق، الجبل الأسود منقطع دثينة وهو للعوديِّن والخمسيِّن من حمير، هذه دثينة من هذا الحيز الأيسر)).

ولقي موقع دثينة اهتمام خاص من قبل بعض الجغرافيين والرحالة أمثال: ياقوت الحموي[3] الذي ذهب إلى تحديد موقعها مع عدم الدقة في الوصف، بحسب ما وصل إليه أو قرأ، لاسيما وأنه لم يزرها أو يشاهدها، فقال عنها: ((دثينة بفتح أوله وكسر ثانيه وياء مثناة من تحت ونون، ناحية بين الجند وعدن)).

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177 – 179.
(2) صفة جزيرة العرب، ص189.
(3) معجم البلدان ج2، ص440.

وبعد مرور مدة من الزمن تصل إلى الثلاثة قرون يأتي بامخرمة[1]، ليصف دثينة وموقعها كما كانت عليه في القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس والسادس عشر الميلاديين بقوله: ((دثينة بالفتح وكسر المثلثة وسكون التحتانية ثم نون مفتوحة ثم هاء، صقع معروف باليمن بناحية أبيَن من الشمال، وتهامة رداع الحوامل تحت الكور من الشرق، وهي بلاد متسعة)).

وفي السياق نفسه وصف الهمداني[2] أحور وموقعها وحدودها التي شملت مساحة واسعة امتدت على ساحل بحر العرب، ويقول في ذلك: ((نعيد الصِّفة في أحور: أحور أوَّلها الجثوة قرية لبني عيذ الله بن سعد، القويع لبني عامر من كندة، الشَّريرة لبني عامر أيضًا، المحدث قريب من البحر لبني عامر من ساحل، عرقة لبني عامر، ثم انتهيت إلى حجر وهب من هذه الطريق أيضًا فلقيت الطريق الأول هنالك)).

والمعروف لدينا أن أحور يحدها من الجهة الغربية أبين، ومن الجهة الشمالية مناطق دثينة، وبحر العرب جنوبًا، بينما يحدها من جهة الشرق الشحر، ويفصل بينهما سبع قرى سود كما يذكر ابن المجاور، ويبدو أنه يقصد بها قرى تمتد على خط جبال العرقوب البركانية وبئر علي وحصن الغراب ومناطق أخرى على طريق الساحل بين أبين والشحر، ويقول ابن المجاور[3] في ذلك: ((ما بين الشجر وأحور سبع قريات سود أي سبع قرى مسودة الأرض)).

ومن الملاحظ أن أبين بمناطقها المختلفة قسمت في العصر الإسلامي إلى مخاليف ثلاثة، إذ يذكر ياقوت الحموي[4] نقلاً عن عمارة بن الحسن اليمني الشاعر، أن أبين موضع في جبل عدن، وهو عبارة عن مخلاف كما يصفه، والمخلاف

(1) النسبة، ص268.

(2) صفة جزيرة العرب، ص189.

(3) تاريخ المستبصر، ص270.

(4) معجم البلدان ج1، ص86.

عادة عبارة عن منطقة ذات مساحة واسعة فيها العديد من المدن[1]، ويعرفه ابن المجاور[2] الذي زار عدن في القرن السابع الميلادي/ الثالث عشر الميلادي، وبقي فيها مدة من الزمن بأن: ((المخلاف عند أهل اليمن عبارة عن قطر واسع، وليس تعرف المخاليف إلا بجبال اليمن، وأما في التهائم فليس يعرف)). علمًا بأن هذه التسمية اختلفت من قطر إلى قطر إسلامي آخر كما تؤكد بعض كتب الجغرافيا[3].

علمًا بأن أبين قسمت إلى مخاليف منذ مدة زمنية سابقة لمدة ياقوت الحموي وقبله الهمداني، ومما يؤكد ذلك وصف ابن خرداذبة[4] لها في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وتقسيمه لمناطقها إلى ثلاثة مخاليف توزعت بين: مخلاف أبين، ومخلاف دَثِينة، ومخلاف أَحْوَر، كدليل على أن مصطلح أبين كان يطلق على منطقة محدودة من أبين اليوم، وهي التي وصفها لنا فيما بعد الهمداني، وبنوع من التفصيل – كما أشرنا سابقًا – بينما باقي المناطق عرفت بأنها مخاليف مستقلة.

ثالثًا– مدن أبين وقراها:

من بين أهم المعلومات التي يقدمها لنا الرحالة والجغرافيون في العصر الإسلامي ذكرهم لبعض المدن والقرى الرئيسة التي وجدت في أبين والمناطق التابعة لها في المدة موضوع الدراسة، مع حرص بعضهم على مدنا باليسير من التفاصيل الدقيقة المتعلقة بكل مدينة أو قرية تحدثوا عنها، لتتكون لدينا صورة ولو بسيطة عن تلك

(1) معجم البلدان ج5، ص91.
(2) تاريخ المستبصر، ص170.
(3) المخلاف أو الإقليم: وهو كل ناحية مشتملة على مدن وقرى، وظهرت بعض الاصطلاحات المماثلة لها في بعض أقاليم العالم الإسلامي، ومنها: (الرستاق) لدى أهل الشام، و(المِخلاف) لدى أهل اليمن، و(الكُورُ) وغيرها. انظر: أبو زيد، بكر بن عبدالله، خصائص جزيرة العرب، ط2، (د. ب)، (د. ن)، 1421هـ، ص7.
(4) المسالك والممالك، ص38 – 39.

المناطق وما تحتويه من مدن وقرى، وقد نجد أنفسنا في حيرة حول بعض أسماء المدن والقرى التي وردت في مدونات هؤلاء الرحالة والجغرافيين، لاسيما وأن عامل الزمن كان سببًا في تغير تلك الأسماء، أو تحريفها بحسب لهجة المنطقة ولكنة أهلها التي بما لا يدع مجالًا للشك أنها تغيرت مع الوقت. ويعد الهمداني وغيره من المؤرخين الجغرافيين من أوائل من تطرق إلى ذكر أسماء مناطق أبين وقراها، على الرغم من عدم تفصيله لكل ما يتعلق بها، وتحديدًا موقعها، مما يجعلنا وغيرنا من الباحثين في حيرة تتطلب ضرورة إعادة دراسة كلما جاء في مدونات الرحالة والجغرافيين وعلى رأسهم الهمداني الذي يعد أكثر من فصّل عن أبين وأهم مناطقها وما تحتويه من مدن وقرى نجهل أسماء أكثرها اليوم، وقد حاولنا حصر تلك المدن والقرى ورصدها لمعرفة أهمها، وهي:

- **خنفر**: وقد وصفها الهمداني[1] بالمدينة الكبيرة في أبين[2]، ويبدو أنها كانت أكبر مدن أبين في ذلك الحين، وقد سكنها خليط من القبائل اليمنية التي استقرت فيها، لاسيما من الأصبحيين، والحرميين من بني مجيد، والزفريين من مذحج وغيرهم، ويبدو أن تلك القبائل عاشت مع بعضها حياة مشتركة في الماء والزرع، مع احتفاظ كل منها بما تحت يده من أراضي، وحسن الجوار، ويذكر في موضع آخر أن أبين بها مدينة خنفر والرواغ[3] التي وصف سكانها بأنهم من بنو عامر من قبيلة كندة[4]، وتقع هذه المدينة في وسط وادي أبين، وتعد من مدن أبين الأثرية

(1) صفة جزيرة العرب، ص190.
(2) وتعد اليوم أكبر مديريات محافظة أبين سكانًا، ومركزها مدينة جعار. انظر: المقحفي، معجم البلدان، ج2، ص583.
(3) سوف يتم الحديث عنها لاحقًا.
(4) صفة جزيرة العرب، ص95. وانظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص394.

القديمة[1]، التي احتوت على بعض قبور الصالحين والأولياء[2].

ويقدم لنا بامخرمة[3] معلومات قيمة عن هذه المدينة التي يشير إلى أنه من ينتسب إليها يعرف بالخنْفري، معتمدًا على ما وصله من بعض المعاصرين له أو ممن سبقوه ووصلت أخبارهم إليه، على اعتبار أن خنفر كانت قاعدة أبين الرئيسة، ومقر حاكمها، واصفًا جامعها، وجمال طرازه المعماري الذي يظهر في مأذنته ذات الطابع المتميز في بنائها، فضلًا عن ذكره لبعض سكانها وعلمائها الذين اتخذوا من التصوف نهجًا لهم في العصر الإسلامي، مشيرًا إلى أنها تعرضت لهجمات بعض قبائل المنطقة من الهياثم والطوالق وآل أيوب، وأصبحت خراب بعدما استولت عليها تلك القبائل التي وصفها بالبداوة وأخربتها خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، نتيجة لما شهدته المنطقة من صراعات قبلية، نتيجة لضعف هيبة الدولة في ذلك الوقت، لاسيما مع نهاية الدولة الرسولية، وفترات الفوضى التي تعرضت لها الدولة الطاهرية التي خلفتها في حكم اليمن، ويصف ذلك بقوله: ((الخَنْفَري: نسبة إلى خَنفَر بالفتح وسكون النون، وفتح الفاء ثم راء مهملة، مدينة باليمن من مدن أبْيَن، وهي قاعدة أبين، وحاكم أبين يسكنها، وبها جامع كبير حسن البناء وعمارته جيدة أكيدة ومأذنة الجامع أعجوبة، وهي طويلة، وكان بها فقهاء صالحون منهم الشحبلي أي بفتح الشين المعجمة وسكون الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة ثم لام، وفي وسط المدينة

---

(1) كان لهذه المدينة شهرة تاريخية عظيمة لما كان لها من دور في التاريخ، إذ تمركز فيها علي بن الفضل الجدني القرمطي، ومنها شن غاراته على الملك علي بن أبي العلا الأصبحي الحميري صاحب مخاليف لحج وأبين والسرقين وحضرموت وسلبة مملكته، وإليها ينسب الذهب الخنفري المشهور. انظر: صفة جزيرة العرب، ص95، حاشية رقم (2).

(2) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص248.

(3) النسبة، ص253.

قوم متصوّفة يسمون البركانيون يدهم للشيخ موسى بن عمر بن الزغب، وهؤلاء البركانيون يسافرون بركب اليمن من الشحر وأحور وأبين ولحج والجبل جميعه وتهامة جميعها، وهذا مشهور معروف، وكذا يزورون قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صحبة الصوفي البركاني، ويعود بالزائر والواقف قفولًا كما يخرج من بلده، كذا ذكر ذلك القاضي مسعود على ما كان في زمنه، وأما اليوم فهي خراب استولى عليها البدو، مثل الهياثم والطَّوالق وآل أيوب وغيرهم من داعية الفساد، وانتقل البركانيون الذين كانوا بها إلى وادي لحج وخرب أكثرها، وغالب قراها وذلك بسبب التفات الدولة إلى جمع الحطام الفاني، وعدم اعتنائهم بمصالح المسلمين، فالله يختم بخير ويجعل العاقبة إلى خير انتهى)).

- **شوكان**: ووصفها الهمداني[1] بالقرية الكبيرة، وعلى ما يبدو أن وصفه هذا جاء بحكم ما كان يحيط بها من أودية مختلفة تسقي أراضيها، فكانت سببًا في أن تصبح من أكثر مناطق أبين زراعة وأهمية اقتصادية، وقد سكنت هذه القرية الواسعة قبائل الأصبحيين الذين كانوا يتوزعون في مناطق مختلفة من أبين ومدنها وقراها المتعددة، وهي قرية معروفة كما يشير الأكوع ولم يبق منها إلا انقاض نتيجة لخرابها، وتتميز بمآثرها الحميرية، التي لقيت عناية من قبل بعض المستكشفين الإنجليز، مثل: العالم الأثري ميلن، بعدما وجد فيها عددًا من التماثيل[2].

- **المضري**: ووصفت بالقرية، سكنتها قبائل الأصبحيين، ويبدو أنه لم يعد لها ذكر اليوم بسبب اندثارها، أو هجرة أهلها وانتهائها، حتى إن الأكوع[3] يصفها بأنها في أخبار كان، إي أنه لا وجود لها اليوم.

(1) صفة جزيرة العرب، ص190.
(2) صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (3).
(3) صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (4).

- **الرواغ**: لم يصفها الهمداني[1] لا بالقرية ولا بالمدينة، إلا أنه يشير إلى سكانها من بني مجيد، ويذكر الأكوع أنها قد تكون هي الرواغ أو الرواء، والرواء بلده كبيرة أشبه بالمدينة، تقع في شمال خنفر في أبين[2].

- **الملحة**: وهي من المناطق السكنية التي كانت عامرة في أبين في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وسكنتها قبائل بني مجيد[3]، ويذكر الأكوع أنها من المناطق العامرة في أبين[4].

- **المصنعة**[5]: من مناطق أبين التي سكنتها قبائل الأصبحيين، دون تحديد صفتها أكانت مدينة أو قرية[6]، ويصفها الأكوع بأنها قرية آهلة بالسكان، وتسمى اليوم المصينعة بلفظ التصغير[7].

- **الجشير**: من بين مناطق أبين التي نجهل موقعها بالضبط، وكلما عرف عنها أن ساكنيها كانوا من الأصبحيين[8].

- **الطَّرِيَّة**: من أهم قرى أبين[9]، التي وردت في المصادر الجغرافية، وقد سكنها العامريون من ولد الأشرس[10]، وأطلق على من ينتسب إليها اسم الطروي أو

(1) صفة جزيرة العرب، ص95.
(2) صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (3).
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190.
(4) صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (6).
(5) المصنعة: مفرد مصانع، ويقصد بها الحصون والقلاع، وقد انتشرت في مناطق واسعة من بلاد اليمن. انظر: الحجري، معجم البلدان، ج2، ص1549. ولم يمدنا الهمداني بأي معلومات عنها عدى ساكنيها.
(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190.
(7) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (7).
(8) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190.
(9) الحجري، مجموع بلدان اليمن، مج2، ج3، ص558.
(10) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190.

الطريي، ومن أبرز من انتسب إليها الفقيه العلامة أبو محمد بن نعيم بن محمد الطروي (ت بعد: 600هـ/ 1203م)، الذي اشتهر بأنه كان فقيهًا عالمًا عارفًا صالحًا، وبرع في علم التعبير، وفي عشرة علوم أخرى، حتى عرف بين الناس بالعشري، كما عرف عنه سعيه في مساعدة الناس، والخروج لقضاء حوائجهم، ونشر العلم، من الرباط الذي كان يقيم فيه بتلك الناحية[1]، ونسب إلى الطرية أيضًا الفقيه أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عمر بن سعيد الشعبي الخطيب الأبيني (ت: 697هـ/ 1297م)، إذ كان أبوه خطيب هذه القرية[2]، واشتهرت بوجود بعض الصالحين والأولياء فيها[3]، وتقع الطرية اليوم شرقي وادي حسن وجنوب الكثيب.

- **البادرة**: من مناطق أبين التي سكنها قوم يقال لهم الرَّبيعيُّون من كهلان، ويذكر الأكوع أنها قد تكون البادة بحذف الراء، وهي قرية مندثرة بجوار قرية الخاملة اليوم[4].

- **الجِثوة**: من بين قرى أبين العديدة، وهي للعشائم، ولبني عبد الله بن سعد، كما يسكنها الربيعيون[5]، ويذكر الأكوع أنها قرية ما زالت عامرة[6]، وهذه القرية وردت أيضًا في أحور، ويبدو أن سكانها انتقلوا إلى أبين واسموا قريتهم بالاسم نفسه، لهذا هي معروفة في أحور أما أبين فلا تعرف.

---

(1) الجندي، السلوك، ج1، ص369؛ الشرجي، أبو العباس أحمد بن عبد اللطيف (ت: 893ه/ 1487م)، طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، دار المناهل، بيروت، 1406ه / 1986م، ص354.

(2) الجندي، السلوك، ج2، ص392 – 395.

(3) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص248.

(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (9).

(5) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179، 189، 190.

(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179، حاشية رقم (4).

- **الحجبور**: من مناطق أبين التي لم تحدد المصادر موقعها وتصنيفها، وهل هي قرية أو مدينة، وقد سكنها فرع من قبيلة مذحج يعرفون بالأخاضر، ويشير الأكوع إلى أنه لم يعد لهذه القرية - مثلما يصفها - ذكر اليوم، ولم يبق إلا وادي يحمل الاسم نفسه، ويقع بجوار خنفر[1].

- **الفقُّ**: من قرى أبين، التي سكنتها قبائل الأصبحيون واستقرت فيها، دون أن تحدد المصادر موقعها بالضبط في أبين[2].

- **بوزان**: من القرى الساحلية أو القرى القريبة من بحر العرب، فهي إلى السفال إلى البحر، ويسكنها قوم من حضبر يدعون بني الحضبري، ونسبهم في قبائل أبين المذحجية، وأصبحت اليوم أطلال لا ذكر لها، إلا بوادي - يبدو أنه - سمي بها، ومازالت معروفة باسم عبر بوران قرب جعار.

- **الشريرة**: من قرى أبين المندثرة، التي لم يعد لها ذكر إلا بواديها الواقع شرقي مشروع مياه أبين، وقد سكن هذه القرية الأصبحيُّون الذي سكنوا أكثر مناطق أبين وقراها[3].

- **نخع**: ويبدو أنه يقصد بها النخعيين، أو وادي نخعن، لقبيلة النخع المعروف سكنهم فيما بين مدينة لودر شمالًا ومدينة شقرة جنوبًا [4]، وقد سكنها من خلال ذكر الهمداني بنو مسلية مع عدم إضافة أي معلومات عنها.

- **الروضة**: قرية آهلة بالسكان، وتقع في وادي حسان، وفيها العديد من المعالم والمآثر والمعاقل المنيعة، وقد سكنها الأصبحيون زمن الهمداني، وسكنها من آل فضل، وأصولهم ترجع إلى حمير.

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190، حاشية رقم (11).
(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190 - 191.
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191، حاشية رقم (1)، (2).
(4) للمزيد انظر: المقحفي، معجم البلدان، ج2، ص1728.

- **حَلَمة**: ويصفها الأكوع[1] بأنها بلدة عامرة، شهدت العديد من الأحداث التاريخية، وتعد في وقتنا الحاضر مركزًا ممتازًا لتوزيع مياه منطقة أبين بواسطة القوة الكهربائية، ويذكر الهمداني أنه كان يسكنها الأصبحيون.

- **قحيضة**: من قرى أبين التي لم يعد لها ذكر، وما وصلنا عنها أنه كان يسكنها الأحلول من قبائل بني مجيد.

- **يوسف بن كثير**: قرية تعرف بيوسف بن كثير، وقد سكن فيها مع بني عمه، وهم قوم ربعيون، ولم يحدد موقعها، ويبدو أنها من قرى أبين التي انتهى ذكرها وموقعها[2].

- **شُرجان**: وهي بلدة عامرة، لبني مالك من الوذ، يسكنها الدهابل، وهي بين دثينة وسرو مذحج (البضاء اليوم) [3]، وهي من دثينة اليوم.

- **محل حميد**: ويبدو أنها قرية نسبت إلى شخص يسمى حميد، وقد سكنها قوم من أحور ناجعة، وتوطنوها، لما وجدوا فيها من مراعي ومياه لقربها من ضفة الوادي، إضافة إلى الأمطار، وهو ما يفسره الأكوع من خلال تسمية ناجعة التي يقول إنها مشتقة من الانتجاع، وهو طلب الماء والمرعى ومساقط الغيث[4].

- **عرَّان**: من قرى دثينة، وهي الحد الأول لها، واسم عران هو الرُّقب، ويذكر الأكوع أن عران بالفتح أو الضم، لا يعرف اليوم موقعها، وإنما يعرف الرَقُب، الواقع بين دبان والعواذل أعلاه للكور، وأسفله لدثينة، وقد تكون عرَّان – من وجهة نظرنا – حرفت عن عزان الوادي المعروف في أرض العواذل، وقد سكنت هذه المنطقة أو المدينة أسر من بني كتيف، وهم رهط رزام بن محمد.

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191، حاشية رقم (5).
(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191، حاشية رقم (3)، (4).
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص188.
(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191، حاشية رقم (5).

- **الموشح**: من مدن منطقة دثينة، وقد وصفها الهمداني بالقرية الكبيرة، كما وصفها بالمدينة، وكان من سكانها بني كتيف، من رهط رزام بن محمد، وهي اليوم بلدة عامرة آهلة بالسكان، إلا أنها صغيرة وليس كما وصفها الهمداني، وتدخل في حد العواذل.

- **الظاهرة**: وهي قرية بني قيس من بني أود، وكان يسكنها أبناء عبد الله بن سحيطة، لاسيما كتيفًا وقيسًا، وتنطق اليوم الظاهر بدون هاء، وتدخل في حدود دثينة، ويسكنها النخعيون، وقد تكون هي مكيراس اليوم.

- **منهى**: قرية يسكنها بني شبيب أخوة بني حباب في وادي ثرة.

- **السَّوداء**: قرية يسكنها لأصبحيِّون من حمير تقع في وادي حبل[1].

- **الحافة**: قرية كبيرة من دثينة، وفيها مآثر حميرية للأصبحيِّين[2]، وقد سكنتها قبائل الهياثم وسلاطينهم من الجحافل[3] في القرون المتأخرة من العصر الإسلامي، وكان مقدم الهياثم من آل قاحل أحد فروعهم، ثم صار مقدمهم في زمن بامخرمة[4] شخص يسمى حيدرة بن مسعود وولده محمد، الذَينِ اشتهرا بفسادهما، واعتدائهما على عامة الناس.

- **الدَّبيَّة**: قرية تحتفظ باسمها، لبني الحماس من بلحارث بن كعب.

- **مران وكبران ونزعة وحجومة وملاحة والتَّيبب**: يبدو أنها قرى كلها للنخع، وهي أيضًا من أودية مودية اليوم[5].

---

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177، حاشية رقم (7)، (9)، (10)، 189.

(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص178.

(3) سوف يتم الحديث عن الجحافل فيما بعد عند الحديث عن قبائل مذحج.

(4) النسبة، ص268.

(5) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص178، حاشية رقم (5).

- **قرى بني أب**: وتقع في دثينة، وتمتاز بكثرة مزارعها، ويسكنها بنو أود، ومن أشهر هذه القرى: قرية بني شبيب، وقرية بني قيس وهي الظاهرة[1].

- **القرن والعارضة ومهار**: يبدو أنها قرى لبني عجيب، وهم من أزْد شنوءة.

- **الخنينة**: مدينة لبني سويق من بني حيّ بن أود.

- **السَّهل**: من دثينة ممّا يلي يرامس دار الحفينات الحصن، وساكنه بنو شبيب وبنو حباب في ثلاث قرى متفرقة، وأكمة لبني أفعى فهذه دثينة[2].

- **الرباط**: قريةٌ وموضعٌ عند البحر من الجنوب للفقيه سالم، وقبره بها، وله أسباط صالحون ضعفاء[3]، اشتهرت بمسجدها المعروف بمسجد الرباط[4]، وما زالت قرية الشيخ سالم عامرة حتى يومنا هذا، وتقع على خط الخارج من أبين (زنجبار) إلى شقرة.

- **الجثوة**: قرية أول حدود أحور، لبني عيذ الله بن سعد.

- **القويع**: من قرى أحور لبني عامر من كندة.

- **الشَّريرة**: قرية لبني عامر أيضًا.

- **المحدث**: قرية قريبة من ساحل البحر لبني عامر.

- **عرقة**: من قرى أحور الواقعة على ساحل بحر العرب، وكان ساكنوها من بني عامر[5].

- **جبنون**: من نواحي أبين القريبة من خنفر والطرية، ولم تحدد المصادر صفتها،

---

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص189.

(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177 - 179.

(3) النسبة، ص34.

(4) تاريخ المستبصر، ص248.

(5) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص189.

هل كانت مدينة أو قرية؟ وقد احتوت على قبور بعض الصالحين والأولياء[1].

- **المحل**: ويبدو أنها قد سميت بالمحل لشخصية دينية معروفة قد حلت فيها، واستقرت بين سكانها، أو دفنت في أحد مساجدها أو زواياها، ومن الملاحظ أنها قريبة من خنفر والطرية[2].

- **السلامة**: لم يحدد موقعها إلا أنها من نواحي خنفر والطرية[3]، وتقع شمال المحل على وادي بناء.

كما انتشرت على طول الساحل الجنوبي لحدود أبين البحرية العديد من القرى التي عاش أكثر أهلها على الصيد والزراعة كمصدر رزق لهم ولأسرهم، ولم تمدنا المصادر التاريخية وكتب الرحلات والجغرافيا بأسمائها إلا فقط في صورة إشارات فقط وردت عنها لدى الهمداني دون ذكر اسمها.

رابعًا- حصون أبين:

كان لطبيعة أبين القبلية أثره الواضح في ضرورة العمل على تحصين القبائل لمناطقها، لاسيما وأنه قد عرف عن قبائل أبين استقلاليتها في السكن، على الرغم من اتساع مساحة أراضيها، ومع ذلك كان لكل قبيلة بقعة منقطعة تحكمها، دون أن تخضع لغيرها أو تطيعها، لما كان بينها من عداوات وصراعات لا تنقطع، حتى أصبح الصلح بين هذه القبائل عزيز ولا يتم إلا بين فترات متباعدة[4]، وقد فرضت هذه الأوضاع القبلية على هذه القبائل ضرورة إقامة استحكامات عسكرية، وتحصينات دفاعية تقيها هجمات القبائل المباغتة.

(1) تاريخ المستبصر، ص248.
(2) تاريخ المستبصر، ص248.
(3) تاريخ المستبصر، ص248.
(4) بامخرمة، النسبة، ص268.

وحظيت تلك التحصينات باهتمام بعض الرحالة والجغرافيين الذين عملوا على حصرها، وذكر أسمائها، وتدوين مشاهداتهم عنها. ويعد المؤرخ الجغرافي ياقوت الحموي[1] من أكثر من تطرق إلى ذكر حصون أبين، على الرغم عدم زيارته لها، وهو ما تسبب في وقوعه في عدد من الأخطاء حول مواقعها، وعدم الدقة في تسميتها، وعلى ما يبدو أن اهتمامه بأبين وحصونها جاء لكثرة ما سمعه عنها وعن كثرة حصونها، فيقول في ذلك: ((مخلاف أبين هو قرب عدن فيه حصون وقلاع وبلدان)).

ومع ذلك شكلت المادة التي قدمها لنا عن تلك الحصون فائدة علمية في حاجة إلى دراسة واسعة ودقيقة للتأكد منها، من قبل مختصين من أبناء أبين نفسها، بحكم معرفتهم للمنطقة ومدنها وحصونها، ومن بين أهم تلك الحصون:

- **حصن دار الحفينات**: ويقع في أقصى سهل دثينة المجاور لوادي يرامس، وكان ساكنوه بنو شبيب وبنو حباب في ثلاث قرى متفرقة في دثينة [2].

- **حصن القمر**: من حصون دثينة للأصبحيين، وأصبح أكثره في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي للدُّعام بن رزام الكتيفي سيِّد أود[3].

- **حصن براش**: ويقول ياقوت الحموي[4] عنه: ((الشين معجمة حصن باليمن من نواحي أبين لابن العليم))، وعلى ما يبدو أنه قد حدث خطأ في تحديد موقع هذا الحصن في أبين، أو أن هناك تحريف حدث للاسم من قبل المؤلف ونقله بالغلط دون أن يتأكد منه[5].

(1) معجم البلدان، ج5، 67.
(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179.
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177.
(4) معجم البلدان، ج1، ص364.
(5) تطرق إسماعيل بن علي الأكوع لأسماء جميع الحصون التي وردت باسم براش في اليمن، دون أن يذكر أن هناك حصن في أبين عرف بهذا الأسماء، واكتفى بعدم التعليق على ذلك. انظر: البلدان اليمانية، ص40، حاشية رقم (3).

- **حصن جَيلة**: بالفتح من حصون أبين باليمن[1].

- **حصن ريشان**: حصن باليمن من ناحية أبين[2].

- **حصن الساقة**: حصن باليمن من حصون أبين[3].

- **حصن سهلة**: من حصون أبين باليمن[4]، وهي قرية اليوم موجود في ناحية أبين[5].

- **حصن صرر**: من حصون اليمن في نواحي أبين[6]، ويقع على رأس جبل صرر شمال قرية الطرية وخنفر، وفي قمته بقايا تحصينات وصهريج[7].

- **حصن غفر**: من حصون اليمن من أعمال أبين[8].

ومن خلال كل ذلك، يتضح لنا أن ما قدمه بعض الرحالة والجغرافيين عن أبين ونسبتها وموقعها وأهم مدنها وقراها وحصونها وغير ذلك قد شكل فائدة كبيرة لنا اليوم، ومدتنا بمعلومات من الصعب أن نجدها في مصادر أخرى، على الرغم من شحة مضمونها، وعدم دقة بعضها لاكتفاء مؤلفيها بما سمعوه، بحكم بُعد بعضهم عن اليمن وعدم زيارتهم لها، فدونوا معلوماتهم معتمدين على ما وصلهم من غيرهم، مما أوقعهم في العديد من الأخطاء في تحديد المواقع، والأنساب وغيرها.

---

(1) معجم البلدان، ج2، ص202.
(2) معجم البلدان، ج3، ص112.
(3) معجم البلدان، ج3، ص172.
(4) معجم البلدان، ج3، ص291.
(5) الأكوع، البلدان اليمانية، ص157، حاشية رقم (1).
(6) معجم البلدان، ج3، ص401.
(7) الأكوع، البلدان اليمانية، ص174، حاشية رقم (3).
(8) معجم البلدان، ج4، ص207.

المبحث الثاني

النواحي الاجتماعية والاقتصادية لأبين في كتب الرحالة والجغرافيين

من بين الاهتمامات التي ركزت عليها كتب الرحالة والجغرافيين الإشارة إلى بعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية التي تناولها هؤلاء بنوع من التوسع عند بعضهم، والاختصار أحيانًا أخرى، ومع ذلك شكلت تلك المادة التي قدمها الرحالة والجغرافيون فائدة علمية كبيرة لا يمكن لأي باحث الاستغناء عنها عند التدوين التاريخي لأي منطقة كُتب عنها في مشاهداتهم، لاسيما وأن الأهمية العلمية لتلك المادة تأتي من كون مؤلفها قد زار وشاهد بأم عينه أو أنه سمع من شخص شاهد بنفسه، أو وجدها في مؤلف عاصره أو قريبًا من زمنه، ومن هناء تأتي أهمية مشاهدات هؤلاء الاجتماعية والاقتصادية.

أولًا- الناحية الاجتماعية:

دون الرحالة والجغرافيون مشاهداتهم الاجتماعية المختلفة عن أبين من باب الوصف لما شاهدوه أو سمعوا عنها من غيرهم، وأكثر ما ركزوا عليه في هذا الجانب هو سكان هذه المناطق وقبائلها والوافدين إليها، والكتابة عن عاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم التي رأوا فيها نوعًا من التعجب بحكم اختلاف الثقافات والعادات المتنوعة التي جاءت مع تنوع التركيبة السكانية لكل منطقة، وهو ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

1- قبائل أبين:

اتسمت أبين كغيرها من مناطق جنوب الجزيرة العربية بتنوع تركيبتها السكانية القبلية، ومن الملاحظ أن التسميات التي عرفت بها بعض قبائل أبين منذ القرون

الأولى للإسلام حتى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي؛ قد اختلفت بعضها عن التسميات التي عرفت بها قبائل المنطقة حتى القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بحكم التطور التاريخي أو تغير اللهجة وتحريف بعض الأسماء، أو التفرع القبلي عبر القرون لهذه القبائل الأبينية، وتقسيمها إلى فخوذ اختلفت أسماء فروعها بحكم عامل الزمن، لهذا اختلفت تسميات سكان مناطق أبين وقبائلها. ودوَّن كل جغرافي أو رحالة في ذلك الوقت معلوماته بحسب مشاهداته لتلك القبائل وأسمائها، علمًا بأنه يعود الفضل لهذه القبائل في بناء وتعمير مدن أبين وقراها، واستصلاح أراضيها، والعمل على زراعتها لمراحل زمنية طويلة. وتعد قبيلة بني عامر من أكثر تلك القبائل التي كان لها الفضل في استيطان العديد من مدن أبين الشهيرة في ذلك الوقت مثل: خنفر والطرية وجبنون والمحل والسلامة وغيرها[1].

ويعد المؤرخ الجغرافي والرحالة والنسابة الحسن بن أحمد الهمداني[2] من أوائل من دون من الجغرافيين لقبائل أبين وفروعها ومواطن سكنها، بما فيها مناطق دثينة وأحور ومدنها وقراها المختلفة، فكان أدقُّ وصفٍ عن التركيبة العامة لقبائل أبين، قوله: ((وقرى أبين كثيرة بين بني عامر من كندة، وبين الأصابح من حمير وبني مجيد، ومن يخلط الجميع من مذحج وهو يسير)). في حين يقدم لنا بامخرمة[3] في مدة متأخرة من التاريخ الإسلامي وصفًا لطبيعة الحياة القبلية في أبين، لاسيما في منطقة دثينة عند وصفه لها بقوله: ((وهي بلاد متسعة في كل بقعة منها قبيلة منقطعة لا تطيع غيرها والعداوة بينهم قائمة، والصلح قد يقع بينهم في بعض الأزمان)).

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص248.

(2) صفة جزيرة العرب، ص191.

(3) النسبة، ص268.

ومن خلال هذا الوصف، يقدم لنا الهمداني معلومات متنوعة لسكان قرى أبين، واضعًا أمامنا فكرة أن قبائل هذه المنطقة ومدنها وقراها توزعت بين قبائل: حمير، ومذحج، وكندة بفروعها المختلفة التي سكنت أبين بمساحتها الجغرافية المعروفة اليوم، مع اختلاف تلك التسميات في الأزمنة المتأخرة من العصر الإسلامي واليوم، علمًا بأن تشعب فروع تلك القبائل وتداخلها وانصهارها مع بعضها البعض جاء نتيجة المصاهرة والتزاوج أو السكن، مما تسبب في تداخل أنسابها القبلية، مع محافظة بعضها على ذلك النسب، لهذا يمكن حصر تلك القبائل التي سكنت أبين في العصر الإسلامي وفروعها كما وردت لدى بعض الرحالة والجغرافيين في الآتي:

أ- قبائل مذحج[1]:

وقد انتشرت في مناطق مختلفة من أبين، بين أبين ودثينة وأحور على ساحل بحر العرب، كما يشير الهمداني عن القرى التي كان يسكنها قوم من مذحج[2]، ومن أشهر فروع هذه القبائل المذحجية:

- بنو أَوْد: وينتسبون إلى الصعب بن سعد العشيرة من مذحج[3]، وتشير بعض كتب الجغرافيا إلى أن بني أود هم سكان دثينة الأصليين[4]، إذ وجدت فروع من هذه القبيلة في قرى دثينة وأبين وغيرها، ومن أهمها: بنو كُتيف، وبنو قيس أبناء عبد الله بن سحيطة، وبنو شكل بن حي، وبنو أفعى من

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص176 - 177. واسم مذحج: مالك بن أُدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ. انظر: الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها، مج3، ج4، ص699.

(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191.

(3) السمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت: 562 هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، (د. ت)، ص226؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص97.

(4) الحجري، مجموع بلدان اليمن، مج1، ج1، ص92.

ربيعة بن أود، وبنو شهاب بن الأرقم بن حي بن أود، وبنو عمرو إخوة بني شهاب، والدَّهابل، ومنهم بنو مزاحم أشراف بني أود وسادتهم، وهم من ربيعة بن أود، وينتسب إلى ربيعة بني عدا بن أسامة، وقرية يوسف بن كثير وبني عمه في أبين وغيره، كما يتنسب إلى بني أود: بنو سُوَيْق من بني حي بن أود، وبنو حباب شبيب[1].

- بنو عيذالله بن سعد العشيرة، ويعود نسبهم إلى قبائل مذحج[2]، وقد سكنوا مناطق مختلفة من أبين ودثينة[3]، كما سكنت منهم بطون في منطقة أحور أمثال: الشَّعائم[4].
- النخعيون: وهي قبيلة مذحجية كبيرة سكنت بطونها المختلفة في بعض مدن أبين ودثينة وقراها، ومن بين أهم بطونها التي سكنت وداي مران: بنو قُبَاث الذي اشتهر من سادتهم وأشرافهم محمد بن قباث مطعم الذئب، لما تميز به من خبرات، مثلما ذكر الهمداني[5]، وبنو مسلية[6].
- بنو الحارث بن كعب: من أشهر قبائل مذحج[7] في دثينة، وسكنت بعض بطونها مدن وقرى المنطقة الوسطى، مثل: بنو الحماس الذين سكنوا قريبة

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177، 179، 189.
(2) الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (ت: 630هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، ج2، دار صادر، بيروت، 1400هـ/ 1980م، ص368.
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص178.
(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179، 189.
(5) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177، 179، 178، 189.
(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191.
(7) وهؤلاء بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد. انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، ج2، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1424هـ/ 2003م، ص416.

الدبية في دثينة[1].

- الزفريون.
- الأخاضر.
- بنو الحضبري[2].
- الجحافل: وهي من أشهر قبائل دثينة وأبين التي برزت خلال القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[3]، وقد حظيت باهتمام بعض الجغرافيين والرحالة أمثال: الرحالة ابن المجاور النيسابوري الذي تحدث عن سكن هذه القبائل في جبل مشرف على البحر، وأنهم فخذ من فخوذ العرب، موضحًا أن سرير هذه الأعمال يسمى دثينة[4]، ومن الملاحظ أن ملك الجحافل في القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين قد امتد إلى مناطق أحور، التي صارت تحكم من قبل أسرة من الجحافل تعرف بآل يحيى من بني إبراهيم الجحفلي[5]، وقد برزت العديد من البطون التي تنسب إلى الجحافل في ذلك الوقت، وامتد ملكها حتى أبين ولحج، مثل: الهياثم، والطوالق، وآل أيوب، وامتازت ببدويتها وميلها إلى التمرد والتخريب والتدمير[6]. وقد سكنت قبائل الهياثم

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص178.

(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190، 191.

(3) للمزيد من التفاصيل عن دور هذه القبائل انظر: هُديل، طه حسين عوض، التمردات القبلية في عصر الدولة الرسولية وأثرها على الحياة العامة في اليمن (626 – 858هـ)، ط1، دار الوفاق، عدن، 1433هـ/ 2012م، ص265 – 278.

(4) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص249.

(5) بامخرمة، النسبة، ص39.

(6) بامخرمة، النسبة، ص253، 268. انظر: الملك الأشرف، عمر بن يوسف بن عمر بن رسول (ت: 696هـ/ 1296م)، طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تحقيق: ك. د. ستر ستين، ط2، دار التنوير، بيروت، 1406هـ/ 1985م، ص65، 136 – 138، 139.

وسلاطينهم قرية الحافة في دثينة، وكان مقدمهم من آل قاحل أحد فروعهم، ثم صار مقدمهم في زمن بامخرمة شخص يسمى حيدرة بن مسعود وولده محمد، الذَينِ اشتهرا بشرورهما وفسادهما واعتدائهما على عامة الناس دون أي وجه حق، حتى بلغ بالناس إلى الدعاء إلى الله تعالى[1].

ب- قبائل حمير:

- الأصبحيون: وهم من ولد أصبح بن عمرو بن الحارث بن أصبح بن مالك بن زيد بن الغوث بن سعد بن عوف بن عدي بن مالك بن زيد بن سدد بن زرعة وهو حمير الأصغر حمير، وقد سكنوا مناطق ومدن مختلفة من أبين ودثينة.
- العدويون.
- الخميسيون[2].
- بنو مجيد: من قبائل حمير الشهيرة من ولد مالك بن حمير بن سبأ التي سكنت أبين، وكانت قرية الملحة العامرة بالسكان من أهم قراهم[3]، ومن أشهر بطونهم: الأحلول سكان قحيضة في أبين[4].

ج- قبائل كندة[5]:

وتوزعت بطون قبائل كندة الكهلانية في مناطق مختلفة من أبين ودثينة[6]، وكان من أشهر تلك البطون التي سكنت منطقة القويع والشريرة والمحدث وعرقة من

(1) بامخرمة، النسبة، ص268.
(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص177، 189.
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص92، حاشية رقم (3)، 190، .
(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص191.
(5) كندة: وهو ثور بن عفير بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ. ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ج2، ص485.
(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص178.

أحور: بنو عامر[1]، علمًا أن سلاطين أحور في الزمن القديم كانوا من قبائل كندة، ومن فرع منهم عرفوا بآل شجوة[2]، كما سكن فرع من العامريين من ولد الأشرس قرية الطرية في أبين[3]، وسكن غيرهم من بني عامر مدينة خنفر والرواغ[4].

هـ- قبائل أزد شنوءة[5]:

ومن أبرز فخوذها التي وجدت في دثينة: بنو عجيب، الذين سكنوا مناطق القرن والعارضة ومهار من دثينة[6].

ومن خلال كل تلك التفرعات القبلية يتضح لنا أن أبين بمناطقها المختلفة ودثينة وأحور ضمت بين مدنها وقراها ووديانها وجبالها قبائل مختلفة جمعتها المصلحة المشتركة، وصلات النسب العميق الذي يعود أصلًا لقبيلتي حمير وكهلان، التي تفرعت عنها باقي قبائل المنطقة من: مذحج، والأصابح، وبنو مجيد وكندة وأزد شنوءة بفروعها المختلفة التي خرجت منها بقية قبائل أبين اليوم.

2- عادات أبين ومعتقدات أهلها:

على الرغم من المساحة الجغرافية الواسعة التي ضمتها أبين والمناطق التابعة لها في دثينة وأحور، والتركيبة السكانية المتداخلة لقبائلها المختلفة ذات التنوع القبلي إلا أن كتب الرحالة والجغرافيين لم تمدنا بمعلومات دقيقة عن حياة هذه القبائل الاجتماعية وصفات أفرادها، وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة في العصر

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179.
(2) بامخرمة، النسبة، ص39.
(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص190.
(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص95.
(5) وتنسب إلى أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. ابن الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، ج1، ص46.
(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179.

الإسلامي، ومع ذلك ترك لنا بعض الجغرافيين إشارات بسيطة لا تشبع شهيتنا البحثية، وتكفيها لهذا الجانب المهم المرتبط بالمجتمع الأبيني، وهو ما دفعنا إلى جمع ما يمكن جمعه عن النواحي الاجتماعية علَّنا نُكوِّن فِكرةً عن بعض جوانب الحياة الاجتماعية في أبين في المدة موضوع الدراسة، لاسيما وأن هذه المنطقة كانت قد اكتسبت أرثًا حضاريًّا وسكانيًّا قديمًا، ظلت شواهده باقية إلى مدة متأخرة من العصر الإسلامي، إذ احتوت أبين على حضارة سادت ثم بادت، فترك أهلها آثارهم التي تدل عليهم في مناطق متفرقة من أراضيها، ومما يؤكد ذلك الإشارة التي يذكرها بامخرمة[1] عن تلك الحضارة التي لم يبقَ منها إلا أطلالها التي كانت باقية حتى زمن هذا الجغرافي والتي وصفها بقوله: ((وكان فيها من قديم الزَّمان قُرى ومُدن خُربت وبقيت بلا ساكن)).

وعلى أية حال، تُعد الإشارة والوصف البسيط الذي قدمه لنا بعض المؤرخين الجغرافيين، مثل: بامخرمة عن أهل أبين، وطبيعة مزاجهم العام، ومناخ المنطقة وهواها، ومستوى نوعية تربتها الزراعية؛ المعلومة اليتيمة التي تحصلنا عليها في كتب الجغرافيا التي دونت لأبين في العصر الإسلامي، إذ يقول فيها: ((وأهلها أصلح الناس مزاجًا، وهي أطيب النواحي ماءً وهواءً وتُربةً))[2]، ومع ذلك تعطي لنا هذه المعلومة البسيطة تصور عن طبيعة المنطقة وأهلها من وجهة نظر هذا الجغرافي الذي عاش في مدينة عدن مدة زمنية طويلة، ويبدو أن ملاحظته هذه كانت بحكم رحلته إلى أبين أو احتكاكه مع بعض أهلها الذين كانوا يصلون إلى عدن لبعض أغراضهم الخاصة أو للتجارة أو تلقي العلم.

(1) النسبة، ص34.
(2) بامخرمة، النسبة، ص34.

ومن الملاحظ، أن أبين كغيرها من مناطق جنوب الجزيرة العربية التي انتشرت فيها المعتقدات الدينية والمذهبية في المدة موضوع الدراسة، إذ كان أهلها على الطريقة الصوفية التي انتشرت في عموم بلاد اليمن في ذلك الوقت، حتى سعى الناس إلى ترسيخ هذه الطريقة ببناء الأربطة والزوايا الصوفية، وإقامة الزيارات لقبور أوليائهم وساداتهم، وتعد قرية الشيخ سالم أو الرباط كما أطلق عليها بعض المؤرخين خير دليل على ما ذهبنا إليه من معلومات وثقتها كتب الرحالة والجغرافيين[1].

ويذكر ابن المجاور[2] أنه قد انتشر بين أهل أبين، وفي بعض نواحيها ومدنها وقراها وجملة أعمالها، مثل: خنفر والطرية وجبنون والمحل والسلامة ومسجد الرباط؛ قبور لبعض الأولياء والأنبياء حسب وصفه، مثل قبر النبي صالح - وهو ما نستبعده - و قبر رجل ولي صالح، لم يمدنا باسمه[3].

كما يعد قبر الشيخ عمرو بن ميمون من القبور المشهورة التي عرفتها أبين في العصر الإسلامي، وبحكم موقعه في منطقة أحور؛ صارت زيارة هذا القبر من الأمور التي اعتادها أهالي أحور خاصة وأبين واليمن عامة، راجين بالتقرب منه وزيارته الخير والبركة، كما يشير إلى ذلك المؤرخ والجغرافي بامخرمة[4].

علمًا بأن أهالي أبين عرفوا عدد من المواضع التي وصفوها بالمباركة في نظرهم، مثل منطقة الكثيب الأبيض، الذي ورد ذكره لدى الجندي[5] على اعتبار أنه من

(1) النسبة، ص34.
(2) تاريخ المستبصر، ص248.
(3) يتناقل الأهالي في أبين روايات أن بالكثيب قبر 70 نبيًا، ويقول بعضهم 70 صحابيًا، وليس هناك تأكيدات على تلك الروايات.
(4) النسبة، ص39.
(5) السلوك، ج2، ص615.

المواضع المباركة على مستوى اليمن، ويقول في ذلك: ((وقد تطلع النفوس إلى خبر الكثيب، أما الشأن فيه فهو موضع في أبين عدن، وهو أحد المواضع المباركة في اليمن على ما ذكر الثقة فيما رواه الرازي مقدم الذكر أن في اليمن أربعة مواضع مباركة بالاتفاق منها الكثيب الأبيض عند وادي يرامس أرض أبين)).

ثانيًا- الناحية الاقتصادية:

1 - الزراعة والتجارة:

إن المطّلع على طبيعة أبين الزراعية قد يلاحظ بأن اقتصادها قام على الزراعة، بحكم خصوبة تربتها، ووفرة مياهها، وآبارها التي كانت منتشرة في مختلف القرى والطرقات والأودية، مثل بئر العماد القديمة التي كانت مصدر للسقي على طريق أبين للقادم من عدن، لاسيما أيام الموسم[1]، مع اعتماد بعض مناطق أبين على مياه الأمطار الموسمية مثل: منطقة أحور، كما يشير إلى ذلك بامخرمة[2] الذي يقول عن أحور: ((وهي ذات فروع تسقى بماء المطر)). وقد ساعدت هذه الطبيعة القابلة للزراعة الأهالي على استصلاح الأراضي وحرثها وزراعتها وجنيها في عموم قرى أبين وأوديتها، مشكلين بذلك أحد أهم مصادر الدخل لأبناء هذه المنطقة وقبائلها[3]، محولين بعض المناطق ذات المياه الوفيرة والتربة الخصبة في بعض مناطق أبين وأحور ودثينة إلى جنان خضراء تسر الناظرين إليها لجمال خضرتها[4].

ومما لا شك فيه، أن تاريخ الزراعة في أبين كان قد أزدهر منذ التاريخ القديم، وخلال القرون الأولى للإسلام، إذ يقدم لنا الرحالة والجغرافي المقدسي البشاري

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص134.

(2) النسبة، ص39.

(3) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص248.

(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص335 - 336.

وصفًا دقيقًا لحال الزراعة فيها في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، على اعتبار أنها أقدم من عدن – على ما يبدو – من ناحية عمرانية وزراعية، وكانت مصدر تموين رئيس لأهالي مدينة عدن الذين اعتمدوا على مزارع أبين في الحصول إلى تموينهم الزراعي من الحبوب والفواكه والخضروات، بحكم طبيعة عدن الجبلية القاسية غير القابلة للزراعة؛ لعدم توافر المياه والتربة الخصبة فيها، فضلًا عمّا كانت تمتاز به أبين من قرى زراعية وأراضٍ خصبة جعلت منها أرض خير وفير. ويصف المقدسي البشاري(1) ذلك بقوله: ((وأبين هي أقدم من عدن، وإليها تنسب عدن؛ لأن برّهم وفواكههم وخضرهم منها لكثرة القرى والمزارع بها)).

كما شكلت الحياة الطبيعية لأبين وما احتوته الصحاري والبراري من حشرات وحيوانات مادة اتجه بعض المؤرخين الجغرافيين إلى تدوينها وتوثيق ما جاء عنها، وممن اهتم بذلك الرحالة ابن المجاور الذي تحدث عن الحيوان الذي وجد في مختلف مناطق اليمن، واختلف الأهالي في تسميته، فمنهم من كان يطلق عليه الحرباء، ومنهم من يسميه الفخاخ مثل أهالي أبين، موضحًا خوف الناس من هذا النوع من الحيوانات الزاحفة، واصفًا أيّاها بأنها قد تسبب الوفاة(2).

وعلى الرغم من اعتماد الأهالي على الزراعة والفلاحة؛ إلا أن بعضهم اتجه إلى مزاولة بعض الأعمال الأخرى، مثل التجارة التي – على ما يبدو – كان لها رواج كبير لا يقل في أهميته عن تجارة مدينة عدن ذات الميناء الاستراتيجي الحي، وفي إشارة بسيطة يقدمها لنا الرحالة ابن المجاور الذي زار عدن يؤكد فيها عند وصفه لعدن والتطور العمراني والتجاري الذي شهدته في القرن السابع الهجري/ الثالث

(1) أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 380هـ/ 990م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1411هـ/ 1991م، ص85.

(2) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص135.

عشر الميلادي؛ أن ذلك الازدهار لعدن لم يأتِ إلا بعد خراب فرضة أبين، كإشارة إلى أن أبين كان فيها فرضة تجارية مزدهرة، انعشت تجارتها وأسواقها التي خربت فيما بعد، لأسباب نجهلها قد يكون منها: هجمات القبائل على أسواق أبين، ونشر الرعب والخوف بين مرتادي هذه الأسواق من التجار أو المشترين، حتى كان ذلك سببًا في تدمير الحياة الاقتصادية في أبين، ويقول ابن المجاور[1] في ذلك: ((والأصح إنما عمرت إلا بعد خراب فرضة أبين)).

ومما لا شك فيه، أن ما زاد من انتعاش الجانب التجاري في أبين في العصر الإسلامي وجود المرافئ البحرية التي كانت تصل إليها السفن من مختلف مواقع الثقل التجاري في ذلك الوقت من موانئ جنوب الجزيرة العربية أو سواحل شرق أفريقيا، مثل المنفذ البحري الذي ورد ذكره لدى ابن المجاور[2] والذي يطل من على جبل قريب المسافة من عدن[3]، ويسمى دار زينة، وتسكنه قبائل الجحافل، وكانت تصله المراكب من سائر الأقاليم، ويتم تزيينه عند وصولها ورسوِّها فيه[4]، ويبدو أن هذا المرفأ من أعمال منطقة دثينة.

وشكلت أحور بحكم وقوعها على ساحل بحر العرب أحد أهم المنافذ البحرية التي ربطت أبين بالعالم، ومما يؤكد ذلك الإشارة التي أوردها بامخرمة[5] وقال فيها: ((وفيها بندر ترسي فيه الخواطف من الشحر وبربرة وعدن وغيرهم)).

ولم تكن الزراعة والتجارة هي المصدر الرئيس لاقتصاد أبين وأهلها بل تشير بعض كتب الجغرافيا إلى أن أبين كانت هي مصدر تصدير الطين إلى مدينة عدن

---

(1) تاريخ المستبصر، ص130.
(2) تاريخ المستبصر، ص249.
(3) يقع هذا الجبل في سلسلة جبال المراقشة، منطقة الخبر.
(4) وبهذا المكان تغتسل الناس وتتزين لتهيئة لدخول عدن بحرًا.
(5) النسبة، ص39.

القريبة منها، لاسيما وأن هذه مدينة كانت ذات طبيعة جبلية خالصة، وتحيط بها مياه البحر من جوانبها المختلفة باستثناء باب العقبة الذي كان المنفذ الوحيد للدخول إليها. ويشير ابن المجاور[1] إلى أن أهالي مدينة عدن عندما أرادوا بناء الصهاريج لأجل حفظ الماء الذي كانت تفتقر إليه عدن وجدوا صعوبة في بنائها لعدم وجود الطين فيها والمستخدم في عملية البناء، مما دفعهم إلى نقل هذه الطين من نواحي أبين المختلفة، ومما لا شك فيه أن ذلك شكل مصدر دخل لأهل أبين، ووفر لهم ذلك فرص عمل بنقل الطين على دوابهم المختلفة، أو حتى في أعمال البناء والتعمير للصهاريج.

2 – أودية أبين وأثرها في التطور الزراعي:

شكلت المعلومات التي قدمتها كتب الرحلات والجغرافيا عن أهم أودية أبين مادة مهمة يمكن الاعتماد عليها في تكوين تصور عن الحياة الزراعية في عموم مناطق أبين، وقد ساعدت وفرت المياه في هذه الأودية قبائل المنطقة في تعمير مدن أبين وقراها، واستصلاح أراضيها، والعمل على زراعتها لفترات زمنية طويلة [2]، وقدم الهمداني عبر بعض القصائد التي نقلها لنا من شعراء ذلك الزمن مادة عن مدى حجم السيول التي كانت تنعم بها أبين وأحور ودثينة خلال بعض المواسم، ومستوى الخضرة التي كانت تتحول فيها تلك المناطق إلى جنان خضراء يتغنى بها الشعراء، ومن ذلك قول شاعر يعرف بأبي الحياش الحجري[3] الذي قال في إحدى قصائده:

ربّ ما خاب من دعاك ولا يحـ   ـجب يا ذا الجلال عنك الدّعاءُ

لم يخب للنّبيّ يعقوب يا ذا الـ   ـعرش فيما دعا لديك الرّجاء

(1) تاريخ المستبصر، ص117.

(2) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص248.

(3) لم نجد ترجمة لهذا الشاعر.

إلى أن يقول:....

طبقت بالسّيول أبين حتى لحجها وهي والسماء سواء
تلكمُ أحورٌ وتلك الدُّثينا تُ مع السرو جنّة خضراء[1]

ومن خلال ما قدمته لنا وثائق الرحالة والجغرافيين في العصر الإسلامي يمكن أن تتكون لنا صورة عن أهم تلك الأودية التي يمكن حصرها في الآتي:

- **وادي يرامس**: ويعد من أشهر أودية أبين العظيمة، ذات الطبيعة الخلابة، الذي اشتهر بزراعة أشجار النخيل والعطب (القطن)، وبه كثيب يعرف بكثيب يرامس، وهو عبارة عن رباط لعلماء وفقهاء الصوفية وطلابهم، وليس كما ذهب إليه الأكوع من أن المقصود بالرباط أي مما يرابط فيه لدفع الأعداء[2]، وقد ورد ذكر هذا الكثيب لدى الجندي[3]. وتقع يرامس اليوم شرقي أبين ولا تزال معروفة بواديها المعروف بوادي يرامس[4].

- **أودية دثينة**: وهي كثيرة جدًّا، أوردها الهمداني لما كان لها من أهمية في تاريخ أبين، وما احتوته من مخزون بشري كبير، للعديد من القبائل التي استقرت فيها لتوافر سبل العيش والحياة فيها، ومن أهم هذه الأودية: الحار، وتاران، ووادي يرى المعروف بكبره، وثره، وعرفان، والغمر، والمعوران، والحميراء، والشَّرفة، وحبل، ومران، والرَّوضة[5]، ووادي عدو الذي اشتهر بكثرة زراعة الأبصال والأعناب فيه، ووادي صحب للنَّخع وبني أود[6].

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص335 – 336.
(2) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص92، حاشية رقم (2)، ص146، 147، 179، 190.
(3) الجندي، السلوك، ج2، ص615.
(4) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص92، حاشية رقم (2)، ص 147، 179، 190.
(5) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص179.
(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص188 – 189.

وزبدة القول، أن ما قدمه الرحالة والجغرافيون من أخبار مختلفة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دليل على أن أبين بمناطقها المختلفة شهدت حالة من التطور في الجوانب المذكورة، على الرغم من المعلومات البسيطة التي مدونا بها، وحاولنا جمعها وإخراجها هنا.

الخاتمة:

لقد توصلنا في بحثنا المتواضع هذا والموسوم بـ: ((أبين في كتابات الرحالة والجغرافيين في العصر الإسلامي))، إلى عدد من النتائج والاستنتاجات التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1 – أن أبين حظيت باهتمام العديد من الرحالة والجغرافيين اليمنيين والعرب المسلمين، الذي وجدوا فيها مادة لمؤلفاتهم التي وصلتنا اليوم، لتمدنا بأجزاء من تاريخ أبين العام.

2 – أن أكثر ما ركزت عليه كتب الرحالة والجغرافيين هو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحياة سكان أبين وقبائلها المختلفة.

3 – أن عدم زيارة بعض هؤلاء الرحالة والجغرافيين جعل بعضهم يقع في أخطاء تاريخية جسيمة تحتاج منَّا اليوم بذل مجهود لإيضاحها وتصحيحها للأجيال القادمة، تجنبًا لتكرار الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء المؤرخون الجغرافيون.

4 – أن أبين المعروفة اليوم بمساحتها الجغرافية كانت مقسمة بين ثلاث مناطق أو يمكن وصفها بالمخاليف كما ورد لدى بعض هؤلاء الجغرافيين في العصر الإسلامي، وهي مخلاف أبين، ومخلاف دثينة، ومخلاف أحور.

5 – أن كل مخلاف وجد في أبين شكل منطقة مستقلة لها حدودها وقبائلها وثرواتها التي اعتمدت عليها، وكانت العلاقة التي ربطت قبائل تلك المخاليف علاقة ودية، مع عدم خضوع كل قبيلة فيها للأخرى، مع قيام

بعض الحروب بين أفراد هذه القبائل بسبب السيادة والحصول على الماء والزرع.

6 – أن الرابط الاجتماعي والقبلي في مخاليف أبين ودثينة وأحور كان واحدًا، ونجد ذلك في الامتداد القبلي لقبائل حمير ومذحج وكندة في كل من المخاليف الثلاثة.

المصادر والمراجع:

الأكوع، إسماعيل بن علي:

1. البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت/ مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1408ه/ 1988م.

بامخرمة، جمال الدين عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد (ت: 947هـ/ 1540م):

2. النسبة إلى المواضع والبلدان، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي، 1425هـ/ 2004م.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت: 487هـ/ 1094م):

3. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ.

الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (ت: 630هـ):

4. اللباب في تهذيب الأنساب، ج2، دار صادر، بيروت، 1400هـ/ 1980م.

الحجري، محمد بن أحمد:

5. مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق وتصحيح ومراجعة: إسماعيل بن علي الأكوع، ط2، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 1416ه/ 1996م.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي:

6. جمهرة أنساب العرب، ج2، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1424هـ/ 2003م.

الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت: 900هـ/ 1495م):

7. الروض المعطار في خبر الأقطار، ج1، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، 1980م.

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 280هـ/ 893م):

8. المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1309هـ.

الزَّبيدي، مرتضى أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني:

9. تاج العروس من جواهر القاموس، ج12، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ن).

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت: 538هـ/ 1143م):

10. الجبال والأمكنة والمياه، تحقيق: د. أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1319هـ/ 1999م.

أبو زيد، بكر بن عبدالله:

11. خصائص جزيرة العرب، ط2، (د. ب)، (د. ن)، 1421هـ.

ابن سمرة الجعدي، عمر بن علي (ت: 586هـ/ 1190م):

12. طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد سيد، دار القلم، بيروت، (د. ت).

السمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت: 562 هـ):

13. الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، (د. ت).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: 458هـ):

14. المحكم والمحيط الأعظم، ج4، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

الشرجي، أبو العباس أحمد بن عبد اللطيف (ت: 893هـ/ 1487م):

15. طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، دار المناهل، بيروت، 1406هـ / 1986م.

الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت: 650هـ/ 1252م):

16. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، 1973م.

ابن المجاور، جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد (ت: 690ه/ 1291م):

17. صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر، اعتنى بتصحيحها: أوسكر لو فقرين، ط2، دار التنوير، بيروت، 1407ه/ 1986م.

المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد (ت: 685هـ):

18. كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1970م، ص101.

المقحفي، إبراهيم بن أحمد:

19. معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج2، دار الكلمة، صنعاء، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1422هـ/ 2002م.

المقدسي البشاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 380ه/ 990م):

20. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1411هـ/ 1991م.

الملك الأشرف، عمر بن يوسف بن عمر بن رسول (ت: 696ه/ 1296م):

21. طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تحقيق: ك. د. ستر ستين، ط2، دار التنوير، بيروت، 1406ه/ 1985م.

المناوي، محمد عبد الرؤوف:

22. التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط1، دار

الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، 1410ه.

هُديل، طه حسين عوض:

23. التمردات القبلية في عصر الدولة الرسولية وأثرها على الحياة العامة في اليمن (626 – 858ه)، ط1، دار الوفاق، عدن، 1433هـ/ 2012م.

الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت: 360ه / 970م):

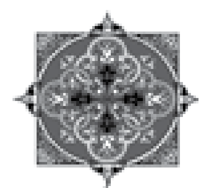
24. الإكليل، ج2، تح: محمد بن علي الأكوع، ط3، دار التنوير، بيروت، 1407هـ/ 1986م.

25. صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1410ه/ 1990م.

ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت: 626هـ/ 1229م):

26. معجم البلدان ج1، دار الفكر، بيروت، (د. ت).





الصراع الجيوسياسي والأهمية الاستراتيجية لجزيرة سقطرى منذ فجر التاريخ وحتى القرن 21م

د. وليد عبدالباري قاسم صالح[1]

ملخص:

تحتل جزيرة سقطرى موقعًا جيوستراتيجيًا فريدًا بالنسبة إلى كتلتي اليابسة القارية (آسيا وإفريقيا) وبالنسبة إلى المسطحات المائية (المحيط الهندي، البحر الأحمر، والخليج العربي).

وقد أعطاها هذا الموقع أهمية جيوسياسية بالعلاقة مع القضايا الدولية الإقليمية والدولية ذات الصلة لموقعها، وبالعلاقة مع التجارة الدولية ومصادر الثروة الاقتصادية في المنطقة، برًا وبحرًا وجوًا، بالإضافة إلى صلتها بالتواجد العسكري في منطقة المحيط الهندي ذي الصلة بالمشكلات السياسية والاقتصادية بظهير هذا المحيط في القارتين المواجهتين له. وفي هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء على تلك الأبعاد الجيوسياسية والجيواستراتيجية وامتداداتها التاريخية، وما مثلته هذه الجزيرة الصغيرة من أهمية بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولاحقًا الجمهورية اليمنية

---

(1) أستاذ العلاقات الدولية المساعد – كلية المجتمع/ عدن.
waleedbary@hotmail.com

والفرص والإمكانات المستقبلية التي يمكن أن تؤديها الجزيرة بهذه الخصائص المشار إليها في تعزيز عملية التنمية وعلاقات اليمن الدولية.

كلمات مفتاحية: جزيرة سقطرى، جيوسياسية، جيواستراتيجية، علاقات دولية، اليمن.

Abstract

Socotra occupies a unique geostrategic position with regard to the two continental land areas (Asia and Africa) and to water areas (Indian Ocean, Red Sea, and Persian Gulf).

This site has given it geopolitical importance in relation to the international, regional issues related to its site and in relation to international trade and sources of economic wealth in the region. By land, sea and air, in addition to its connection to the military presence in the Indian Ocean region related to political and economic problems base on its location between oceans and continents. In this paper we will try to shed light on those geopolitical and geo-strategic dimensions and their historical extensions and the significance of this small island for the previously People's Democratic Republic of Yemen and later the Republic of Yemen and the opportunities and future possibilities that the island can play with these characteristics referred to in promoting the development process and Yemen's international relations.

Key words: Socotra Island, Geo-politics, Geo-Strategy, International Relations, Yemen.

مقدمة:

تتميز جزيرة سقطرى من منظور جيوسياسي (جيوبوليتكيًا) بأهمية دولية؛ نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز والمهم، وانتشار أرخبيلها على امتداد خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، وقربهما من أهم الممرات البحرية العالمية التي تربط العالم شرقه مع غربه، وتشرف على المدخل الجنوبي لباب المندب، وتمثل منطقة للحماية الثانوية له، نظرًا لموقعها المتقدم في الطرف الجنوبي لخليج عدن وإشرافها على طريق نقل البترول عبر مضيق هرمز من الخليج العربي إلى مناطق مختلفة من العالم، كما تبرز أهميتها الجيوبوليتكية من خلال إشرافها على منطقة القرن الأفريقي - أهم منطقة ساخنة في المنطقة - بالإضافة إلى صلتها بالتواجد العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي ذي الصلة بالمشكلات السياسية والاقتصادية بظهير هذا المحيط في القارتين المواجهتين له، وتتوفر في هذه الجزيرة صفة الموقع الحاكم بوصفها أكبر وأهم الجزر الاعتراضية[*] التي تتمركز في موضع متميز عند مدخل خليج عدن، الذي يمثل بدوره طريق الاقتراب الجنوبي لمضيق باب المندب[1].

وعلى الرغم من أن هذه الجزيرة لا تقع تمامًا داخل مدخل خليج عدن[2]، ولا تعترضه بكثافة إلا أن موقعها يتيح لها السيطرة الاستراتيجية والقيام بدور الحارس لمدخل خليج عدن الذي يمثل بدوره البوابة الجنوبية لمضيق باب المندب، وعلى

(*) هذه الجزر هي: عبد الكوري، سمحة، درسة، كراعيل فرعون، صيال (صابونية).

(1) محمود توفيق محمود، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكي، ص18.

(2) تبعد جزيرة سقطرى عن رأس فرتك - أقرب نقطة على الساحل اليمني المواجهة بحوالي 350 كيلومترا». (أخذت من: محمود توفيق محمود، مصدر سبق ذكره ص18).

ذلك فإنه يمكن القول بأن من يسيطر على هذه الجزيرة فإنه يسيطر على مياه خليج عدن، ومن يسيطر على مياه خليج عدن، فإنه يسيطر على ميناء عدن وأخيرًا من يسيطر على ميناء عدن يستطيع السيطرة على مضيق باب المندب[1]، حيث تشكل جزيرة سقطرى وأرخبيلها مع جزر البوابة الشمالية (كمران، الزبير، الطير، فرسان، دهلك)، جزر الارتباط الثانوي بالبوابة الجنوبية للبحر الأحمر، بينما تشكل جزر (بريم ميون أو يستر، سيبا، دميرا، وجزر خليج عصب) جزر الارتباط الرئيسي بالبوابة الجنوبية للبحر الأحمر[2].

لقد برزت الأهمية الجيوبوليتيكية لجزيرة سقطرى في أثناء الحرب العالمية الثانية كقاعدة عسكرية تطلق منها الطائرات الحربية لقوات الحلفاء المتمركزة في أرضها لتتعقب السفن والغواصات الألمانية والإيطالية لمنعها من مزاولة نشاطاتها العسكرية المضادة للحلفاء في غرب المحيط الهندي[3].

كما تأتي الأهمية الجيوبوليتيكية لجزيرة سقطرى من حيث إنها تمثل أكثر الجزر قربًا من الساحل الآسيوي المواجه (الساحل اليمني)، وأكثر الجزر إشراقًا على مسارات الحركة الملاحية المتبادلة بين بحر العرب وخليج عدن، ومن ذلك فإن البرتغاليين جعلوها منذ أكثر من 500 عام قاعدة عسكرية لسفنهم الحربية المنطلقة منها لإغلاق البحر الأحمر في وجه السفن المصرية وسفن البندقية[4].

ويمكن القول إن مكانة هذه الجزيرة وأهميتها قد وضعتها محط أطماع الدول الكبرى على مسار المراحل التاريخية المتعاقبة وحتى الوقت الراهن، ويعزي

(1) المصدر نفسه، ص18.
(2) المصدر نفسه، صص 99 – 115.
(3) المصدر نفسه، ص116
(4) المصدر نفسه، ص116

الباحث تكالب القوى الأجنبية عليها فيما مضى لضعف الكيانات السياسية التي كانت تحكم الجزيرة آنذاك، وعدم اهتمامها بتحصين دفاعاتها ضد الغزاة.

مشكلة البحث:

يعد الموقع الجيوستراتيجي لجزيرة سقطرى من أهم المواقع في العالم ويسمى بـ: (المثلث الذهبي)، تحديدًا في المحيط الهندي والبحر العربي وباب المندب، وكما قال الادميرال ماهان عن السيطرة على المحيط الهندي أنها تعدّ المفتاح للبحار السبعة في القرن الحادي والعشرين، وسيتم تحديد مصير العالم في هذه المياه. وهذا أدى إلى تركيز ولفت أنظار الدول العظمى (بريطانيا أمريكا روسيا) إلى المنافسة والسيطرة على أرخبيل جزيرة سقطرى؛ وذلك لتوفير الحماية الكاملة للمنافذ البحرية والإقليمية وحتى الجوية لعبور ناقلات النفط الكبرى عالميًا وكذلك السفن التجارية عامة، والقطع العسكرية والاتصالات الفضائية، فهذا الموقع هو من أهم المواقع للتجارة الدولية، والمسارات المائية بين القارات، ومن ثم تتحتم السيطرة عليه لتأمين إنشاء القواعد العسكرية البحرية والجوية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على أهمية الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي لأرخبيل سقطرى، وميزاته الجغرافية المغرية للتجارة الدولية.
- كشف الحقائق والمعلومات التاريخية القيمة عن جزيرة سقطرى والدول التي استعمرتها.
- يوضح مدى الأطماع السياسية للدول العظمى للسيطرة على أرخبيل سقطرى لحماية مصالحها الاقتصادية وتواجدها العسكري في المنطقة.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والسياسية(*) للتنافس الدولي على جزيرة سقطرى

إن دراستنا السياسية والتاريخية لهذه الجزيرة تفرض علينا الخوض في أواصر وروابط العلاقات التاريخية والسياسية التي ربطت الجزيرة بدول ومناطق حضارات العالم القديم والحديث كالحضارة المصرية (الفرعونية - اليونانية - الإغريقية - والرومانية، والهندية - والفارسية - والإسلامية) وعلاقاتها مع الدول الحديثة الاستعمارية كالبرتغال وبريطانيا.

لقد حظيت جزيرة سقطرى عبر العديد من الحقب التاريخية باهتمام الدول القريبة منها والبعيدة كذلك، وكانت لتلك الدول أطماع بما تنتجه الجزيرة من أفخر أنواع البخور والطيوب والصبر ودروع السلاحف، والتي كانت لها أسواق رائجة وطلب كبير عندهم من ناحية، وبموقعها الاستراتيجي المتحكم في الطريق الملاحي شمال المحيط الهندي من ناحية أخرى، ومن ذلك نجد أن ذكر الجزيرة قد تكرر في كثير من كتابات الرحالة والمؤرخين والعلماء والباحثين على حد سواء، وفيما يلي سنتناول تلك الروابط والصلات السياسية والتاريخية مع الجزيرة.

1. المرحلة القديمة

صلات الجزيرة بمصر الفرعونية:

تشير المصادر التاريخية إلى أن صلات جزيرة سقطرى بمصر الفرعونية تعود إلى أيام الأسرة الثامنة عشرة (1580 – 1322 ق. م)، عندما ازدهر نشاط البعثات

(*) يقصد بها تتبع اللاندسكيب التاريخي لأحداث المنطقة السياسية الدروسة في الماضي كعملية نامية ومتطورة، حاضرها استثمار لماضيها وإشارة لمستقبلها. مأخوذة من (أ. موري لفيفر، التاريخ والجغرافيا من وراء السياسة، ترجمة يوسف الدباغ، سلسلة الألف كتاب، القاهرة، 1972 م، ص2)

التجارية المصرية مع بلاد اليمن والصومال، وكانت أهم البعثات التجارية المصرية وأشهرها، تلك البعثة التي أرسلتها الملكة حتشبسوت إلى بلاد بونت، والتي يرجح المؤرخون أنها وصلت إلى جزيرة سقطرى[1]. وتعد تلك العلاقة أقدم الصلات التي ربطت جزيرة سقطرى بالدول الأخرى حسبما يذكر المؤرخون، وكانت جزيرة سقطرى آنذاك مركزًا مهمًا لتجارة البخور والطيوب والتوابل والدبل (جلد التمساح)، حيث كانت أرضها تغطيها المستنقعات والمجاري النهرية التي تعج بالتماسيح. وقد وصلت تلك البعثة إلى الجزيرة في عام 1493 ق. م، وتؤكد تلك الحقيقة النقوش والرسوم التي وجدت على جدران حائط معبد الدير البحري في مصر[2].

صلات الجزيرة بالهنود:

تعود صلات الجزيرة بالهنود إلى حوالي 1000 ق.م[3]. وقد كان مجيئهم في البداية إلى الجزيرة من (داميرك وباري غاز)[*] الهنديين، وجلبوا معهم الأرز والقمح والثياب الهندية وبعض الجواري، ومارسوا تجارتهم مع جزيرة سقطرى بهذه السلع، كما أنهم كانوا يستوردون كميات كبيرة من دروع السلاحف التي اشتهرت الجزيرة بإنتاجها قديمًا[4]. والجدير ذكره أن سقطرى كانت في تلك المدة تشكل نقطة ترانزيت ومحطة فريدة لإعادة نقل الشحن على وسائل نقل أخرى بين الهند والعالم العربي[6]. كما تشير بعض الوقائع إلى أن الهنود قد عاشوا في

(1) نقولا زيادة، تطور الطرق البحرية بين البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة دراسات الخليج، العدد (4)، العراق 1968 م، ص15.

(2) المصدر نفسه، ص15.

(3) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، ص17.

(*) هما اسمان لميناءين قديمين كانا يقعان في مصب نهر الهندوس في الهند.

(4) المصدر نفسه، ص36.

(6) المصدر نفسه، ص36.

جزيرة سقطرى في ذلك الزمن، ومما يدل على ذلك أن الجنود الإنجليز الذين رابطوا في الجزيرة خلال الحرب العالمية الثانية قد وجدوا في الجزيرة لوحة أثرية صغيرة عليها كتابة باللغة الجوجارتية الهندية تشير إلى وجود علاقات استيطانية وتجارية بين الهنود وسكان الجزيرة، وقد سلمت تلك اللوحة فيما بعد لمتحف مستعمرة عدن[1]. ويؤكد العديد من الجغرافيين العرب (ياقوت الحموي) وغيره من الرحالة الأجانب، أن جزيرة سقطرى قد أصبحت منذ القرن العاشر الميلادي قاعدة انطلاق لبوراج القراصنة الهنود الذين ينهبون المسافرين من التجار في البحر العربي وحوض المحيط الهندي[2].

صلات الجزيرة بالإغريق:

يعد أول ذكر لجزيرة سقطرى في المؤلفات الإغريقية - الرومانية إلى العام 300 ق. م، إذ توجد في تلك المؤلفات والمصادر معلومات تفيد أن الجزيرة كانت مركزًا تجاريًا مهمًا قبل العصر الإغريقي - الروماني[3]، وكانت الجزيرة معروفة لدى العديد من الكتاب والمؤرخين الإغريق المشهورين في مرحلة ما قبل الميلاد أمثال ديودورس الصقلي، وبليني، وهيرودوت، وأرسطو طاليس. ويعتقد أن الإسكندر المقدوني أول من سار إلى الجزيرة غازيًا من الإغريق، وذلك بإيعاز من أستاذه أرسطو طاليس، الذي أوصاه بالمسير إليها مع جماعة كبيرة من اليونانيين ليسكنهم بها، لأجل الصبر القاطر الذي يكثر بها. والجدير ذكره أنه في زمن الحاكم اليوناني بطليموس فيلادلفوس أسست اليونان موانئ جديدة على ساحل البحر الأحمر

(1) المصدر نفسه، ص14.

(2) علي صالح الخلاقي، سقطرى في صفحات التاريخ والندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، جامعة عدن، دار الجامعة للطباعة والنشر ن عدن، 1999م ص189.

(3) فيتالي ناؤمكين مصدر سبق ذكره، ص36.

لرسو السفن، وللمحافظة على سلامة الطرق البحرية إلى جزيرة سقطرى، حيث أنشأت عدة مستعمرات يونانية جديدة[1]، إذ إنه في زمن الحكام البطالمة اليونانيين كان هناك اهتمام بالطرق التي تربط بين محطات البحر الأحمر وموانئه وجزره وبعض المدن والجزر المطلة على خليج عدن[2].

صلات الجزيرة بالفرس والرومان:

يذكر المؤرخ الهمداني أن من بين سكان الجزيرة عشرة آلاف مقاتل رومي من النصارى، قد طرحهم فيها كأسرى (ملك الفرس)، ويعتقد أنهم ممن وقعوا أسرى في أثناء الحروب الدائرة بين الفرس والروم في حوالي العام 524 م[3].

لقد أدرك الرومان أهمية طريق البحر الأحمر، مما أدى إلى قيامهم بتوجيه عدة حملات عسكرية للسيطرة على منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، على اعتبار أن هذه المنطقة يمكن أن تنتهي عندها طرق التجارة البحرية القادمة من المحيط الهندي، وتتحول إلى طرق التجارة البرية التي كانت تسيطر عليها الإمبراطورية الفارسية المنافسة، والتي كانت سقطرى واقعة تحت سيطرتها آنذاك، مما يهدد طرق التجارة الدولة الرومانية[4]. ومن ذلك إصدار القائد الرومي العام – غالوس – الأوامر لتوجيه حملة عسكرية لاحتلال بلاد اليمن وجزيرة سقطرى، وذلك لتأمين وصول منتجات الجزيرة من البخور واللبان والمر، التي كانت الإمبراطورية الرومانية تستهلك منها الكثير آنذاك، بالإضافة إلى تأمين طرق ملاحتها التجارية[5].

(1) حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص37.
(2) محمود توفيق محمود، مصدر سبق ذكره، ص6.
(3) الحسن بن يعقوب الهمداني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد علي الأكوع، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء،1983م، ص93.
(4) محمود توفيق محمود، مصدر سبق ذكره، ص61.
(5) المصدر نفسه، ص61.

صلات الجزيرة بالقرن الإفريقي:

بعد أن وهنت حضارات اليمنيين بالقرن السادس الميلادي، قام الأحباش باحتلال اليمن في العام 525م، وفرضوا سيادتهم هناك إلى زمن معين.

كما تمكن الأحباش في ذلك التاريخ من التواجد في جزيرة سقطرى[1]. وقد أكد تلك المعلومة الباحث الإنجليزي (ت. بينت) الذي عثر بنفسه على نقوشٍ محفورة في صخرة جيرية بالقرب من بلدة (أريوش) الواقعة إلى الشمال الغربي من السهل الساحلي الشمالي للجزيرة، عندما زارها في العام 1897م وقد وجدها شبيهة بالنقوش التي رآها على درجات إحدى الكنائس القديمة على سفوح التلال القريبة من أكسوم – العاصمة القديمة لأثيوبيا[2].

ويشير بعض الباحثين إلى أن الجزيرة قد استغلت في أثناء الغزو البرتغالي لها كمحطة لتجميع العبيد الأفارقة من شرق إفريقيا تمهيدًا لنقلهم إلى الجهات الشمالية عبر البحر الأحمر[3]. ويرجح (ناؤومكين) أن السقطريون «من ذوي البشرة السوداء المستوطنين حاليا» في الساحل الشمالي الغربي من الجزيرة هم أحفاد الجنود الأفارقة الذين تم استقدامهم من غرب إفريقيا للمرابطة في الجزيرة مع قوات الحلفاء في العام 1941م، إذ إن جزءًا منهم قد بقوا في الجزيرة واستوطنوها ولم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية في إفريقيا[4].

(1) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، صص30 – 32.
(2) المصدر نفسه، ص31
(3) محمد مرسي الحريري، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988 م، ص448.
(4) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، ص27 .

2. المرحلة الوسطى

صلات الجزيرة بالعمانيين:

تعود العلاقات السياسية والتاريخية بين جزيرة سقطرى وعمان في مرحلتها الأولى إلى العام (748–750م) زمن إمامة الجلندي بن مسعود على عمان القصيرة العهد، وقد توصل سكان الجزيرة المسيحيون في عهده إلى اتفاق معه على احترام حقوق السكان المسلمين وعدم الإضرار بهم[1].

لقد شكلت السواحل الإفريقية وجنوب الجزيرة العربية مواقع مشتركة للطرفين العماني والمهري، مما أوجد إمكانيات التنافس البحري بينهما، وجعل من سقطرى مركزًا لتنازع القوتين البحريتين الإسلاميتين آنذاك[2]، إذ كان العمانيون هم الأسبق سيطرة على الجزيرة. وتعد حملة الإمام الصلت بن مالك على جزيرة سقطرى، التي تمت في حوالي عام 885م؛ من أشهر حملات الأئمة الحكام في عمان، فبعد أن استقرت الإمامة في عمان وبعد أن قضت الدولة على قراصنة البحر الهنود، كان لابد لها من تأمين سلامة الطرق البحرية، وذلك لما تشكله التجارة والملاحة من مصلحة حيوية للدولة العمانية، ومن ذلك كانت جزيرة سقطرى في سلم الأولويات للسلطة في عمان.

صلات الجزيرة بالمهريين:

وصل المهريون إلى جزيرة سقطرى في حوالي القرن الخامس عشر الميلادي من البر المقابل (البر اليمني) بحرًا، وكانت في طليعة تلك الحملة التي أحكمت

(1) أحمد العبدلي، حملة الإمام الصلت بن مالك على جزيرة سقطرى والعلاقات العمانية المهرية، الندوة العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، جامعة عدن، دار الجامعة للطباعة والنشر، عدن 1999م، ص170.

(2) المصدر نفسه، ص177.

سيطرتها على الجزيرة قبيلة بني عفرار(*) المهرية، التي كانت تسكن في منطقة المدينة الحالية (قشن)(**) على الشاطئ اليمني المقابل للجزيرة ، وقد خضعت الجزيرة مدة 26 عامًا لحكم سلطان قشن حتى العام 1507م – عندما احتل البرتغاليون الجزيرة – كما أرخ بذلك البرتغالي باروش[1]. وقد اتخذ المهريون من الحصن العسكري الذي بنوه قبل العام 1481م في بلدة السوق القديمة الواقعة إلى الشرق من العاصمة الحالية للجزيرة حديبو؛ مقرًا للحكم يديرون منه شؤون الجزيرة والسلطنة، وقد أعيد بناؤه بعد الاحتلال البرتغالي للجزيرة، حيث كان يقع على بعد حوالي 350 – 400 مترًا من مرفأ رأس السوق[2]. وكان ذلك الحصن في القرن الخامس عشر يعد منشأة دفاعية ضخمة بمقياس ذلك الزمن حسب وصف الملاح العربي الشهير العماني (أحمد بن ماجد)[3]. وكان أول من اكتشف حصن ((السوق)) حسب تصريح علماء بعثة اكسفورد الذين نزلوا إلى الجزيرة في عام 1956م هو مدير مصلحة الآثار القديمة في مستعمرة عدن (د.ب دورو) آنذاك[4].

(*) تعد بني عفرار: أقوى وأكبر مجموعة قبلية في بلاد المهري، وتضم هذه القبيلة: بيت كلشات وبيت صمودة، وبيت ثوار، وتتصل هذه المجموعة بقبائل بيت زياد المسيطرة على سيحوت والمناطق السفلى من وادي المسيلة. لمزيد من الاطلاع انظر: حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص47 – 50.

(**) قشن: مدينة ساحلية في محافظة المهرة، يتكون خليجها من الرأسين البارزين إلى البحر وهما رأس شروين ورأس الدرجة، وكانت قشن فيما مضى تعد العاصمة الثانية في سلطنة المهرة بعد العاصمة الأولى حديبو في جزيرة سقطرى، وكان يسكن فيها نائب السلطان، (حمزة علي لقمان، مصدر سبق، ص62).

(1) أحمد العبدلي مصدر سابق ص62.

(2) أحمد العبدلي مصدر سابق ص62.

(3) شهاب الدين أحمد بن ماجد، الفؤاد في أصول علم البحر والقواعد، تحقيق إبراهيم خوري وعزة حسن، دمشق، 1971، ص100 – 101.

(4) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، صص 62–63.

3. المرحلة الحديثة

صلات الجزيرة بالبرتغاليين:

كشف مطلع القرن السادس عشر الميلادي عن بداية التوسع البرتغالي في حوض المحيط الهندي، إذ قام البرتغاليون في ذلك القرن بإنشاء إمبراطوريتهم الاستعمارية الواسعة، ولكن قصيرة الأجل في كل من الهند وإفريقيا والخليج العربي وجزيرة سقطرى[1]. وعلى الرغم من أن البرتغاليين كانوا من أوائل الأوروبيين الذين اكتشفوا الشواطئ الجنوبية والشرقية لإفريقيا في العام 1498م، وزاروا عددًا من المراكز والموانئ الساحلية في تلك الشواطئ حتى الميناء الصومالي (ماليندي)؛ إلا أنهم لم يكتشفوا سقطرى لأنفسهم إلا في العام 1503م فقط على يد القبطان البرتغالي (فرنانديش بيرو)[2]. وكان البرتغاليون قد استغلوا علاقتهم مع الدول الواقعة في هذه المنطقة من خلال روابط التجارة معهم أولًا، وانتهاءً باحتلالها فيما بعد. وعلى ما يبدو فإن هدف البرتغاليين من غزو الجزيرة حسب أوامر الملك البرتغالي (مانويل) كان اقتصاديًا – تجاريًا لحماية الطرق التجارية البحرية إلى الهند، وهدفًا دينيًا وهو المحافظة والدفاع عن المسيحيين الذين عاشوا في الجزيرة حسب ادعاء الملك البرتغالي.

صلات الجزيرة بالإنجليز:

في سنة 1618م كان الصراع البحري عنيفًا بين الإنجليز والهولنديين للسيطرة على طرق التجارة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وفي تلك السنة وصل القائد

(1) محمد حميد السلمان، الغزو البرتغالي للجنوب العربي في الفترة ما بين 1507 – 1525م، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، 2000م، ص137.

(2) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، ص67.

البحري الهولندي (فان دن بروك) إلى عدن ثم رحل إلى سقطرى حيث قام بمهمة استطلاعية عن حركة النقل البحري في تلك المنطقة[1].

وفي سنة 1829م أرسلت حكومة الهند بناء على أوامر من مجلس المدراء التابع للبحرية البخارية بين بريطانيا والهند بالسفينتين بنارس وباالينورس لتطوفا البحر الأحمر، وكانتا تحملان كميات كبيرة من الفحم لإفراغها في عدن لتموين السفينة هيولندسي التي كانت أول سفينة تبنى في الهند، ثم قام الكابتن هينس بالطواف على طول مئة ميل من الساحل الحضرمي خلال شهر واحد، ثم أبحر إلى قشن؛ ليطلب من رؤساء قبائل المهرة الإذن له بالطواف حول جزيرة سقطرى، لأن سلطان سقطرى عمرو بن سعد هو في الوقت نفسه كان سلطان الساحل العربي من حضرموت الممتد من حدود سلطنة القعيطي إلى حدود سلطنة مسقط وعمان.

وبعد أن حصل الكابتن هينس على الإذن، قام في عام 1834م وبتكليف من شركة الهند الشرقية بإجراء القياسات عند ساحل سقطرى لوضع إرشادات ملاحية، كما قام الملازمان في أسطول المستعمرة الإنجليزية الهندية، ويلتسد وكراتيندين في عام 1835م قاما بمسحٍ لأرض الجزيرة وحواليها، وتحدثا في تقريرهما بشكل مشجع عن الجزيرة، وفي ذلك العام قررت بريطانيا إنشاء محطة وقود في الجزيرة لتزويد السفن المتجهة إلى الهند بالفحم، واقترح الإنجليز على السلطان المهري بيع الجزيرة أو التنازل عنها للتاج البريطاني لكن السلطان رفض ذلك العرض[2].

(1) حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص80.

(2) walter dostal،the political and economic situation in Socotra in the 19thcentury from the reports of the Austran Marine Archive,proceeding of first International Symposium on Socotra Island، present and Future، vol.1, university of Aden، university of Aden printing and publishing House، 1999، p.p..50.

وإزاء ذلك الرفض وصلت فرقة من الجنود البريطانيين والهنود على السفينة تيجرس بقيادة الكوماندر روبرت لو، وكانت الحملة بقيادة الكابتن بايلي، واحتلت الحملة عاصمة الجزيرة حديبو بقوة السلاح، وقد بقي الجنود البريطانيون فيها عدة أشهر، ثم أجبرت السلطات البريطانية السلطان على التوقيع على معاهدة يسمح بموجبها بنزول الفحم أو أية مواد أخرى في أي جزء من الجزيرة[1]. وبعد أن احتل الإنجليز عدن في 1839م غادرت الحامية الأنجلو – هندية الجزيرة بعد مدة قصيرة عانت خلالها من وباء الملاريا[2]، وجعل ذلك الاحتلال المعاهدة المفروضة على سلطان سقطرى غير ذات أهمية، إلا أن استخدام الجزيرة كمحطة للفنار أو كملجأ لبحارة السفن المحطمة أو كمركز عسكري كان داعيًا لاستمرار احتلالها من قبل الإنجليز[3] الذين كانوا يحاولون فرض سيطرتهم على الجزيرة[4].

وفي أواخر عام 1874م كان الجيش المصري الذي حقق الكثير من الانتصارات يشق طريقه مكتسحًا كل الخط الساحلي من مصر حتى رأس التوابل (جاردافوي) في القرن الإفريقي، كما بدأ الأتراك يتطلعون نحو الجنوب العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، لاسيما بعد زيارة قامت بها سفينة تدريب عسكرية تركية إلى الجزيرة، وعند ذلك بقيت بريطانيا متنبهة إلى الخطر وظلت تنظر إلى التطورات في المنطقة بعين يقظة[5].

(1) حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص80 – 81.
(2) علي صالح الخلاقي، مصدر سبق ذكره، ص195.
(3) حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص80 – 81.
(4) محمود توفيق محمود، مصدر سبق ذكره، ص116.
(5) آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، صنعاء، 1993م، ص112.

وفي يناير 1876م عقد الإنجليز معاهدة مع السلطان بواسطة المقيم البريطاني في عدن (وكشن)، وقد وقع عليها السلطان مقابل معونة نقدية مقدارها ثلاثة آلاف ريال ماريا تيريزا ومرتب سنوي يبلغ ثلاث مائة وستين ريال[1]، وبالمقابل فإن على السلطان وورثته الالتزام بعدم بيع أو رهن أو إعطاء أرخبيل سقطرى أو السماح للأجانب بإنشاء مستوطنات فيها، عدا الحكومة الإنجليزية، وأن عليه حماية بضائع وركاب السفن البريطانية التي ترسو في سقطرى[2].

وفي عام 1886م وبعد مضي عشرة أعوام على اتفاق الإنجليز مع السلطان، أصبحت سقطرى تسمى محمية بريطانيا العظمى، واختار سلطان قشن سقطرى للإقامة الدائمة.

وقد برر المؤلفون العسكريون الإنجليز المدافعون عن مصلحة بريطانيا الاستعمارية أنه «من المشكوك فيه أن تتمكن سقطرى من الحفاظ على استقلاليتها، وأن قدرها كتب عليها مصير الدولة التابعة تحت الحماية»؛ لعدم امتلاك السلطان لجيش خاص أو حلفاء أو أموال وقلة سكانها الذين لا يستطيعون الوقوف لوحدهم أمام أي خطر من قبل دولة أخرى، وقد احتفظ الإنجليز بسقطرى كقاعدة عسكرية استراتيجية احتياطية عند الحرب أو الحالات الاستثنائية، وتحددت كل مساعدات بريطانيا للسقطريين «تحت الحماية» بعطاءات نادرة وهبات قليلة في حالة المجاعة والأوبئة، هي كميات من الأدوية والمواد الغذائية[3]. وفيما بين الأعوام 1897-1967م زارت الجزيرة عدة بعثات علمية بريطانية نظمتها متاحف بريطانيا وجامعة ليفربول بالاشتراك مع الجمعية الملكية بلندن والجمعية الملكية الجغرافية بلندن أيضًا، بالإضافة إلى بعثات بريطانية أخرى نظمتها عدة معاهد بريطانية للاشتراك

(1) المصدر نفسه، ص112.

(2) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، ص76.

(3) المصدر نفسه، ص76.

مع القوات البريطانية المسلحة وإدارة المندوب البريطاني السامي في عدن[1]. ولم تغفل تلك البعثات الأهداف العسكرية، حيث أدخلوا في قوامها ممثلين من وزارة الدفاع البريطانية[2].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت في سقطرى قاعدة جوية حربية إنجليزية، تستخدم من قبل القوات البريطانية لضرب مواقع الحلفاء في شرق إفريقيا وشمالها، وبعد انتهاء الحرب أجليت القاعدة لعدم الحاجة إليها، وعند مغادرتهم سقطرى، أخذ الإنجليز كل شيء كانوا قد أدخلوه الجزيرة، ولم يتركوا للسقطريين سوى حطام الطائرات والسيارات والثكنات المهدمة التي شيدت من الحجارة الخام[3].

وفي 28 نوفمبر 1967م رحل الجيش البريطاني والإدارة البريطانية عن عدن وبقية أنحاء الجنوب بعد الثورة[4] وفي 30 نوفمبر من العام نفسه نزلت في أرض الجزيرة فرقة من الجبهة القومية، التي قادت الكفاح المسلح من أجل تحرير الجنوب اليمني من المستعمرين الإنجليز، وألغيت سلطنة المهرة وسقطرى، ودخلت الجزيرة في قوام الجمهورية التي أعلن عنها في ذلك اليوم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، والتي تحول اسمها في عام 1970م إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[5]، وأصبحت الجزيرة مع بقية الجزر التابعة للجمهورية جزءًا من المحافظة الأولى التي كانت عدن عاصمة لها آنذاك[6].

(1) حمزة علي لقمان، سبق ذكره، ص83 – 84.
(2) علي صالح الخلاقي، مصدر سبق ذكره، ص196.
(3) فيتالي ناؤومكن، مصدر سبق ذكره، ص77.
(4) حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص84.
(5) علي صالح الخلاقي، مصدر سبق ذكره، ص197.
(6) حمزة علي لقمان، مصدر سبق ذكره، ص84.

سقطرى كمشروع وطن لليهود:

نشرت مجلة أكاديمية يصدرها مركز البحوث والدراسات اليمنية في جامعة عدن أطروحة لنيل الماجستير بعنوان «السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها 1937 – 1945»، تناولت اهتمام بريطانيا بالقضية اليهودية عشية الحرب العالمية الثانية، ومحاولتها توطين اليهود في جزيرة سقطرى اليمنية الواقعة في بحر العرب بالقرب من خليج عدن. وكشفت وثيقة بريطانية سرية كتبها السير جون شكبرغ المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن لحاكم عدن البريطاني السير «برنارد رايلي» في الثالث والعشرين من آذار (مارس 1939)، تضمنت وجهة نظر الحكومة البريطانية حول توطين اليهود في جزيرة سقطرى من النواحي المبدئية والسياسية والاقتصادية.

افترضت السلطات البريطانية أن سلطان «قشن وسقطرى» سوف يوافق على توطين اليهود في الجزيرة في حال زيادة علاوته وإيراداته نتيجة زيادة السكان، مع عقد معاهدة معه توفر له ضمانات لبقاء الإسلام ديانة رسمية لدولته، ورأت أن الموقف العدائي بين العرب المسلمين واليهود لا يزال عائقًا، غير أنه سيكون أقل تأثيرًا في اليمن عما يحصل في فلسطين في حينه.

واستندت الرسالة السرية إلى إمكانية إقامة أول مستوطنة تجريبية في سقطرى، لما توفره الجزيرة من منتجات اقتصادية متنوعة، تؤدي إلى نشاط اقتصادي وفير يزيد إمكانية الاستيطان ليس في سقطرى فحسب، بل في حضرموت جنوب اليمن أيضًا. ورأت أن إقامة مستوطنة يهودية في الجزيرة العربية سيؤدي إلى كثافة سكانية وقوة شرائية كبيرة، وذلك باتساع نشاط التبادل التجاري، وازدهار تجارة الترانزيت في عدن وازدهار التجارة المحلية.

واختتمت رسالة شكبرغ لحاكم عدن رايلي بالقول: أخشى أن تعتبر هذا المقترح جنونيًا بعض الشيء، ولكن الأحوال باتت تجعل حتى أكثر المقترحات شططًا قابلة

للنظر فيها، إذا كانت سقطرى قادرة على استيعاب حتى حفنة من المهاجرين، فإن ذلك سيشكل بعض المساعدة الصغيرة على الأقل.

واعتبرت الحكومة البريطانية أن الفرصة مواتية ومنطقية لاستيطان حوالي ألف عائلة يهودية – أي خمسة آلاف شخص – في سقطرى. وانتظرت وزارة المستعمرات تقريرًا وافيًا من حكومة عدن حول إمكانية تنفيذ مشروع التوطين في الجزيرة اليمنية.

وتفيد الوثائق المنشورة في المجلة أن حاكم عدن رايلي عرض فكرة مشروع التوطين على «انجرامس» المستشار البريطاني المقيم في المحميات الشرقية من جنوب اليمن آنذاك. وجاء رده برفض المشروع؛ لصعوبة التنفيذ من الناحية العملية، ولعدم إمكانية عيش اليهود الأوروبيين في الجزيرة كمستوطنين لاعتيادهم المناخ الأوروبي، ومن ناحية ثانية لردة الفعل اليمني في المحميات؛ لأن مشروعًا كهذا «قد ينهي علاقة بريطانيا مع العرب»، حسب رسالة انجرامس.

وبعث رايلي رسالة إلى حكومته في الخامس والعشرين من نيسان (أبريل 1939)، مؤيدًا وجهة نظر «إنجرامس»، وأشار فيها إلى أن إقامة مستوطنة يهودية في سقطرى «مشروع غير عملي وسيضر بمصالح بريطانيا». ونتيجة رأي «إنجرامس» وتأييد حاكم عدن «رايلي» له جمدت الحكومة البريطانية مشروع التوطين لليهود في جزيرة سقطرى اليمنية، واستند الرفض إلى أرضية الواقع السياسي والاجتماعي لمجتمع المستعمرة، ولطبيعة المواطن اليمني بصفة خاصة، واعتبر أن إرسال عدد ولو بسيط من المهاجرين اليهود إلى المنطقة اليمنية سيؤدي إلى شكوك اليمنيين وسينهي ثقتهم بالبريطانيين.

وفي وقت سابق تم الكشف عن معلومات بريطانية مجهولة المصدر حول خلفية إنشاء الدولة العبرية، حيث قيل إن الأرجنتين كانت مرشحة لهذه الدولة.

وتأتي الوثيقة الجديدة لتوحي للرأي العام أن بريطانيا لم تكن مصرة أو مصممة على إعطاء فلسطين للصهاينة وهي حريصة على مشاعر المسلمين والرأي العام آنذاك، وما ورد في رسالة حاكم عدن والمستشار البريطاني في المحميات الشرقية جنوب اليمن، إلى المسؤول في وزارة المستعمرات في لندن يكشف التناقض في التعامل، حيث إن القوات البريطانية في فلسطين وفرت للصهاينة الدعم والمساندة لاغتصاب الأراضي الفلسطينية. وواجهت معارضة عنيفة بل وثورة قادها وبدأها الشيخ عز الدين القسام.

ومن المثير أن تحجم وسائل الإعلام في هذه الفترة عن التذكير بـ(وعد بلفور) وهو الوعد الذي قطعه وزير الخارجية البريطاني جيمس آرثر بلفور لليهود بإعطائهم أرض فلسطين ليقيموا عليها دولتهم ويحققوا فيها ليس هدفهم السياسي بإنشاء (دولة إسرائيل)، وإنما تحقيق أحلامهم وأطماعهم القديمة المتعلقة بالأماكن المقدسة في هذه البلاد.

المبحث الثاني

الصراع الدولي المعاصر وجزيرة سقطرى

ارتباط الممرات المائية بالجزر:

هناك علاقة وثيقة بين السيطرة على الممرات المائية والسواحل ومواقع الجزر لاسيما تلك القريبة منها، وإن هذه العلاقة قديمة قدم ظهور السيطرة الاستعمارية، وخاصة التوسع الأوروبي خارج أوروبا، حيث نرى أن المستعمرين قد اعتمدوا على الجزر القريبة من سواحل القارات وذلك لاحتلال المناطق الساحلية أولًا، ثم التوغل نحو الداخل، ومن ثم اتخذت كنقاط طبيعية دفاعية

وكقواعد عسكرية استراتيجية وتجارية، وللتأكيد على ذلك فقد احتل الإسبان المكسيك بواسطة الجزر القريبة من الساحل التي اتخذوها كنقاط انطلقوا منها نحو الداخل، كما توغل المستعمرون في قارة أمريكا الجنوبية من طرفها الجنوبي إلى جنوب البرازيل عن طريق الجزر، أما في حالة أمريكا الشمالية فقد انطلق المستعمرين من الجزر الساحلية وأشباه الجزر بعد تحصينها واتخاذها قواعد عسكرية مثل «جيمس تاون وبوسطن». أما في الهند فقد اتخذ الأوربيون مواقع الجزر مثل كلكتا وبومباي للدخول إلى شبه القارة، ويقال لولا وجود جزر الهند الغربية لأصبحت عملية اكتشاف قارة أمريكا الشمالية والسيطرة عليها أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر الواقع[1].

ولذلك فهناك صعوبة في فصل هذه المواقع الاستراتيجية للجزر والممرات المائية عن بعضها البعض، حيث كانت الولايات المتحدة تدعم سيطرتها على قناة بنما بواسطة قواعدها العسكرية في إقليم البحر الكاريبي مثل جزر ترينداد وجزر العذراء، ولغرض السيطرة على مدخل الخليج العربي في مضيق هرمز فقد أقدمت إيران على احتلالها الجزر الثلاث والعمل على إقامة قواعد عسكرية عليها[2]، كما أن بريطانيا فرضت سيطرتها على جزر وأشباه جزر الخليج كالبحرين وقطر، وفرضت سيطرتها على جزر البحر العربي والبحر الأحمر كسقطرى وميون؛ وذلك للسيطرة على مضيق باب المندب وميناء عدن، وعلى طرق التجارة الدولية المارة من الخليج العربي والمحيط الهندي إلى البحر الأحمر والمتوسط شمالًا، كما

---

(1) عبدالرزاق عباس حسين، الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، مطبعة أسعد، بغداد، 1976م، ص67.

(2) المصدر نفسه، ص67 لمزيد من التفاصيل: انظر: «وزارة الإعلام، دائرة شؤون الخليج العربي، سلسلة أعرف وطنك – الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، بغداد، 1961، ص14.

مكنتها تلك الجزر المهمة بعد اتخاذها كقواعد بريطانية في الإسهام إلى حد كبير في التوسع البريطاني في جنوب غربي آسيا والوطن العربي وطول بقاء المصالح البريطانية حينها في تلك المناطق[1].

تحديد المجالات البحرية للجزر:

إن القانون الدولي الجديد للبحار 1982م، قام على مبدأ أساسي، وهو مبدأ حرية الملاحة في البحار والمحيطات، مع إعطاء الدولة الساحلية الحق في ممارسة السيادة على الأجزاء القريبة والمجاورة لشواطئها وجزرها، وهي سيادة مماثلة لسيادة الدولة على إقليمها البحري من حيث المبدأ العام، وكان لمؤتمرات الأمم المتحدة المتلاحقة منذ 1958م، 1973م، 1979م والتي توجت بمؤتمر عام 1982م مثلت مسرحًا لمحاولة دول العالم الثالث الساحلية، من الامتداد بسلطانها الإقليمي إلى مسافات ومساحات جديدة من البحار والمحيطات تتجاوز، ما كان مقررًا في ظل القوانين الدولية القديمة، حيث أعطى القانون الجديد الدول الساحلية حق الامتداد بسلطانها إلى مناطق جديدة في البحار والمحيطات، وأصبحت اتفاقية عام 1982م ترسم من خلال نصوص موادها إطارًا جديدًا لسلطان الدولة الساحلية لبسط سيادتها على المناطق البحرية المجاورة لها ومنها الجزر، إذ إن تمتع الجزر بالمجالات البحرية وتحديدها تعد من القضايا المهمة لدى الجيوبوليتيكيين والعاملين في القانون الدولي على حد سواء[2].

لقد منحت اتفاقية قانون البحار لعام 1982م الجزر مجالات بحرية وعاملتها معاملة الإقليم البحري، كما منحت تلك الاتفاقية الدولة التي تتبعها الجزيرة

(1) المصدر نفسه، ص321.

(2) سعد سالمين البحسني، أسس ومتطلبات التنمية السمكية في جزيرة سقطرى، مصدر سبق ذكره، ص40.

امتيازات قد تفوق الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الجزيرة ذاتها، فقد تكون الجزيرة مثلًا فقيرة بالموارد والثروات المعدنية، لكن بحرها الإقليمي وجرفها القاري والمنطقة المتاخمة لها (الملاصقة) ومنطقتهما الاقتصادية الخالصة تزخر بالثروات الحية وغير الحية، وإضافة إلى ذلك أن الجزيرة التي لها هذه المزايا قد تمكن الدولة المالكة لها من توسيع سيطرتها على مناطق ومجالات بحرية ذات أهمية كبيرة، ومن ذلك فقد منحت جزيرة سقطرى الجمهورية اليمنية مجالات بحرية واسعة تمتد حتى الأطراف الشمالية الغربية من المحيط الهندي[1].

من كل ما تقدم تتوضح لنا الصورة لحجم ما تعانيه جزيرة سقطرى في الوقت الراهن من أثر الحرب الأخيرة (2015م) في اليمن مع دول الخليج التي تساند أطراف النزاع فيها، وكذلك الصراع السياسي الدولي، من معمعان السيطرة من دول الجوار خصوصًا الإمارات العربية المتحدة التي كانت السباقة بإرسال قواتها للجزيرة تحت ادعاء بما تسميه بحمايتها من الانقلابيين الحوثة. وقد تصاعد وتشعب هذا الصراع لاحقا إلى صراع بين الشرعية التي يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي، ممثلا برئيس وزرائه آنذاك أحمد عبيد بن دغر، ودولة الإمارات والتي أدت إلى مغادرة الإمارات للجزيرة في مايو 2018م بدخول وساطة سعودية على الخط. ومؤخرًا في منتصف العام 2020م تمت سيطرة المجلس الانتقالي عليها، وهو ما يعطي هذه الجزيرة أهمية ملفتة للنظر لدى كل الأطراف الداخلية والخارجية.

(1) صلاح الدين عامر، مصدر سبق ذكره، ص15-16. وانظر: علي حميد شرف، الجزر والفنارات اليمنية في البحر الأحمر -خليج عدن - البحر العربي، الطبعة الثالثة، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، إبريل 2002، ص103-112.

الوظائف الجيولوجية للمياه الإقليمية لجزيرة سقطرى:

للمياه الإقليمية وظائف مهمة تؤديها لسواحل الدولة وجزرها، ومن أهم تلك الوظائف التي تؤديها هي[1]:

- **الحماية والأمن العسكري:**

تعد حماية الدولة وجزرها من أهم الوظائف التي تؤديها المياه الإقليمية لها، والسلطات المختصة تقوم بإيقاف السفن المشبوهة وتفتيشها وإبعادها عن المياه الإقليمية للدولة أو الجزر التابعة لها، كما تستطيع الدولة أن تضع ألغامًا بحرية في مياهها الإقليمية لعرقلة المهاجمين لها، وتؤدي هذه الإجراءات إلى توفير بعض الحماية للدولة ولجزرها أيضًا.

- **الوقاية من تهريب البضائع:**

يقوم المهربون بعملية تهريب البضائع إلى الدولة عبر مياهها الإقليمية طالما كانت هناك قوانين تنظم التجارة الخارجية لها. حتى دعا ذلك بعض الحكومات ومنها اليمن، إلى اتخاذ إجراءات مختلفة في مياهها الإقليمية للقضاء على عملية تهريب البضائع.

- **إنتاج المصائد والثروة المعدنية:**

تتواجد المصايد السمكية للدولة عادة في المياه الإقليمية، كما تتواجد في المياه الإقليمية للدولة العديد من الثروات المعدنية المهمة (كالنفط والغاز).

- **الحجر الصحي:**

تخدم المياه الإقليمية الأغراض الصحية والوقائية للدولة. إذ تقف السفن القادمة

(1) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999م، ص572-520.

إلى الدولة في هذه المياه وتخضع للتفتيش الصحي قبل الإذن بنزول الركاب، وأي شيء من على ظهرها، حتى يحال دون تسرب الأوبئة إلى موانئ الدولة ومن ثم على بقية أجزائها وذلك حماية لسكان البلاد وجزرها المسكونة ونباتاتها وحيواناتها.

علاقة جزيرة سقطرى بالدول المهيمنة في المحيط الهندي:

تعد منطقة حوض المحيط الهندي أكبر المسطحات المائية المحيطة بجزيرة سقطرى من أهم المناطق الجغرافية على خريطة العالم السياسية، ولعل أهم ما يميز الخريطة السياسية لهذه المنطقة هو عدم الاستقرار السياسي فيها، على الرغم من ثباتها لمدة طويلة من الزمن، وهذا الاستقرار في الحقيقة ليس استقرارًا كامنًا بقدر ما هو استقرارًا سطحيًا ظاهرًا[1] .

ويتمتع المحيط الهندي بأهمية استراتيجية كبيرة جعلته في القرن الماضي ميدانًا نشطًا للحرب الباردة بين القوتين العظميين «الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي» سابقًا، ولقد فتح هذا المحيط أول الأمر للقوى الكبرى الأوروبية بعد وصول (فاسكو دي جاما) إلى كاليكوت في الهند عام 1497م عن طريق رأس الرجاء الصالح[2]. ومنذ ذلك الحين أخذت منتجات المنطقة تتجه إلى أوروبا ومن ضمنها منتجات شرق آسيا وجنوب الجزيرة العربية، ولقد أخذت الشركات التجارية الأوروبية القوات الاستعمارية تسيطر على أرض المنطقة ومواردها الحيوية وتوجه اقتصاداتها للتعامل مع أوروبا، فأصبح لهذا المحيط في حقبة الكشوف الجغرافية وما تلاها أهمية كبرى، وكانت سواحله ومعظم جزره مناطق للصراع بين القوى الاستعمارية العالمية. وقد وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي في إحدى خطاباته بأنها (منطقة مصلحة حيوية

(1) محمد مرسي الحريري، مصدر سبق ذكره، ص448.

(2) المصدر نفسه، ص449.

بالنسبة للولايات المتحدة)[1]. ولمنطقة حوض المحيط الهندي أهمية من الناحية الاستراتيجية يمكننا أن نمثلها في نقطتين أساسيتين هما المواد الأولية الاستراتيجية أولًا، والموقع الجغرافي ثانيًا. ويطل الوطن العربي على المحيط الهندي في جنوب الجزيرة العربية والصومال بشواطئ يزيد طولها على 4600كم[2]. وتعد الجمهورية اليمنية الدولة العربية الوحيدة التي تتبعها عدد من الجزر في هذا المحيط، كما أنه لا يمكن استبعاد الخليج العربي والبحر الأحمر من حوض المحيط الهندي، إذ يعد جيوبوليتيكيا الذراعين الشماليين لهذا الحوض[3]. وبعد تقهقر الدول الاستعمارية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا من منطقة الشرق الأوسط وحوض المحيط الهندي منذ نهاية الأربعينيات فصاعدًا؛ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتابع بقلق بالغ ذلك التقهقر واعتبرته انتصارًا ضمنيًا لخصمها الاتحاد السوفيتي سابقًا، مما دفع ذلك بعض المخططين العسكريين في الولايات المتحدة إلى التنبؤ (بفراغ قوة) في المنطقة، وهو تعبير يقصد منه أساسًا غياب العنصر «الأنجلو سكسوني» عنها[4]. ويمكن القول إن الولايات المتحدة قد رسمت لها سياسة محدودة وواضحة المعالم في المنطقة العربية المطلة على الخليج العربي والمحيط الهندي، إن لم يكن في المنطقة كلها عمومًا قبل سنة 1968م[*]. حيث سعت الولايات المتحدة

(1) خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة الخليج العربي، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة البصرة، العراق، 1985م، ص19.

(2) المصدر نفسه، ص19.

(3) المصدر نفسه، ص20.

(4) المصدر نفسه، ص26.

(*) لم يكن للولايات المتحدة حتى هذه السنة سياسة خليجية عندما أعلنت الحكومة البريطانية في 1968م عزمها على التخلي عن التزاماتها العسكرية في شرق السويس والمنطقة الواقعة بين عدن غربًا وسنغافورة شرقًا، في موعد أقصاه نهاية سنة 1971م، (المصدر نفسه، ص25).

على ضمان الاستقرار في الخليج العربي والذي كان يقوم أساسًا على الحفاظ على الأنظمة المعتدلة المؤيدة للعرب، ومن أجل تحقيق ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة الوجود العسكري البريطاني، في المنطقة قبل إعلان انسحابها منها سنة 1971م. وعدَّ المخططون والعسكريون في الولايات المتحدة الأمريكية تلك الإجراءات أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لأمريكا والمصالح الغربية عمومًا[1].

الصراع الجيوستراتيجي بين الدول العظمى في المحيط الهندي وانعكاساته على الأهمية الجيوبوليتيكية لجزيرة سقطرى

استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة:

تعد الولايات المتحدة أكثر دولة منتفعة ومسيطرة على منطقة المحيط الهندي؛ إذ إنها تمتلك استثمارات مالية كبيرة لاسيما في صناعة النفط في المنطقة، وتحصل سنويًا على عشرات المليارات من الدولارات كأرباح من شركاتها الاستثمارية في مجال تكنولوجيا لاستخراج النفط وصناعته، كما أنها تضمن حاجياتها وحاجة حلفائها من النفط، وتقوم بتسهيل مهمة سير البواخر والسفن والناقلات إلى حليفها الرئيس في المنطقة (إسرائيل)[2]. ويؤكد أحد قادتها العسكريين أمام الكونغرس حول الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي بقوله: «إن لدينا مهمة إظهار وجود فيما وراء البحار بدرجة من الظهور والقوة، لتوضيح لأي خصم محتمل ولحلفائنا أيضًا أن أي مسعى يتحدى حلفاءنا يمكن أن يؤدي إلى مجابهة عسكرية مع القوات الأمريكية»، ثم يضيف: «..إن لدينا مصالح مهمة جدًا في المنطقة أصبحت حجر الرحى في سياستنا الخارجية، بأن تكون لدينا القدرة الحقيقية على

(1) المصدر نفسه، ص27.

(2) عبدالمنعم عبدالوهاب، وصبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989م، ص217–218.

نشر وتوزيع قوتنا العسكرية في المنطقة، ومثل هذه القدرات من شأنها المساهمة في الاستقرار على المدى الطويل»[1].

إن أهم ما ترجوه السياسة الأمريكية في المنطقة هو تطويق حقول النفط العربية بين البحر الأحمر والخليج العربي، لاسيما وأن النفط قد ظهر في دول عربية أخرى بكميات تجارية (اليمن، السودان)، وتقتضي تلك المهمة وجود استقرار سياسي في المنطقة، ولن يتحقق ذلك الاستقرار من وجهة نظرهم إلا في ظل وجود القوة العسكرية الأمريكية التي تحاول أن تجعل من نفسها العصا الغليظة التي تفرض هذا الاستقرار على الجميع، وتسعى الولايات المتحدة كذلك إلى فرض الإرهاب السياسي على الدول المطلة على المحيط الهندي؛ لمنعها من السير في سبيل تحقيق أهدافها الوطنية والقومية المستقلة، ولإجبارها على الارتباط بسياستها جزئيًا أو كليًا من خلال الأحلاف العسكرية أو من خلال الاتفاقيات الاقتصادية، بما في ذلك إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، وإذا لم يتحقق ذلك تتدخل عند الضرورة بالقوة لتقمع الاتجاهات المهددة لمصالحها الاحتكارية سواء كانت تلك الاتجاهات أحزابًا أو منظمات أو أنظمة وطنية مستقلة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ويمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في المحيط الهندي كانت قائمة على قوتها الضاربة المتمثلة بـ[2]:

أ- الأسطول الخامس: حيث يقوم الأسطول الخامس في هذا المحيط بالتنسيق مع الأسطول السادس في البحر المتوسط والأسطول السابع في المحيط الهادي، وتتشكل قوة الأسطول الخامس حاليًا من 62 قطعة بحرية، تعززها ثلاث حاملات طائرات يبلغ طاقم كلٍّ منها خمسة آلاف مقاتل، ويتسع كلٌّ منها إلى مائة طائرة

(1) المصدر نفسه، ص218.

(2) المصدر نفسه، ص219.

حربية، كما يشمل الأسطول طرادات متقدمة مجهزة بصواريخ حاملة لرؤوس نووية وغواصات ذرية مزودة بمنصات لإطلاق صواريخ بولاريس A–3 التي تزيد مداها على 5000كم.

ب – القواعد العسكرية: وتقسم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة إلى ثلاثة أنواع وهي:

1 – القواعد العسكرية الدائمة الرئيسة: ذات التحركات الواسعة النطاق، وأهمها على الإطلاق قاعدة جزيرة دييغوغارسيا، والتي سوف نتعرض لها لاحقًا.

2 – القواعد العسكرية ذات التحركات المحدودة: وهي تستعمل للاستكشافات الجوية عن التحركات المعادية، ومن أمثلة هذه القواعد التي كانت مقامة في الجفير في جزيرة البحرين، وقاعدتي مصيرة وصلاله في سلطنة عمان، والقاعدة التي استأجرتها مؤخرًا في قطر (السليلية).

3 – قواعد عسكرية للطوارئ: وهي قواعد احتياطية لاستخدامها عند الطوارئ الضرورية، وتسمى بالقواعد المساعدة، ومن أمثلتها قاعدة بومباسا سافي كينيا وفي لورنس مركيز وسيمونزتان في كيب تاون في جنوب أفريقيا.

قاعدة جزيرة ديبغوغارسيا:

تقع جزيرة ديبغوغارسيا في وسط المحيط الهندي في منتصف المسافة الفاصلة بين جزيرة سقطرى اليمنية وجزيرة سومطرى (الأندونيسية)، وتبلغ المسافة الفاصلة بينها وبين جنوب الهند حوالي 1900كم، ومنها إلى جزيرة سقطرى حوالي 3800كم ومنها إلى جزيرة سومطرى المسافة نفسها إلى جزيرة سقطرى[1] تقريبـــــًا. إن هذه القاعدة المذكورة ذات استحكامات وخطوط دفاعية قوية، ولديها مقدرة على الصمود أمام أية هجمة مسلحة تقع عليها إلى المدة الكافية لوصول الإمدادات

(1) تشانا كياسن، في مواجهة الحرب الباردة، ترجمة عبدالرازق إبراهيم، القاهرة، 1962، ص75.

اللازمة إليها، ولذلك حظيت بأهمية خاصة من القيادات السياسية والعسكرية الأمريكية على السواء على الرغم من صغر مساحتها[1]. ومن نافلة القول أن نذكر قول وزير الدفاع الأمريكي في تقريره حول شؤون الدفاع الذي قدمه سنة 1975م ذكر فيه:

((أن الضرورة الملحة تتطلب من الولايات المتحدة مراقبة الوضع من وقت لآخر في المحيط الهندي، وعليها أن تظهر من حين لآخر بأنها قادرة على إثبات وجودها في هذه المنطقة، وأن دييغوغارسيا إنما تسهل للولايات المتحدة هذه العمليات العسكرية بشكل فعال ودون الحاجة إلى أية إمدادات إضافية))[2].

ولهذه الجزيرة أهمية استراتيجية نسبية لكونها تتحكم في خطوط الملاحة في الجنوب الأوسط من المحيط الهندي، وفيها ميناء يصل عمق مياهه 140 قدم، وتوجد فيها قاعدة بحرية لغواصات بولاريس التي تحمل صواريخ 3- A النووية، وتوجد فيها مستودعات الذخيرة للقوات البحرية والقوات الجوية وخزانات للوقود وملاجئ آمنة لجنود البحرية (المارينز)، وبها شبكات إنذار إلكترونية لمراقبة حركة السفن في عرض المحيط، ومحطات اتصال إلكترونية متطورة وعالية الكفاءة[3]، كما أن بها مدرج للطائرات يبلغ طوله 12ألف قدم، ومراكز استخبارات، ويستوعب حوضها الملاحي من 50-60 قطعة بحرية[4].

(1) عبدالمنعم عبدالوهاب، وصبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص220.
(2) صبري فارس الهيتي، أمن المحيط الهندي وعلاقته بمنطقة البحر الأحمر والعربي والخليج العربي، مجلة الأمن القومي، العدد (5)، السنة 9، بغداد، تموز 1989م، ص90.
(3) عبدالمنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص220-221.
(4) إبراهيم تركي الحديثي وغالب ناصر السعدون، الحرب العراقية الإيرانية، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مطبعة العاني، العدد و20، بغداد، تموز، 1987، ص255.

ولا تزال الولايات المتحدة تبحث لها عن قواعد ومواطئ أقدام جديدة في المنطقة وخارجها، إذ إنها في السابق قد بالغت كثيرًا في مسألة التهديد السوفيتي، واستغلت هذه الحجة لتعزيز نفوذها وتبرير إجراءاتها السياسية والعسكرية في المنطقة، أما اليوم فإن مبرراتها قد اختلفت عن الأمس مثل مكافحة الإرهاب ومنظماته وعملائه والأنظمة التي تدعمها في المنطقة.

استراتيجية الاتحاد السوفيتي – سابقًا – في المنطقة:

على الرغم من صعوبة التعرف على نوايا السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وأهدافها في المنطقة لاسيما (المنطقة العربية من المحيط الهندي) بسبب الستار السري الذي كان يسدله الكرملين على نفسه؛ إلا أنه يمكن التعرف على بعض أهدافه في المنطقة، والمبنية على الدفاع عن مصالحه الحيوية فيها وإيجاد التسهيلات.

لقد كان الاتحاد السوفيتي يبدو مصممًا على تحطيم البناء الذي احتفظت به بريطانيا في الشرق الأوسط من أجل تمكين القوة والنفوذ السوفيتي من الانسياب دون عائق إلى البحر المتوسط عبر تركيا ومضيق الدردنيل، ومنه إلى البحر الأحمر عبر مضيق قناة السويس، ومنه إلى خليج عدن والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، وإلى الخليج العربي والبحر العربي عبر إيران، الأمر الذي يعني أنه كان يركز جهوده على تحطيم الحاجز، الجنوبي والوصول إلى منطقة المحيط الهندي الدافئة.

ويمكن التعرف على بعض أهدافه في المنطقة – لاسيما العربية – والمبنية على الدفاع عن مصالحه وإيجاد تسهيلات له فيها من خلال[1]:

1 – سعيه المستمر لانتهاز كل فرصة متاحة أمامه لإزالة التهديد الغربي والموجه

(1) خليل علي مراد، مصدر سبق ذكره، ص26، نقلاً عن: (مركز معلومات الدفاع، (واشنطن)، التوسع الجغرافي السياسي السوفيتي خرافة أم تهديد، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، بيروت، رقم 13، 1980م، ص31).

له من الأقطار المجاورة له مثل (تركيا، وإيران في عهد الشاه، وأفغانستان)، التي للأوليين حدود مشتركة مع بعض دول الوطن العربي.

2 – محاولة الحصول على حلفاء أو دول تدور في فلكه، مستثمرًا الثورات والحروب المحلية قدر استطاعته في سبيل الحصول على تسهيلات عسكرية، وتوسيع دوره ونفوذه في شؤون المنطقة، وإحباط مركز الولايات المتحدة، مع أن سياسته لم تكن ثابتة إزاء دول الوطن العربي في هذه المنطقة خاصة.

3 – أن الصراع العربي الإسرائيلي والدعم الأمريكي (لإسرائيل) قد ساعد الاتحاد السوفيتي على ترسيخ نفوذه في المنطقة ومنها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقًا).

4 – أدرك السوفيت أهمية الموقع الاستراتيجي لجنوب اليمن وجزيرة سقطرى المتحكمين في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وما تحويه منطقة الخليج العربي من ثروة نفطية حيوية للغرب قد يستفيد منه مستقبلًا في حال تناقص إنتاجه من النفط، ولذا فإن الهيمنة على المنطقة كانت أحد أهدافه البعيدة كما كان يحاول ضمن الهدف القريب إبعاد المنطقة عن السيطرة المعادية حتى لا يتأثر أمنه القومي لقرب المنطقة منه.

ويعود أول ظهور السفن الحربية السوفيتية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي إلى سنة 1966م، وبعد صدور بيان الانسحاب البريطاني في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي في مطلع سنة 1968م قامت السفن السوفيتية بزيارات عديدة لبعض موانئ المحيط الهندي وخليج عدن والخليج العربي. وقد تم تقدير هذه الزيارات في منطقة الخليج العربي والبحر العربي بحوالي 29 زيارة بين عامي 1968–1969م[1].

(1) المصدر نفسه، ص29–30.

وفي الوقت نفسه طوَّر الاتحاد السوفيتي علاقاته بشكل إيجابي مع بعض دول المنطقة مثل العراق بعد ثورة 1968م، وفي المحيط الهندي تطورت علاقاته مع اليمن الديمقراطية (سابقًا) بصورة خاصة بعد حزيران 1969م، عندما هيمن الجناح الماركسي في الجبهة القومية على السلطة (والتي كان للكرملين دور بارز في صناعتها) وكذلك مع الصومال بعد اغتيال الرئيس شارماركة في تشرين الأول 1969م، ووصول رئيس أركان القوات المسلحة الصومالية الأسبق، سياد بري إلى السلطة، وكانت هناك إشاعات أن للسوفيت يدًا في تلك الأحداث، كما كان للسوفيت علاقات حسنة مع الهند كذلك[1]. إن النفوذ السوفيتي تراجع في المنطقة والجزء العربي منها خاصة بعد حرب 1973م العربية - الإسرائيلية، والنفوذ الحقيقي الوحيد السوفيت الذي لم يتأثر بتلك الأحداث وتوطد كثيرًا إلى أبعد حدود هو في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى انهيار النظام الشيوعي في بداية التسعينيات من القرن الماضي[2].

لقد عمل السوفيت على إيجاد قواعد عسكرية لهم في المنطقة لمواجهة التوسع الأمريكي فيها كما رأينا فيما سبق، وإن تحقيق ذلك في اعتقادهم كان يجب أن يتم عن طريق السيطرة على البحر والمحيط، (المحيط الهندي، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وبحر العرب)، ولكي يحقق السوفيت سيطرتهم على البحر والمحيط لا بد أن يدعموا وجودهم بالقرب من نقاط الاختناق التي تكشف هذا النطاق المائي والمتمثلة في قناة السويس، باب المندب، ومضيق ملقا والموانئ والجزر المطلة عليه وأهمها ميناء عدن والمكلا وجزيرة ميون، سقطرى[3].

(1) المصدر نفسه، ص30.

(2) حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت، والخليج العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981م، ص136-137.

(3) محمود توفيق محمود، مصدر سبق ذكره، 299.

وكانت القيادات السياسية في اليمن الجنوبي سابقًا تسخر كل إمكانياتها السياسية والعسكرية لخدمة الاستراتيجية السوفيتية (سابقًا)، وكانت تحاول جاهدة إيجاد مبررات معقولة ومنطقية لها، لإقناع شعبها في الداخل والبلدان الأخرى التي كانت تهتم بمجريات الأحداث في منطقة القرن الأفريقي في الخارج لتدخلها السياسي العسكري من أجل دعم النظام الأثيوبي آنذاك[1].

لقد تناقلت وأكدت العديد من الدراسات والتقارير والأبحاث، والعديد من السياسيين اليمنيين المعروفين على حد سواء وجود قواعد عسكرية سوفيتية في أراضي اليمن الجنوبي (سابقًا) تنتشر في موانئه وجزره المطلة على خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، وفي هذا الخصوص كان الاتحاد السوفيتي يحتفظ بقوة ضخمة في عدن والمكلا وسيحوت وجزيرة سقطرى[2]. كما أن التقارير الأوروبية الصادرة حينئذ كانت كلها تفيد عن قيام السوفيت ببناء محطات عدة للمراقبة الإلكترونية ومراكز للاتصالات فوق جزيرة سقطرى، لتغطي معظم المنطقة الشمالية الغربية من المحيط الهندي، وعن احتفاظ كوبا أيضًا بقواعد عسكرية لها في اليمن الجنوبي تتضمن مطارات ومراكز حربية أخرى لتدريب القوات الخاصة بمنطقة يافع السفلى «بالرميلة»[3]. كما كانت جزيرة سقطرى محط أنظار العديد من دول العالم العربي والشرقي في مطلع السبعينيات، إذ كانت ترقبها عيون الأمريكان بعد جلاء الإنجليز من جنوب اليمن وكانوا حينذاك يتطلعون لأن تصبح إحدى أهم قواعدهم العسكرية في المنطقة[4]. إلا أن الروس كانوا هم الأسبق إلى

(1) صادق عبده علي، اليمن الجنوبي والقرن الإفريقي من 1967 – 1978م، رسالة دكتورة (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001م، ص251.

(2) محمود توفيق محمود، مصدر سبق ذكره، ص301.

(3) المصدر نفسه، ص301.

(4) المصدر نفسه، ص301.

السيطرة على الجزيرة وتم لهم ذلك بعد توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بينهم وبين حكومة اليمن الديمقراطي (سابقًا). وأخذت بعد ذلك أبواق الدعاية الإسرائيلية منذ العام 1971م تعلن للعالم: أن جزيرة سقطرى قد أصبحت قاعدة روسية كبرى تتناثر على شواطئها مكامن الغواصات، وتمتلئ كهوف جبالها بالصواريخ العابرة للقارات وأخذت إذاعات العالم وصحفه تتناقل هذا الخبر، إلا أن حكومة اليمن الديمقراطي آنذاك قد كذبت ذلك الخبر في حينه[1].

كما تحدث وكيل وزارة خارجية اليمن الديمقراطي آنذاك مؤكدًا بقوله: ((إن القواعد العسكرية الغربية موجودة في جزر مورشيوس وديغوغارسيا ومالديف ومصيرة صلالة وغيرها في المحيط الهندي......أما عندنا فلا توجد أي قاعدة لأي من الأطراف))[2].

ومهما تكن التصريحات الصادرة من بعض المسؤولين في حكومة اليمن الديمقراطية سابقًا بخلو اليمن الجنوبي وجزيرة سقطرى من القواعد العسكرية الروسية، إلا أن من المسلم به أن الوجود الروسي كان قد بدأ يتزايد في فترات لاحقة وفي مواقع مختلفة من اليمن الجنوبي وجزيرة سقطرى[3].

وقد صرح أحد السياسيين اليمنيين البارزين في بداية الثمانينيات من القرن الماضي أن القواعد السوفيتية أصبحت تغطي معظم مناطق اليمن الجنوبي - سابقًا - وأهم تلك القواعد في العاصمة عدن كانت تتواجد في منطقة «فقم»، وبين الجبلين في التواهي، والقاعدة العسكرية البحرية والجوية في جزيرة سقطرى، كما

(1) سليم زبال، سقطرى، تحسبها جزيرة أهل الكهف، مصدر سبق ذكره، ص91.

(2) المصدر نفسه، ص91-92.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العامل البحري في الاستراتيجية الدفاعية العربية، مجلة شؤون عربية، العدد، (8)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومركز العالم الثالث، للدراسات، النشر لندن، 1980م،ص 85.

أفاد بأن السوفيت قاموا بإنشاء محطات للمراقبة الإلكترونية ومركز للاتصالات فوق الهضبة الغربية من جزيرة سقطرى، وهي تقع في المحيط الهندي وعلى حدود سلطنة عمان[1].

ويتضح لنا مما سبق أن الاتحاد السوفيتي - سابقًا - قد حاول إيجاد قواعد له في جنوب اليمن والقرن الإفريقي، وذلك في مواجهة القواعد العسكرية للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي وجزره، فكانت عدن والمكلا وسيحوت ويافع وجزيرة سقطرى والقواعد في أثيوبيا تنافس القواعد الأمريكية في المحيط الهندي مثل: ديغوغارسيا وسيشل ومالديف ومصيرة وصلالة. وعند مقارنة موقع جزيرة دييغوغارسيا - القاعدة الأمريكية في وسط المحيط الهندي - بموقع جزيرة سقطرى، نرى عظمة الموقع ومساحته وثرواته يتفوق على الجزيرة الأولى، إلا أن الاستثمارات والاهتمام المنصبّ على تطوير جزيرة ديبغورغارسيا على الرغم من ضآلة حجمها أعطى لها وزنًا جيوبوليتيكيًا أكبر في المجال الاستراتيجي الدفاعي والإشرافي العسكري في هذه الجزيرة.

ويعتقد أن السوفيت قد قاموا بتفكيك كل ما يتعلق بالقواعد العسكرية ومحطات الاتصالات الإلكترونية التي أقاموها في أرض الجزيرة في وقت لاحق من عام 1989م[2].

الموقع الجيوستراتيجي لجزيرة سقطرى والطريق التجاري لنقل النفط:

بالرغم من امتلاك الوطن العربي الكثير من الجزر المتناثرة بالقرب من سواحله إلا أن معظمها فيها الكثير من نقاط الضعف الجيويوليتيكية كخلوها من

(1) عبدالقوي مكاوي، شهادتي للتاريخ: خبايا الغزو الشيوعي لجنوب اليمن، بيروت، بدون تاريخ، ص122.

(2) صبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص105.

السكان، وموارد المياه والنباتات الاقتصادية والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى صغر مساحتها وطبوغرافيتها الصحراوية، والقليل منها يحتوي على بعض المياه والموارد الاقتصادية الأخرى، ورغم ذلك نجد بعضها يكتسب أهمية جيوبوليتكية نظرًا للموقع الذي تحتله. وفي هذا الإطار تبرز الأهمية الجيوستراتيجية لجزيرة سقطرى من خلال إشرافها على أعظم طريق ملاحي لنقل النفط من مناطق إنتاجه في الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا عبر باب المندب إلى البحر الأحمر ومنه عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط، ومن الخليج العربي عبر البحر العربي والمحيط الهندي إلى جنوب إفريقيا، وهذا الأخير تظهر أهميته بشكل كبير عندما يغلق البحر الأحمر في وجه الملاحة البحرية في أثناء الحروب أو الأزمات[1]، حيث تجتاز المياه الإقليمية لهذه الجزيرة أكبر عدد من الناقلات في طريقها إلى الدول الصناعية الكبرى[2]. حيث يخترقه سنويًا حوالي 4500 باخرة و1500 ناقلة نفط لعام 1980م، بينما كان عددها قد تراوح 3740 باخرة و1150 ناقلة «لعام 1973م»[3]. (انظر وشكل رقم 30)، وخريطة رقم (19).

لقد برزت أهمية الطريق الملاحي لنقل النفط في المحيط الهندي تدريجيًا مع بروز الحاجة المتزايدة للطاقة واحتلال النفط مكانة مرموقة في تقرير سير الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية الدولية في هذه المنطقة خاصة وغيرها من مناطق العالم. حيث يقدر عدد السفن التي تمر فيه حاليًا بأكثر من 21000 – قطعة بحرية سنويًا (57 قطعة يوميًا)[4].

(1) صباح محمود محمد، مصدر سبق ذكره، ص63.
(2) صبري فارس الهيتي، الأهمية الجيوستراتيجية لجزيرة سقطرى، الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، جامعة عدن، دار الجامعة للطباعة والنشر، 1999، ص53.
(3) صبري فارس الهيتي، أمن المحيط الهندي، مصدر سبق ذكره، ص92.
(4) إنترنت، جوجل، ويكيبيديا (باب المندب) ديسمبر2019م

أهمية موقع جزيرة سقطرى للأمن القومي اليمني والأمن القومي العربي:

يشكل الموقع الجغرافي لجزيرة سقطرى أهمية كبيرة للأمن القومي اليمني في جانبية السياسي والعسكري، حيث يمكن الاستفادة من موقعها الجغرافي المهم في تدعيم الأمن اليمني بوجه خاص والعربي بوجه عام[1]. ويمكن النظر إلى البحار المحيط بالجزيرة على أنها تتمة طبيعية للمجال الحيوي السقطري، وجزءًا لا يتجزأ من منطقتها الإدارية. ونظرًا لأهمية تلك البحار المحيطة بالجزيرة والمجاورة لها والمتصلة بالمضايق ونقاط الاختناق والممرات المهمة في الخليج العربي والبحر الأحمر من الناحية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية، لذا فإن القوات البحرية وفقًا لنظرية ماهان[*]، لها أهميتها في تحقيق مطالب الأمن القومي خاصة، والأمن القومي العربي عامة.

---

(1) صباح محمود محمد، مصدر سبق ذكره، ص73.

(*) الفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan (1840-1914) تخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية سنة 1859م، وأمضى أربعين عامًا في خدمة الأسطول البحري الأمريكي، ثم تقاعد عام 1906م برتبة أدميرال، ومن خلال علاقاته المباشرة مع أصدقائه السياسيين (رؤساء الولايات المتحدة، مثل ثودور روزفلت وهنري كابوت لدج أدّى ماهان دورًا رئيسًا في إقناع الولايات المتحدة بتوجيه اهتماماتها نحو البحار خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، ويمكن تلخيص محددات القوة البحرية وفقًا لنظرية ماهان فيما يلي:

- الموقع الجغرافي للدولة: من خلال إطلالها على واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة open Seas، وتزداد القوة البحرية للمنطقة إذا كان هذا الموقع يوفر للدولة المميزات المتعلقة بالتحكم في طرق التجارة المهمة عن طريق القنوات الملاحية أو الإشراف على المضايق والقواعد التي من خلالها يمكن احتواء العدو أو تهديده.
- مدى الحدود الأرضية، فالموقع الذي يفرض حدودًا أرضية طويلة عدَّه ماهان أقل أهمية في حين أن الموقع الجزيري بالنسبة له يعد ذا قيمة عظيمة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: (فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية والمعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص300-306).

ونظرًا لمحدودية إمكانات الجمهورية اليمنية في عدم استطاعتها تكوين أسطول بحري للدفاع يتمركز في جزرها ويوفر الأمن لحدود البحرية في أوقات السلم والحرب، لذا فإنه يتوجب عليها تحقيق أمنها الخاص في إطار الأمن الجماعي العربي المشترك، ولن يتحقق لهم ذلك الأمن إلا من خلال عملهم المشترك والموحد ضمن حلقتين هما:

الجهود الذاتية: التي ينبغي أن تبذلها الجمهورية اليمنية بإمكاناتها الفردية الخاصة في توفير القوات والوسائل العسكرية والحربية لتأمين مياهها الإقليمية لشواطئها وجزرها، وتأكيد سياستها البحرية على مياهها وجزرها، وكذلك كل دولة عربية ينبغي أن تقوم بتلك الجهود نفسها.

التكامل والتداخل: بالتأثير المتبادل بين الجمهورية اليمنية وبقية الأقطار العربية والتي تحقق وجود نظام تحالف فيما بينها وبين عدد من الأقطار الأخرى في المنطقة كدول الخليج والجزيرة العربية والقرن الأفريقي)، مما يلزم وجود حد أدنى من التنسيق يكفل للدول العربية المطلة على البحار والتي تتبعها جزر استراتيجية كسقطرى وميون حق السيادة البحرية الكاملة على مياهها الإقليمية، والسيطرة الكاملة على المنطقة التكميلية في البحر، والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تتبعها. وينبغي أن تعمل تلك الحلقتين آنفة الذكر على تحقيق الأمور المهمة التالية [1]:

أ- تأمين قوات بحرية يمنية وعربية مشتركة، قادرة على حماية نقاط الاختناق والمضايق الرئيسة مثل باب المندب وهرمز وجوبال ونيران وقناة السويس، ويكون نقاط تمركزها في الجزر التي تكتنف تلك المضايق.

ب- تأمين الجزر اليمنية بالمدخل الجنوبي وجزيرة سقطرى في المحيط الهندي، والجزر العمانية المتواجدة بمدخل الخليج العربي والبحر العربي، وتجهيزها

(1) صبري فارس الهيتي، أمن المحيط الهندي، مصدر سبق ذكره، ص160.

بقوات دفاع ساحلي ودفاع جوي وشبكة رادارية واتصالات متطورة لمراقبة ما يجري حولها من تحركات بحرية، وحرمان أي قوة أجنبية أو معادية من استغلال هذه الجزر ضد مصلحة اليمن والأمة العربية.

ج- صد أي قوات بحرية معادية في أعالي البحار قبل وصولها إلى مدى إطلاق أسلحتها ضد أهدافنا الحيوية القريبة من الجزر والسواحل.

د- الدفاع عن السواحل اليمنية والعربية، وذلك بإشراك كافة أسلحة القوات البحرية المتوافرة لدى اليمن والدول العربية بالتعاون مع القوات الجوية، وعدم السماح لأي قوة معادية بالتصدي للسفن والقطع البحرية العربية المرابطة في المياه الإقليمية للجزر والسواحل.

هـ - الاستطلاع البحري الجوي بالتنسيق بين الجمهورية اليمنية والأقطار العربية الأخرى للحصول على المعلومات عن أي تهديد في الوقت المناسب، وتبادل هذه المعلومات بين اليمن وجيرانها من الأقطار العربية، وتبليغها لقيادات الأركان البحرية والجوية في كل منها.

من الواجب إعداد المسارح البحرية بتطوير الموانئ والمطارات، وتطوير وسائل الإنذار المبكر وشبكات الاتصال على ظهر الجزر اليمنية والعربية وبين الأقطار، وكذلك إجراء المناورات والتدريبات البحرية المشتركة وتبادل الخبرات، وإنشاء شركات ملاحية مشتركة سواء كانت عامة أو خاصة لغرض العمل بين الموانئ العربية حتى يمكن استخدمها عند الضرورة لعمل جسور بين أجزاء الوطن العربي، وذلك تحقيقًا لهدف مهم وهو تأمين السواحل والجزر العربية وحمايتها من أي اعتداء.

مجال مكافحة القرصنة البحرية والتهريب:

لقد عانت اليمن كثيرًا من عمليات الإرهاب والقرصنة البحرية والتخريب، وكان أخطرها تلك التي استهدفت العديد من المصالح الاقتصادية ومقومات الأمن والاستقرار، وكان لها انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي لكل أرجاء اليمن. ولعل أبرز تلك الأعمال حادثة المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن في الثاني عشر من أكتوبر 2000م، وحادثة الناقلة الفرنسية ليمبرج في ميناء ضبة بحضرموت في السادس من أكتوبر 2002م وتجاه ذلك المد الإرهابي الذي استهدف المصالح الوطنية والأجنبية، وفي سبيل تأمين الشريط الساحلي لأراضي الجمهورية اليمنية وجزرها الذي يتجاوز 2200كم لسلامة واستقرار أمن اليمن عملت الحكومة على إنشاء مصلحة خفر السواحل[*]. حيث أسهمت تلك القوة بالتعاون مع القوات البحرية اليمنية في سواحل اليمن وجزرها في الحد من عمليات القرصنة البحرية بالقرب من السواحل اليمنية، والتسلل والتهريب بكافة أنواعها، بما في ذلك تسلل اللاجئين غير الشرعيين أو أسلحة أو متفجرات أو مخدرات أو غير ذلك إلا أن نشاط تلك القوة (خفر السواحل) لايزال محدودًا في مناطق الجزر اليمنية ومن ضمنها جزيرة سقطرى[1].

جزيرة سقطرى ونطاق قوس الأزمات[**]:

يقصد بنطاق قوس الأزمات أو هلال الأزمات في الجيوبوليتيك الدولية المعاصرة (المنطقة الواقعة بين الهند والقرن الأفريقي والدول الواقعة بينهما).

(*) أنشأت الحكومة مصلحة خفر السواحل اليمنية بالقرار الجمهوري رقم (1) لعام 2002م، ولقد قطعت تلك المصلحة شوطًا في تحقيق البناء النوعي من حيث البنية الأساسية والتجهيزات، ومن حيث التدريب والتأهيل على مستوى الشواطئ الجنوبية والغربية.

(1) رشاد العليمي، الإرهاب والقرصنة البحرية في اليمن، مجلة الأمن والحياة العدد (267) سبتمبر وأكتوبر2004م، تصدر شهريًا عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص11.

(**) واضع هذا الاصطلاح الجيوبوليتيكي السياسي هو المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي (زيغنيو بريجنسي) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وكان هدفه من وراء ذلك الاصطلاح تحقيق أهداف عدة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وعلى وجه الخصوص المنظمة العربية من هذا القوس لمزيد من الاطلاع «حول هذا الموضوع راجع: (بريجنسي، أوهام في توازن القوى، ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد، 1979م، صص 45-49).

وتشمل تلك الدول كلًا من إيران وأفغانستان وباكستان ومنطقة الخليج العربي، ومصر والسودان وأرتيريا والجزر الواقعة ضمنها، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية هذا القوس أو الهلال ضمن مجالها الحيوي الذي ورثته عن بريطانيا[1].

لقد أدخل «بريجنسي» اليمن وإقليمها الجزري في المحيط الهندي (أرخبيل سقطرى) ضمن نطاق قوس الأزمات، وهذا دليل على الأهمية الموقعية لليمن وجزيرة سقطرى، إذ لم ينس رجال السياسة الدولية اليمن لضمها ضمن هذا الهلال، لأنها تعد من أكثر المواقع أهمية للاستراتيجية الأمريكية بالنسبة للدول، وقد أدى ذلك في زيادة الأهمية الموقعية لليمن وجزيرة سقطرى[2].

ولذلك نجد أن الموقع الجغرافي لجزيرة سقطرى جعلها شخصية اعتبارية عالية الشأن وصار مقومًا طبيعيًا لها، وكان له الأثر البارز في وزنها الجيوبوليتيكي الدولي قديمًا وحديثًا. حيث قاد ذلك الوزن الجيوبوليتيكي الدولي إلى تفعيل مكانة اليمن ليزيدها شأنًا وتقديرًا، فضلًا عن أهميته للأمة العربية مكانة وقوة[3]. وكل هذا سيؤدي إلى أن تمارس اليمن سيطرتها العسكرية على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وجزرها، وعلى وجه الخصوص جزيرة سقطرى التي تعد من أهم جزر العالم من حيث أهميتها الاستراتيجية التي لا تقارن، فعندما يتم مقارنتها مع جزر ديبغوغارسيا ومورشيوس والمالديف وسيشل المتواجدة في المحيط الهندي نجد أهمية وعظمة هذا الموقع، لاسيما بعدما أصبحت اليوم منطقة الخليج العربي أكثر المناطق سخونة، ومخزنًا نفطيًّا استراتيجيا للعالم بأسره. وبالإضافة إلى الأهمية الجيوستراتيجية، فإن لها عظم الأهمية من الجوانب الاقتصادية بما

(1) خليل علي مراد، مصدر سبق ذكره، ص37.
(2) عبدالعباس الغريري، الشخصية الموقعية الاستراتيجية لليمن، دراسة في الجيوبولتكس، مصدر سبق ذكره، ص127.
(3) المصدر نفسه، ص134.

تحويه من غلاف حيوي فريد لا مثيل له في جزر العالم يمكن أن يستغل لاجتذاب السياح من مناطق العالم، مما سيكون رافدًا مهمًا للاقتصاد اليمني، بل إنه سيصبح مرتكزًا أساسيًا فيه(1). إن الأهمية الجيوستراتيجية لنطاق قوس الأزمات وعلى وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط، التي تعد اليمن من أهم دولها، تنطلق من أسباب كثيرة ومهمة تأتي في مقدمتها ما يلي:-

أ- تمتلك أهم المداخل المائية الدولية:

ب- تبقى المياه تشكل عنصرًا أساسيًا في التفكير، والتحرك العسكري بالرغم من التقدم التقني الذي يقلل بشكل أو بآخر من الأهمية المائية للتصرفات العسكرية وأبعادها.

جـ - أن المحيط الهندي حيث تستقر جزيرة سقطرى في أقصى ركنه الشمالي الغربي سوف يشهد مستقبل الصراع الدولي، وهذا ما يزيد من أهمية البحار والمداخل المائية التابعة له والقريبة من الجزيرة بضمها الخليج العربي وبحر العرب كنوافذ مائية مفتوح في الفكر الجيوستراتيجي الذي تشكل كل من دول الخليج العربي واليمن عناصر رئيسة فيه.

ويدرك الكيان الصهيوني مدى أهمية هذه الممرات والمسطحات المائية في هذه المنطقة ولغيرها من حلفائها، كقناة السويس وباب المندب ودور اليمن الجيوبوليتيكي وموقعها الجيوستراتيجي العالمي ومداخلها المائية وجزرها(*). الممتدة إلى باب المندب وخليج عدن، وتدرك كذلك أهمية المداخل المائية

(1) المصدر نفسه، ص134.

(*) قامت إسرائيل في منتصف عام 1972م بإنشاء محطة لاسلكي وأنظمة رادارية على سطح جبل جزيرة ظفار اليمنية الخالية من السكان اليمنيين لخدمة أغراضها العسكرية الاستراتيجية في منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وكان ذلك منها كعمل مضاد وسريع لقيام مجموعة من الفدائيين المصريين عام 1971م بالهجوم على ناقلة النفط الإسرائيلية (كورال سي) وهي تعبر باب المندب. المصدر: محمود توفيق، مصدر سبق ذكره، ص108.

ومقابلتها للقوى العربية التي تهيمن على المدخل المائي الرئيس في العالم مضيق هرمز- وعلاقته بالمحيط الهندي[1]. حيث إن كل من باب المندب ومضيق هرمز يشكلان الآن قاعدة المثلث لأهم المنافذ المائية في عالم اليوم، وبينما تقع جزيرة سقطرى في رأس زاوية هذا المثلث[2].

المبحث الثالث

سقطرى والأهداف الأمريكية (1990م – 2020م)

إن أمن البحر الأحمر والخليج العربي هو مفهوم إقليمي لكنه مرتبط إلى حد كبير بالأمن القومي الغربي ارتباطًا عضويًا وثيقًا، ويلاحظ أن هناك غياب للتصور العربي الواحد بالنسبة لقضايا الأمن القومي.

وتعد هذه المنطقة بالذات من بين مناطق الوطن العربي ذات حساسية كبيرة في الحسابات الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في الوقت الراهن. ولقد أعد أحد السياسيين الأمريكان (جيفري ريكورد) تقريرًا لمعهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن قام خلاله بتقسيم التهديدات العنيفة لحرية وصول الغرب إلى نفط الخليج إلى ثلاث فئات[3].

1 – العدوان السوفيتي – سابقًا- المباشر ضد دولة منتجة للنفط أو ضد النفط أو طرق نقل النفط البحرية في المنطقة. ولقد انتهت هذه الفئة من التهديد

(1) المصدر نفسه، ص108.

(2) firth.J.v.and others،The Middle east: A Geogeaphical Notebook، first paplied، George G.Harrap co.Ltd.1963، p 21.

(3) نافع القصاب وآخرون، الجغرافيا السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1985م، ص361.

بسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار واضمحلال القواعد التي كان يتمركز بها في المنطقة العربية.

2 – العدوان بواسطة قوة إقليمية أخرى ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط. (كغزو العراق للكويت أو التهديدات الإيرانية للإمارات والسعودية).

3 – الإرهاب أو التمرد أو الثورة من داخل دولة منتجة للنفط. وظل الخطران الثاني والثالث قائمين والأكثر تهديدًا للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك لجأت الدول الكبرى إلى تحصين مواقعها في المناطق الاستراتيجية من العالم عن طريق اتخاذ مواقع للاستراتيجية العسكرية والقيام بشراء الجزر أو استئجارها في البحار والمحيطات أو احتلالها بالقوة المسلحة لتأمين تسهيلاتها العسكرية، وعلى هذا الأساس الثابت كانت الدول الكبرى تخشى على مصالحها في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية لأسباب عديدة منها أنها أغنى منطقة بترولية في العالم، وتضم أراضيها أكبر مخزون نفطي يموِّن كثيرًا من دول العالم بالطاقة المحركة لصناعاتها[1].

وتأتي التحركات الأمريكية في المنطقة العربية شمال المحيط الهندي ضمن نشاط أمريكي مكثف منذ مدة طويلة لإقامة حزام من القواعد العسكرية الثابتة والمستقلة حول منطقة الخليج العربي، وهذا الحزام تريد أمريكا به تطويق منطقة الخليج العربي، وقد سنحت الفرصة لها بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وخلو حلبة المنطقة من المنافسين لها لتنقضّ على (الدول المارقة) عن سياستها في المنطقة، تارة بالتدخل العسكري المباشر كما حدث في العراق، وتارة بالتهديد بالحصار والمقاطعة الاقتصادية كما هو الحال مع إيران تمهيدًا للانقضاض عليها عندما

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، الدار الوطنية، بغداد، 1981م، ص21.

تحين الفرصة تحت حجة حماية المصالح الحيوية لأمريكا، وتارة بحجة حماية دول المنطقة من تهديد قوة إقليمية من داخل المنطقة نفسها ويتكون الطوق العسكري الأمريكي حول منطقة الخليج العربي من الحلقات التالية[1]:

1 – قاعدة ديبغوغارسيا الواقعة في المحيط الهندي، وبها مراكز استخبارات واتصالات متطورة وعالية الكفاءة، ومدرج طيران يبلغ طوله (12 ألف قدم)، وحوض ملاحي يستوعب من 50–60 قطعة بحرية، وقواعد لإطلاق الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، ومستودعات ومخازن وقود.

2 – القواعد العسكرية في جزيرة موريشيوس وجزر المالديف، وهما مجاميع من الجزر الصغيرة تقع ضمن المحيط الهندي، وأهميتها تأتي في الدرجة الثانية.

3 – القواعد والمنشآت الأمريكية في تركيا، التي تشمل على منشآت للمراقبة الرادارية، والاتصالات في سينوب، والمحطة الجوية في كماراسيل، والمحطة الجوية في ديار بكر، ومحطة المراقبة في بلباس، وقاعدة انسرليك الجوية، ومركزي الإمداد والتخزين في الإسكندرونة، ومقر الشؤون الجوية في أنقرة، بالإضافة إلى أربعة عشر موقعًا آخر للإنذار المبكر.

4 – التسهيلات المتعددة في المنطقة، وفي ميناء مومباسا الكيني، وكانت هناك تسهيلات ميناء بربرة الصومالي قبل خروج القوات الأمريكية منها بفعل المقاومة الصومالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

5 – (إسرائيل) التي تعد قاعدة كبرى للولايات المتحدة، لاسيما بعد اتفاقية التحالف الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب هذه الاتفاقية تخزن الولايات المتحدة السلاح في إسرائيل، وتستخدم مطاراتها

(1) نافع القصاب وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص363.

وقواعدها ومنشآتها العسكرية في العمليات الأمريكية، وتنظيم مناورات مشتركة، وقوات للتدخل السريع الأمريكية في البر والبحر والجو.

إقليم ارتطام الشرق الأوسط وأهميته للدول الكبرى المتصارعة:

يعد إقليم ارتطام – تصاد – الشرق الأوسط أهم أقاليم الارتطام العالمية الثلاثة حسب تصنيف جميس فير جريف في كتابه «الجغرافية والسيادة العالمية»، ويمتد هذا الإقليم على حدود المحيط الهندي الشمالية الغربية، وقد كان مجالًا حيويًا في الماضي للعديد من القوى العالمية المتصارعة المتضاربة كبريطانيا وفرنسا والبرتغال وإيطاليا، وفيما بعد مجالًا حيويًا للنفوذ السوفيتي والأمريكي وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبح مجالًا رئيسيًا للأمريكان، ولا يزال يوجد بعض النفوذ الفرنسي، لاسيما في منطقة جنوب البحر الحمر من خلال قواعدها في خليج تاجورا الجيبوتي لحماية أمن الملاحة الدولية فيه باتفاق مع الولايات المتحدة[1]. حيث من الملاحظ في أثناء أزمة جزر حنيش بين أرتيريا واليمن كان للنفوذ الفرنسي الوسيط بين الطرفين دور مهم في حل الخلاف، كما أن هناك وجودًا محدودًا لبعض القطع البحرية الصينية خاصة في منتصف البحر الأحمر[2].

نظرًا لأن هذا الإقليم يتحكم في ممرات بحرية وجزر مهمة، ولتخصصه في الإنتاج الزراعي والمعدني – البترول والغاز الطبيعي–؛ فإن مصيره السياسي والاقتصادي ذو الأهمية كبيرة بالنسبة للعالم البحري، وبالمثل أيضًا نظرًا لأن هذا الإقليم له اتصال بري بالعالم القاري الأوراسي، واتصال بحري بإفريقيا ذات المشكلات الساخنة؛ فإنه ذو أهمية بالغة الخطورة أيضًا لهذا الإقليم

(1) محمد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، صص 291، 310.

(2) خديجة الهيصمي، مصدر سبق ذكره، ص211.

الجيوستراتيجي. ويرى فير جريف أن أهم ما يميز هذا الإقليم الارتطامي هو تفتته سياسيًا واقتصاديًا[1]. وتتبع بعض دول هذا الإقليم سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وتحاول أن تقود بقية دول الإقليم في هذا الاتجاه، ولكن من الملاحظ أن بعض دول الإقليم الارتطامي ترتبط بمراكز القوى العالمية مثل بعض الدول العربية في المنطقة وتركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتواجد على أراضيها قواعد عسكرية أمريكية، ويعزى ذلك الارتباط بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن مصالحها الخاصة تملي عليها ذلك، أو لوقوع ضغط عسكري واقتصادي عليها من مراكز القوى العالمية تلك.

ويمتد إقليم تصادم الشرق الأوسط – حسب تصنيف فير جريف – من ليبيا غربًا إلى أفغانستان وإيران شرقًا، ومن تركيا شمالًا إلى عمان واليمن جنوبًا، وتدخل ضمن هذه المنطقة مسطحات مائية وجزر مهمة، فمن البحار، الجزء الشرقي من البحر المتوسط وذراعه الجنوبي المتثل بالبحر الأحمر، وكذلك خليج عدن واتصاله بالبحر العربي في جزئه الغربي، بالإضافة إلى الخليج العربي والجزر الواقعة إلى الشمال من المحيط الهندي كجزيرة ديبغوغارسيا وموروشيوس.

ومما يلاحظ على إقليم ارتطام الشرق الأوسط الذي حدده فير جريف، أنه يتشابه إلى حد ما في حدوده مع نطاق قوس الأزمات لبرجينسي، إلا أن نطاق قوس الأزمات يشمل إضافة إلى الدول المذكورة آنفًا باكستان والهند، ولكنه لا يشمل تركيا والتي أدخلها فير جريف ضمن إقليم ارتطام الشرق الأوسط.

وتحاول كل من مراكز القوى الإقليمية في هذا الإقليم أن تكوِّن لها نفوذًا في منطقة الارتطام هذه منذ خروج بريطانيا منها نهائيًا في بداية سبعينيات القرن الماضي، ومن

---

(1) محمد رياض، مصدر سبق ذكره، ص306.

أمثلة القوى الإقليمية التي برزت فيه إيران منذ عهد الشاه والعراق. ولقد انتهت قوة العراق، ولم يعد لها شأن يذكر بعد أن تعرض للغزو الأمريكي في العام 2003م، وبقيت إيران تحاول الظهور كقوة إقليمية أولى في هذه المنطقة، وتعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة على القضاء على قوة إيران الإقليمية كما عملت مع سابقتها العراق.

ولكل من مراكز القوى العالمية أصدقاء وحلفاء في منطقة الارتطام هذه يحاول دعمها وتقويتها لاسيما مع زيادة حدة الصراع بعد الحرب الأخيرة التي خاضها العراق ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد الدول العربية المطلة على الخليج العربي حلفاء للولايات المتحدة. وتعد اليمن من ضمن أصدقائها في هذه المنطقة. إلا أنها أصبحت مركزًا للصراع على الصعيد الداخلي فيما بينها من الانقلابيين الحوثيين والشرعية المعترف بها دوليًا، وأخيرًا المجلس الانتقالي الممثل عن الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وهذا النزاع الذي أدى إلى تقسيم اليمن، قد أسهم به إلى حد كبير الصراع الدولي والمتمثل بالصعيد الإقليمي دول الخليج والوطن العربي وكذلك الصعيد العالمي (أمريكا وحليفتها بريطانيا ثم دول حلف الناتو وأخيرًا روسيا والصين وإيران)

إن القوى العالمية في منطقة ارتطام الشرق الأوسط تعمل على تحقيق وظائف كثيرة أهمها:-

1 - تعد موطئ قدم لها في المنطقة فهي بمثابة قواعد تستخدم في الحرب الباردة كما كان حاصل بين الاتحاد السوفيتي - سابقًا - والولايات المتحدة من تصادم في هذه المنطقة. كما تستخدم في الحروب الساخنة مثلما حدث عندما دعمت الولايات المتحدة حليفتها إسرائيل بشدة لاسيما بعد حرب يوليو 1967م وحرب أكتوبر 1973م وما يحصل الآن في العراق.

2 – ويؤدي هذا التواجد إلى استمرار الصفة الحاجزة لمناطق الارتطام، ومن ثم تحول دون ابتلاع إحدى القوى العالمية بمفردها لأي من مناطق الارتطام، فبالرغم من زوال نفوذ الاتحاد السوفيتي وإخلاء معظم قواعده التي كان يحتلها في المنطقة الجنوبية منها؛ إلا أن ظهور روسيا الاتحادية عمل على المحافظة على الوزن الروسي في المنطقة، وإن كان دون المستوى الذي كان عليه الاتحاد السوفيتي في السابق، بالإضافة إلى وجود قوى عالمية أخرى تريد أن يكون لها دورها المتميز في المنطقة مثل الاتحاد الأوروبي والصين[1].

القاعدة العسكرية الأمريكية في سقطرى 2010م.[2]بما أن جزر أرخبيل سقطرى تقع على مفترق طرق بحري استراتيجي وعلاوة على ذلك، فإن الأرخبيل يمتد على مساحة بحرية كبيرة نسبيًّا في المنفذ الشرقي من خليج عدن، ومن جزيرة عبد الكوري، إلى الجزيرة الرئيسة سقطرى، وتقع هذه المنطقة البحرية للعبور الدولي في المياه الإقليمية اليمنية، ومن ثَمّ فإن هدف الولايات المتحدة هو حراسة مصالحها في خليج عدن البحري بأكمله من الساحل اليمني إلى الساحل الصومالي، وتقع جزيرة سقطرى على بُعد نحو 3000 كم من القاعدة البحرية الأمريكية «دييغو غارسيا»، وهي من بين أكبر المنشآت العسكرية الأمريكية في الخارج. حيث التقى الرئيس صالح والجنرال ديفيد بترايوس، قائد القيادة المركزية الأمريكية، لإجراء مناقشات رفيعة المستوى وراء الأبواب المغلقة وقدّمت وسائل الإعلام الاجتماع الذي دار بين صالح وبترايوس بوصفه استجابة مناسبة لمحاولة التفجير لطائرة الرحلة رقم 253 المتجهة إلى ديترويت والتابعة لشركة «نورثويست ايرلانيز» في أثناء أعياد الميلاد، ويبدو أن هذا اللقاء حدث لهذا الغرض كوسيلة لتنسيق مبادرات مكافحة

(1) محمد محمود إبراهيم الديب، مصدر سبق ذكره، ص757.
(2) موقع إنترنت Saadahnews.com اطلع عليه بتاريخ 10/ 06/ 2018م.

الإرهاب الموجهة ضد «تنظيم القاعدة في اليمن»، بما في ذلك استخدام طائرات من دون طيار أمريكية وصواريخ على أراضي اليمن أكدت العديد من التقارير أن الاجتماعات بين صالح وبترايوس كانت بهدف إعادة تعريف التدخل العسكري الأمريكي في اليمن بما في ذلك إنشاء قاعدة عسكرية كاملة في جزيرة سقطرى.

وذكرت تقارير أن الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح تنازل عن جزيرة سقطرى للأمريكان الذين سيقيمون في القاعدة العسكرية، مشيرًا إلى أن المسؤولين الأمريكان والحكومة اليمنية وافقوا على إنشاء قاعدة عسكرية في سقطرى لمواجهة القراصنة وتنظيم القاعدة وفي العام نفسه، وقبل يوم واحد من الاجتماعات بين صالح وبترايوس في صنعاء، أكد الجنرال بترايوس في مؤتمر صحفي في بغداد، أن المساعدة الأمنية إلى اليمن ستكون أكثر من الضعف من 70 مليونًا إلى أكثر من 150 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 14 ضعفًا منذ عام 2006م قدِّمت هذه المضاعفة للمساعدات العسكرية لليمن إلى الرأي العام العالمي كرد فعل على حادث تفجير طائرة ديترويت، المزعوم تنفيذه من قِبل تنظيم القاعدة في اليمن.

وقد وصفت وسائل الإعلام الأمريكية إنشاء قاعدة جوية في جزيرة سقطرى بأنه جزء من «الحرب العالمية على الإرهاب[1] ومن بين البرامج الجديدة، وافق صالح وبترايوس على السماح باستخدام طائرات أمريكية، وربما طائرات من دون طيار، وكذلك الصواريخ المحمولة بحرًا، طالما أن هناك موافقة مسبقة من اليمنيين على هذه العمليات. ويقول مسؤولون أمريكيون إن جزيرة سقطرى، التي تقع على بُعد 200 ميل قبالة الساحل اليمني، سيتم تعزيزها بمهبط طائرات صغير تحت سُلطة الجيش اليمني، وقاعدة كاملة من أجل دعم مزيد من برامج المساعدات وكذلك

(1) المصدر نفسه، اطلع عليه بتاريخ 10/ 06/ 2018م.

مواجهة القراصنة الصوماليين، كما حاول بترايوس أيضًا تزويد القوات اليمنية بمعدات أساسية مثل مدرعات طراز همفي وبعض المروحيات.

فلا تقتصر المنشأة العسكرية الأمريكية المقترحة في جزيرة سقطرى، على قاعدة للقوات الجوية فقط. حيث تم التفكير أيضًا في إنشاء قاعدة بحرية أمريكية، وكان تطوير البنية التحتية البحرية في سقطرى من خلال خط الأنابيب، وقبل بضعة أيام من المناقشات مع بترايوس وافق مجلس الوزراء اليمني على قرض بقيمة 14 مليون دولار من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، دعمًا لتطوير الميناء البحري في جزيرة سقطرى.

يعدُّ أرخبيل سقطرى جزءًا من اللعبة الأمريكية الكبرى بين روسيا وأمريكا خلال الحرب الباردة، كان للاتحاد السوفياتي وجود عسكري في جزيرة سقطرى، التي كانت في ذلك الوقت جزءًا من جنوب اليمن، وقبل أقل من عام دخل الروس في مفاوضات جديدة مع الحكومة اليمنية بشأن إنشاء قاعدة بحرية في جزيرة سقطرى.

وبعد ذلك وفي عام 2010م وفي الأسبوع الذي أعقب الاجتماع بين بترايوس وصالح، أكد بيان من البحرية الروسية «أن روسيا لم تتنازل عن خططها في امتلاك قواعد لسفنها في جزيرة سقطرى»، وكانت الاجتماعات بين بترايوس وصالح حاسمة في إضعاف المبادرات الدبلوماسية الروسية للحكومة اليمنية، فكان الجيش الأمريكي يراقب جزيرة سقطرى منذ نهاية الحرب الباردة. وفي عام 1999م تم اختيار جزيرة سقطرى كموقع تخططه الولايات المتحدة لبناء (نظام استخبارات الإشارات) عليه، وذكرت وسائل الإعلام اليمنية المعارضة أن إدارة اليمن قد وافقت على السماح بالوصول العسكري الأمريكي إلى ميناء جزيرة سقطرى ومطارها[1] ووفقًا لمصادر إعلامية، تم إنشاء مطار مدني جديد في جزيرة سقطرى للترويج للسياحة، وفقًا للمواصفات الأمريكية العسكرية.

إن إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جزيرة سقطرى هو جزء من عملية أوسع نطاقًا من عسكرة المحيط الهندي[1]، ويتكون هذا الأخير من دمج وربط جزيرة سقطرى بالبنية القائمة، وكذلك تعزيز الدور المهم الذي أدَّته القاعدة العسكرية دييغوغارسيا في جزر تشاغوس. وقبل الحرب العالمية الأولى أشار الأدميرال ألفريد ثاير ماهان الخبير الجيوستراتيجي في البحرية الأمريكية، إلى أن «كل من يحقق السيادة البحرية في المحيط الهندي سيكون لاعبًا بارزًا على الساحة الدولية»، الأمر المثير في كتابات الأدميرال ماهان هو السيطرة الاستراتيجية من الولايات المتحدة على الطرق الرئيسة في البحار والمحيطات لاسيما المحيط الهندي. «إن هذا المحيط هو المفتاح للبحار السبعة في القرن الحادي والعشرين سيتم تحديد مصير العالم في هذه المياه».

الخاتمة:

لقد كثرت التحديات والتهديدات التي تواجه اليمن ودول الخليج العربية في الوقت الراهن، إذ تقف وراء تلك التهديدات قوى إقليمية في المنطقة تدعم عناصر إرهابية تخريبية تعمل على إشعال بؤر مختلفة للصراعات والفتن في اليمن أو في دول الجزيرة العربية، كما أن هناك نوعًا آخر من التهديدات تقف وراءها بعض الدول الكبرى التي لديها أطماع اقتصادية في هذه المنطقة. إن النوع الأول من التهديدات يمكن السيطرة عليه داخليًا (داخل حدود الدولة)، بينما النوع الثاني من التهديدات هو أكثر خطورة إذ تتطلب مواجهته استعدادات كبيرة ومن هذا المنطلق وعلى اعتبار أن أمن الدول العربية الخليجية وأمن اليمن لا يمكن فصلهما عن بعض كما أقر بذلك مسؤولون كبار في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وأن منطق الأخوة والمصلحة المشتركة والمصير الواحد يفرض نفسه لإدخال

(1) المصدر نفسه، اطلع عليه بتاريخ 10/ 06/ 2018م

الجمهورية اليمنية في إطار تلك المنظومة، حيث اتفق السياسيون والباحثون على ذلك الاتجاه ورأوا فيه وضعًا طبيعيًا توجبه معطيات كثيرة من الجغرافيا والترابط الاجتماعي والبعد الجيوسياسي والتكامل الدفاعي والأمني، إذ تشكل الأراضي اليمنية وجزرها عمقًا دفاعيًا استراتيجيا لدول الخليج العربية من جهة الجنوب والغرب، وظهيرًا آمنًا للسعودية وسلطنة عمان بدرجة أساسية وبقية دول المجلس بدرجة ثانية، كما أن اليمن سيسهم بانفتاحه عبر سواحله وجزره الكثيرة المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي في تفادي مشكلات جيوبوليتكية عدة يمكن أن تواجه دول المجلس مستقبلًا.

وبحكم اعتبار منطقة الدراسة - جزيرة سقطرى - أكبر الجزر العربية قاطبة؛ فإن الباحث يرى ضرورة استثمار ميزة موقعها الجغرافي المتقدم في جنوب الجزيرة العربية في إطار المجالات التي تسمح بها الخصائص الطبيعية للجزيرة كمحمية بيئية فريدة الطراز- مصدق عليها من الأمم المتحدة كموقع للتراث العالمي لليونيسكو: رقم (1263)، وذلك بتعاون الدول العظمى (أمريكا، بريطانيا والصين والاتحاد الأوربي) وبالطبع دول الخليج العربية، فهذه النوعية من المشاريع رغم تكاليفها الباهضة التي لا تقدر على تمويلها دولة بمفردها مثل اليمن فإنه في حالة تحقيقها على أرض الواقع ستعمل على تعزيز الأمن القومي الاستراتيجي لكافة الدول المشتركة فيه، وسيعمل على حماية مصالحها عبر تغيير بوصلة المنافسة والاستفراد إلى الشراكة والمنفعة المتبادلة التي تسمح بتواجد الجميع فيها مما يبعد شبح أي تهديد خارجي متوقع حدوثه في المستقبل. ومن وجهة نظرنا المتواضعة حتى إذا ما كانت هناك ضغوط دولية وحاجة ومصالح شديدة التأثير لخيارات عسكرة الجزيرة فإنه من الأهمية بمكان الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والطبيعة النادرة للغطاء النباتي والحيواني المتواجد بالجزيرة، والحفاظ عليه كإرث وثروة وطنية وهبنا الله إياها.)

المراجع:

الندوات:

1. أسود فلاح شاكر، جزيرة سقطرى – دراسة جغرافية، الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى – الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 1999م.
2. السامراني، أحمد ياسين، الجغرافية الطبيعية والسياسية للجزر اليمنية في البحر الأحمر من مقومات السياحة اليمنية، الندوة الدولية العلمية الثانية حول الاستراتيجية التنموية لأرخبيل سقطرى والجزر اليمنية الأخرى، الجزء الثاني، جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2003م.
3. العبدلي، أحمد، حملة الإمام الصلت بن مالك على جزيرة سقطرى والعلاقات العمانية المهرية، الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى – الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م.
4. الهيتي، صبري فارس، الأهمية الجيوستراتيجية لجزيرة سقطرى، الندوة الدولية العلمية الأولى حول جزيرة سقطرى – الحاضر والمستقبل، الجزء الثالث، جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م.

التقارير:

1. الجهاز المركزي للإحصاء (1996)، التقرير الأولي للنتائج النهائية لتعداد عام 1994م، لمحافظة عدن.
2. الجمهورية اليمنية، جزيرة سقطرى، المركز الوطني للمعلومات، صنعاء 2005م.

3. بازرعة، محسن عبدالرحمن، ونادية قاسم محمد، تقرير عن الزيارة العلمية لجزيرة سقطرى للفترة من 24 يناير إلى 14 فبراير، مركز أبحاث الكود، أبين، اليمن، 1991م.

4. تقرير أبحاث المياه في اليمن لسنة 1995م، وزارة النفط والثروات المعدنية، صنعاء 2005م.

5. تقارير العمليات الميدانية والمكتبية الخاصة بتحديث الخرائط والأطر الإحصائية والخدمات محافظة حضرموت (مديريات حديبو وقلنسية)، صنعاء أكتوبر 2005م.

6. جزيرة سقطرى، تقرير البعثة العلمية لقسمي الجغرافيا والأحياء بكلية التربية، مشروع البحوث الميدانية جامعة عدن، كلية التربية، أورينتال للطباعة والنشر، مدريد، اسبانيا، 1982م.

الكتب الأجنبية:

1. Bent Tand Mrs. Bent 1900:Southem Arabia Chap XXIX. London.
2. Clare Hewitson, Environmental Management in International oil and Gas operations, British Gas Exploration and production, proceeding of first international symposium on Socotra Island: present and future university of Aden printing and publishing House, Vol.2.1999.
3. Commission of the European communities; republic of Yemen; Socotra archipelago master plan; phas (1). Findings and recommendations; environment protection council - ministry of planning and development; may. 2000.

4. Cronk, Q. C.B. Socotra, A Conservation Strategy for sustainable development of wwf p Rrogert 3324. 1985.
5. Doglas Bofing the Oxford Universities expedition to Socotra, in geog. J.124, London, 1956.
6. Firt J.V. and others; The Middle East: A Geographical Note Book; first paplied; George G. Harrap &Co.Ltd. 1963.
7. Harold J.K. Kings of Arabs.. Mels and Bon lemated, London, 1954.
8. Lothar Stein; Relationship between Traditional forms of housing and economical life in Socotra, proceeding of first international symposium on Socotra island present and future., Aden, 1999.
9. Naval intelligence Division 1946: Western Arabia and the Red sea p.611.
10. Pliny, (1969). Naheral History, trans H. Rackham London.
11. Ubaidli, A.1989: The population 8 Suqutra in the Early Sources: Proceedings of the Seminar for Arabian Studies XIX (1989) 137-154.
12. Walter Dosteal; The political and Economic situation in Socotra in the of the Austrian Marine Archive, proceeding of first international Symposium on Socotra Island, present and future, Vol.1, University of Aden printing and publishing House,1999.
13. Wolf Gang Wranink, with contributions by: Al - saghier.O.S, founa info the Socotra archipelago: field Guide, university Rostock, Bird life international, 2003.

العربية:

1. أبو لقمة، الهادي، ومحمد الأعور، الجغرافية البحرية، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1993م.
2. أحمد، محمد عبدالعال، البحر الأحمر وجزيرة سقطرى والمحاولات البرتغالية للسيطرة عليهما، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1988م.
3. الإبراهيم، حسن علي، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981م.
4. الحبيشي، حسين علي، اليمن والبحر الأحمر، الموضع والموقع، جغرافيًا تاريخيًا - اقتصاديًا - سياسيًا - بحريًا قانونيًا، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1992م.
5. العيسوي، فايز محمد، الجغرافية السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000م.
6. الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، مطبعة أطلس، القاهرة، 1973م.
7. الهيصمي، خديجة، سياسة اليمن في البحر الأحمر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002م.
8. رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا - مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979م.
9. سعودي، محمد عبدالغني، الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، المكتبة النموذجية، القاهرة، 1985م.

10. شهاب، مفيد، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1977م.
11. عبد الوهاب، عبدالمنعم، جغرافية العلاقات السياسية – دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافيا السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977م.
12. عالم المحيط الهندي: جزر وأشباه الجزر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1975م.
13. لقمان، حمزة تاريخ الجزر اليمنية. مطبعة يوسف وفيليب الجمل، بيروت، 1972م.
14. د. محمد صفي الدين أبو العز، دراسة عامة حول السواحل والجزر العربية، دراسة مقدمة إلى لجنة الخبراء العرب لقانون البحار في نيويورك، 1976م.
15. سليم طه التكريتي، الصراع على الخليج العربي، بغداد، 1966م.
16. محمد، آمال إبراهيم، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، 1993م.
17. محمود، محمود توفيق، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكس، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، 1983م.
18. ناؤومكين، فيتالي، السقطريون، ناؤوكا، موسكو، ترجمة، علي صالح الخلاقي، 1988م.
19. أبو محمد الحسن بن أحمد يعقوب الهمداني، صفة جزيرة العرب، الطبعة المحمدية، القاهرة، 1963م.

المجلات والدوريات:

1. الإرهاب والقرصنة البحرية في اليمن، مجلة الأمن والحياة، العدد (267)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، سبتمبر – أكتوبر 2004م.
2. زيادة، نقولا، الطرق البحرية بين البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة دراسات الخليج، العدد (4)، العراق، 1968م.
3. عبدالوهاب، عبد المنعم، الجغرافيا العسكرية والمفهوم الجيوبوليتيكي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (20)، مطبعة العاني، بغداد، يونيو 1987م.
4. عزمي، محمود، السيطرة العربية على البحر الأحمر والعربي – ضرورة استراتيجية، مجلة شؤون فلسطين، العدد (66)، مايو 1977م.
5. فوستر دونالد، جزيرة سقطرى، مجلة ميناء عدن، العدد (64)، 1963م.
6. اللواء البحري يسري قنديل، القوات البحرية العربية وتحديات المستقبل، مجلة الباحث العربي العدد (12)، 1987م، ص 53.
7. مراد، خليل علي، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة الخليج العربي، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة البصرة، العراق، 1985م.
8. اليزيدي، علي سالم، جزيرة سقطرى، صحيفة الأيام، العدد (5001)، يناير 2007م.

الرسائل العلمية:

1. الإرياني، عبدالملك أحمد، العوامل الطبيعية وأثرها على الجغرافية العسكرية في جزيرة سقطرى – دراسة تحليل الأرض وتقييمها للأغراض

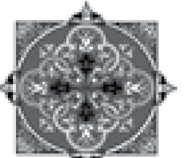
العسكرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القادة والأركان، صنعاء 2002م.

2. الحمادي، أحمد عبدالله، دور العمليات الجيومرفلوجية في تشكيل المظهر الأرضي لجزيرة سقطرى، رسالة الدكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2002م.
3. علي، صادق عبده، اليمن الجنوبي والقرن الإفريقي من 1967 – 1978، رسالة دكتوراه (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001م.
4. محمد، ماهر حمدي، الأبعاد الجغرافية للصراعات السياسية والعسكرية في دول الخليج العربي – دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 1999م.
5. عبدالله، محمد سعيد، جزيرة سقطرى وأهميتها الجيوبوليتيكية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن،2008م.

الإنترنت:

1. «صفحة سقطرى في خريطة الشارع المفتوحة». OpenStreetMap. اطلع عليه بتاريخ 22 أبريل 2019.
2. Socotra islands scenery in Yemen-China Youth International نسخة محفوظة 05 سبتمبر 2017 على موقع واي باك مشين.
3. «اليمن «يوحد» جزره في 9 مجموعات جديدة – الوطن اليمنية». www.alwatanyemen.net. اطلع عليه بتاريخ 24 أكتوبر 2017.

4. قرارات جمهورية بشأن اعتماد تسمية جزيرة سقطرى بالأرخبيل، القرار الجمهوري رقم (35) لسنة 2008م قضى باعتماد تسمية (أرخبيل سقطرى) ونص على أن تعدل تسمية جزيرة سقطرى إلى أرخبيل سقطرى. نسخة محفوظة 24 أكتوبر 2017 على موقع واي باك مشين.
5. «مركز التراث العالمي - سقطرى». اطلع عليه بتاريخ 14 مارس 2015.
6. http://whc.unesco.org/en/list/1263 موقع اليونسكو للتراث العالمي اليمن (سقطرى)
7. Socotra Island | Atlas Obscura نسخة محفوظة 13 فبراير 2018 على موقع واي باك مشين.
8. مأرب برس- الرئيس هادي يعلن سقطرى محافظة مستقلة كاملة الصلاحيات نسخة محفوظة 05 يناير 2018م على موقع واي باك مشين.
9. «سقطرى لغزٌ في تاريخ الحضارات». اطلع عليه بتاريخ 07 نوفمبر 2015.
10. «Socotra High Point, Yemen». Peakbagger.com. اطلع عليه بتاريخ 08 أكتوبر 2019.
11. «Natural History». DBT Socotra Adventure Tour. اطلع عليه بتاريخ 08 أكتوبر 2019.
12. «Climate of Socotra». Climatic Research Unit, University of East Anglia.
13. «26 Septemper News- اكتشافات مثيرة ورسالة دكتوراه يعدها فريق بلجيكي عن كهوف سقطرى». اطلع عليه بتاريخ 09 نوفمبر 2019.



الشوكاني. تأثير أفكاره على طبيعة التحولات السياسية في تاريخ اليمن الحديث

د/ إسكندر محمد النيسي[1]

ملخص البحث:

يستعرض هذا البحث دور أحد أبرز علماء اليمن وأفكاره العلمية التي أثَّرت على مسار التحولات السياسية في اليمن بشكل خاص، وفي العالم الإسلامي بشكل عام، وهو:(**الإمام العلامة والقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني) رحمة الله عليه**. كما سيقدم الباحث استعراضًا لكل المباحث التي ستتناول أفكار الشوكاني بمختلف المجالات. إذ سيتم ذكر أهم المؤلفات العلمية التي تعد شعاع التنوير والمعرفة للأجيال المتعاقبة في مختلف المراحل التاريخية. فالشوكاني نال مكانة سياسية واجتماعية مرموقة في عهد الأئمة الزيديين، وكان داعمًا لحروب الأئمة ضد الاحتلال العثماني لليمن. تولى الشوكاني منصب القضاء لأكثر من أربعين عامًا، استطاع أن يشخص مجريات الأحداث، وفقًا لرؤيته العلمية لطبيعة الأحداث ومشاركته الفعالة في وضع الخطط وتنفيذ البرامج السياسية والاقتصادية والفكرية والإدارية، من أجل الانتقال بالمجتمع نحو الأفضل.

---

(1) أستاذ مشارك في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر كلية التربية والألسن جامعة عمران – اليمن.

كما أوضح الشوكاني مفهوم أو طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأكد على ضرورة تحرر العلماء من ضغط الواقع المحاط بهم، وعدم تأثيرهم بالأحكام الظالمة التي قد تأتي من المجتمع ضدهم. ففقه الشوكاني واجتهاده في المجال السياسي جاء نتيجة لمعايشته عن قرب طبيعة الصراع السياسي في البلاد الإسلامية بشكل عام، وفي اليمن بشكل خاص. وسيختم البحث بالنتائج والتوصيات التي سيتوصل إليها الباحث بإذن الله تعالى.

Abstract:

This research reviews the role and ideas of one of the most prominent scholars of Yemen, whose scientific ideas influenced the course of political transformations in Yemen in particular, and in the Islamic world in general. The researcher will also present a review of all the investigations that will address Al-Shawkani's ideas in various fields. As the most important scientific literature that is the ray of enlightenment and knowledge for successive generations will be mentioned in various historical stages. Al-Shawkani gained a prominent political and social status during the reign of the Zaidi imams, and he was a supporter of the imams' wars against the Ottoman occupation of Yemen. Al-Shawkani has held the position of judiciary for more than forty years.

He was able to diagnose the course of events, according to his scientific vision of the nature of events and his effective participation in setting plans and implementing political, economic, intellectual and administrative programs, in order to move society towards the best.

Al-Shawkani also clarified the concept or nature of the relationship between the ruler and the ruled, and emphasized the necessity of the scholars 'freedom from the pressure of the reality surrounding them, and their lack of influence by the unjust judgments that may come from society against them. In general, and in Yemen in particular. The research will conclude with the results and recommendations that the researcher will reach, God willing.

مقدمة البحث:

(الإمام العلامة والقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني) الذي ولد يوم الاثنين الثامن والعشرين ذي القعدة سنة 1173هـ – 1759م في شوكان، وتوفي يوم الأربعاء السابع والعشرون شهر جماد سنة 1255هـ – 1834م، **العلامة والإمام والقاضي (محمد بن علي الشوكاني)** رحمة الله عليه، الذي كان لأفكاره العلمية أهمية كبيرة في مختلف المجالات، وكما تجسدت تلك الأفكار في خدمة المجتمع اليمني بشكل خاص والعالم الإسلامي بشكل عام.

أيضا هناك ثلاثة عوامل رئيسة حددها الشوكاني لتثبيت الاستقرار السياسي في المجتمع من خلال: **(القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، والمناصب الدينية)**

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة طبيعة المرحلة التاريخية لليمن الحديث التي عاصرها الشوكاني، وتأثير أفكاره العلمية في معالجة أكثر القضايا التي رافقت تلك المرحلة من خلال التالي:

- معرفة المكانة العلمية والسياسية والتاريخية التي نالها الشوكاني وأسرته في مدة حكم الأئمة.

- معرفة موقف الشوكاني ودوره في طبيعة المتغيرات والأحداث على الساحة اليمنية بعد توليه منصب قاضي القضاة في اليمن.
- رؤية الشوكاني في عملية التغيير وإصلاح النظام السياسي في اليمن حينها.
- دور الفقه والاجتهاد من وجهة نظر الشوكاني.
- طبيعة حكم الأئمة الزيدية. . الدولة القاسمية التي أسسها الإمام المنصور بالله ابن القاسم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يستعرض مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ اليمن السياسي في العصر الحديث بمختلف الأحداث والصراعات السياسية التي عاصرها **الإمام العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني**، وأيضًا تبرز مكانة هذا البحث وأهميته في كونه سيتناول شخصية علمية برز دورها المتجدد، من خلال تقديم الرؤى والأفكار العلمية المختلفة في معالجة تلك المرحلة التاريخية من تاريخ اليمن الحديث.

مشكلة البحث:

لا يخلو أي بحث من المشكلة، فهناك مشكلة توظيف الدين في الصراعات السياسية في العالم الإسلامي، وهذا مما جعل الشوكاني أن يحذر من خطورة ذلك على الأمة بشكل عام. وبحكم إلمام ومعرفة الشوكاني بأكثر العلوم مثل: العلوم الدينية والقضاء والسياسة والاقتصاد والتربية والثقافة والتاريخ والأدب، والشعر الذي كان يعبر من خلاله عن أي حدث يشغل مشاعره ووجدانه، فقد استطاع أن يتجاوز صعوبة تلك المرحلة من خلال مناشدته بالاحتكام إلى الكتاب والسنة، والتعامل مع العلوم المعرفية التي يستخدمها العقل البشري في تطوير المجتمعات. وبالرغم من امتلاك الشوكاني للعلوم المذكورة، فالدراسات

قليلة من قبل الباحثين، فتم الاهتمام بالجانب الديني من قبل بعض الباحثين الذين يهمهم اتجاهات الشوكاني، وبالذات بعد وفاته وهذا ليس بالمطلوب الذي يفي بدور وقدرة العلامة الشوكاني الذي أثرى نتاجه العلمي المكتبات والجامعات اليمنية والعربية والإسلامية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج التاريخي في سرد وترتيب مجريات الأحداث السياسية والتاريخية. وأيضًا المنهج التحليلي والوصفي، الأكثر استخدامًا في وصف كل التحولات السياسية والاقتصادية والتاريخية التي جسدت الرؤية الحقيقية في فكر الشوكاني.

المبحث الأول

النشأة التاريخية والعلمية للإمام الشوكاني

المطلب الأول: النشأة التاريخية للإمام الشوكاني:

ولد الإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن علي بن عبد الله الشوكاني الصنعاني، يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر القعدة سنة (1173هـ، الموافق 18 يوليو 1760م، وتوفى رحمه الله يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر جمادي الآخرة سنة 1250هـ - 1834م)[(1)]. ولد العلامة الفاضل في هجرة شوكان قرية السحامية إحدى قبائل خولان، ولا تبعد كثيرًا عن صنعاء شرقًا. وأسرة الشوكاني تنحدر من جد يمني عريق، وكانت تحظى عند سلف

(1) ديوان الشوكاني: أسلاك الجوهر والحياة الفكرية والسياسية في عصره (1173 - 1250 هـ، تحقيق ودراسة، حسين العمري، دار الفكر للطباعة والنشر، سورية - دمشق، الطبعة الثانية 1986م، ص15.

الأئمة بجلالة عظيمة. وكان فيهم علماء وفضلاء يعرفون سائر البلاد الخولانية (بالقضاة)[1]. وهناك أول من انتقل إلى (صنعاء) بحثًا عن العلم والمعرفة هو والد العلامة الشوكاني (**القاضي علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني**)، فقرأ على مشاهير علماء صنعاء وبرع في الفقه وحققّ كتبًا فيه، في التفسير وعلوم اللغة، ومن ثم أصبح في صنعاء مدرسًا ومفتيًا، حتى ولاه الإمام الهادي عباس حينها قاضيًا على خولان، ولكنه اعتذر عن ذلك، فولاه القضاء في صنعاء حيث استقرَّ بها مع أهله. أما نشأة الابن **الإمام محمد بن علي الشوكاني** كانت في بيئة علمية في صنعاء، وقضى معظم أوقاته يَدرُس ويُدرِّس، وظل في رعاية والده الفاضل الذي كان مدرسته الأولى، وبعدها صار قاضي قضاة نظام حكم الأئمة الثلاثة في الدولة القاسمية لقرابة 40 عامًا وهم: المنصور علي بن المهدي عباس، والمتوكل أحمد بن المنصور، والمهدي عبد الله بن المتوكل[2].

المطلب الثاني: المشايخ والعلماء الذين تتلمذ على أيديهم الشوكاني:

هناك كوكبة كبيرة من العلماء يصل عددهم حوالي 85 عالمًا[3]، استرشد وتعلم الشوكاني من أفكارهم العلمية بمختلف المجالات، ومن أبرزهم:

1 – أحمد بن عامر الحدائي (1127 – 1197هـ / 1715 – 1783م)، وقرأ عليه الشوكاني في الفقه والفرائض، وكما وصف تلميذه الشوكاني بالصدق والأمانة والزهد والمتانة في الدين.

(1) برنارد هيكل: العلماء المصلحون في اليمن، مجلة الإكليل صنعاء يناير، يونيو2008م العدد 31، 33 ص21

(2) المرجع نفسه، ص22.

(3) حسن ناصر سرار: الشوكاني وسيد قطب والأبعاد الحضارية، إصدار وزارة الثقافة والسياحة صنعاء اليمن 2004مص 36.

2 – أحمد بن محمد الحراري (1158 – 1227هـ)، لازمه الشوكاني ثلاث عشرة سنة، وقرأ عليه الفرائض ووصفه بالعلم والتقوى وحسن الخلق ورجاحة العقل.

3 – إسماعيل بن الحسن بن أحمد (1120 – 1206هـ/ 1715 – 1791م)، عرف بشيخ الشوكاني في اللغة العربية، علم الصرف والمعاني والبيان.

4 – الحسن بن إسماعيل الغربي (1140 – 1208هـ) تعلم منه شرح الشمسية للقطب.

5 – صديق بن علي المزجاجي (1150 – 1209هـ)، لقب بشيخ الشوكاني بالإجازة في الحديث وغيره[1].

6 – عبد الرحمن بن إسماعيل الأكوع (1135 – 1207هـ / 1724 – 1772م)، وكان شيخ الشوكاني في الفروع، وظل الشوكاني ملازمًا له بالطاعة وحسن الاستقامة حتى مات.

7 – عبد الرحمن بن قاسم المداني (1121 – 1211هـ/ 1709 – 1796م)، شيخ الشوكاني أيضًا في الفروع، وقرأ عليه شرح الأزهار.

8 – عبد القادر بن أحمد شرف الدين الكوكباني (1135 – 1207هـ / 1723 – 1772م)، كما وصفه الشوكاني بأنه شيخه الكبير والعلامة المجتهد المطلق في كل الفنون.

9 – عبد الله بن إسماعيل النهمي (1150 – 1228هـ)، قرأ عليه قواعد الإعراب.

10 – علي بن محمد الشوكاني (1130 – 1211هـ)، والده وشيخه الأول، وقرأ عليه شرح الأزهار، وشرح الناظر للمختصر[2].

(1) المرجع نفسه، ص37.
(2) المرجع السابق، ص38

المطلب الثالث: المؤلفات العلمية للإمام القاضي محمد الشـوكاني:

استطاع الشوكاني أن يكون بارعًا ومتقنًا في الكتابة والتأليف، وبالذات قبل أن يتولى مهمة القضاء سنة (1209هـ)، وهو في السادسة والثلاثين من العمر، وكان يقوم بتأليف الكتب والرسائل والأبحاث والشعر، والتي تتحدث وتعبر عن واقع المرحلة وطبيعتها التي رافقت حياته، ومن أجل معالجة الأخطاء والمشاكل التي كانت تعاني منها الأمة في كافة المجالات.

وهناك أيضًا للشوكاني عدة مؤلفات مطبوعة، ومؤلفات مخطوطة، تصل عددها 221 مؤلف في مختلف العلوم الدينية، السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية والأدبية. ومن أهم وأبرز المؤلفات التي نالت إعجاب الكثير من المطلعين على الإنتاج العلمي والفكري الذي امتاز به الشوكاني على المستوى الداخلي والخارجي، وفي مقدمة ذلك: كتاب (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)، في هذا الكتاب عمل الشوكاني على سرد طبيعة الأحداث التي رافقت مسار حياته المعبدة بالمتاعب والصعاب التي كانت تعيق تطور المجتمع، وأيضًا استطاع الشوكاني إنصاف من كان له تاريخ مشرف، وتم ذكرهم في هذا الكتاب، بما فيهم أساتذته الذين تعلم من معارفهم، وامتدح تلامذته الذين واصلوا مسيرة العطاء على نهجه وفكره. ومصنفاته التي نحن بصدد ذكرها وضمنها الشوكاني كتابه (البدر الطالع)، مثل:

(نيل الأوطار، شرح منتقي الأخبار) و(فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) و(تحفة الذاكرين، بعده الحصن الحصين) و(در الصحابة)، في فضائل القرابة والصحابة، (الدرر البهية) وشرحها (الدراري

المضية)، والفوائد المجموعة، في الأحاديث الموضوعة)، إرشاد الفحول، في علم الأصول) و(إتحاف الأكابر، بإسناد الدفاتر)[1].

المبحث الثاني

معايشة الشوكاني لطبيعة الأوضاع السياسية في اليمن

إن معايشة الشوكاني للمرحلة التي نشأ فيها، كانت صعبة ومعقدة جدًا، نتيجة للوضع الذي كانت فيه البلاد الإسلامية تعاني من تفكك في مكوناتها، وضعف شديد في تلاحم النسيج الاجتماعي، بسبب تزايد الصراعات المذهبية والطائفية والقبلية التي سادت وتسود المجتمعات الإسلامية بصفة عامة ومجتمعنا اليمني بصفة خاصة. إن العلامة الجليل محمد الشوكاني قد عاصر في مسار حياته الكثير من المذاهب والفرق والطوائف الدينية المختلفة، ورأى ما فيها من التعصب والجمود والبدع والانحراف العقدي والسلوكي المتناقض لتعاليم الإسلام.

ولذلك أكد الشوكاني على دور العلماء والحكام في تأدية واجباتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ورأى ظاهرة الظلم الاجتماعي تتزايد حتى في سلوكيات القضاة والحكام، وهذا ما أثر في بيئة الشوكاني وجعل من فكره القيام بموضوع الإصلاح الذي سنتحدث عنه لاحقًا[2].

(1) عبد الله خادم العمري: النهضة الأدبية في اليمن بين عهدي الحكم العثماني (1045 – 1333هـ) مثلث التواصل صنعاء/ تهامة المخلاف السليماني، إصدار وزارة الثقافة والسياحة صنعاء، 2004م ص129.

(2) ماجد أحمد الشنقيطي: جهود الشوكاني في تفسير القرآن من خلال كتابه فتح القدير، منتدى البحوث والدراسات القرآنية 14 يوليو 2009م. انظر الموقع www. qk. org. sa

المطلب الأول: طبيعة حكم الأئمة الزيدية في اليمن:

في حقيقية الأمر لقد تمكن الأئمة من حكم اليمن لمدة طويلة من الزمن، في الوقت الذي رافق تلك الصراعات حروب مدمرة للمجتمع اليمني، نتيجة للصراع والمنافسة بين الأئمة أنفسهم حول مسألة منصب الإمام من ناحية، ومن ناحية أخرى حروب الأئمة ضد العثمانيين، والشعب اليمني هو الخاسر الأول ويدفع ثمن فاتورة الصراعات المذهبية والطائفية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر. منهج التفكير الفقهي الاجتهادي في المذهب الزيدي قام على عاملين في تكوين الاستقلالية والحس الإبداعي التجديدي لدى الإمام الشوكاني، وهما: الاجتهاد الفقهي، والانفتاح على الرصيد المعرفي للمدارس الإسلامية الأخرى[1].

المطلب الثاني: مؤسس المذهب الزيدي في اليمن:

جاء الشيخ يحيى بن الحسين بن القاسم الرَّسِّي – مؤسس المذهب الزيدي في اليمن – قادمًا من الحجاز إلى مدينة صعدة، وكان برفقته حوالي 50 شخصًا وصلوا إلى صعدة الواقعة في شمال اليمن، وبحسب ذكر المؤرخين، كان ذلك في بداية القرن العاشر الميلادي. وبعد قدوم مؤسس المذهب الزيدي إلى شمال اليمن، أطلق على نفسه تسمية (الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب)، من ثم مجيء ابنه الإمام الناصر، والذي دخل في حرب مع أتباع المذهب الشيعي الإسماعيلي في اليمن[2]. وهناك من الأئمة الذين برز دورهم، الإمام محمد بن علي السراجي الوشلي، ومن ثم الإمام يحيى شرف الدين بن المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضي سنة 912هـ – 1506م، ودخلوا في

(1) المصدر نفسه.

(2) زيد بن علي الفضيل: بحث: الزيدية علامات وأفكار، الخصائص الفكرية والمؤثرات الثقافية 16/ 5/ 2011م. انظر الموقع yemenhrc. Info /research Detaijs. aspt?id=7

قتال مرير مع دولة بني طاهر ومع العثمانيين. ويذكر حمزة علي لقمان في كتابه (معارك حاسمة من تاريخ اليمن)، أن شمال اليمن كانت مقسمة إلى أجزاء متناثرة، فقد كان الإمام محمد بن الناصر، يحكم صنعاء ومخاليفها، وأولاد الإمام المطهر محمد بن سلمان، يحكمون كوكبان وملحقاتها، وأولاد الإمام المؤيد وأشراف آل المنصور وآل الإمام محمد بن علي السراجي الوشلي، يحكمون بلاد الشرف والظواهر وصعدة[1].

المطلب الثالث: مؤسس الدولة القاسمية في اليمن:

أسس الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد الرشيد بن أحمد بن الأمير الحسين بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأشول بن القاسم بن يوسف الداعي بن يحيى المنصور بن الهادي إلى الحق، الدولة القاسمية في اليمن. وكما عرف عن الإمام القاسم بأنه كان عالمًا دينيًا وقائدًا عسكريًا جاهد ضد الغزو العثماني، وكان أول من مهد الأمور لجلاء العثمانيين من اليمن[2].

وبعد وفاته تولى الإمامة ابنه المؤيد محمد الذي واصل مشوار أبيه ونجح على إرغام الاحتلال العثماني من مغادرة الأراضي اليمنية سنة 1038هـ – 1635م[3]. وبوفاة المؤيد محمد سنة 1054هـ – 1644م، جاء إلى الحكم أخوه المتوكل إسماعيل بن القاسم، وفي عهده عزز من انتشار عساكره بقيادة ابن أخيه صفي الإسلام احمد بن الحسن، الذي استطاع من احتلال عدن وحضرموت وأجزاء كثيرة من جنوب اليمن التي كانت تخضع لحكم سلاطين وأمراء وشيوخ محلين في ذلك الحين.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) حمزة علي لقمان: معارك من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية صنعاء 1978م، ط 1 ص140.

ولكن في بداية الأمر لا بد من التذكير والإشارة إلى أن نفوذ المذهب الزيدي ظل محصورًا في المناطق الشمالية حتى القرن السادس عشر، وعندما تزايد توسع سلاطين الدولة العثمانية في البلاد العربية، سرعان ما تمكنوا من فرض سيطرتهم على اليمن، والمعروف تاريخيًا بالاحتلال العثماني الأول لليمن سنة 1538م، واستطاع العثمانيون من خلال تحالفهم مع الأئمة من القضاء على الدولة الطاهرية التي كانت تحكم اليمن تحت المذهب السني، وكانت تشكل المنافس القوي للطرفين (الدولة العثمانية والأئمة الزبدية) في حكم اليمن[1].

من الملاحظ لمجريات الأحداث أنه بعد الانتصار الذي حققته الدولة العثمانية والأئمة الزيدية على الدولة الطاهرية في اليمن في ذلك الوقت؛ لم يستمر ذلك التحالف، حتى نشب الصراع والعداء فيما بينهم حول حكم اليمن، واستمر هذا الصراع حوالي مئة عام، ومن ثم استطاع الأئمة من إجبار الدولة العثمانية على الانسحاب من اليمن سنة 1635م[2].

ولكن وبعد الانسحاب نتج عن ذلك فراغ سياسي في البلاد، مكن الأئمة من استغلال تلك الظروف لصالحهم في سد ذلك الفراغ السياسي بطريقة تدريجية، ولم يوجد من نازعهم في بداية الأمر على السلطة، إلا القلة الضعيفة جدًا، والتي لا تشكل أي خطر عليهم، فيما ظل الأئمة في صراع وخلافات وتنافس وحروب على منصب الإمام، أدى ذلك إلى دخول البلاد في حروب أهلية وتدهور الأوضاع في جميع المجالات[3].

(1) زيد بن علي الفضيل، مرجع سابق.

(2) نيكولاي ايفا نون: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 – 1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له د/ مسعود ظاهر الفارابي بيروت 1988م الطبعة الأولى، ص120.

(3) المرجع السابق، ص21.

وهذا مما سهل للعامل الإقليمي والدولي التدخل في شؤون اليمن بسهولة والسيطرة عليها، بدءًا بالاحتلال البريطاني لجنوب اليمن سنة 1839م، والاحتلال العثماني الثاني لشمال اليمن سنة 1872م[1].

واستمر الاحتلال العثماني الثاني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م. وفي إثناء مدة حكم الإمام يحيى بن حميد الدين، والذي استفاد من انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. والدولة العثمانية كانت قد بدأت تعاني من الضعف والتقهقر في مستعمراتها في أكثر من مكان، بما في ذلك اليمن. فالإمام يحيى استطاع أن يكون له الدور الكبير في مواجهة العثمانيين وفرض شروطه عليهم بتوقيع اتفاقية صلح دعان 1911م[2].

وأيضًا هناك أطماع وغزوات استعمارية توافدت على المنطقة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر، كالاحتلال البريطاني والفرنسي لأكثر الدول العربية، وأيضًا التنافس الاستعماري البريطاني العثماني البرتغالي في اليمن، نتيجة الموقع الجغرافي المهم، المتمثل في باب المندب وميناء عدن الدولي والبحر الأحمر، الشريان الأساسي لعبور التجارة العالمية إلى أكثر من مكان على الكرة الأرضية[3].

ومن خلال الترابط التاريخي الحديث والمعاصر في اليمن، نجد أن القاضي الشوكاني لم يكن بعيدًا عن طبيعة الوضع السياسي في اليمن، بحكم معاصرته الأئمة الذين حكموا اليمن في ذلك الوقت من بيت القاسم، وكان أولهم المهدي

(1) جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، إصدار دارا الأمل للنشر والتوزيع، 1991م، ص149.

(2) مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ العربي، المعاصر والحديث، دار أسامة الأردن، 2004م، ط:1، ص149.

(3) شارل ساندبيرو: العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبدالله صالح موحد اليمن، ترجمة فارس غصوب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان 1999م، ط:1، ص91.

عباس، الذي عايش الشوكاني حكمه لمدة 16 عامًا. ووصفت الفترة الأولى من حكم المهدي عباس بالازدهار والاهتمام بالعمران.

ولكن لم يستمر ذلك نتيجة سوء الإدارة، حتى تمردت القبائل على الحكم ودخلت البلاد في الفوضى والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

كل هذا ساعد على تدخل العوامل الخارجية بتحريض القبائل على المطالبة باستقلالية مناطقهم بسبب تصرفات بعض الوزراء الذين جلبوا النقمة على حكم المهدي العباس، وأيضًا الأئمة جعلوا من نظام الحكم وراثيًا، رغم أن هذا يخالف النظرية السياسية الزيدية التي كان النظام يستند إليها، وكان نظام الحكم يحاول أن يخفي أنه مخالف لقواعد النظرية السياسية الزيدية، وذلك من خلال إظهار حرص الأئمة على أنهم في انسجام فيما بينهم ظاهريًا، مبررين قضية التوريث في السلطة ليست استنادًا إلى حق وراثي، بل إلى ادعاء توافر صفات الإمامة حتى في أبنائهم، أما الرعية فليس لهم في ذلك حق يذكر[2].

المبحث الثالث

تأثير فكر الفقه الشوكاني على حركة التجديد والإصلاح في المجتمع عامة

تمكن الإمام الشوكاني من ممارسة الأعمال المسندة إليه، وتوليه القضاء العام منحه فرصة كبيرة للمشاركة في التخطيط ووضع برامج الدولة في أكثر المجالات، الأمر الذي جعل فكره الفقهي ينفتح على قضايا المجتمع العامة، وهذا ينعكس على

(1) محمود قاسم الشعبي: الوحدة اليمنية والألمانية: دراسة مقارنة، الإكليل، يناير- يونيو2008م، ص113.

(2) المرجع نفسه، ص114.

إنتاجه الفقهي الذي لم يتوقف عند اهتمامه بحفظ وشرح الموروث التراثي لطبيعة المرحلة التي عاشها، بل تجاوز فكره إلى صياغة برامج عملية ميدانية إصلاحية من أجل تسيير شؤون الدولة العامة، وهذا البعد الجديد الذي أعطاه الشوكاني لفقهه جعله ينتقل من فقه الكتب إلى فقه البرامج التي تخدم تطور المجتمع.

المطلب الأول: الفقه السياسي في فكر الشوكاني:

استعرض الشوكاني في رسائل مختلفة لقضايا سياسية، أفرزتها طبيعة نظم الحكم الإسلامية السائدة في البلاد، وما ترتب عليه من قناعات ومواقف سياسية ميزت الفكر السياسي في عصره مثل: مبدأ فصل الدين عن الدولة، ومبدأ الصلة بالحكام وعوامل الاستقرار السياسي. كل هذه العوامل وما رافقها من تداعيات، قد مثلت منطلق الإصلاح السياسي عند الشوكاني، من أجل الوصول إلى تصور شرعي سيسهم بشكل كبير في تصحيح المفاهيم الخاطئة التي أنتجتها النظرة الجزئية للدين الإسلامي، والتأكيد على البعد الشمولي للإسلام، كونه يمثل نظام حياة بشكل عام ولا ينحصر في علاقة الإنسان بربه فقط[1].

تجلت اهتمامات الشوكاني بالمجتمع الإسلامي بشكل عام، من خلال رجوعه إلى الجذور التاريخية، وتحليله للانتكاسات التي رافقت تدمير المنطقة والمجتمع الإسلامي بسبب الغزوات الخارجية والصراعات الداخلية[2].

(1) أحمد عزوز: الشوكاني المجدد، في كتاب جديد لباحثة جزائرية نشر في جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط) العدد 8705، بتاريخ 28 سبتمبر 2002م. للمزيد انظر الموقع: www.aawsat.com

(2) محمد محمد علي محمد: الفكر السياسي عند الإمام الشوكاني: دراسة مقارنة (ماجستير) جامعة القاهرة مصر، كلية دار العلوم، 1993م. للمزيد انظر 3/ 7/ 2010م الموقع: www. Alukah. net /library

كان الشوكاني يعارض بشدة اعتزال العلماء للمناصب في الدولة؛ لأن زهدهم في مراكز التغيير في المجتمع والدولة يؤدي إلى زيادة ابتعادهم عن تعاليم الإسلام[1]. ورأى في المقابل أن اشتغال رجال العلم في أجهزة الحكم والدولة يعد وسيلة مهمة لتحقيق العدل، وترشيد الحكام، وتخفيف ظلمهم. وهناك له ما قاله في هذا الشأن: «ولا يخفى على ذي عقل أنه لو امتنع أهل العلم والفضل والدين عن مداخلة الملوك، لتعطلت الشريعة المطهرة، لعدم وجود من يقوم بهاء، وتبدلت المملكة الإسلامية بالمملكة الجاهلية في الأحكام الشرعية، من ديانة ومعاملة، وعم الجهل، وخولفت أحكام الكتاب والسنة جهارًا، ولا سيما من الملك وخاصته وأتباعه»[2]. .

أما بخصوص العلاقة بين الحاكم والمحكوم من وجهة نظر الشوكاني يحددها ويضبطها فقه الأولويات القائم على معرفة الضرر الأكبر والأخف. فالشوكاني أيقن أن مسالة عزل المناصب والحكام أصبح قناعة فقهية في المجتمع الإسلامي بشكل عام، وكما يؤكد على أهمية تحرر العلماء من ضغط الواقع، وعدم تأثرهم بالأحكام الظالمة التي قد يصدرها المجتمع عليهم من جراء اتصالهم بالحكام، وهذا يعود في الأساس إلى الجهل بقواعد الضرر والمصلحة في الشريعة الإسلامية[3].

إن الفقه السياسي لدى الشوكاني، ربطه بأهمية الاستقرار السياسي المطلب الأول في حياة المجتمعات البشرية، وكان ذلك نتيجة لمعايشته طبيعة الصراع السياسي في العالم الإسلامي عامة وفي اليمن خاصة. وعلى هذا الأساس جاءت

---

(1) حليمة بوكروشه: معالم تجديد المنهج الفقهي أنموذج الشوكاني، كتاب الأمة يصدر من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر، العددان 90 – 91، السنة الثانية والعشرين، رمضان سنة 1423هـ، ص208.

(2) المرجع نفسه، ص211.

(3) المرجع نفسه، ص211 – 212.

رؤية الشوكاني من أجل الاستقرار السياسي، محددة بثلاثة عوامل أساسية وهي: **القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والمناصب الدينية**[1].

المطلب الثاني: الفقه الاقتصادي في فكر الشوكاني:

عُرِفت اليمن في عهد الشوكاني بتردي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفقر على نطاق واسع في المجتمع اليمني، الذي كان يعتمد في الأساس على مصدر رزقه المتمثل في النشاط الزراعي وإنتاجه النباتي والحيواني الذي كان يتم استهلاكه محليًا. في الوقت الذي كان النظام الجبائي يوصف آنذاك بالظلم والإجحاف، وهذا لم يقتصر على جباية الزكاة الشرعية وإنما امتد ذلك ليشمل أمورًا أخرى يتحملها المواطن، مثل إعانة الجهاد التي كانت قد فُرِضت على عامة الناس لتمويل الحملات العسكرية من أجل قمع أي تمرد على السلطة المركزية، أو حسم أي صراع ينشب بين الأسرة الحاكمة نفسها، وأيضًا زيادة الضرائب بين الحين والآخر، التي أرهقت معظم سكان اليمن، ما سبب خروج القبائل على السلطة المركزية وسيطرتها على المناطق الزراعية الأكثر إنتاجًا لقوت المواطن، وتم سلبها ونهبها، مما زاد الأمور تعقيدًا في استقرار الوضع السياسي في اليمن حينها[2].

ونتيجة للحالة الاقتصادية والمعيشية المتدهورة للشعب اليمني، جعلت من الشوكاني أن يقدم وجهة نظره لمعالجة الجانب الاقتصادي الذي يشكل العمود الفقري في حياة المجتمعات بشكل عام، موضحًا في ذلك بأنه لابد من رفع الظلم الاقتصادي الواقع على الرعية فيما يأخذه الأئمة من أموال تحت دعاوى باطلة. ومن أجل تلك المعاناة حرَّم الشوكاني على الحكام شرعًا الأخذ من أموال الرعايا زيادة على ما فرضه الله سبحانه وتعالى، وأن أموال الرعايا محرمة بحرمة الإسلام،

(1) حمزة علي لقمان: معارك حاسمة من تاريخ اليمن، مرجع سابق، ص134.
(2) حليمة بوكروشة: معالم تجديد المنهج الفقهي، أنموذج الشوكاني، مرجع سابق، ص215.

ومعصومة بعصمة الدين، وهذا ما أكده الشوكاني في عدة فتاوى شرعية تحرم على القضاة والأمراء أخذ أي غرامات مالية تفرض بالقوة على المتخاصمين[1].

من أهم المعالجات التي قدمها الشوكاني رفضه القاطع لأخذ الضرائب والجبايات المخالفة لشرع الله، مقدمًا نصيحته إلى الإمام المنصور علي بن العباس الذي تبنى تلك السياسة التعسفية في أخذ الضرائب من المواطنين.

فنصيحة الشوكاني قبلت عند المنصور الذي كلف الشوكاني بصياغة وكتابة مرسوم إلى جميع الرعايا يتضمن إصلاح السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي كانت رسائله تنادي بقضية ترشيد الاقتصاد من أجل معالجة كل المشاكل التي تعاني منها البلاد[2].

المطلب الثالث: الفقه الإداري والاجتماعي في فكر الشوكاني:

لا تغيب معاناة المجتمع بشكل عام عند الشوكاني من ظاهرة فساد الأجهزة الإدارية في الجهاز الإداري للدولة اليمنية، نتيجة لعدم القضاء على الأمية الدينية، وهذا ما سبب تزايد التدهور الاجتماعي في حياة الشعب اليمني. فرسالة الشوكاني (الدواء العاجل في دفع العدو الصائل) تعبر عن حقيقة تلك المعاناة الاجتماعية التي تم ذكرها. وتقسيم المجتمع اليمني إلى ثلاث فئات من قبل الشوكاني تتمثل في: **رعايا يأتمرون بأمر الدولة، ورعايا خارجون عن سلطة الدولة**، وأيضًا **سكان المدن**. ومن خلال هذا التشخيص لرؤية الشوكاني، يؤكد أن العامل المشترك للفئات الثلاث أنهم في جهل عام بالشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الالتزام الديني، واستفحال الإضرار والآفات في المجتمع اليمني[3].

(1) إشراق أحمد مهدي محمد غليس: فكر الشوكاني السياسي أثره المعاصر في اليمن، رسالة دكتوراه، السودان جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2004م، ص136.
(2) حليمة بوكروشة، مرجع سابق ص217.
(3) المرجع نفسه، ص220.

المطلب الرابع: الفقه التربوي في فكر الشـوكاني:

الجانب التربوي: هو الأساس في تربية المجتمعات على القيم والسلوك الدينية والحضارية، وفقًا للخصوصية لكل مجتمع. فالأسرة هي النواة التي تبنى عليها التنشئة التربوية الحقيقية على ضوء المعتقد الديني أو الأيديولوجي أو الحضاري المتوارث عبر الأجيال المتعاقبة على العصور التاريخية[1].

كما أن الشوكاني يرى أن التربية الدينية الصحيحة تجعل من الشريعة الإسلامية المرجع لتقدير هذه المصالح، وهي في الوقت نفسه المنهج الذي يجب أن يتبع لتغيير الواقع الاجتماعي، الذي قد تغيرت أساليبه ومفاهيمه عن أحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها. وعلى هذا الأساس يتطلب الأمر معالجة هذا الواقع الذي تلوث بالفساد وتطويعه حتى يعاد إلى الصواب الذي يتوافق مع منهج الحق(أحكام الدين الإسلامي)[2]. هناك إجماع في المجتمعات الإسلامية، بأن الأسرة والمسجد والمدرسة والجماعة، هي العوامل الرئيسة في تنشئة الفرد وتربيته في المجتمعات الإسلامية، ولكن هذا العُرف التربوي لم يظل سائدًا في المجتمعات الإسلامية والعربية منذ العصور الوسطى وحتى يومنا هذا؛ نتيجة لتعدد الغزوات الاستعمارية التي توافدت على المنطقة العربية والإسلامية، وهذا الاستعمار المتنوع رسخ ثقافته وفلسفته وأيديولوجيته التي تجسد البيئة الأولى في تربية الجيل الجديد على تلك الأفكار المذكورة في مجتمعاتهم، واستطاع الاستعمار - الذي غادر المنطقة في منتصف القرن الماضي، وظل يعمق ثقافته ولغته كاستعمار عن بعد ـ؛ أن يبقى مؤثرًا وفاعلًا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وهذا ما ركز عليه ونبه من تداعياته الشوكاني، حيث يرى أن القوى التي تتجاذب الفرد تؤثر في اتجاهاته وقيمه التي تربى عليها في محيط أسرته، بحيث قد يؤدي تجاذب هذه القوى إلى إعادة تشكيل

(1) المرجع نفسه، ص221.

(2) أشواق غليس: مرجع سابق، ص146.

سلوكه، بما يتفق والاتجاهات التي تتبناها، رغم أنها قد تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها[1]. وعلى ضوء التجاذبات المختلفة لتربية الفرد تبرز خطورة ذلك من وجهة نظر الشوكاني عندما يكون مخالفًا لمبادئ الدين الإسلامي، كما تصبح عملية التربية والتعليم تُوجَّه وتُدار من قبل المتعصبين والمقلدين، فتغيير سلوك الإفراد في اتجاه الخطأ الذي يولد الخوف والرعب لدى عامة الناس في المجتمع، لاسيما عندما يسيطر التعصب والصراع المذهبي والطائفي، بسبب الجهل والأمية التي مازالت في المناطق الريفية من أيام حكم الأئمة الزيدية وحتى وقتنا الحاضر[2].

والحقيقة أنه بعد واحد وخمسين عامًا من ثورة 26 سبتمبر 1962م لم تتخلص اليمن من ظاهرة الجهل والأمية والتخلف الذي أصبح مستوطنًا يمنع حركة الإصلاح والتطور والتجديد في المجتمع اليمني.

المبحث الرابع

المرحلة العلمية والفكرية التي تميز فيهما الشوكاني في اليمن

المطلب الأول: فكر الشوكاني في ازدهار النهضة الأدبية والفكرية:

إن الحقبة التاريخية التي عاصرها الشوكاني، كانت اليمن فيها تمثل زخمًا في النهضة الأدبية والفكرية والعلمية، في الوقت الذي كانت المنطقة الإسلامية والعربية تعاني من الركود[3]. فاليمن في عصر الشوكاني من 1760 – 1843م شكلت

(1) المرجع نفسه، ص147.

(2) المرجع نفسه، ص149.

(3) برنارد هيكل: العلماء المصلحون في اليمن، الإكليل العدد 31 – 32 يناير – يونيو 2008م، ص9.

منارة ومركزًا للعلم، بفضل جهود المفكرين والمجتهدين الذين كان لهم بصمات مشهود لها في تنشيط روح الاجتهاد بين علماء اليمن، وكما عرف عن إغلاق باب الاجتهاد في العالم الإسلامي، فظهور الشخصية المتجددة في العطاء من بين علماء اليمن، (**الإمام العلامة والقاضي محمد بن علي الشوكاني**)، الذي تميز بخاصية الأصالة والتجديد والابتكار، وأكد على أهمية الاجتهاد، وطالب بترك التقليد، إلا أنه وقفت أمامه معارضة شديدة من قبل المقلدين، بسبب انتهاجه لمبدأ الاجتهاد الذي يعطي العقل حرية الابتكار والأعمال الصالحة التي تخدم الإنسانية، والعقل يعمل على تهذيب وصياغة الأفكار التي تواكب التطورات المتلاحقة، دون الخروج عن الكتاب والسنة[1].

في حقيقة الأمر إذا كان فكر الشوكاني قد بزر في مسار الإصلاح والتجديد في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ اليمن الحديث، فهناك أيضًا قافلة من العلماء المجتهدين الذين سبقوه، تميزوا في عصورهم، وأثرت نتاجاتهم في ازدهار الحياة العلمية والثقافة في زمنهم، وهم:

1 – محمد بن إبراهيم الوزير (775 – 840هـ).

2 – الحسن بن أحمد الجلال، توفي سنة (1084هـ).

3 – صالح بن مهدي المقبلي، توفي سنة (1108هـ).

4 – محمد بن إسماعيل الأمير، (1099 – 1182هـ).

بالإضافة إلى من لقب بشيخ الإسلام، محمد بن علي الشوكاني، وهؤلاء جميعًا وصفهم الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز المقالح بقوله: «هم خمسة عمالقة من رجال الإصلاح الديني والفكري في بلادنا (اليمن)»[2].

(1) المرجع نفسه، ص10.
(2) حسن سرار: الشوكاني وسيد قطب والأبعاد الحضارية، مرجع سابق، ص132.

وحقيقة للتاريخ، إن هؤلاء هم الباكورة المضيئة والنسق الأول لازدهار الحياة العلمية والفكرية في اليمن وخارج اليمن، وأعمالهم أصبحت شعاعًا تنويريًّا تجديديًّا تناولتها كتب وأبحاث المؤرخين والمفكرين منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا.

المطلب الثاني: تحليل لرؤية الشوكاني في تقسيم المجتمع اليمني إلى ثلاث فئات:

تناولها الشوكاني في دراسته وتقسيمه المجتمع اليمني إلى ثلاث فئات، وكان ذلك في نهاية القرن السابع عشر الميلادي. تؤكد لنا طبيعة الأحداث التشابه بين عصر الشوكاني والواقع الاجتماعي الحالي من حيث التقسيم: فالمجموعة الأولى (رعايا) هم المغلوبون على أمرهم، الفئة المسحوقة في المجتمع، والتي تبحث عن الرزق اليومي من أجل أن تعيش، وهي الفئة التي تنفذ أوامر الدولة في أي مكان وفي أي زمان. أما (رعايا خارجون عن سلطة الدولة) هم أيضًا الفئة المتنفذة في المجتمع، ويسيطرون على كل مقومات وثروات البلد، وهم الذين يختارون الضعفاء في سلطة الدولة، حتى يظلوا دائمًا هم أقوى من الدولة. والفئة الثالثة (سكان المدن)، وهؤلاء هم الذين هاجروا إلى المدن الحضرية من أجل العلم والمعرفة، وذهبوا إلى مختلف دول العالم للحصول على مختلف العلوم في الجامعات والأكاديميات والمعاهد العلمية، والدولة تنفق عليهم ملايين الدولارات في هذا الجانب المهم الذي يشكل الانطلاقة الحقيقية في تحديث المجتمع وتطويره، من خلال النهضة العلمية التي تتطلع إليها الأجيال المتعاقبة. ولكن للأسف أن هذه الفئة المتعلمة، التي أصبحت تملك ذخيرة من العلم والمعرفة، وعندها رؤية حقيقية نحو إصلاح المجتمع، تصطدم بالفئة الثانية التي وصفها الشوكاني (بالخارجة عن سلطة الدولة)؛ لأن أي تطوير وحداثة في المجتمع سيضر بمصالحها. وهذا الواقع المؤلم الذي جعل الشوكاني أن يركز كل جهوده في وضع المعالجات للخروج من النفق المظلم،

والممارسات الاستبدادية كالظلم الإداري والاجتماعي الناتج عن عبث رجال أجهزة الحكم، والظلم المالي التعسفي في أخذ الضرائب بالطرق غير الصحيحة، وهذا مما استنهض وجدان الشوكاني إلى المطالبة بوضع شروط وضوابط في تولي المناصب العامة لاسيما المناصب في القضاء وقال: «انتخاب القضاة في قُطْرٍ أولًا ممن جمع الله لهم بين العلم والعمل، والزهد والورع، من الباذلين نفوسهم لإصلاح الرعايا وتعليمهم فرائض الله، ودفع المظالم الواردة عليهم، ويقبضون ما أوجب الله عليهم، فإن في ذلك ما هو أنفع من الأشياء التي تؤخذ على وجه الظلم[1]. إن المعاناة وغياب العدالة وتزايد الظلم وتردي الأوضاع الاجتماعية، وجهل أغلب الناس بالالتزام الديني هو نتيجة للتخلف والأمية المنتشرة في أوساط المجتمع اليمني خاصة، والمجتمع العربي والإسلامي عامة، حيث كأن ذلك قبل أربعة قرون من التاريخ الحديث والمعاصر.

المطلب الثالث: العواقب الناتجة عن الصراعات الطائفية والمذهبية:

من الملاحظ لمجريات الأحداث المتعاقبة، أنه حتى يومنا هذا ومجتمعاتنا تعاني أسوأ وأصعب المشاكل المعقدة التي رافقت مراحل تاريخنا الحديث والمعاصر، نتيجة لعدم فهم التعامل الحقيقي بمبادئ وأسس الدين الإسلامي الحنيف من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك تجاهل وإهمال متعمد لمفهوم تنفيذ القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحفظ وتنظم سلوكيات البشر[2]. بالإضافة إلى توارث ظاهرة الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية في واقعنا الاجتماعي، التي حذر الشوكاني من خطورة عواقبها؛ كون هذه الظاهرة المدمرة تعمل على تمزيق المجتمعات العربية والإسلامية وتفتيتها، من خلال الصراع الطائفي والمذهبي

(1) ذكريات الشوكاني: تحقيق: صلاح رمضان محمود، دار العودة بيروت، 1986م، ص18.
(2) أشواق غليس: مرجع سابق، ص147.

والعرقي الذي عانت منه أوروبا في العصور الوسطى، وتجاوزته بنجاح عبر الانتقال إلى الحداثة والتطور الشامل، الذي أوصل أوروبا إلى مستوى عالٍ من الازدهار والتقدم، لأنها اهتمت بقيمة العلم والمعرفة، واحتكمت للتشريعات والقوانين التي تنظم حياة البشر بالعدل المتساوي على الجميع[1]. وقيَّمت الماضي بالسلبيات والإيجابيات، وحافظت على الإيجابيات لأنها الأساس في بناء المستقبل، وعملت على دفن السلبيات ونسيانها.

أما نحن (العرب) للأسف عندما نقيم أي تجربة أو مرحلة تاريخية معينة، أو نظام حكم معين تم استبداله بنظام آخر، تكون النتيجة هي نسف وإلغاء وتشهير بكل ما سلف، وفي مقدمة ذلك الإنجازات التي يتم نسيانها وعدم ذكرها. ومن هنا يظل النظام القائم أو الحاكم الجديد الذي ليس لديه مشروع أو رؤية مستقبلية نحو تطوير المجتمع، يتباكى ويتذرع بسلبيات النظام السابق، ويروج لها بأنها العائق لمدة حكمه لعدة سنوات، وعدم قدرته على تطوير البلاد. واليوم نحن العرب نعيش في القرن الواحد والعشرين، قرن الإنجازات العلمية والتكنولوجيا المتطورة، التي نحن لسنا بشركاء بصنعها. لذا يتوجب علينا اليوم مراجعة تاريخنا، وتذكُّر حضارتنا وثقافتنا إلى أين وصلت، ودور العلماء العرب والمسلمين الذين استرشدت بإنجازاتهم أوروبا واستفادت من معارفهم العلمية في صنع التحولات التي وصفت بعصر النهضة الأوروبية منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وتوجت بالوحدة الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي).

نتائج البحث:

من خلال إعدادنا لهذا البحث الذي يتناول مرحلة تاريخية مهمة، تمثلت بشخصية علمية، امتازت بقدرتها على أن تكون فعالة ومحورية، وذات مكانة بارزة

(1) مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ح – م، دار أسامة للنشر الأردن، 2004مط 1، ص39.

في صنع التحولات التي شهدها التاريخ الحديث في الواقع اليمني والإسلامي عامة؛ تبين لنا أن طبيعة المرحلة التي عاصرها الشوكاني، كانت مليئة بالإحداث والمتغيرات، التي حاول الباحث جاهدًا أن يقدمها للقارئ، حتى يكون على دراية ومعرفة بما رافق ذلك من جهود كان لها التأثير الأكبر والأشمل في تصحيح كل المنعطفات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، من قبل العلامة والإمام والقاضي (**محمد بن علي الشوكاني**) الذي تحولت أفكاره العلمية بشكل عام إلى مخزون حضاري وفكري، تناولتها كوكبة من الكتاب والباحثين، وستتناولها الأجيال القادمة.

لذا توصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات التالية:

1 – أن طبيعة المرحلة التي عاصرها الشوكاني، كان فيها الدين قد وظف في السياسة، نتيجة لممارسة ذلك من قبل الحكام، حتى يشرعون بقاءهم في السلطة، وانتقال السلطة في إطار الأسرة والأبناء.

2 – توظيف الصراع المذهبي والطائفي في خدمة الحكام، وهذا ما حذر من خطورته الشوكاني كون نتائجه تدمر المجتمعات الإسلامية. وما تعيشه اليمن والمنطقة من صراعات في هذا الشأن، إلا برهان يقيني لرؤية الشوكاني الثاقبة.

3 – تولية الشوكاني قاضي قضاة دولة حكم الأئمة الثلاثة ومفتيها لمدة 40 عامًا، يعطينا المضمون التالي:

أولًا: أن الخبرة العلمية والعملية التي يمتلكها الشوكاني، قد فرضت نفسها لدى حكم الأئمة في تسيير أمور الدولة وشؤونها داخليًا وخارجيًا.

ثانيًا: ليس من مصلحة نظام حكم الأئمة، أن يكون الشوكاني بعيدًا من نظام الحكم، كونه يشكل نقطة تقارب والتقاء المذاهب الدينية، بحكم فهمه المنطقي والعقلاني لكل مجريات الأحداث التي شهدتها اليمن والمنطقة في ذلك الوقت،

وقدرته العالية في التعامل مع كل القضايا بما يرضي الجميع، دون الخروج عن كتاب الله وسنة.

4 – استطاع الشوكاني أن يكتب العديد من المؤلفات الأدبية والفكرية، وحث العلماء على ضرورة الاجتهاد، والابتعاد عن المقلدين، جاء ذلك نتيجة للانفتاح الذي عرف به المذهب الزيدي على المذاهب الأخرى.

توصيات البحث:

من خلال اطلاعنا على الإنجازات العلمية والفكرية والعملية التي قدمها الشوكاني خلال مسيرة حياته النضالية، من أجل رفع شأن المجتمع اليمني والإسلامي في مختلف المجالات. وفي الوقت الذي نشعر بأن الإمام والعلامة والقاضي الشوكاني لم يجد إنصافًا عادلًا بما قدمه من موروث علمي وفكري وعملي يخلد اسمه بعد موته.

لذا يتطلب منا تقديم بعض التوصيات، ونأمل بأن يتم العمل بهاء من قبل الجهات المعنية وهي:

- يوصي الباحث الجهات المعنية في الدولة اليمنية، بأن تعمل على جمع كل الإنجازات العلمية التي رافقت المرحلة الشوكانية، بكل مؤلفاتها ومصنفاتها بمختلف المجالات، وتقديمها وإعدادها بشكل موسوعة علمية لتصبح مرجعية لكل الأجيال المتعاقبة على المستوى الداخلي والخارجي.
- يوصي الباحث الدولة اليمنية، ممثلة بالجهات المختصة بأن تعيد النظر في إنصاف العلامة الشوكاني، بصرح علمي، لا يقل عن اسم جامعة أو مركز علمي كبير يليق بمكانة الشوكاني العلمية والعملية والفكرية التي قدمها في مسار حياته.

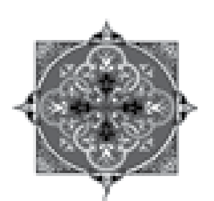
- يوصي الباحث وزارة الأوقاف والإرشاد ووزارة الثقافة، وجامعة صنعاء، إعادة النظر في بناء مركز الشوكاني المتهالك الذي يقع داخل أرضية جامعة صنعاء، حتى يصبح مركزًا علميًّا متكاملًا، ينال شرف التسمية التي يحملها (مركز الشوكاني).
- يوصي الباحث كل الجهات المعنية، وفي مقدمة ذلك الهيئة العامة للكتاب، أن تعمل على إعداد معرض علمي يقدم فيه كل الإنجازات الشوكانية العلمية بمختلف المجالات.

المصادر والمراجع:

- أحمد عزوز: الشوكاني المجدد في كتاب لباحثة جزائرية، نشر في جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط) العدد 8705، بتاريخ 28 سبتمبر 2002م، للمزيد انظر الموقع: www.aawsat.com
- أشواق أحمد مهدي محمد غليس: فكر الشوكاني السياسي وأثره المعاصر في اليمن، رسالة دكتوراه، السودان جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2004م.
- برنارد هيكل: العلماء المصلحون في اليمن، مجلة الإكليل، العدد 31، يناير 2008م صنعاء.
- جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، إصدار دار الأمل للنشر والتوزيع، لم يذكر مكان النشر، 1991م.
- حمزة علي لقمان: معارك من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية صنعاء 1987م.
- حليمة بوكروشة: معالم تجديد المنهج الفقهي أنموذج الشوكاني، كتاب الأمة يصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر العددان 90 – 91، السنة الثانية والعشرين سنة 1423هـ.
- حسن ناصر سرار: الشوكاني وسيد قطب والإبعاد الحضارية، إصدار وزارة الثقافة والسياحة صنعاء 2004م.
- حسين عبدالله العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر 992 – 1326هـ / 1516 – 1918م، إصدار دار الفكر دمشق – سورية، الطبعة الثانية سبتمبر 2001م.

- ديوان الشوكاني: أسلاك الجوهر والحياة الفكرية والسياسية في عصره 1173 – 1250هـ، تحقيق ودراسة: حسين العمري، دار الفكر للطباعة والنشر، سورية – دمشق الطبعة الثانية، 1986م.
- ذكريات الشوكاني: تحقيق/ صلاح رمضان محمود، دار العودة بيروت 1986م.
- زيد بن علي الفضيل: بحث الزيدية: علامات وأفكار، الخصائص الفكرية والمؤثرات الثقافية 16/ 5/ 2011. انظر الموقع: yemenhrc.Info/researchDetails.aspt?id=7
- شارل سان – بيرو: العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبدالله صالح موحد اليمن، ترجمة فارس غصوب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، 1999م.
- عبدالله خادم العمري: النهضة الأدبية في اليمن بين عهدي الحكم العثماني 1045 – 1333هـ، مثلث التواصل صنعاء/ المخلاف السليماني، إصدار وزارة الثقافة والسياحة صنعاء 2004م.
- محمد محمد علي محمد: الفكر السياسي عند الإمام الشوكاني: دراسة مقارنة (ماجستير) جامعة القاهرة مصر، كلية دار العلوم، 1993م للمزيد انظر 3/ 7/ 2010م الموقع: www.Alukah.net/library
- محمود قاسم الشعبي: الوحدة اليمنية والألمانية: دراسة مقارنة، مجلة الإكليل، يناير 2008م صنعاء.
- ماجد أحمد الشنقيطي: جهود الشوكاني في تفسير القران من خلال كتابه فتح القدير، منتدى البحوث والدراسات القرآنية يوليو 2009انظر الموقع: www.qk.org.sa

- نيكولاي إفانون: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 – 1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له: مسعود ضاهر الفارابي، بيروت الطبعة الأولى، 1988م.



دور الأرمن في إضعاف الدولة العثمانية (1876 - 1909م)

د. أريكا أحمد صالح عُباد[1]

ملخص البحث:

أدَّت الدولة العثمانية دورًا كبيرًا بوصفها دولة ذات سيادة، وانطوت تحت سيادتها كثير من الشعوب المختلفة في قوميتها وعرقيتها ولغتها وديانتها؛ الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تخفق في تأسيس دولة على أساس الدين؛ إذ أدَّت الأقليات، ومنها الأقلية الأرمينية دورًا بارزًا، وسببت قلقًا كبيرًا للدبلوماسية الأوربية وذلك منذ مؤتمر برلين المنعقد في العام 1878م.

مع تطور الوعي القومي للأرمن، اتجه القادة الأرمن إلى استعمال القوة، لتحقيق أهدافهم في قيام دولة أرمينية في الأناضول، وهو الأمر الذي رفضته وبقوة الدولة العثمانية، وكان ذلك أحد أسباب تدخل الدول الأوربية بالشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وبذلك كانت المسألة الأرمينية سببًا مباشرًا في انهيار الدولة العثمانية وخلع السلطان عبدالحميد الثاني.

---

(1) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - كلية الآداب/ جامعة عدن.

Abstract:

The Ottoman Empire played a big role as a sovereign state, and under its sovereignty many different peoples in its nationality, ethnicity, language, and religion entailed, which made the Ottoman Empire fail to establish a state based on religion, as minorities including the Armenian minority played a prominent role in causing great concern to European diplomacy during the Berlin Conference held in the year 1878.

With the development of the national consciousness of the Armenians, the Armenian leaders tended to use force to achieve their goals in establishing an Armenian state in Anatolia, which was rejected by the power of the Ottoman Empire which was one of the reasons for European countries to interfere with the internal affairs of the Ottoman state, and thus the Armenian issue was a direct cause of the collapse of the Ottoman Empire and the deposition of Sultan Abdul Hamid II.

مقدمة:

عاش الأرمن منذ آلاف السنين في منطقة آسيا الصغرى، وشكّل موقعهم الجغرافي نقطة مهمة في الصراع بين القوى في تلك المرحلة التاريخية، وحتى الوقت الحاضر، ومع ظهور العثمانيين وتأسيس إمارتهم ثم دولتهم فيما بعد، كان لابد أن يحدث الاصطدام بينهم.

أصبح الأرمن أقلية تعيش ضمن أراضي الدولة العثمانية، بعد أن كانت مملكة مستقلة بذاتها، وكان لها قوانينها الخاصة في الدولة العثمانية.

مع اعتلاء السلطان عبدالحميد الثاني الحكم (1876م)، تغيرت كثير من الأمور، فبدأت قلاقل الأرمن بالظهور بقوة، فكان الرد العثماني قويًا؛ الأمر الذي استدعى تدخل الدول الأوربية.



لم يكن للعامل الاستعماري الأوربي مع أهميته وقوته، واستغلاله لحالة ضعف الدولة العثمانية أي أثر أو يعمل في فراغ، لولا تلك الثغرات التي أوجدتها السلطة المركزية مجسدة بالخلافة، التي ساعدت الأوربيين في التدخل لصياغة واقع الأقليات وتنميته واقتسام تركة الرجل المريض.

في هذه الدراسة نحاول إلقاء الضوء على دور الأرمن كأقلية في إضعاف الدولة العثمانية، وذلك خلال المدة من العام 1876م، حتى العام 1909م. واختار الباحث استعمال المنهج التاريخي والتحليلي الوصفي لسير الأحداث وتطورها، أما أسباب اختيار عنوان الدراسة وزمنها فتعود إلى:

- مثّل العام 1876م بداية حكم السلطان عبدالحميد، الذي استمر إلى 1909م.
- استغلت بعض الأقليات حالة ضعف الدولة العثمانية وأعلنت معارضتها ومحاولة الانفصال عنها بمساعدة الدول الأوربية.
- شهدت هذه المرحلة ما يسمى بتدويل المسألة الأرمينية.
- دافع ذاتي تمثل بمحاولة التعمق بالتاريخ العثماني ودراسته في مراحل القوة والضعف واستخلاص العبر منه.

اشتملت الدراسة على مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التعريف بالأرمن وأصولهم التاريخية.

المبحث الثاني: تاريخ الأرمن وعلاقتهم بـ (العثمانيين - الفرس - روسيا القيصرية).

المبحث الثالث: علاقة الأرمن بسلاطين الدولة العثمانية.

المبحث الرابع: دور الأرمن في إضعاف الدولة العثمانية.

المبحث الخامس: خلع السلطان عبدالحميد الثاني.

المبحث الأول

التعريف بالأرمن وأصولهم التاريخية

مثلت أرمينيا قلعة منيعة في إقليم آسيا الصغرى منذ العصور القديمة، وجعلها موقعها الجغرافي بين القوى الكبرى عرضه للأطماع، فكانت حدودها غير ثابتة ودائمة التغيير، وكانت بمثابة الدرع الحصين الفاصل بين الأعداء، والدول المجاورة المتنافسة.

قام الأرمن قديمًا بتقسيم بلادهم إلى قسمين هما: أرمينيا الكبرى، وأرمينيا الصغرى (قلقيليا)[1]، حيث تقع أرمينيا الكبرى، شمال هضبة الأناضول في آسيا الصغرى[2]، وهي تشكل إقليمًا رئيسًا في منطقة القوقاز الجبلية الشاسعة، الواقعة غرب قارة آسيا، يحدها من الشرق نهرا الكور، والرس[3]، ومن الجهة الغربية المرتفعات الأناضولية، وسلسلة جبال البونتيك، ومن الناحية الشمالية تحاذيها بلاد جورجيا (كرجستان)، إما جنوبًا من الجهة الغربية تجاور جبال طوروس، ومن الجهة الجنوبية الشرقية سهول كل من العراق والجزيرة[4].

واللافت للنظر أن حدود أرمينيا الكبرى، لم تكن حدودًا ثابتة بل كانت متغيرة، ما بين التمدد والانكماش، التوسع والتقلص تبعًا للظروف السياسية التي تمر بها المنطقة.

(1) الجهماني 2000: 15.

(2) محمود (ب ت): 21.

(3)كي 1985 ط2: 213.

(4) الجزيرة: منطقة تقع بين دجلة والفرات، تشمل ديار مضر، ديار بكر، ينظر الحموي 2006، ج3: 54.

أما أرمينيا الصغرى، وتعرف أيضًا أرمينيا القلقيلية، تقع جنوب شرق آسيا الصغرى[1]، يحدها من الشرق جبال امانوس، ومن الشمال والغرب جبال طوروس، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط، وقد بلغت مساحتها حوالي 40,000كم مربع[2].

اختلفت الآراء حول أصل الأرمن، بيد أن أدقها يذهب إلى أنه خلال النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد أصبحت المنطقة التي تعرف بـ (**أرمينية**)، موطنًا لعدد من السكان الذين تباينوا في أصولهم العرقية، ويمكن تقسيمهم إلى مجموعتين أساسيتين:

*السكان الأصليون في المنطقة وهم من أصل قوقازي- أرمينوي، أقاموا مملكة عرفت بـ (**اورادو**)

* النازحون من البلقان، وهم من قبائل من أصول هندو-أوربية قد نزحت تحت ضغط الجماعات الالليرية[*][3].

ذكرت آراء أن أصل الأرمن يرجع إلى الجنس الآري، وهم بذلك من الأقوام الهندو-أوروبية، هاجرت جموعهم من أواسط آسيا في الألف الثالث قبل الميلاد، إلى سواحل البحر الأسود ليؤسسوا بعد ذلك دولتهم، التي امتدت من بحيرة **وان** حتى بحر **قزوين**[4].

---

(1) آسيا الصغرى: تركيا حاليًا، كانت في القرون الوسطى إقليمًا تابعًا لبلاد الروم، ثم انتقل إلى سلاجقة الترك. ينظر: كي 1985، ط2: 16، ص 16.

(2) المدور (ب. ت) ط2: 223.

(*) الاليريا: الاسم القديم للقسم الغربي الشمالي من شبة جزيرة البلقان، وهم شعوب هندو-أوربية.https//mmarf a.org.

(3) الإمام 1999: 25، 26؛ فؤاد 1998: 26.

(4)ظاهر: 1.

وقد ظهرت دراسات حديثة يشير فيها علماء السلالات إلى أن العنصر الأرميني من نتاج خليط أجناس متعددة تتكون من العنصر القوقازي- الأمينوى-الألبي-الديناري-الشمالي وعناصر أخرى[1].

ذكرت المراجع القديمة أن نسب الأرمن يعود إلى حام بن نوح عليه السلام، وأن جد الأرمن هو هايك بن لتوركوم بن تيراس بن حام بن نوح، وهذه الأمة (يقصد الأرمينية) هي من ذريته التي سكنت تلك البلد وبدأوا يتكاثرون فيها ويعمرونها[2]، كما أطلق الأرمن على بلادهم اسم هايستان نسبة إلى جدهم الأكبر هايك[3].

ويعد هايك أول من وضع الأسس الأولية في المجتمع الأرمني، والذي سمي بالمجتمع الهايكاني؛ إذ سن القوانين على طريقة حمورابي، ووزع الأراضي والمسؤوليات، وعندما توفى سلم الحكم لابنه أرميناك-أرمين[4].

كانت أرمينيا قبل أن تعرف بهذا الاسم حوالي العام (521 ق.م) يطلق عليها بلاد (أورارتو).

أو (اورارد و)، أو (أرارات) أو (خلده)...إلخ، وذلك نسبة للأقوام التي سكنتها قبل الأرمن[5]. أما الأشوريون فقد جاء ذكر أرمينيا في أواخر عهدهم باسم أرمينيا، أو أرمانيا، ارمينارا للدلالة على أرمينيا، ونجدها في مخلفاتهم الأثرية لتحل محل **نايري، واورارتو** مما يعني أن شعبًا قد اجتاح هذه البلاد واستولى عليها، وكان ذلك في القرن السادس قبل الميلاد، وهذا الشعب يقصد بهم الأرمن[6].

(1) Leyde 1960: 662.
(2) خوريناتسي 1999: 45.
(3) ارسلان 1998: 23.
(4) المدور (ب ت):100.
(5) الجهماني 2000: 8.
(6) حنا 2016: 43.

وفي العام (550 ق.م) سمى المؤرخ الإغريقي (هيكاتايوس) الشعب الأرميني بأرمينوي، وكانت هذه التسمية التاريخية الأولى للأرمن بما يشبه اسمهم الحالي، كما وجد اسم أرمينيا في النقوش المدونة في (صخرة أو حجر بهستون)[*]، والتي تركها الإمبراطور الفارسي داريوس الأول عام (521 ق.م)، التي تشير إلى بلاد الأرمن بأنها أرمينيا[1].

لم تعرف أرمينيا الدولة المركزية إلا لمراحل قصيرة من تاريخها؛ إذ بلغت أوجَّها إبَّان عهد الملك ديكران الكبير (55–95 ق.م)، حيث شيد عاصمة لدولته في **ديكراناجرد**، ووحد الأمراء الأرمن تحت سلطته خارجًا بذلك عن سلطة روما[2]، متحديًا قوتها التي كانت آنذاك إحدى القوى الكبرى في العالم القديم، والتي كانت تتجاذب أرمينيا فضلًا عن القوة الأخرى المتمثلة بالفرس.

شهدت أرمينيا خلال القرنين الرابع والخامس الميلادي، حدثين مهمين في تاريخها وكان لهما بالغ الأثر في الأحداث اللاحقة التي شهدتها أرمينيا، تمثل في انتشار المسيحية فيها، بوصفها الدين الوحيد الذي يربط الأرمن بعضهم ببعض، أما الآخر فكان اختراع حروف الأبجدية الأرمينية الخاصة بهم.

بدأ الدين المسيحي في الانتشار بين عدد من الأرمن في أول الأمر، وذلك في عهد ملك أورفه الأرمني (**إبكاريوس بن ارشام**)[**]، الذي أصيب بمرض شديد، عانى

(*) صخرة بهستون: وجدت هذه الصخرة في قرية بهستون، غربي إيران وشرقي كرمنشاة، وهي صخرة جبلية عالية عليها نقوش مكتوبة باللغات الفارسية، والبابلية، والانزانية، وثلاثتها تستخدم الحروف المسمارية، وفك رموزها السير هنري رولنسون وذلك عام 1835م، ينظر حنا 2016: 43.

(1) الجهماني 2000: 8؛ حنا 2016: 43.

(2) الإمام 1999: 26–27.

(**) أبكاريوس بن ارشام: هو ملك أورفه الأرمنية ويطلق العرب عليه الملك الأبجر أو أبجر الملك، جانجي 1868: 307.

منه لمدة سبع سنوات، وعندما سمع بمعجزات النبي عيسى عليه السلام، وقدرته على شفاء المرضى بلمسة من يده المباركة، آمن به ودعاه إلى بلاده، وأرسل الرسل لهذا الشأن، وكانوا من أهل الثقة وتبادل الرسائل مع عيسى عليه السلام كما طلب منه **إبكار** أن يأتي إليه وسيقوم بحمايته من اليهود، لاسيما بعدما أخبره الرسل أنهم يهددون حياة النبي، إلا أن النبي شكره على موقفه وإيمانه به قبل أن يراه، وأرسل له أحد تلاميذه (**تدوس الرسول**) ؛ الذي قام بعلاج إبكار، فآمنوا به جميعًا[1].

لم يكن انتشار المسيحية في أرمينيا سهل، أو تم بطريقة سلمية مثلما حصل في زمن حكم الملك إبكار، إذ بعد موت الملك إبكار، انقسمت أرمينيا إلى قسمين: أحدهما تحت حكم ابنه انانون، والآخر تحت حكم ساندروك ابن خاله وقد آمن ساندروك بالمسيحية قبل موت الملك إبكار، إلا أنه ارتد عنها تحت ضغط وزرائه، وعمل على تنكيل وتعذيب من آمن بالمسيح، وكذلك فعل انانون، وعاد إلى فتح المعابد الوثنية وعبادة الأوثان والأصنام، وقتل الرسل والمبشرين[2]، ويعتقد أن الديانة المسيحية ظهرت في أرمينيا في المدة ما بين (60–30م) وكانت مقتصرة على مناطق محدودة، وسرية[3]، وظلت البلاد تعاني من الاضطهاد، والتعذيب مدة من الزمن، إلى أن ظهر على ساحة الأحداث الأرمينية، رجل دين يدعى جريجور لوسافوريج (325–239م) الملقب (جريجور المنور)، وقد تربى تربية مسيحية، وعندما كبر عاد إلى أرمينيا لنشر المسيحية[4]، إلا أن طريقه لم يكن ممهدًا بالورود،

(1) خوريناتسيي1999: 122–125.

(2) جانجي1868: 310.

(3) المدور (ب ت): 274، 275.

(4) وهو ابن الأمير أناك الذي قتل الملك خسروف الأول، فتعرضت أسرته للإبادة ونجا جريجور الصغير حيث هرب مع مربيته إلى كبادوكيا- تقع في الجهة الغربية من آسيا ألصغرى خوريناتسي 1999: 179؛ الإمام 1999: 50

فقد تعرض للتعذيب من قبل الملك **(درطاد الثالث)**، الذي حكم أرمينيا ثلاث مرات من المدة (330–286م) الذي آمن بالمسيح فيما بعد، عمل على إصدار مرسوم بإلغاء الوثنية القديمة، وعمل على هدم المعابد الوثنية وإغلاقها[1].

تعدُّ أرمينيا من أول الدول التي آمنت بالدين المسيحي، وجعلته الديانة الرسمية للبلاد، وذلك في أوائل القرن الرابع الميلادي (301م)، وأسسوا كنيستهم على أساس دين الدولة، ويقال إن هذه الكنيسة هي من أقدم الكنائس في العالم[2].

المبحث الثاني

تاريخ الأرمن وعلاقتهم بـ(العثمانيين –الفرس –روسيا القيصرية)

حافظ الأرمن على كيانهم المستقل، مدة من الزمن، إلى أن تغيرت موازين القوى المحيطة بهم، فأصبحت المنطقة التي يقطنونها، محل أطماع الدول المجاورة لهم، سواء أكان الرومان أم الفرس أم السلاجقة الأتراك أم المغول التتار أم الروس، والعثمانيون في المراحل المتأخرة من التاريخ الحديث والمعاصر.

ما يهمنا في هذه الدراسة، هو علاقة الأرمن بالإمبراطورية العثمانية، وحتى نتبين نوع العلاقة بينهما لابد من التطرق بصورة مختصرة إلى بداية تكوين الدولة العثمانية ونشأتها وتطورها.

ينتمي العثمانيون إلى قبيلة **(قايي)**، وأصلها من عشيرة **الغز التركية**، موطنها الأصلي جبال الطون طاخ في آسيا الوسطى، وقد سميت دولتهم الدولة العثمانية باسم مؤسسها **(عثمان بن أرطغرل)**.

(1) الإمام 1999: 27، 50.

(2) مورغطاو (ب ت): 31. عزازيان 1993: 14.

وكعادة أغلب الشعوب في مراحل تاريخية مختلفة ترك هؤلاء القوم أراضيهم الأصلية نتيجة تعرضهم للهجوم من قبل المغول الذين اجتاحوا مناطقهم بقوة وعنف غير مبرر؛ الأمر الذي جعلهم يستقرون بعد رحلة طويلة، وشاقة بقيادة سليمان شاه بالقرب من نهر الفرات بين ارضروم وارزنجان **سنة**1224 **م**، ووصلوا إلى خراسان[1]. في حين **ذكر محمد فريد المحامي** في كتابه، أنهم نزحوا من سهول آسيا الغربية إلى بلاد آسيا الوسطى[2]، وبعد أن مات سليمان شاة غرقًا في الأنهار، تفرق أبناؤه، واتجه ابنه الأصغر **(أرطغرل)** إلى بلاد الفرس، وعند أحد الأنهار وجد جيشين يقتتلان؛ الأمر الذي دفع أرطغرل إلى الدخول لجانب الجيش المنهزم، الأمر الذي رجح كفة المهزوم، فأعاد له الشجاعة والقوة وانتصر في المعركة، وعلم أرطغرل أن هذا الجيش هو جيش الأمير السلجوقي علاء الدين سلطان قونية، وكافأه السلطان باقتطاع عدة أقاليم ومدن، وصار يعتمد على تلك القوة النامية والشرسة والمقاتلة في كل حروبه مع مجاوريه، ولقب قبيلته بمقدمة السلطان؛ لأنها كانت في مقدمة الجيوش التابعة للسلطان علاء الدين[3].

وبعد وفاة أرطغرل سنة 1288م تولى القيادة ابنه عثمان، أكبر أولاده الذي سار على نهج أبيه. ويعد (عثمان بن أرطغرل) هو مؤسس الدولة العثمانية، وهو الذي وضع أساس الدولة وذلك في العام 1300م، تلك الدولة التي استمرت أكثر من ستة قرون، وحكمها ثمانية وثلاثون سلطانًا وخليفة دمجوا فيها السلطتين الدينية والزمنية، كان أولهم هو عثمان بن أرطغرل، وآخرهم عبدالمجيد بن عبدالعزيز الذي تم إلغاء الخلافة في مدة حكمة الذي استمر من 1922 – 1923م.

(1) بارو 2002: 15.

(2) المحامي 1981: 115.

(3) المحامي1981: 115،حنا2016: 63،64.

ظل الأرمن يتعرضون منذ القرن الثاني عشر الميلادي وحتى القرن الخامس عشر الميلادي لهجمات، وغزوات القبائل الطورانية (السلجوقية، والمغولية، والتركمانية) إلى الاحتلال العثماني عام 1473م، وذلك في عهد السلطان محمد الثاني[1].

وبهذا أصبحت أرمينيا لأول مرة في تاريخها تحت حكم الدولة العثمانية، ومع هذا لم تكن كل أرمينيا تخضع للعثمانيين الأتراك، فقد كان الفرس يخضعون القسم الشرقي منها لسيادتهم.

ومع قيام الدولة الصفوية في فارس بقيادة إسماعيل الصفوي، تمكن من احتلال القسم الشرقي من أرمينيا، وإعادة السيطرة الفارسية عليها؛ الأمر الذي أدى فيما بعد لتعود أراضي أرمينيا إلى ساحة لصراع جديد، وهذه المرة بين الأتراك والفرس، فكان الفرس يسيطرون عليها لوقت قصير، ثم يأتي الأتراك لاحتلالها من جديد إلى عام 1627م، عندما تخلَّى الشاة الإيراني عن أرمينيا وجورجيا للعثمانيين، ولم يستطع الملك الإيراني نادر شاه الذي استعاد سيطرته عليها لمدة قصيرة من الاحتفاظ بنفوذه عليها وحمايتها من الأتراك العثمانيين، فترك للروس حمايتها، فوضع الروس يدهم على هذا الإرث، ومد سلطانهم لأول مرة إلى بقاع من أرمينيا[2].

ويتضح لنا من خلال قيام نادر شاة، الذي حكم إيران في المدة (1736 – 1747) بترك أمر أرمينيا للروس، أدخل طرفًا جديدًا وقويًا يتربص الفرصة المناسبة للانقضاض على هذه الأراضي، وكان يسعى بكل الوسائل للسيطرة على أرمينيا، ومن هنا بدأ الصدام بين الأتراك والروس، الصراع الذي استمر مدة طويلة، وأدَّى إلى إعلان الحرب بين الجانبين أكثر من مرة، خلال مراحل متفرقة من التاريخ

(1) حنا 2016: 64.

(2) عثمان (ب ت) ط2: 27.

الحديث والمعاصر لهذه القوى.

ونستعرض بصورة مختصرة لأهم الحروب بين الفرس، وروسيا القيصرية، والدولة العثمانية، التي حاول كل من الأطراف الثلاثة الاستحواذ الكامل على أراضي أرمينيا، ونوردها هنا كالآتي:

الحرب الروسية الفارسية:

وكان من أهم أسباب اندلاعها، سوء معاملة الفرس للأرمن، وزيادة الضرائب عليهم، ولم يبقَ لهم سوى إعلان المقاومة، والمطالبة باستقلال بلادهم، فاستنجدوا بالدول الأوربية لاسيما روسيا القيصرية وذلك عام 1701م، حيث وعده القيصر بشنٍّ حملة عسكرية ضد الأتراك، والفرس بشرط أن يعلن الأرمن الثورة والتمرد أولًا، ولم يحدث هذا إلا بعد مرور عشرين عامًا[1]، إذ تحركت الجيوش الروسية لمحاربة الجيوش الفارسية، وصلت إلى القفقاس، واحتلت الدربند، وبلغت بحر قزوين، وحاصرت مدينه شماخى، إلا أن الروس انسحبوا فجأة، وتركوا الأرمن في مواجهة الفرس بمفردهم، ولم يكتفوا بذلك بل اتفقوا مع الأتراك بمنحهم إقليم كراباخ؛ الأمر الذي جعل الأرمن يستمرون في المقاومة، وفي عام 1728م احتلت الجيوش العثمانية الإقليم[2].

الحرب العثمانية الفارسية:

بعد احتلال إقليم كراباخ، تطلع العثمانيون لاحتلال أراضي أرمينيا الخاضعة للدولة الفارسية، وضمها إلى باقي أراضي الأرمينية، وفي سبيل ذلك دخلت الدولة العثمانية في حروب عدة مع الفرس، وانتهت باتفاقيات وصلح بين الطرفين، وكان أغلب تلك الاتفاقيات يتم اختراقها لاسيما من الجانب الفارسي، والتي تؤدي إلى

(1) حنا 2016: 69.

(2) المدور، (ب ت): 352، 353.

تجدد الصراع بينهما، ورغم ذلك كان القسم الأكبر من أراضي الأرمن يقع ضمن إطار الدولة العثمانية[1].

الحرب الفارسية الروسية:

في العام 1768م قامت روسيا القيصرية، بشن حملة عسكرية على الفرس، وذلك في عهد القيصرة كاترين الثانية، وكان الهدف من ذلك، استعادة الأراضي الأرمينية من كل من الفرس، والعثمانيين، وقد استغلت القيصرة الجانب الديني للأرمن، وكسبت ولاءهم، كما وعدتهم بمنحهم الاستقلال لبلادهم، ودعتهم إلى الهجرة إلى روسيا، أضف إلى ذلك منحتهم الامتيازات[2]، واستمر الأمر كذلك إلى العام 1797م في عهد القيصر بولس الأول، لاحتلال قرة باغ من الفرس بمساعدة الأرمن والجورجيين، وكان ذلك في عهد ميرزا عباس ولي العهد الإيراني، واستمر القتال بين الطرفين إلى العام 1813م، وانتهى بتوقيع **معاهدة كلستان** التي بموجبها حصل الروس على إقليم غرة باغ، وبخران، والدربند، وباكو، وطاليس، وداغستان، والأراضي ما وراء القوقاز. ونتيجة لعدم رضى الشاة ميرزا عن بنود المعاهدة؛ فقد شن حربًا ضد الروس وذلك سنة 1826م، ليعود شبح الحرب من جديد، وتكون أراضي أرمينيا مسرحًا لها، حيث انضم عشرة آلاف مقاتلًا أرمينيًا - فضلًا عن أرمن إيران- إلى المقاومة، وقد تمكن الروس من الانتصار وهزيمة الفرس هزيمة ساحقة، وكان من نتائج هذه الحرب توقيع **معاهدة تركمان جاي** عام 1828م، ومن أهم بنودها ضمت روسيا إقليم قره باغ، وولايتي يريفان، ونخجوان، وجورجيا، وأعطت للأرمن في إيران حق الانتقال إلى المناطق الأرمينية التي أصبحت خاضعة لروسيا، حيث انتقل إليها أكثر من خمسة وعشرين ألف أرميني[3]. ثم آل القسم

(1) حنا 2016: 69-71.
(2) حنا 2016: 71.
(3) المدور (ب ت): 257.

الفارسي منها إلى الروس بموجب هذه المعاهدة التي أنهت الحرب الروسية الفارسية بينهما وذلك في عام 1826-1828م[1].

الحرب العثمانية الروسية:

كان من أهم أسباب إعلان الحرب، هي مطالبة اليونان بالاستقلال عن الدولة العثمانية؛ الأمر الذي أدى إلى وقوف روسيا القيصرية إلى جانبهم، وانتهاز الفرصة، لاسيما وأنهم ينتمون إلى المذهب الديني الأرثوذكسي نفسه، وفي العام 1829م أعلن القيصر (**نيقولا الأول**) الحرب على الدولة العثمانية، ووصلت الجيوش الروسية إلى **أدرنة**، وقبل ذلك سقطت مناطق قارص، وبيازيد، وارضروم[2].

ونتيجة للانتصارات الروسية والهزائم العثمانية، رأت الدول الأوربية، التي كانت تراقب الوضع عن كثب، وأدركت خطورة الأمر الذي سيؤدي إلى تفكك الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي لا تريده الدول الأوربية لاسيما في ذلك الوقت، وبتلك الصورة التي ستنتهي باستحواذ الروس على ممتلكات ما كان يعرف بالرجل المريض.

لذلك دعت إلى حل الأزمة، والخروج من هذا الوضع الخطير، وكان توقيع **معاهدة أدرنة** وذلك في العام 1829م، بموجبها نالت اليونان استقلالها. أما ما يخص موضوع الأرمن، فقد تم إهماله من قبل الروس، بل وتنازلوا عن كل الأراضي التي سبق أن احتلوها من قبل، وطلبت من الأرمن الذين يتبعون العثمانيين أن يهاجروا إلى الولايات الأرمينية التابعة لروسيا القيصرية[3]، وهكذا لم يستفد الأرمن من تلك الوعود، والمعاهدات بل كانوا ضحية في صراع القوى في مناطق وجدوا

(1) أحمد 1985: 72–73.

(2) حنا 2016: 71.

(3) حنا 2016: 71 – 73.

فيها منذ مئات السنين، بل إن تلك المعاهدات والاتفاقيات وكل تلك الحروب والتضحيات من قبل الأرمن، لم تزد الأمور إلا سوءًا، وعملت على تأكيد تقسيمها، بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية.

المبحث الثالث

علاقة الأرمن بسلاطين الدولة العثمانية

مع قيام الدولة العثمانية بضم أراضي أرمينيا إلى دولتها، دخل الأرمن بعلاقات جيدة وإيجابية مع العثمانيين، حتى كان يطلق عليهم الملة الصادقة، بل إن أحد السلاطين قال عنهم: «إنهم أفضل من يتبنون العثمانية، وأفضل من يمثلونها، خدموا حضارتنا، وحافظوا على دولتنا، وظهر فيهم عثمانيون ممتازون بخدمتهم وحسن صداقتهم»[1].

ظل الأرمن خلال تاريخهم، منذ فتح القسطنطينية، يتعايشون بسلام مع الدولة العثمانية، وتحت حكم أغلب سلاطينها، في مدة حكمهم التي امتدت أكثر من ستة قرون، حيث استفاد منهم السلاطين العثمانيون في تنمية إمبراطوريتهم وازدهارها، لاسيما وأن الأرمن كانوا قد أسسوا لهم من قبل دولًا وممالك مستقلة، وكان لهم تاريخهم الحافل، وأبجديتهم الخاصة التي ساعدتهم على حفظ تراثهم وعلومهم، وما نقلوه من علوم الشعوب التي جاورتهم، بحكم موقعهم الجغرافي.

لم تكن تبعية الأرمن للدولة العثمانية -لاسيما بعد أن أصبحت أغلب أراضيها تحت حكم الدولة العثمانية- تندرج تحت الضغط والسيطرة المطلقة للدولة، بل في إطار من التعايش السلمي بين الشعبين، مع اختلافهم الكامل عن بعضهم، حيث

(1) حرب 1991 ط 3: 123، 124.

يتضح ذلك من إعطاء لمحة مختصرة، عن سياسة أبرز السلاطين الذين كان لهم دور إيجابي في تعاملهم تجاه الأرمن.

السلطان محمد الفاتح (1451 – 1481م)

تميز الأرمن بصفة خاصة بعنصر الذكاء، والتخصص في بعض العلوم، والمعرفة في المجالات العامة؛ الأمر الذي جعل السلطان محمد الفاتح أن يعمل على الاستفادة منهم لخدمة سلطنته، بل قام بجلبهم إلى عاصمة الدولة، وفتح أمامهم أبواب الدولة[1].

وقد قام السلطان بعمل نظام الملل، وهو نظام لم يكن قد وجد من قبل، ودل ذلك على مدى اهتمام الدولة برعاياها.

و**الملة** في الاصطلاح جماعة تتألف من المواطنين المحليين، خاضعة للباب العالي لها ديانة محددة، ولا تنتمي إلى أصل عرقي واحد، وتكون وحدة سياسية، اجتماعية مستقلة. ونظام الملل استمرار تاريخي وقانوني لمصطلح أهل الذمة في الدولة العثمانية، والموظف المسؤول أمام الدولة عن إدارة شؤونها يسمى **ملة باشي**[2]، وقد بني على أسس إسلامية مستنبطة من المذهب الحنفي[3]. كما كان لقراراتهم الصفة الرسمية، إذ كانت بمثابة القانون النافذ[4]، كما تم الاعتراف بالملة أرمينية عام 1461م.

السلطان محمود الثاني (1808 – 1838م)

في عهده عاش الأرمن حالة من الاستقرار، وازدادت مكانتهم في الدولة العثمانية، وكان الأمير الأرمني (**أرتين قزازيان**)، الصديق المقرب للسلطان، وقد كان لهذا

(1) حنا 2016: 74.
(2) الملة (الدولة العثمانية) https: google.com.
(3) جواد (ب.ت) ط 2: 28.
(4) جواد (ب.ت) ط2:.83.

انعكاس طيب على وضع الأرمن، فخدموا الدولة بكل إخلاص وأمانة، واشتهرت عوائل أرمينية في هذه المدة منها **(عائلة باليان، بزجيان، وداديان، ودوزيان)**(1).

السلطان عبدالمجيد (1838 – 1861)

امتازت العلاقات العثمانية الأرمينية بالود والإخلاص، خلال المراحل السابقة من تاريخ الدولة العثمانية، إذ عرف الشعب الأرميني استقرارًا تامًا(2)، وقد ازدادت تلك العلاقة تجذرًا في عهد السلطان عبدالمجيد، حتى لقبه الأرمن بالملك الصالح، وذلك لقيامة بالإصلاحات وإعلان الخط الهمايوني-الخط السلطاني- وذلك سنة 1856م، وكان من بنود هذا الخط المساواة بين المسلمين، وغير المسلمين ممن يندرجوا تحت حكم الدولة العثمانية(3).

السلطان عبدالعزيز (1861 – 1876)

وقد لقب بالسلطان المخلص لشعوب الإمبراطورية العثمانية، وكان من أهم أقواله: **لا أريد أن أرى تفريقا بين رعاياي**، إذ بعد ستة أيام من توليه أمر الدولة أصدر خطًّا هـمايوني ثانيًا يؤيد سياسة الخط الهمايوني الأول، وفيه يطالب وزراءه بضرورة العدل والمساواة والحرية بين رعايا الدولة العثمانية(4).

وفي عام 1863م تدخل محمد أمين عالي باشا، وأجبر البطريرك الأرمني على عقد مؤتمر عام لهم من أجل إقرار تشريع يسهم فيه الأرمن في إقامة نظام نيابي، أو تمثيلي ينظم أوضاعهم في مسائل الضرائب والتعليم والصحة، ويسهم في تطور الأمة الأرمينية في إطار الدولة العثمانية(5).

---

(1) حنا 2016: 75.

(2) مصطفى 1986 ط 2: 7.

(3) مانتران 1993: 32.

(4) حنا 2016: 77.

(5) صالح1987: 122.

ونتيجة لقيام السلطان بهذه التحديثات فقد أدى إلى زيادة الأعداء حوله من داخل البلاط السلطاني، وعلى رأسهم الصدر الأعظم (محمد رشدي باشا)، ووزير الحربية (حسين عوني باشا)، ووزير البحرية (أحمد باشا قيصرلي)، وشيخ الإسلام (حسن خيرالله أفندي)، فأصدروا قرارًا بخلعه تحت حجة إخلاله بالأمور الدينية والدنيوية بالدولة والملة، فتم عزله في عام 1876م، وبعدها بمدة قصيرة وجد السلطان مقتولًا في قصره بقطع شرايين يده، واتهم في ذلك وزيره حسين عوني[1].

يتضح لنا مما ذكر أن استقرار الأرمن، أدَّى إلى تحولهم إلى ملة نشيطة اقتصاديًا ومستقرة اجتماعيًا وأكثر وعيًا، لاسيما ممن سكن في العاصمة إسطنبول، والمدن المهمة في الولايات العثمانية، إذ ازداد عدد الطلاب الأرمن المتقدمين للدراسات العليا في أوروبا؛ الأمر الذي أدى إلى غرس الأفكار الثورية والمفاهيم الجديدة، تأثرًا بالثورات الأوربية.

إلا أن هذه الأمور تغيرت بصورة جذرية، وذلك مع وصول السلطان عبدالحميد الثاني إلى الحكم في العام 1876م، إذ شهدت هذه المدة تنامي الوعي، والفكر القومي لدى الأرمن وشرعت الطموحات السياسية الأرمينية في التبلور والبروز.

السلطان عبدالحميد الثاني (1876 – 1909)

ولد في 21 **سبتمبر** 1842م، وهو ابن السلطان عبدالمجيد الأول من زوجته الثانية، وقد توفيت ولم يتجاوز السابعة من عمره، وكان يتقن اللغة الفارسية والعربية[2].

تولى السلطان أمر البلاد، في ظروف سيئة جدًا، في شتى الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بل إن الدسائس طالت السلاطين أنفسهم، لاسيما في المدة التي سبقت وصوله الحكم، حيث تم خلع عمه **السلطان عبدالعزيز**، والعثور

(1) المحامي1981: 581.

(2) عبدالحميد الثاني 1979 ط2: 11.

عليه مقتولًا في قصره في ظروف غامضة، ويتم اتهام عدد من موظفي الدولة الكبار بقتله. ويتولى بعده السلطان **مراد الخامس** الحكم، ويتم خلعه بعد مدة قصيرة جدًا، تحت ذريعة إصابته بالمرض والجنون، فتولى السلطان عبدالحميد الثاني الحكم في **سبتمبر** 1876م.

بعد وقت قصير دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد روسيا القيصرية، وكانت الدولة العثمانية في مرحلة الضعف؛ الأمر الذي أدى إلى انتصار الجيوش الروسية ووصولها إلى مشارف العاصمة إسطنبول، ومن ثم فرض معاهدة **اياستيفانو** التي نصت في البند (16) على:

(أن انسحاب القوات الروسية من المقاطعات التي تحتلها في أرمينيا (الغربية التركية)، التي سوف يصار إلى إعادتها إلى تركيا؛ قد يؤدي إلى نشوب خلافات وتعقيدات قد تضر بالعلاقات الحميدة بين الدولتين المتعاقدتين روسيا والدولة العثمانية؛ لذا يتعهد الباب العالي دون إبطاء بإدخال التحسينات والإصلاحات التي تقتضيها الظروف المحلية في المقاطعات التي يقطنها الأرمن وضمان سلامتهم)[1].

أما الدول الأوربية الأخرى، كبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والنمسا، فقد نظرت إلى الوضع بقلق وارتياب، لاسيما مع التقدم الروسي داخل أراضي الدولة، وما نصت عليه المعاهدة، وهذا سيفتح لروسيا نافذة الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمضايق (البوسفور والدردنيل) ؛ الأمر الذي جعل الدول الأوربية تدعو إلى عقد مؤتمر لمناقشة التطورات، فكان مؤتمر برلين عام (1878)، الذي جاء للحد من النفوذ الروسي، وكذلك إسقاط البند (16) في المعاهدة، واستبداله بالبند (61) في مؤتمر برلين (يتعهد الباب العالي دون أي تأخير بتحقيق الإصلاحات وإدخال التحسينات التي تقتضيها ظروف المقاطعات التي يقطنها الأرمن، وبضمان

(1) المدور (ب.ت): 396.

سلامتهم، وسيقدم الباب العالي– بشكل دوري – بيانًا بالخطوات التي يتخذها بهذا الصدد، إلى الدول المعنية بمراقبة عملية تنفيذ هذه الطلبات)[1].

يلاحظ مما سبق أن معاهدة اياستيفانو عملت لأول مرة على تدويل المسألة الأرمينية، بعدما كانت شأنًا داخليًا في الدولة العثمانية، فضلًا عن استغلال الموضوع من قبل أطراف أوربية خارجية، فروسيا أرادت من تدخلها في أول الأمر ضم أراضي الدولة العثمانية، والوصول إلى المياه الدافئة والمضايق العثمانية، أما بريطانيا فلم تكن تريد لروسيا أن تكون صاحبة النفوذ في الدولة العثمانية، ومن ثم فهي لا تريد تقسيم الدولة، بل المحافظة على بقائها موحدة إلى الوقت المناسب لها (أي لبريطانيا)، فضلًا عن إبعاد روسيا عن الهند. أما النمسا فقد كانت تريد اقتطاع البوسنة والهرسك من الدولة العثمانية، ومشاركة روسيا في بقايا الأقاليم الإسلامية في أوروبا. أما فرنسا فبقت على الحياد، لاسيما أنها خرجت منهزمة من حرب بروسيا، فقررت أن تلجأ إلى الهدوء لتعويض الخسائر البشرية والمادية، وكذلك فعلت إيطاليا، حيث إنها كانت حديثة العهد بوحدتها، فقررت تقوية وحدتها السياسية، لذا ابتعدت عن الاشتباكات الأوربية.

أما موقف الأرمن أنفسهم تجاه الدولة العثمانية، فقد تعرض للتبديل والتغيير، فبعد أن كانوا الملة الصادقة المخلصة للدولة العثمانية، بدأوا بالوقوف إلى جانب روسيا، حيث غلب عليهم الانتماء الديني على انتمائهم للوطن الذي استقروا فيها منذ مئات السنين، فضلًا عن نمو الوعي القومي بصورة واضحة بينهم؛ الأمر الذي جعل الأرمن يعيدون التفكير بما كان لهم في سالف الزمان، واستعادة مملكتهم وأراضيهم، فوجدوا في روسيا الحليف القوي الذي سيعيد آمالهم.

(1) عثمان (ب.ت): 29.

فمنذ منتصف القرن التاسع عشر طرأ على المجتمع الأرمني تغييرات عميقة، تمثلت باليقظة الثقافية التي تميزت بتطور التعليم، من خلال تطوير شبكة من المدارس الحديثة، وإرسال الشباب الأرمن إلى أوروبا، لتلقي العلم الحديث، وزيادة الصحف والكتب الصادرة بالأرمينية[1]

فضلًا عن تغلغل الأفكار القومية الثورية، عبر الشباب الأرمني العائد من أوروبا، الذي تشبع من أفكار الثورة الفرنسية؛ الأمر الذي جعل الأرمن يدعون إلى تغييرات جذرية للمسألة الأرمينية.

كما أدَّت الإرساليات التبشيرية دورًا كبيرًا، في إيقاظ القومية الأرمينية في القرن التاسع عشر[2]، التي كانت قد تعايشت بسلام مع العثمانيين والأقوام الأخرى.

حاول الأرمن لاسيما المقيمين في أوروبا، استغلال ضعف الدولة، وحالة التفكك للولايات التي كانت تابعة للعثمانيين، وذلك لإحياء فكرة إقامة وطن قومي لهم إسوة بالبلغار، وغيرها من القوميات التي نالت استقلالها عن الدولة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين الأرمن والحكومة العثمانية، إذ بدأ الأرمن يظهرون تذمرهم من جباية الضرائب، ثم أخذوا يشتكون من الأكراد المسلمين، وقدموا التماسًا رسميًا إلى السلطان[3]، على الرغم من العلاقات التاريخية الطيبة بين القوميتين الكردية والأرمينية، مع وجود الاختلافات اللغوية والدينية بينهم.

في الوقت ذاته كانت الدولة العثمانية، بقيادة السلطان عبدالحميد الثاني، تراقب ما يحصل من قبل الأرمن، وذلك في أثناء الحرب الروسية الأخيرة، وخيانة الأرمن

(1) مانتران 1993: 215.
(2) مانتران 1993: 216 .
(3) ظاهر (ب.ت): 32.

لهم، ووقوفهم إلى جانب الروس؛ حيث كان الأرمن يظنون أن روسيا ستعيد لهم ما فقدت من أراضي، هذه الأمور جعلت السلطان ذا الطبيعة المتسامحة مع الملل الأخرى في الدولة العثمانية يغير سياسته تجاه الأرمن، ورغم أن الأرمن عاشوا في رفاهية وسعادة، وكانت العائلات الأرمنية المعروفة تعيش في إسطنبول كالأمراء، وشوهد بعد عام 1856م، من حصل على منصب وزير وهو أعلى منصب مدني في الدولة، وكان منهم وزراء معتمدون عند السلطان عبدالحميد الثاني[1].

ومع ضغوط أوروبا؛ إلا أن السلطان عبدالحميد الثاني، لم ينفذ ما أجبرته الظروف على الاعتراف به من مواد مجحفة، جاءت في معاهدة ايا استيفانو، ومع عدم رضاء القوى الدولية بهذه المواد، فقد عمل جاهدًا على ألَّا تتفق تلك القوى لتأييد المعاهدة، وبذلك يخسر المناطق الست التي كان يقطنها الأرمن (ارضروم، ديار بكر، سيواس، خربوط، ان، بتليس)، بل ويخسر أجزاء من دولته، لتنفيذ أجندة معادية، حيث إن الأرمن لا يشكلون أكثرية في الـ 20 ولاية التي تشكل المقاطعات الست. بل إن السلطان أخبر السفير الألماني أنه يرجح الموت على أن يطبق هذه المادة السخيفة، واستطاع كسب مساندة النمسا – المجر، فضلًا عن ضغط كلا من إنجلترا وفرنسا وروسيا لم يكن كافيًا، من أجل وضع هذه المادة موضع التنفيذ[2].

يتضح لنا مما سبق ذكره أن الأرمن والحكومة العثمانية، كانوا في حالة من العداء بعد الحرب الروسية العثمانية التي شنتها روسيا على الدولة العثمانية، في العام 1877م، وكان لموقف الأرمن منها الأثر السلبي بالنسبة للعثمانيين عامة، وللسلطان عبدالحميد خاصة، إذ كانوا ألعوبة بيد روسيا، إذ يذكر السلطان عبدالحميد، في

(1) اوزتونا 1990: 129.

(2) اوزتونا 1990: 129،130.

مذكراته أن الأرمن ظلوا ساكتين متعقلين، من تلقاء أنفسهم، ولأنهم لا يمتلكون قوة قط فإنهم – مثلهم في ذلك مثل الأقوام الأخرى – كانوا يستطيعون الانتظار إلى وقت آخر، لكن أعمال التحريك والفتنة دفعت بعضهم إلى الإسراع في التمرد[1]، وهنا نلاحظ أن السلطان عبدالحميد، يشير إلى أن الأرمن قد وجدوا المساعدة للقيام بعملية التمرد وإثارة النزعة الانفصالية، والاستقلال عن الجسد العثماني وتنفيذ أجندة أوربية، تهدف إلى القضاء على المسلمين المتكلمين بالعثمانية، كما تم تشكيل أول جمعية ثورية أرمينية ضد السلطان والدولة العثمانية تأسست في باريس، أي كانت مدعومة من الخارج، وهذا ما أكده السلطان عبدالحميد في مذكراته.

أخذ الروس يحرضون الأرمن على الثورة، وأخذ رجال العصابات الأرمينية بالاعتداء على المسلمين والقرى التركية والكردية شرق الأناضول، ويقتلون أهلها؛ الأمر الذي دفع القوات العثمانية إلى التدخل[2]، فعملت على إيجاد الحل، من خلال الأكراد والشراكسة، وأبعاد المسلمين البلقان قسرًا عن ديارهم؛ ليكونوا بمثابة اليد الضاربة للمتمردين، وتم تشكيل قوات خاصة في العام 1891م، سميت **الفرسان الحميدية**، وكان الهدف منها القضاء على التمرد وتأديب العصاة، وقطاعي الطرق، وبذلك تخلت الدولة العثمانية عن مواد معاهدة برلين، التي تدعو فيها إلى الإصلاحات، وذلك من خلال توطين القبائل الكردية، في المناطق الأرمينية؛ الأمر الذي دفع الأرمن لمقاومة هذا التوطين[3].

(1) حرب 1991: 124.
(2) حرب 1990: 42.
(3) ظاهر (ب.ت): 3.

المبحث الرابع

دور الأرمن في أضعاف الدولة العثمانية

كان الشعب الأرميني يحلم بإعادة إحياء مملكته بعد زوالها. وقد مثّل انفصال بلغاريا عن الدولة العثمانية حافزًا كبيرًا لعودة الأرمن في المطالبة بتحقيق حلمهم، إلا أن وضع الأرمن لم يكن بوضع بلغاريا نفسه، حيث يتمركز الأرمن شرقي الأناضول ضمن أراضي الدولة العثمانية، الأمر الذي كان من الصعوبة أن تسمح الدولة العثمانية بإقامة دوله أو حكم ذاتي لهم، حيث تشكل خطرًا على أمن الدولة، وستكون ألعوبة بيد كل من روسيا وإنجلترا، فضلًا عن قيام دولة مسيحية في وسط مسلم، أما بلغاريا فالمحيط بها كان مسيحي، وكانت أبعد مسافة عن مركز الدولة العثمانية، عكس منطقة الأناضول.

أمام هذه التحديات وحالة الشد بين كلا الجانبين العثماني والأرميني شكل الأرمن جمعيات وأحزاب سياسية مثل جمعية (الوطنيين) في تفليس، وجمعية محبي الخير، وفدائيان في قيليقيا، وجمعية ارارتلي، والاتحاد والخلاص في **فان** جمعية محبي المدرسة – شرفلي وجمعية قيليقيا في منطقة موش، وجمعية المسلحين في 1880م في ارضروم، وشباب أرمنستان في قفقاسيا[1].

مع تطور الوعي السياسي والفكري للجماعات القادمة من أوروبا، التي انهالت بشغف ونهم على أفكار الثورة الفرنسية، والدعوة للحرية والمساواة والعدل بين طبقات المجتمع، تطورت الأحزاب الأرمينية، واختلفت توجهاتها السياسية، وكان من أهم تلك الأحزاب هي التالية:

(1) حنا 2016: 83.

* **حزب الارمينكان**: تأسس عام 1885م، وقد أسسه **قسطنطين كامسرا**، ويعد أول حزب سياسي تأسس في أرمينيا، في مدينة **فان**، ولم يتبنَ الحزب أي فكر اشتراكي، تم تولى **مكرديج برتقاليان**، وتم نفيه إلى فرنسا من قبل السلطات العثمانية، وأسس صحيفة اسماها **أرمينية**[1]، وقد حل الحزب بعد العام 1886م، وذلك بعد أن قام بحركة عصيان واسعة في تركيا، وقد دافع هذا الحزب عن حقوق الشعب الأرميني ومطالبه[2].

* **حزب الهنشاك أو الهنشاق**: بمعنى المنبه، وتأسس بجنيف (سويسرا) في العام 1887م[3]، على يد طلبة أرمن ممن يستكملون دراستهم في سويسرا وفرنسا، وكان أبرزهم **مهران دامديان**، الذي بدأ حياته الثورية بالانضمام إلى الحزب، وشارك في الأحداث الدامية عام 1890م، واعتقل من قبل السلطات العثمانية، إلا أنه هرب إلى بلغاريا ومنها إلى رومانيا، أسس في مصر حزب جديد أسماه (الهنشاك المعاد تكوينه)، وهو حزب اشتراكي ديمقراطي[4].

* **حزب الطاشناق**: وتعني بالعربية الحزب الثوري الأرميني، تأسس في مدينة **تفليس** عاصمة جورجيا، وذلك في العام 1890م[5]، أسسه **كريستابور ميكائيليان وستيبان زوريان وسيمون زافاريان**، للدفاع عن الشعب الأرميني المضطهد من قبل السلطات العثمانية.

شارك الحزب منذ أيامه الأولى بتنظيم المقاومة الأرمينية ضد المذابح التي حدثت ضد الأرمن بين سنتي 1894-1896 م من قبل الحكومة العثمانية،

(1) بوقار. فتحية، أوبخته. أمينة 2016-2017: 46.
(2) المدور (ب.ت): 507.
(3) الإمام 1999: 41.
(4) بوقار. اوبخته 2016-2017: 46.
(5) الإمام 1999: 41.

فانتشرت شعبية الحزب بسرعة في المناطق ذات الكثافة الأرمينية في الدولة العثمانية، وروسيا القيصرية.

تعاون الحزب مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، الموجودة في جميع أنحاء روسيا القيصرية وشارك معها في الثورة الروسية سنة1905 م، قام بتنظيم النقابات العمالية في المناطق التي بها كثافة سكانية أرمينية[1].

يبدو أنه مع اختلاف مسميات الأحزاب الأرمينية، إلَّا أنها كانت تطالب بإعطاء الأرمن نوعًا من الحكم الذاتي، والاستقلال الإداري بالمقاطعات الأرمينية الست شرق الأناضول، والقيام بإصلاحات مثلما تعهدت بذلك الدولة العثمانية، أمام الدول الأوربية.

اتجهت بعض الأحزاب إلى العمل الثوري والفدائي، وذلك من أجل تحقيق أهدافها، وبالذات بعدما رأى قادة الأحزاب تخلي الدول الأوربية عن قضيتهم، لاسيما بعد أن استغل السلطان عبدالحميد اختلاف وجهات النظر الأوربية لقيام كيان أرميني مستقل بذاته، ومصلحة الدولة الأوربية من إبقاء الدولة العثمانية موحدة إلى أجل غير محدد، لذا رأيناهم يضعون مصالحهم أولًا، وجعل المسألة الأرمينية ورقة ضغط ضد الدولة.

أدت الثورات المتكررة من قبل الأرمن، بفعل الدعاية التي كانت تبثها الأحزاب والجمعيات الأرمينية، والتي كانت تتم عبر الصحف والمنشورات، وتدعو إلى الثورة ضد العثمانيين، أدَّت إلى انتهاج الباب العالي سياسة قمعية وعنيفة ضدهم، إذ كانت بين خيارين، أحدهما إبقاء الأرمن في منطقة شرق الأناضول ومن ثم تدخل روسيا وبريطانيا لحل القضية الأرمينية، وهذا معناه انهيار الدولة العثمانية، والآخر

(1) حزب الطاشناق www.wikizero.com تاريخ آخر زيارة 24\10\2019.

إبقاء الدولة العثمانية عن طريق إقصاء الأرمن من فضائهم الجغرافي، وهذا كان ما اختاره السلطان[1]. ولعل من أهم تلك الثورات:

حادثة صاصون (ساسون): وهو إقليم جبلي يقع جنوب موش، بين سلسلتي كورنيك، واندوك، وتتكون من 110 قرية، وعدد سكانها21 ألف نسمة، منهم 40٪ من الأرمن، والباقي أكراد وجراكسة. وفي السابق كان أهالي المنطقة يدفعون الضرائب للأكراد من أجل الحماية، إلا أنه بفعل تأثير الطاشناق رفض الأرمن في صاصون دفع الضرائب[2]، فقام الطاشناق ومن وقع تحت تأثير دعاية الحزب من الأرمن بأعمال وحشية ضد القرى الأرمنية والمسلمة، وعملوا على نشرها في الصحافة الأوروبية، على أساس أنها أعمال القوات العثمانية، وكان الأرمن بدرجة من الهياج والقوة، فقاموا بعصيان في المقاطعات الكبرى، مثل **ارضروم**، **وان**، **ودياربكر**، **وطرابزون**، **وكسيواس**، الأمر الذي دفع زكي باشا إلى اتخاذ إجراءات صارمة، بأمر من السلطان عبدالحميد لوقف التمرد والعصيان، وإعلان الأحكام العرفية[3].

كان الأرمن يهدفون من وراء هذه العمليات، إلى لفت أنظار الدول الأوربية، فتقدمت بريطانيا بمذكرة للباب العالي بتطبيق المادة (61) من مؤتمر برلين، ونجح السلطان بإبعاد كلٍّ من فرنسا وروسيا من تحالفهما مع بريطانيا، ومن ثم أصبحت بريطانيا دون مؤيد لها في عملية الضغط على السلطان لتطبيق ما نصت عليه المادة، الأمر الذي دفع السلطان إلى رفض المذكرة المؤرخة بتاريخ (3/ 6/ 1895م)، وانسحاب الأسطول الإنجليزي الذي كان متأهبًا في مضيق **جنا قلعة**، من أجل إرهاب السلطان عبدالحميد[4].

(1) شرف1997: 172.
(2) بوقار. اوبخته 2016–2017: 49.
(3) اوزتونا 1990: 131.
(4) اوزتونا 1990: 132.

وقد كان لحادثة صاصون أثرها الكبير في زيادة حدة العداء بين الجانبين، العثماني، والأرميني، فضلًا عن استغلال الحادثة كورقة ضغط للدول الأوربية على الدولة العثمانية عامة، والسلطان عبدالحميد، إذ إن بريطانيا مع انسحابها إلا أنها ظلت تدعم المتمردين الأرمن ماديًا، ومعنويًا.

كما أن هذه الحادثة لم تكن الأولى في صاصون، بل سبقتها عدة حوادث متفرقة، أقل حدة من حادثة العام 1895م لاسيما منذ العام 1881م.

حادثة إسطنبول 1895 م: بعد أحداث صاصون عمل الأرمن على نقل ساحة الشغب والتمرد إلى العاصمة العثمانية؛ وذلك لكسب التأييد الأوروبي، ولتكون أمام العالم أجمع، حيث قاموا بإثارة الشغب في أحياء إسطنبول، لاسيما الأحياء الأوروبية، حيث تم نقل موجة الاضطرابات إلى هناك، الأمر الذي زاد من خطورة الوضع المتأزم(1). وحول ذلك يذكر كاتب أرمني هذا الموضوع **قائلاً**: «احتجاجًا على عدم حل مشاكل الأرمن؛ قام الأرمن بمظاهرة كبيرة وذلك في سبتمبر من عام 1895م، وقامت قوات الجندرمة (الشرطة) بمحاصرة المظاهرة، وأطلقت الرصاص عليها، ونتيجة ذلك قتل عشرات الأرمن، وجرح المئات، كما اعتقلت الجندرمة كثيرًا من الأرمن، وقامت بتسليمهم إلى طلاب المدارس الدينية في إسطنبول، الذين بدورهم قاموا بضربهم حتى الموت، استمرت هذه الحملة حتى 3 أكتوبر، وفي 8 أكتوبر قام مسلمو طرابزون بقتل وحرق آلاف الأرمن، هذه الأحداث أصبحت تتواتر في العديد من مدن شرق تركيا لتصبح سلسلة من الإبادة الجماعية المنظمة تحت رعاية السلطة العثمانية، وتكررت في محافظات ارزيرجانه، ارضروم، غوموشخان، بايبورت، أورفه، وبيتليسه»(2). ومن جهة

(1) الشناوي 2004: 343.

(2) المسيحية حاضرًا، الإبادة التركية للأرمن1915، عار إمبراطورية وخطيئة أمة، http: / /puresoftwarecode.com /2-ChAr-Genocide.htm، تاريخ الزيارة 19\11\2019.

أخرى نرى السلطان عبدالحميد يتحدث عن ذلك المشهد «وعندما عرف الأرمن أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى مبتغاهم بالأعمال التي قاموا بها في الأناضول، دفعوا بعصاباتهم وجمعياتهم إلى استانبول (إسطنبول)، وعملوا على إثارة المتاعب فيها، ونجحوا في هذا...»[1]، ونتيجة أعمال العنف والترويج لها في الصحافة العالمية، فقد طالبت الدول الأوربية من السلطان عبدالحميد أن يقوم بتطبيق ما يلي:

- إدخال الإصلاحات في الولايات الست شرقي الأناضول.
- العفو عن الإرهابيين الأرمن الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن أو النفي، والأفراج عن المعتقلين السياسيين.
- إنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ الإصلاحات لمنع تجدد الاضطرابات.

كان رد السلطان الموافقة على ما ذكر، لاسيما بعد وساطة الدول الأوربية (روسيا، وفرنسا، وبريطانيا)، وهدفه من وراء هذه الموافقة تبديد القضية، وتهدئة الرأي العام الأوربي، والدول الأوربية[2]. وهذا ما حصل فيما بعد، إذ خفَّت الضغوط الأوربية بعض الشيء، وابتعدت عن إثارة التمردات والاضطرابات للأرمن ضد الدولة.

حادثة البنك العثماني 1996م: في 26 أغسطس 1996م، قامت مجموعة من عصابة الطاشناق الأرمينية، يقودهم (كاريكين باسترمادجيان) و (بيدروس باريان) بالسطو على البنك المركزي العثماني، وكان عددهم 26مقاتلًا يحملون القنابل اليدوية، وقنابل الديناميت، وبأيديهم المسدسات والخناجر، وكان الهدف من ذلك جذب اهتمام الرأي العام الأوربي، تجاه قضيتهم ومطالبهم، لاسيما بعد انشغال الدول الأوربية في الصراع فيما بينها على ما كانت تطلق عليه الرجل المريض[3].

(1) حرب1991: 127.

(2) طقوش 2013 ط3: 461.

(3) ملحق ازتاك، للشؤون الأرمينية، (الهجوم على المصرف العثماني عام1896م من قبل الثوار الأرمن) (9). تاريخ الزيارة 9\10\2019 www.aztagrabic.com.

بدأت العملية بمحاولة اقتحام العصابة الأرمينية لمقر البنك، ووقع إطلاق نار كثيف بينهم وبين حراس البنك، وحاصرهم الجنود العثمانيون، وألقت العصابة القنابل، واستطاعوا اقتحام البنك، وعملوا على وضع 700 قنبلة في أنحاء المبني، وأخذوا رهائن من الموظفين العثمانيين والأوربيين، وهددوا بنسف المبنى بمن فيه إن لم تؤخذ مطالبهم بعين الاعتبار، وبلغ عدد القتلى من الجانبين نحو عشرة في اليوم الأول، بما فيهم أحد قادتهم **بيدروس باريان**[1].

كما تشير الروايات أن جواسيس السفارة البريطانية في إسطنبول مدوا أعضاء العصابة الأرمينية بالسلاح للسطو على البنك العثماني. استمر احتلال البنك لمدة 14 ساعة، وطالبت العصابة الأرمينية السلطات العثمانية بالوعد بإجراء إصلاحات سياسية، وتحسين أوضاع الأرمن في الدولة العثمانية، فضلًا عن عدم القبض على المشاركين في هذه العملية، وكان القنصل الروسي ورئيس البنك السيد **أدكار وينسنت**، استطاعوا إقناع الأرمن بمغادرة البنك، ووعدهم بتنفيذ مطالبهم، فضلًا عن منحهم ممرًا آمنًا للخروج من البنك. وكانت مطالبهم:

- تعيين مندوب سامي من الدول الأوربية على المناطق الأرمينية.
- يعين المندوب السامي الولاة، والمتصرفين، والقائمين على أن يصادق السلطان عليه.
- تنظيم تشكيلات الجيش والشرطة تحت قيادة ضباط أوربيين.

كما تم الاتفاق على إخلاء سبيل الرهائن الأوروبيين والعثمانيين، ومغادرة أفراد العصابة العاصمة العثمانية إسطنبول، إلى مدينة مرسيليا الفرنسية، مع الضمان

(1) الدولة العثمانية مالها وما عليها بحيادية وموضوعية، شبكة منتديات قدما، تاريخ الزيارة، الزيارة 2019\10\9www.qudamaa.com.

الشخصي لأمنهم، وبالفعل غادر 17 من أفراد العصابة الأرمينية إسطنبول، وذلك على ظهر سفينة ادكار الشخصية[1].

وبهذا انتهت الحادثة، بعد أن نجح الأرمن ومن ينتمي إلى حزب الطاشناق الثوري للفت الأنظار وبقوة إلى الشأن الأرمني، إلا أنها كانت بمثابة الشرارة الأولى للأعمال الإرهابية في التاريخ الحديث والمعاصر، وتبع ذلك العديد من الأعمال التي نصفها اليوم بالإعمال الوحشية والإبادة، حيث إن كل من الطرفين المتنازعين حاول أن يطمس هوية الآخر، ذلك الآخر الذي عاشا معًا في سلام ووئام وتسامح لمئات السنين، إذ إن الرصاصات التي أمطرها الأرمن في البنك على الجنود والشرطة والمدنيين، أدت إلى رد عنيف من قبل سكان العاصمة إسطنبول، إذ راح ضحية هذه العملية ما يقارب ال 7000 أرمنيًا، وذلك كردة فعل للأعمال التي قام بها الأرمن في البنك[2].

لقد مثلت هذه الحادثة أول هجوم مسلح من قبل الأرمن على العاصمة العثمانية، التي يقطنها أعداد كبيرة منهم، فضلًا عن وصف العملية بالعملية الإرهابية، حيث تم أخذ الرهائن من الأوربيين والعثمانيين وممن وجد داخل البنك ساعة الهجوم. كما يبدو أن العملية كان مخططًا لها مسبقا وبدقة، وبتعاون أجهزة استخباراتية أوربية، إذ إن الأرمن مع تصميمهم على وضع المسألة الأرمينية أمام أنظار العالم، إلَّا أنهم لا يمتلكون ـ لاسيما في ذلك الوقت ـ هذا التكتيك والمعلومات الدقيقة عن البنك العثماني، الذي لا يمتلك فيه العثمانيون شيئًا منه سوى اسمه، كما أن الدخول إليه ليس بهذه البساطة، وإدخال أسلحة متنوعة إليه ليس بهذه السهولة.

(1) ظاهر (ب.ت): 4.
(2) ظاهر (ب.ت): 5.

حادثة الباب العالي والسوق القديم: وفي هذا الشأن قام الأرمن وبتحريض من عصابة الهنشاق، بالتجرؤ على القيام بالهجوم على الباب العالي، في قلب إسطنبول[1]، والذي كان عبارة عن إحداث صخب في المدينة، إلا أنها تحولت إلى مواجهات دامية بين القوات العثمانية والأرمن، وذلك عند مهاجمة الصدر الأعظم في مكتبه، وأدت تلك المصادمات إلى إصابة الموظفين في المكتب بإصابات بالغة، وذلك نتيجة الاشتباكات مع الأرمن[2].

حادثة القنبلة: في عام 21/ 7/ 1905م حدثت محاول لاغتيال السلطان عبدالحميد، وذلك بوضع 80**كغم** من المتفجرات مع 20**كغم**، من قطع الحديد في مركبة أوقفت في فناء الجامع الذي كان يصلي فيه السلطان أيام الجمع، ووقتت القنبلة بحيث تنفجر في الوقت الذي يخرج فيه السلطان من الجامع، وقد تأخر السلطان في الخروج قليلًا فانفجرت القنبلة، والسلطان في المسجد محدثة دويًا هائلًا تردد صداه من أقصى إسطنبول إلى أقصاها، قتل في هذا الانفجار21 شخصًا وجرح 32 آخرين...[3].

وفي مذكرات الأميرة عائشة بنت السلطان عبدالحميد الثاني، تذكر هذه الحادثة قائلة: في تلك الأثناء، سمع دوي مخيف انطلق بشدة مثل المدفع باتجاه برج الساعة، وكان هذا الصوت أقوى من صوت المدفع وأكثر منه رعبًا. وقد تحول فناء الجامع في لحظة واحدة إلى حالة من الفوضى، غطَّاه الدخان والرماد، وكانت تمطر أشياء على رؤوسنا، وتسقط أحجار من برج الساعة[4].

جرت هذه المحاولة بعدما أيقن الأرمن أن السلطان عبدالحميد، لن يطبق البند الوارد في معاهدة برلين - التي اضطر السلطان على توقيعها - حول الامتيازات

(1) مانتران 1993: 219.

(2) الشناوي 2004: 346.

(3) علي 2008 ط4: 116.

(4) عثمان أوغلى 1991: 123.

والمؤسسات الضرورية التي طلبتها الدول الأوروبية الكبرى، من الدولة العثمانية لتأسيس حكم ذاتي، مستقل للأرمن مع أنهم كانوا أقلية في الدولة العثمانية.

حاول الأرمن اقتناص الفرص بالتعاون مع الجهات الصهيونية، وعلى رأسها تيودور هرتزل الذي يئس هو بدوره من أخذ وعد باقتطاع أرض فلسطين، والسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، وشراء الأراضي فيها[1].

وظهر من التحقيق أن وراء العملية جمعية طاشناق الأرمينية، وعلى رأسهم الإرهابي **ادوارد جوريه**[2]، فضلاً عن عدد من الإرهابيين البلجيكيين. وقد أوضحت التحقيقات أن العربة تم استيرادها من فينا (النمسا)[3].

كان رد الفعل العثماني تجاه هجمات الأرمن، والشغب، والقتل للمسلمين في ولايات الأناضول الشرقية، أن وضعت السلطات العثمانية أمام خيار صعب، إلا وهو **المواجهة**، لاسيما وإن تلك الفئات الأرمينية التي أثارت الفوضى، كانت مدعومة من الدول الأوربية، وكذا من فئات عثمانية كانت ترى في هجمات الأرمن على بني جنسهم من المسلمين سيؤدي بهم إلى الوصول لأهدافهم التي كان من أهمها إسقاط حكم **السلطان عبدالحميد الثاني**، فضلًا عن مؤامرات اليهود التي أرادوا بها الحصول على وعد من السلطان عبدالحميد الثاني للوصول إلى أرض فلسطين، وهو الأمر الذي كان يرفضه بشدة السلطان، لذا كان اليهود يسعون وبقوة إلى إزالة السلطان وإسقاطه عن الحكم.

يتضح مما ورد سابقًا، أن الدولة العثمانية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك الهجمات المدعومة من قبل أعداء الدولة العثمانية، وأنها أيضًا كشفت الأعداء الحقيقيين للدولة، وهم من كان يظهر الود والنصح للدولة، ومن جانب آخر

(1) علي 2008: 116.

(2) عثمان أوغلى 1991: 126.

(3) حرب1991: 166.

كانوا أكبر الداعمين للأرمن في أعمال الشغب، والفوضى، والقتل سواء أكان في إسطنبول أم الولايات العثمانية الأخرى.

كان لهذه الأحداث التي مر بها الأرمن والدولة العثمانية، أن جعلت للأرمن حضورًا في المحافل الدولية، وكان من أبرزها مؤتمر الأحرار العثمانيين المنعقد في باريس عام 1902م[1]، وحضره الكثير ممن ينخرطون ضمن الدولة العثمانية، وقد ترأس المؤتمر الأمير صباح الدين - كان من أهم المعارضين للسلطان عبدالحميد وهو أحد أفراد العائلة العثمانية - الذي كان يدعو إلى المساواة بين رعايا الدولة جميعًا، وبعد انعقاد هذا المؤتمر تم تأسيس حزب سياسي أرميني، يتماشى بأهدافه مع مطالب الأرمن، وأطلق عليه **جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية الإدارية**، وكان لهذا الحزب فروع في مناطق مختلفة. أما عن برنامج الحزب فيدعو إلى اللامركزية، ويكفل للقوميات حقوقهم القومية، وإسهامهم في شؤون ولاياتهم[2]. وفي العام 1907م تم عقد المؤتمر الثاني للأحرار، في مدينة باريس، وقد دعت إلى انعقاده **جمعية الطاشناق الثورية الأرمينية**، وقامت بدعوة المناوئين لحكم عبدالحميد الثاني وتوحيد صفوفهم، مع الإبقاء على وحدة الدولة[3].

المبحث الخامس

خلع السلطان عبدالحميد الثاني

تتالت الأحداث في الدولة العثمانية بسرعة، وتفاقمت الأمور بصورة سيئة، واتخذت طابع عنيف، وأخذت الفتن والمشاكل الداخلية بالتزايد؛ الأمر الذي أدى

(1) الشناوي 2004: 355.

(2) الشناوي 2004: 359.

(3) الشناوي 2004: 361.

إلى استغلاله من قبل جمعية (**الأتراك الشبان**) أو ما يعرف بـ (**تركيا الفتاة**)، ففي عام 1908م تحركت أفواج من الجيش العثماني الموجود في مقدونيا حول العاصمة، ومع انتشار التمرد طالبوا بتجديد الدستور، والإطاحة بالسلطان عبدالحميد الثاني، والمساواة، والحرية، والديمقراطية[1].

في هذا الوقت آثر السلطان عبدالحميد الثاني محاولة مصَّ غضب المتمردين، وأعلن عن إعادة الدستور والحياة النيابية في الدولة، إلا أن المتمردين لم يكتفوا بذلك، إذ أرادوا إزاحته من المشهد السياسي، وإبعاده بصورة تامة عن الحكم، ونجحوا في ذلك نتيجة قيامهم بما يعرف بالتاريخ العثماني **بالحركة الرجعية،** وذلك في 13/4/1909م إذ اتهموا فيها السلطان بالتآمر على الاتحاديين، وهذا الأمر لم يحدث، بل كانت أكاذيب وافتراءات من قبل المتمردين ومن ساندهم؛ للوصول إلى حجة لخلع السلطان، والتخلص منه، لاسيما وإن من فرح بهم وأقام الاحتفالات بوصول الاتحاديين إلى السلطة وإعادة الدستور الواقف العمل به منذ عام 1876م، ممن ينتمي إلى القوميات المتعددة داخل نسيج الدولة العثمانية؛ انصدموا بالواقع الذي يعيشونه آنذاك فضلًا عن أن الوعود والآمال الكبيرة لم تجد لها مكانًا على أرض الواقع، فبعد إعلان إعادة الدستور حدثت أمور كثيرة، أولها أن جمعية الاتحاد والترقي أصبحت قوة تأمر وتنهى من وراء الستار أولًا ثم بشكل علني، وأخذت فروع الجمعية تنتشر في جميع أنحاء البلاد بسرعة، وتجمع حولها الانتهازيين والوصوليون. مما يدل على أن عهدًا قد انطوى، وبدأ عهد جديد، فمن أراد الوصول إلى بغيته فلا بد من التصفيق لهذا العهد ولرجال هذا العهد[2].

(1) الجهماني 2000: 29.
(2) علي 2008: 251.

لم يجد الاتحاديون سوى مسألة خلع السلطان ومن ثم رمي التهم عليه، ليبرروا للآخرين بأنه كان وراء هذا التمرد والعصيان، الذي كان سيؤدي إلى حرب أهلية داخل العاصمة العثمانية.

كانت الأمور تزداد صعوبة، وكان الاتحاديون يريدون الوصول إلى الحكم، وذلك من خلال إبعاد السلطان عبدالحميد الثاني، وتنصيب أخيه السلطان رشاد، فقام الاتحاديون بإرسال هيئة من المجلس الوطني، وفي هذا الأمر نقتبس من مذكرات الأميرة عائشة التي كانت موجودة في القصر في أثناء هذه الأحداث «**فدخلت الهيئة يتقدمها الباشكاتب وكانت تضم أربعة أشخاص، وقفوا أمام والدي، وحيَّاه كلٌّ منهم، وردَّ أبي التحية، وكان القادمون هم: أسعد طوبتاني الأرناؤوطي، وعارف حكمت باشا الأظ، والأرمني ارام أفندي، واليهودي قراصو أفندي، وبادر أسعد طوبتاني الواقف في مقدمتهم بقول: «لقد عزلتك الأمة»، وردَّ عليه والدي بصوته الجهوري فقال بثبات: «أعتقد أنكم تريدون أن أقول: إنها خلعتني، حسنًا، ما هو السبب الذي يستندون عليه؟»**[1]، ثم تورد الأميرة الفتوى التي استندوا عليها من أجل عزله عن الحكم، «**إذ قام زيد وهو إمام للمسلمين، فأبطل بعض المسائل المهمة الشرعية، من الكتب الشرعية، ومنع وحرق الكتب المذكورة...**»[2]. وكان قرار خلع السلطان عبدالحميد الثاني ذلك في 27 4 1909م.

ويبدو أن أفراد الهيئة التي تبلغ السلطان بقرار الخلع لم تكن صدفة، إذ كان من ضمنها أرمني ويهودي وهم أكثر من أراد إسقاط السلطان وإبعاده عن الحكم، وهم أكثر من تضرر من سياسة السلطان، الذي حاول إبقاء وحدة الدولة العثمانية متماسكة على قدر الإمكان. وبخلع السلطان تبدأ مرحلة جديدة للدولة العثمانية، ولتلك القوميات المكونة للنسيج الاجتماعي والسياسي للدولة.

(1) عثمان أوغلى 1991: 240.

(2) عثمان أوغلى 1991: 240 – 241.

الخاتمة:

تعايش كل من الجنسين الأرمني، والتركي بعضهم مع الآخر بكل هدوء، وسلام خلال مراحل التاريخ، إلَّا أن هذا لم يدم طويلًا، فغدا الأرمن يسعون إلى إعادة أمجادهم السالفة وحكمهم على المناطق التي كانوا ينتشرون بها، وساعدهم في ذلك الظروف السيئة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية.

كان الأرمن كأقلية في الدولة العثمانية لهم دور كبير في وضع بصمتهم، وأثَّروا بصورة إيجابية في أول الأمر، لكن مع ضعف الدولة العثمانية وظهور الوعي القومي للأرمن، فضلًا عن وجود الدعم الخارجي ممثلًا بالدول الأوربية، أدى إلى أن يكون الأرمن شوكة في جسد الدولة، ومن ثم أصبحوا أعداء حقيقيين لكل ما هو عثماني، كل ذلك أدى إلى أن يكون للسلطان عبدالحميد الثاني رد آخر لمن أراد تفكيك النسيج الاجتماعي للدولة، لاسيما بعد أن كشف عمق المؤامرة على الدولة العثمانية وعلى سيادته.

كل تلك الأحداث انعكست على الدولة، وأدت تلك المؤامرات في الأخير إلى تحقيق غايتها وهي زعزعة الدولة وتدويل المسألة الأرمينية والتدخل بالشأن الداخلي، وصولًا إلى خلع السلطان عبدالحميد الثاني، ووصول الاتحاديين إلى الحكم، ودخول الدولة العثمانية والأرمن فيها إلى مرحلة جديدة من التاريخ العثماني المعاصر.

قائمة المراجع:

- أحمد، كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985م.
- أرسلان، أحمد فؤاد، أرمينيا وأمة ودولة، دمشق، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1998م.
- الإمام، محمد رفعت، تاريخ الجالية الأرمينية في مصر القرن التاسع عشر، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
- الجهماني، يوسف إبراهيم، ملفات تركية، تركيا والأرمن، سوريا، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
- الحموي ياقوت (شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله)، معجم البلدان، ج3، بيروت دار إحياء التراث العربي، 2006م.
- السلطان عبدالحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1891–1908)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1979م.
- الشناوي، محمد عبدالعزيز، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2004م.
- المحامي. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، بيروت، دار النفائس، 1981.
- المدور، عثمان طه، الأرمن عبر التاريخ، دمشق، منشورات دار نوبل، ط 2، (ب. ت).
- اوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، مج2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل تركيا، استانبول، 1990م.

- اوغلي، عائشة عثمان، والدي السلطان عبدالحميد الثاني، ترجمة صالح سعداوي صالح، دار البشير،1991م.
- بارو، نيقولو بار، الفتح الإسلامي للقسطنطينية، ترجمة الدكتور حاتم عبدالرحمن الطحاولي، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، دار عين للدراسات والبحوث، 2002م.
- جانجي، أنطوان، مختصر تواريخ الأرمن، اقتطفه واستخرجه من اللغة الأرمينية إلى العربية أنطوان جانجي، طبع في أورشليم، دير الآباء الفرنسيسكانيين، 1868م.
- جواد، العزاوي قيس، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مطبعة المتوسط، ط 2.
- حرب، محمد، عبدالحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، دمشق، دار القلم، 1990م.
- حرب، محمد، مذكرات السلطان عبدالحميد الثاني، دمشق، دار القلم، ط 3، 1991م
- حنا، تقية منصور، الأرمن والدولة العثمانية، بيروت، دار النهضة العربية، ط 1، 2016م.
- خوريناتسي، موسيس، تاريخ الأرمن من البداية حتى القرن الخامس الميلادي، نقلة عن الأرمينية نزار خليلي، دمشق، إشبيلية للدراسات والنشر، 1999م.
- شرف، جان، القضية الأرمينية في السلطنة العثمانية، لبنان، مركز الدراسات الأرمينية، 1997م.

- صالح، جهاد، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية، بيروت، 1987م.
- طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، لبنان، دار النفائس، ط3، 2013م.
- عثمان، فارس، الكرد والأرمن العلاقات التاريخية، إصدار مؤسسة ماركريت (55)، ط 2، مطبعة كمال إقليم كردستان العراق.
- عزازيان، هوري، نبذة تاريخية موجزة الجاليات الأرمينية في البلاد العربية، حلب، دار الحوار للنشر، 1993م.
- علي، أورخان محمد، السلطان عبدالحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، إسطنبول، ط4، 2008.
- لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، نقله إلى العربية، بيير فرنيس وكوريس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1985م.
- مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1993م.
- محمود، شيت خطاب، قادة الفتح الإسلامي في أرمينيا، جدة، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع.
- مصطفى، أحمد عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، ط2، 1986م.
- مورغطاو، هنري، قتل أمة، مذكرات هنري مورغطاو السفير الأمريكي في تركيا ما بين (1913 – 1916) عن المذابح الأرمنية في تركيا، ترجمة الكسندر كشيشيان، حلب، دار أسامة.
- Leyde.J.Brill,paris,1960,T.Iarticle Arminiya par canard M.p662.

رسائل علمية:

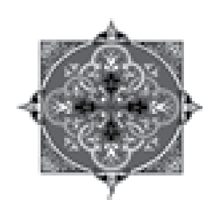
بوقار. فتحية، اوبخته. أمينة، المسألة الأرمينية في الدولة العثمانية (1876 – 1915)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، (2016–2017).

دوريات:

- دورية كلية الآداب جامعة البصرة–العراق.

مواقع الكترونية:

- الملة (الدولة العثمانية) https: google.com.
- حزب الطاشناق www.wikizero.com تاريخ آخر زيارة 24/ 10/ 2019.
- المسيحية حاضرًا، الإبادة التركية للأرمن 1915، عار إمبراطورية وخطيئة أمة، http: / /puresoftwarecode.com /2–ChAr–Genocide.htm، تاريخ الزيارة 19/ 11/ 2019.
- ملحق ازتاك، للشؤون الأرمينية (9). تاريخ الزيارة 9/ 10/ 2019 www.aztagrabic.com.
- الدولة العثمانية مالها وما عليها بحيادية وموضوعية، شبكة منتديات قدما، تاريخ الزيارة، 9/ 10/ 2019 الزيارة www.qudamaa.com.



الثورات المناهضة للوجود العثماني في اليمن (1910 - 1914م)

مجيدة محمد هادي زين[1]

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة ثورتي الإمام يحيى بن محمد حميد الدين في الهضبة اليمنية، والإمام محمد بن علي الإدريسي في تهامة والساحل في المدة ما بين (1910 – 1914م)، إذ تعد من أشد الحركات المناهضة للوجود العثماني في اليمن منذ دخوله الثاني (1849 – 1918م)، وذلك لأنهما شكلتا أكثر الحركات تأثيرًا ضد الأخيرة إذ كانتا سببًا مباشرًا في إرهاق كاهل الدولة العثمانية وخروجها في عام 1918م، فقد استعان الإمام محمد بن علي الإدريسي بالإيطاليين وهذا ما سنراه خلال دراستنا لهذا البحث، فيما اعتمد الإمام يحيى على الثورات القبلية ضد العثمانيين والخلاف المذهبي، كما تطرق البحث إلى موقف الدولة العثمانية من حركتي الإمام يحيى والإمام محمد بن علي الإدريسي.

---

(1) باحثة وطالبة دكتوراه في قسم التاريخ جامعة صنعاء.

Abstract

This research aims to study the revolutions of Imam Yahya Bin Hamid al-Din in the Yemeni plateau, and Imam Mohammed bin Ali al-Idrisi in Tihama and the coast is specified by the period between (1910 - 1914) As it is one of the strongest movements against the Ottoman presence in Yemen, since its second entry (1849 – 1918) because they formed the most influential movements against the latest attack, As it was a direct cause of the exhaustion of the Ottoman Empire and its exit in 1918 AD. Imam Mohammed bin Ali al-Idrisi asked for assistance the Italian, and this is what we will see during our study of this research, while Imam Yahya relied on tribal revolts against the Ottoman and doctrinal disagreement. The research also talked about the reaction of the Ottoman Empire on movements of Imam Yahya and Imam Mohammed bin Ali al-Idris.

المقدمة

يحاول هذا البحث دراسة الثورات المناهضة للوجود العثماني في اليمن وأثرها على ذلك الوجود وذلك خلال المدة (1910–1914م). وتعود أهمية هذا البحث إلى عدد من الأسباب أهمها الظروف السياسية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إضافة إلى أثر تلك الثورات المناهضة للوجود العثماني وإسهامها في زعزعته. وقد تم تحديد زمن البحث بالمدة (1910–1914)، وهي المدة التي حصلت فيها ثورتا الإمام يحيى حميدالدين والإمام الإدريسي ضد العثمانيين، وكانت أكثر الثورات تأثيرًا على ذلك الوجود. وتكمن أسباب اختيار الموضوع في

التأثير المباشر لتلك الثورات على الوجود العثماني في اليمن، إضافة إلى إبراز مدى أهمية تلك الحركتين الثوريتين في مواجهة النفوذ العثماني. أما بالنسبة للدراسات السابقة فلم يسبق أن استعرض بحثٌ تلك الثوريتين بشكل مستقل، باستثناء ما ورد في المصادر والمراجع التي تناولت تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، إضافة إلى أن هذه الدراسة تعرضت لمدى فاعلية الثورات المناهضة للوجود العثماني في اليمن.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين. تناول التمهيد الظروف التاريخية التي مهدت لقيام تلك الثورات، وتناول المبحث الأول ثورة الإمام يحيى وحصار صنعاء 1910، وتناول المبحث الثاني ثورة محمد بن علي الإدريسي في عسير1911م، وتناولت خاتمة البحث أبرز النتئج التي توصلت إليها الباحثة، وأخيرًا قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

تمهيد:

لم تفد الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية للصلح في ولاية اليمن، فسرعان ما استؤنفت الأعمال العسكرية بعد سنتين من إعلان الدستور العثماني عام 1908، وربما قبل ذلك بقليل[1]. فمنذ أن استتب الأمر للاتحاديين وسيطرة أفكار المركزية والتريك والإخضاع على عقليتهم قبل الإصلاح، إلى جانب توالي الهزائم السياسية والعسكرية في الولايات الأوروبية، الأمر الذي أكد للاتحاديين ضرورة تقوية نفوذهم في الولايات العربية والقضاء على أي اضطراب قد يحصل فيها[2]، وأعلن الوالي العثماني طلعت بك عن سياسة الحزم والعنف، وسحبه لمشروع اليمن الإصلاحي، حتى أصبحت اليمن مسرحًا لحروب وانتفاضات جديدة

(1) لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، 1971م، ص432.

(2) سالم، سيد مصطفى، تكوين اليمن الحديث – اليمن والإمام يحيى 1904–1948م، القاهرة، 1993م، ص98.

بزعامة كل من الإمام يحيى في إقليم الجبال، والشريف محمد الإدريسي[1] في تهامة عسير[2].

تمثلت بداية التحول في سياسة الاتحاديين تجاه اليمن بعزل الوالي حسين تحسين باشا في عام 1910م وتعيين كامل بك متصرف تعز، فظلم وأمعن في الظلم، ولم يبقَ في منصبه سوى ثلاثة أشهر، فعين بدلًا عنه محمد علي باشا في مارس 1910م واليًا وقائدًا للفيلق السابع للقضاء على الاضطراب والقيام بالإصلاحات اللازمة مزودًا بصلاحيات واسعة في العزل والتعيين[3]. وقد قيل إن الوالي كان من الاتحاديين المتطرفين، ويؤمن بسياسة خاصة في الحكم تقوم على العنف والشدة في قمع كل اضطراب يحدث، لذا قرر القضاء معنويًا وماديًا على نفوذ الإمام يحيى حميد الدين (1904–1948) والإدريسي وإقرار الأمور في الولاية مهما كلف الأمر[4]، فكان خشن الطباع، وعمل على حبس كل من له أدنى علاقة بالإمام، وأشهر عدائه

(1) محمد الإدريسي: ولد في صبيا عام 1876م من أم هندية الأصل، تربى في كنف والده. تلقى علومه الأولى في صبيا وأبي عريش، وانتقل إلى مصوع ومنها إلى الحجاز، وبعد بلوغه (25 سنة) غادر إلى مصر والتحق بالأزهر، وبعد إنهاء دراسته توجه إلى واحة الكفرة ليوسع معارفه على يد السنوسي، ثم رحل إلى دنقلة في السودان، وتزوج هناك من ابنة شيخ الطريقة الأحمدية هارون الطويل. عاد عام 1907م إلى صبيا ليدخل في صراع مع العثمانيين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ليدخل بعدها في نزاع مع الإمام يحيى وابن سعود حتى وفاته عام 1923م. ينظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، ط3، 1969م، ج7، ص195؛ العقيلي، محمد بن أحمد عيسى، المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ، ج2، القاهرة، 1979م، ص55.

(2) برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908–1914م، القاهرة، 1961م، ص226.

(3) المرجع نفسه والصفحة.

(4) أباظة، فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن 1972–1918م، القاهرة، 1986م، ص247.

للإدريسي واعتدى على أتباعه من علماء الدين[1].

إزاء ذلك بدأ الصراع بين هذه الأطراف متدرجًا من التراشق بالتهم إلى نشوب المعارك العنيفة التي راح ضحيتها الكثير من الأنفس والأموال، اتهم الوالي كل من الإمام يحيى والإدريسي بالتمرد على الدولة والخروج عن الإسلام، في حين اتهم الإمام والإدريسي الدولة بعدم الوفاء بالعهود، والتشكي من ظلم الوالي وفساد الموظفين، علمًا أن الإمام يحيى والشريف الإدريسي لم يكونا متصلبين في مواقفهما، بل كانا مستعدين للصلح إذا ما توافر حسن النية لدى المسؤولين العثمانيين، لكن فشل السبل السلمية دفعهم لمناهضة الحكومة والخروج عليها[2].

المبحث الأول

ثورة الإمام يحيى وحصار صنعاء عام 1910م

انطلق الإمام يحيى بثورته مستغلًا ما في صدور اليمنيين من رغبة في التخلص من السيطرة العثمانية، فقد هيَّأ له موقع اليمن الجغرافي أمر الحصول على السلاح بسهولة عن طريق التهريب بحرًا[3]، كما ساعدته الظروف الصعبة التي كانت تواجهها حكومة الاتحاديين على إعلان ثورته، فمع نهاية عام 1909 وبداية عام 1910 وجد العثمانيون أنفسهم أمام ثورات عنيفة نشبت في معظم الولايات العثمانية[4] لتجد الثورة اليمنية المناخ المناسب لانطلاقها.

(1) الواسعي، عبد الواسع يحيى، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، القاهرة، 1346هـ، ص226–227.

(2) بن بريك، أحمد محمد، «ولاية اليمن في العهد الدستوري العثماني 1908–1914»، مجلة سبأ، جامعة عدن، العدد(4)، أكتوبر، 1988م، ص43.

(3) المرجع نفسه، ص44.

(4) أباظة، مصدر سابق، ص247

وكانت الخطوة الأولى التي شرع بها الإمام، إصداره نداء إلى القبائل لينضموا إليه[1]، فالتف حوله أشراف القوم وشيوخ القبائل التواقين للقتال[2]، وقد أعلن الإمام ثورته في شهر كانون الثاني 1910، فقطعت أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة[3]؛ بهدف التأثير على الخطط العسكرية العثمانية. وسرعان ما انتشرت الثورة في أنحاء الولاية وأخذت المواقع الدموية تقع بين الثوار والحاميات العثمانية التي توالت عليها الهزائم وفقدت الكثير من أسلحتها وعتادها.

لم تقف حكومة الاتحاديين مكتوفة الأيدي أمام هذه التطورات الخطيرة بل سعت لاتخاذ عدة إجراءات واستعدادات عسكرية لتلافي الخطر منذ أن أحست بعلامات التوتر والاضطراب الحاصلة في اليمن، فأدرجت في ميزانيتها لعام 1910م مبلغًا كبيرًا من المال لشراء (24 زورق حربي) لخفر سواحل اليمن، كما وعدت بإرسال (48 زورق حربي) آخر إلى تلك السواحل لمنع تهريب السلاح[4]، وعمدت الحكومة العثمانية إلى تقوية الروح المعنوية للقوات المتوجهة إلى اليمن بشتى الأساليب كرفع المرتبات والترقيات قبل رحيلهم إلى هناك، لضمان حسن قيامهم بواجبهم في تلك الولاية البعيدة الثائرة[5].

سارعت حكومة الاتحاديين لتلبية طلب الوالي بإرسال الإمدادات من الجنود والمعدات، وإزاء تفاقم الاضطراب وانعدام الأمن عزمت حكومة الاتحاديين على إعلان الأحكام العرفية في اليمن[6]، كما اضطرت حيال الوقائع الدامية بين الجنود

(1) برو، مصدر سابق ص226.

(2) العزب، عبد الله بن محسن، تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخيرة، بيروت، ط1، 1986م، ص226.

(3) سالم، تكوين اليمن، ص106

(4) Gavin, R.J., Aden Under British Rule 1839 – 1967, London, 1975, p.203 – 204.

(5) أباظة، مرجع سابق، ص235.

(6) سالم، تكوين اليمن، ص106–107.

والثوار إلى سحب بعض القوات من ألبانيا التي كانت تعيش هي الأخرى ثورة عارمة، كما سحبت من طرابلس الغرب التي تتعرض للهجمات الإيطالية، بل إنها لم تكتفِ بهذه القوات، بل سحبت البقية الباقية من جندها النظاميين في طرابلس الغرب[1] الذين كان يتراوح عددهم بين (15–20) ألف جندي؛ الأمر الذي أثر سلبًا على الوضع في طرابلس الغرب التي كانت تواجه الغزو الإيطالي، ثم ضمت إليهم ثلاثة أفواج من الإستانة علاوة على الاحتياطي الذي دعته للخدمة من ألبانيا بما يقارب مجموعة (35 طابور) أزمعت إرسالها إلى اليمن[2].

أما فيما يخص خطة الثورة التي وضعها الإمام وأتباعه فكانت خطة عسكرية محكمة، مفادها القيام بحركة تطويق كبيرة لصنعاء التي إذا ما تمت السيطرة عليها انهارت بقية الحاميات والوحدات العسكرية المنتشرة[3]، لكن هذه الخطة لن تنجح إلا إذا فتحت أكثر من جبهة وميدان بوجه القوات العثمانية؛ لضمان عدم وصول الإمدادات وقطع الاتصالات وإضعاف الحاميات القوية المحيطة بالمدينة[4]، وعلى هذا الأساس فتحت خمسة ميادين وهي كالآتي:

1- **ميدان يريم**: تمثل يريم[5] مركزًا عسكريًا تقيم فيه إحدى الحاميات العثمانية،

(1) برو، مرجع سابق، 227.

(2) أباظة، مرجع سابق، ص246–247.

(3) يعقوب، هارولد، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، بيروت، 1983م، ص85.

(4) العزب، مرجع سابق، ص60.

(5) يريم: قضاء صغير يتبع حاليًا محافظة إب، يقع إلى الجنوب من صنعاء، على بعد (150 كم)، ويرتفع (2685م) عن سطح البحر. وهو مركز عسكري كانت تقيم فيه الحامية العثمانية. ويريم مدينة مسورة تتخللها الأبواب، منها باب المسبح وباب صنعاء وباب القرضة، وباب الدرب، وباب الخان، وباب المين، وغيرها. وقد قام ببناء هذا السور الوالي العثماني أحمد باشا عام 1640م. وفي خارج السور آبار مياه كثيرة، وتتبعها بعض القرى البالغة (19 قرية). ينظر: عفيف، أحمد جابر وآخرون، الموسوعة اليمنية، بيروت، 2003م، ج4، ص3217.

لذا رأى الإمام تجريد جيش إليها؛ ليشغل حاميتها في كل من ذمار ورداع[1] ويريم، ويحول دون وصول النجدة من مدينتي إب وتعز وملحقاتها[2]. تقدم الثوار بقيادة عبدالله بن إبراهيم وعبدالله بن محمد الضمين متوجهين نحو المراكز العثمانية العسكرية في يريم، فدارت معارك في خودان[3]، وأخرى في عراس من بلاد يريم، تغلب فيها الجند الإمامي على الباطنية[4] المناصرة للعثمانيين حتى وصل الثوار إلى يريم حيث تحصنت القوات العثمانية، وبعد حصار وقتال مستمر استولى الثوار على المدينة بعد أن تخلت عنها الحامية العثمانية[5]. إلا أن الأمر لم يخل من الأذى والخراب الذي أصاب المدينة على يد قبائل (ذو محمد) و(ذو حسن) من قبائل بكيل[6] التي قامت بمهمة الحصار فكانت كما وصفها المؤرخ بيري: ((**إنها تطمع بالنهب والحصول على الغنائم لذا من الصعب الاحتفاظ بهم في المعركة إذا لم تكن الغنيمة على حسب ما يعتقدون، وهم يصارحون الإمام بذلك مع أنه قائدهم الديني**

(1) رداع: بلدة تقع إلى الشرق من يريم، تعلو عن سطح البحر بحوالي (1401م)، ويتراوح عدد سكانها بين (15 الف – 20 ألف نسمة). ينظر: عفيف وآخرون، الموسوعة اليمنية، ج2، ص1382.

(2) العزب، مصدر سابق، ص60.

(3) خودان: جبل من بلاد يريم. ينظر: المصدر نفسه، ص61.

(4) الباطنية: معتقد إسماعيلي يذهب إلى إثبات وجود الله عن طريق نفي الصفات عنه لأن الصفة من جنس الموصوف، والصفة والموصوف محدثان، وأن الاختلاف من بعض الوجوه يعني المشاركة من وجوه أخرى، ولما كان الله (غيب الغيوب) لا تدرك هويته ولا تتصور كيفيته، وكان إدراكه بصفات واختراعاته يولد الحيرة والارتباك، ولأن العقل الأول كان أول من أدرك تلك الحقيقة (التوحيد من غير تشبيه ولا تعطيل) فقد استحق أن يشار إليه بالتوحيد لأنه الموحد الأول، وأن يطلق عليه اسم الإلهية (لولهه في معبوده). ينظر: عفيف وآخرون، الموسوعة اليمنية، ج1، ص323.

(5) العزب، مصدر سابق، ص61.

(6) بن بريك، مصدر سابق، ص68.

والدنيوي ويقاتلون باسمه، فعندما تستولي فئة منها على ما تبتغيه من الغنائم نجدها تعود بسرعة من حيث أتت))[1].

2 – **ميدان حراز**: لهذا الميدان أهميته، فبالسيطرة عليه يمكن قطع الطريق بوجه من يأتي من الحديدة وتهامة فضلًا عن الحامية العثمانية الموجودة فيها والتي لا يستهان بقوتها. كما كان هناك جماعة من الباطنية المتحمسة لنصرة العثمانيين والدفاع عنهم والقضاء عليهم أمر ضروري، كما أن قطع طريق الإمدادات بين صنعاء والحديدة في هذه المنطقة الجبلية أيسر على الثوار من أي منطقة أخرى لخبرتهم في حرب الجبال[2]. قاد الجند الإمامي في هذا الميدان أربعة من خيرة رجال الحروب توزعوا على أقسام بلاد حراز[3]، إلى أن تجمعوا عند جبال حراز لتسلقها من جوانب متعددة وفقًا للخطة المرسومة، وأخذت الانتصارات تتوالى على الثوار، فاستولوا على عزلة بني خطاب وعزلة حصبان وقراهم، وواصلوا التقدم حتى أدركوا مناخة وفرضوا الحصار عليها وحالوا بينها وبين أجزاء البلاد الأخرى[4]، ثم توجهوا نحو الشرق من بلاد الحيمة الداخلية غربي صنعاء معقل الباطنية وحصونهم المنيعة، واستولوا في هذا الميدان على لهاب وهوازن من بلاد حراز، ثم سعوا لإحكام السيطرة على الطريق بين صنعاء والحديدة، وإشغال القوة المرابطة في مناخة حتى استسلمت لهم الحاميات العثمانية في هذه المناطق[5].

(1) Bury, G.W., Arabian Infeilx or the Turks in Yemen, London, 1915, p.32.
(2) العزب، مصدر سابق، ص60.
(3) حراز: قضاء تابع لصنعاء، جاءت تسميته من سلسلة جبال حراز من جبال السراة على ارتفاع 2600م عن سطح البحر، ويقع غربي صنعاء على بعد(81كم). ينظر: كحالة، عمر رضا، جغرافية شبه جزيرة العرب، القاهرة، ط2، 1964م، ص301.
(4) سالم، سيد مصطفى، وثائق يمنية دراسة وثائقية تاريخية، القاهرة، ط2، 1985م، ص207.
(5) المصدر نفسه.

3 – **ميدان حجة:** جُرِّدَ جيش إلى هذه الجهات لقتال القوات المبعثرة هناك، وللحيلولة دون ما قد يتسرب من منافذ تهامة إلى حجة وما ورائها، وتولى قيادة هذا الجيش يحيى بن ناصر بن شيبان، وقد اتسع القتال في هذه المناطق وتعددت المعارك واشتدت المقاومة وسقط المضمار وعزل كثير من بلاد حجة، ودارت معركة شديدة في الظفير شمالي مدينة حجة[1]، وقع فيها الكثير من الجنود العثمانيين في الأسر، وبعد اشتداد الحرب خضعت البلاد لجيش الإمام، وقدم مشايخ المنطقة ولائهم للإمام[2].

4 – **ميدان عمران:** فتح هذا الميدان في عمران وشبام وكوكبان لمضايقة القوات العثمانية في هذه المناطق، فهاجم الثوار مدينة عمران وحاصروا من فيها، وجرت معارك شديدة في هذا الميدان، وانهزم العثمانيون في جميع مواقعها[3].

5 – **ميدان صنعاء:** هو الميدان الذي تاقت القبائل إلى القتال فيه وانتشرت لأجله في أنحاء البلاد[4]، وأسندت القيادة فيه إلى الزعيم أحمد بن قاسم حميد الدين[5]، وخرج الإمام يحيى بنفسه على رأس جيش منطلق من حصنه الشمالي في تهامة على ما يقارب 150,000 رجل من القبائل[6] وحوالي سبعين قطعة من السلاح، وفرض على صنعاء حصارًا استمر ثلاثة أشهر[7]، من بداية يناير حتى بداية إبريل 1911م[8].

(1) العزب، مصدر سابق، ص62.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) الريحاني، أمين، ملوك العرب، ج1، بيروت، ط1، 1980م، ص146.

(5) ماكرو، أريك، اليمن والغرب 1571–1962م، ترجمة: عبد الله العمري، صنعاء، 1978م، ص88.

(6) Scott, Hugh, The High Yemen, London, 1947, p.229.

(7) ماكرو، مصدر سابق، ص88.

(8) Scott، op.cit، p.229.

وكان عدد المحاصرين يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل (عدد تقريبي). ولو هجم الثوار على المدينة بغتة لتيسر لهم فتحها عنوة؛ لأن حاميتها كانت مؤلفة من خمسة آلاف من المشاة وبعض الفرسان، ونحو ثلاثين مدفعًا التي لم يكن في استطاعتها الدفاع عن السور المحيط بالمدينة، علمًا أن عددًا من الجنود العثمانيين – ومعظمهم من العرب – قد هربوا من طوابيرهم وانضموا إلى الثوار[1]، وقد زاد من وطأة الثوار الحصار على أهالي صنعاء، والسياسة القاسية التي اتبعها الوالي محمد علي باشا تجاههم، فلاقوا الكثير من الخوف والقمع والجوع[2]، وقد جرت في هذا الميدان معارك عدة واشتد القتال وتحمس الثوار في منازلة العثمانيين وسيطروا على الطرق من كل جهة، وقطعوا الإمدادات وحالوا بين صنعاء والبلاد الأخرى، وأصر الإمام علي على عدم الهجوم على صنعاء حفاظًا على أرواح أهلها، متوقعًا استسلام الحامية قريبًا، مقدرًا بعد الانتصارات التي حققها الثوار أن أي نجدة أو إمدادات ستأتي للحامية ستستغرق وقتًا طويلًا ستنفد معه المؤن والذخيرة قبل وصولها فتضطر الحامية للاستسلام[3]. ورغم أن الحامية العثمانية قابلت هجمات الثوار الشرسة بكل قوة ورباطة جأش، إلى جانب محاولات الوالي فك الحصار بخروجه بين الحين والآخر والاشتباك مع الثوار؛ إلا أن الهزيمة كانت حليفه على الدوام[4]، وفضلاً عن التموين والتجهيز الكامل الذي كانت المدينة مجهزة به إلا أن طول الحصار والهزائم المتكررة والخوف والجوع الذي أصاب الحامية والأهالي كلها كانت عوامل إضعاف للحامية العثمانية وتطويقًا لحركاتها يومًا بعد يوم، في حين كان موقف الثوار يزداد قوة وخطواتهم تزداد تقدمًا فأخذت

(1) ناجي، سلطان، التاريخ العسكري لليمن1839–1967م، عدن، 1976، ص42.
(2) الواسعي، مصدر سابق، ص227–229.
(3) سالم، وثائق يمنية، ص207.
(4) بن بريك، مصدر سابق، ص45.

التلغرافات تتوالى على الباب العالي تطلب بإلحاح إرسال النجدات العسكرية لإنقاذ الحامية المحاصرة[1].

- حملة عزت باشا:

رغم المصاعب الجسيمة التي كانت تتعرض لها الدولة العثمانية وقتئذٍ، اضطرت أمام الوضع الملتهب في اليمن إلى القيام باستعدادات عسكرية ضخمة لإخماد ثورتها بأي ثمن؛ خوفًا من أن تنتقل عدوى الثورة إلى الولايات المجاورة، كون الولايات العربية مركز ثقل الدولة وقوتها[2]، رغم إدراك الحكومة بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة سيتطلب سحب بعض القوات من إحدى الولايات مما سيضعف نفوذ الدولة فيها، علمًا أن مسألة اليمن لم تكن تحتاج إلى كل هذا المجهود الحربي بل تحتاج بالدرجة الأولى إلى الالتقاء مع الواقع اليمني عن طريق التفاهم مع الإمام[3]. إلا أن خليل بك وزير الداخلية صمم على إنهاء الاستعصاء المزمن في اليمن بالقوة دون مبالاة لما ستتكلفه الدولة في سبيل ذلك من أعباء كبيرة[4]، مصغيًا إلى اقتراح وزير الحربية محمود شوكت باشا بإرسال (60000 رجلًا) إلى اليمن متجاوزًا معارضة مجلس المبعوثان على الاقتراح. وتم بالفعل إرسال حملة ضخمة إلى اليمن، باركها الوزير محمد شوكت باشا بخطبة حث فيها الجنود على الصمود والبسالة ونبل المهمة التي سيقومون بها. تولى قيادة الحملة في البداية المشير عبد الله إلا أنه توفي في طريقه من الحجاز إلى اليمن على إثر النزلات الصدرية التي كانت تصيبه، فعين الباب العالي بدلًا عنه أحمد عزت باشا[5] مزودًا بصلاحيات واسعة تتيح له العمل بحرية

(1) البتنوني، محمد لبيب، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا خديوي مصر، القاهرة، ط2، 1329هـ، ص43.

(2) أباظة، مصدر سابق، ص266.

(3) سالم، تكوين اليمن، ص110.

(4) بن بريك، مصدر سابق، ص46.

(5) المصدر نفسه.

من تولية وعزل ومحاكمات وإجراء الإصلاحات اللازمة، واختيرت له هيئة ممتازة من ضباط أركان الحرب كان على رأسها عصمت باشا وسليم الجزائري[1] وعزيز علي المصري الذي أبدى رغبة شديدة لمرافقة الحملة[2].

وقبل الدخول في تفاصيل الحملة ومجريات معاركها يجدر بنا إلقاء الضوء إلى محاولة جانبية سعت حكومة الاتحاديين إلى القيام بها للتخلص من خلالها من الإمام يحيى متيقنًا من أن الخلاص منه سينهي الثورة ويوقف القتال، فقد حاول الاتحاديون زحزحة الإمام يحيى عن كرسي الخلافة وتنصيب إمام زيدي آخر متعاون معهم، فوقع الاختيار على (علي صالح الضحياني)[3] وهو من عائلة منافسة على الإمامة، فجرى الاتصال بعد أن أرسل الضحياني وفدًا إلى استانبول، فدخل الوفد في مفاوضات مع رجال الحكومة، واتفقوا على خطة حربية مفادها، أن الإمام يحيى عندما كان يغلب على أمره يلتجئ إلى جبال شهارة، ولهذه الجبال مضيقان أحدهما من صنعاء والثاني بعيد عنها، فقرروا أن يجهزوا جيشًا يبقى معظمه في صنعاء ويرسل بعضًا منه إلى المضيق الثاني بحجة تأديب إحدى القبائل الثائرة، وإذا ما تمكنوا من المضيق يحتفظ به الضحياني ريثما يأتي باقي الجيش فيزحف

(1) سليم بن محمد بن سعيد الجزائري الحسيني ولد في دمشق عام 1879م في بيت علم وتقوى، عين في الدائرة العسكرية بدمشق، سقط أسيرًا في حملة اليمن مع مجموعة من الضباط بضعة أشهر عاني فيها الكثير. شارك في الثورة الكبرى عام 1916م، وشنق على إثر ذلك في دمشق في 6 مايو 1916م. الزركلي، مصدر سابق، ج3، ص 119–120.

(2) السفاح، جمال باشا، مذكرات جمال باشا السفاح، ترجمة: علي أحمد شكري، بغداد، 1963م، ص98.

(3) ظهر الضحياني كمنافس للإمام منذ سبتمبر 1906م في بلاد صعدة وتحالف مع فيضي باشا، لكنه سرعان ما تراجع عن ذلك بعد توالي الهزائم على الجيش العثماني، وسعي فيضي باشا للصلح مع الإمام، فعاد الضحياني وانضم إلى صفوف الإمام مخبًا منافسته وأطماعه إلى حين.

على الإمام من المضيق الأول فيغلق المضيقان فلا يمكن لأي جيش اختراقهما، لكن لحسن حظ الإمام أن الضابط اليمني أحمد مجاهد كشف خطتهم للإمام بعد أن تدخل بينهم بحجة أنه مترجم الوفد، وأرسل للإمام يخبره بما يدبر ضده، فهجم الإمام على معاقل الضحياني واستولى عليها وغنم ما لديه من العتاد والذخائر، ولما علم عزت باشا بفشل الخطة عزم على مواصلة القتال ومواجهة الإمام[1].

أُرسل مع عزت باشا عشرات الطوابير تنقلها البواخر ومعها نسافة وطرادة[2]، فنزلت الحملة في الحديدة في فبراير 1911م، وما إن وطئت أقدام عزت باشا الحديدة حتى وجد أمامه سلسلة من المعارك كان عليه خوضها قبل أن يتسنى له الوصول إلى صنعاء وفك حصارها، فكانت البداية مع الإدريسي الذي سببت قواته المتاعب الكثيرة للحملة من قطع مياه الشرب وأسلاك التلغراف عن المدن والقرى التي تنزل فيها القوات العثمانية، وكان أشد المعارك (معركة جيزان) التي تكبدت فيها القوات العثمانية الكثير من الخسائر، وكانت هذه المواجهة من الإدريسي تأكيدًا على ثبات موقفها المساند للإمام يحيى[3]، وقد أثيرت هذه الهزيمة في مجلس المبعوثان حيث استجوب النواب خليل بك عن سبب الانكسار الذي حل بالجنود العثمانيين، فأجاب في كلام مختصر أنهم وقعوا في كمين نصبه لهم ثوار اليمن. وقدرت الخسارة بما يقارب 28 ألف جندي بين قتيل وجريح وأسير[4].

ورغم هذه الهزيمة تمكن عزت باشا من تجميع قواته في الحديدة والزحف إلى داخل اليمن قاصدًا صنعاء لفك حصارها، ولم يكن الطريق سهلًا ومفتوحًا

(1) الأعظمي، أحمد عزت، القضية العربية أسبابها مقدماتها تطوراتها ونتائجها، بغداد، ط1، 1931م، ص8-9.

(2) بن بريك، مصدر سابق، ص46.

(3) أباظة، مصدر سابق، ص268.

(4) برو، مصدر سابق، 237.

أمام القوات العثمانية بل واجه عبره مقاومة عنيفة ومستمرة من القبائل اليمنية[1] المحاصرة لصنعاء في منتصف فبراير 1911م لملاقاة عزت باشا، في الوقت الذي ظل القسم الأكبر من القبائل محاصرًا لصنعاء[2]، فما إن وصل عزت باشا بلدة مقحف غربي صنعاء حتى خاض معركة عنيفة قدرت فيها قوة الثوار بثلاثة آلاف محارب، وخاض أخرى في بيت السلامي من قرى الحيمة، وقدر فيها عدد الثوار بعشرة آلاف محارب، وتبعتها معركة في قملان من قرى الحيمة، كان فيها الثوار 800 محارب قتل منهم خمسون تقريبًا وجرح الكثيرون، واضطر الجيش العثماني أمام ضراوة المقاومة إلى الانسحاب ليلًا. وفي رأس عصر بضواحي صنعاء دامت المناوشة ساعتين قتل فيها من العثمانيين اثنان وجرح ثلاثة فقط. وقد قاتل الطرفان ببسالة وتفانٍ إلى درجة أن عزت باشا امتدح شجاعة الثوار وقدرتهم القتالية، وقال فيهم: ((لو كان للدولة العثمانية ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوربا بأسرها))[3].

وأمام تقدم القوات العثمانية اضطر الإمام يحيى إلى اتباع الطريقة التقليدية في الحرب عند أهل اليمن إذا ما أحسوا بقوة عدوهم انسحبوا وتراجعوا أمام القوات الزاحفة إلى معاقلهم في الهضبة وبالأخص الشمالية، لذا لم يلاقِ عزت باشا مقاومة تذكر في أثناء زحفه نحو صنعاء، كما عمل الإمام يحيى على تقوية تبعية القبائل له، مستغلًا إخلاصهم المذهبي للإمام يحيى، وطبيعتهم القبلية من حيث طمعهم بالغنائم ورغبتهم القوية في التخلص من السيطرة العثمانية[4]، فضلاً عن أنه كان باستمرار يعمق صلته برؤساء هذه القبائل من رسائله وخطاباته التي أخذت تزداد بعد مجيء عزت باشا لإشعار القبائل أن الإمام لا يزال في مركز القوة[5].

(1) أباظة، مصدر سابق، ص269.

(2) بن بريك، مصدر سابق، ص46–47.

(3) الواسعي، مصدر سابق، ص238.

(4) Bury, op.cit, p.33.

(5) سالم، وثائق يمنية، ص213.

وتجدر بنا الإشارة إلى نوع جديد من المقاومة لجأ إليه الثوار، وهو عمليات تلغيم ونسف البيوت والمراكز التركية بالبارود، وكان يقوم بهذه العمليات جماعات فدائية سماها المؤرخون (جماعات خفية من اليمنية)[1].

وقد استمرت الحملة في طريقها تواجه مقاومة تتفاوت في قوتها وطبيعة هجماتها[2]، حتى تمكنت القوات العثمانية في نهاية شهر مارس 1911م من إخراج القبائل اليمنية من مناخة، ووصلت مقدمة الجيش إلى سوق الخميس، وكان يعني هذا قرب رفع الحصار عن صنعاء، وفي هذا الوقت أظهر الوالي المحاصر في صنعاء محمد علي باشا نشاطًا مفاجئًا تسهيلًا لتقدم جيش النجدة، واشتدت وطأة الحرب في هذه المرحلة، وفي صباح 5 إبريل 1911م تركت القبائل اليمنية مراكزها حول صنعاء وانسحبت نحو الشمال بعد أن اقتنعت بعدم جدوى المقاومة، كما طلب الكثير من مشايخ العشائر الثائرة وأشرافها الأمان من الحكومة العثمانية والدخول في طاعتها مثل (بني حمدان) و(بني حارث)، وأعلن عزت باشا لبقية القبائل فرصة خمسة أيام للدخول في الطاعة سلمًا[3].

وهكذا تمكن عزت باشا من دخول صنعاء على رأس جيشه في مساء اليوم نفسه، واستقبله الأهالي استقبال القائد المنتصر بكل فرح وابتهاج لانتهاء الحصار عن مدينتهم[4]، ولم يكن استقبالهم للقائد العثماني ضعفًا في وطنيتهم أو في إخلاصهم لقضيتهم، بل لخوفهم من انتقام القبائل إذا ما دخلوا المدينة الذين ظنوا بتعاون الأهالي مع العثمانيين، لاسيما وأن الأئمة كانوا يسمحون للقبائل المحاربة

(1) ناجي، مصدر سابق، ص270.

(2) Bury, op.cit, p.33.

(3) الواسعي، مصدر سابق، ص236.

(4) سالم، تكوين اليمن، ص114.

باستباحة المدينة لفترة من الزمن كمكافئة على تعاونهم؛ الأمر الذي يعرض المدينة للخراب والدمار[1].

أما في ميادين الحرب الأخرى، فقد توجه سعيد باشا إلى ميدان حجة واستعادها بحملة قادها من تهامة وانسحب الثوار من جبهة يريم، وتراجعت جميع الجند الإمامية إلى الجبال الشمالية، واستقر القادة مع الإمام في مركزه في خمر[2].

مما سبق يتضح أن عزت باشا استطاع أن يؤكد نفوذ الدولة في الساحل لاسيما في الحديدة وعلى المدن والمراكز الواقعة على الطريق من الحديدة إلى صنعاء، إلا أن الإمام كان لا يزال له النفوذ الأكبر والأوسع على الهضبة سيما في الشمال، فضلًا عن خطر الإدريسي في عسير[3]، لاسيما بعد فشل محمد علي باشا في حملته التي قادها بعد دخول عزت باشا إلى صنعاء لمطاردة الثوار في الشمال الغربي[4].

لذا لم يعد أمام عزت باشا لتوطيد النفوذ العثماني في اليمن سوى أن يسلك أحد الطريقين: إما أن يواصل الحرب بأي ثمن لإخضاع الثورة بالقوة مع ما تكلفه من استعدادات ضخمة ومجهود كبير، وإما أن يكون أكثر واقعية فيفكر في الاتفاق مع الإمام وينظر في الاستجابة لمطالب الشعب اليمني، فكانت أخطر جبهة فتحت بوجه السلطة العثمانية طيلة فترة وجودها في ولاية اليمن، فما إن أعلن الإمام يحيى ثورته على العثمانيين في عام 1910م حتى حذا الإدريسي حذوه في إعلان الثورة ضدهم في عسير[5].

(1) أباظة، مصدر سابق، ص271.
(2) العزب، مصدر سابق، ص68.
(3) بن بريك، مصدر سابق، ص47.
(4) سالم، تكوين اليمن، ص117.
(5) الشهاري، مصدر سابق، ص78.



ثورة محمد بن علي الإدريسي في عسير 1910م

قبل الخوض في تفاصيل ثورات الإمام الإدريسي، يجدر بنا إلقاء الضوء على الظروف التي ظهرت فيها شخصية الإدريسي، والعوامل التي ساعدت على تكوينها، ودفعت الإمام لتوحيد الجهود معه. مَثَّل محمد الإدريسي الجيل الثالث من أدارسة عسير، فكان الأكثر طموحًا ومقدرة من أسلافه على استثمار المكانة الدينية لأسرته لتكون واحدة من الأسر المتنفذة في الجزيرة العربية (انطونيوس، 1966، ص202).

وقد أعانت الإدريسي مجموعة عوامل وظروف حفزت تطلعاته نحو السلطة وخوض غمار السياسة، فكان الإرث الديني لأسرته الأساس الذي انطلق منها ولتصقل الرحلات الكثيرة التي قام بها داخل وخارج الجزيرة أفكاره ووسعت من آفاقها، فضلًا عن الظروف السياسية العامة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية وانعكاسها على سياستها تجاه ولاياتها وما تركه ذلك من أثر على شخصية الإدريسي، لكن العامل الأهم والأكثر تأثيرًا على مسيرة الإدريسي هو الدعم الإيطالي الذي قوَّى موقفه وزاده ثباتًا[1].

لقد ركزت الدبلوماسية الإيطالية على الإدريسي بوصفه الشخص المناسب القادر على فتح جبهة عسكرية بوجه العثمانيين في الجزيرة العربية، لاسيما وأن بوادر غزوها لطرابلس الغرب كانت تلوح في الأفق[2] وكان لهذا الاختيار مبرراته

(1) حمزة، فؤاد، أشراف بلاد العرب، المقتطف، مج 82، ج5، مايو 1933م، ص551.

(2) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص57.

التي لخصها انريكو انسباتو[1] في إحدى رسائله إلى رئيس الوزراء الإيطالي جيوفاني جيوليتي (1903–1905م)[2] جاء فيها أن المهدي الإدريسي يتمتع بنفوذ كبير في جميع أراضي الجزيرة العربية الجنوبية، ويمكن أن يتحول إلى صديق مخلص لنا، وإذا ما استمر العثمانيون في مسلكهم فسينتهي الأمر بثورة المهدي عليهم، وعندئذ ستقع كل المنطقة في أيدي الإنكليز الذين ما انفكوا يذكون النار، وأن إيطاليا تستطيع أن تكتسب مركزًا ممتازًا في تلك المناطق فيما إذا عرفت كيف تستفيد من الصداقة والود[3].

بدأ الاتصال الإيطالي بالإدريسي عام 1905م في أثناء إقامته في مصر عن طريق محمد علي العلوي (المترجم في دار المفوضية الإيطالية في القاهرة)، فأقام علاقة صداقة وثيقة مع الإدريسي[4]، موهمًا إياه أنه من أتباع طريقة جده[5]، فوصل

(1) وهو طبيب إيطالي جاء إلى مصر بمهمة تجسسية بين الأوساط العربية والإسلامية لجذب الشخصيات المتميزة منهم وتجنيدهم لخدمة بلاده. ينظر: أنسباتو، أنريكو، العلاقات العربية – الإيطالية 1902–1930م، من مذكرات انسباتو، ترجمة: عمر الباروني، الجماهيرية الليبية، 1980، ص11–15.

(2) تولى جيوليتي الوزارة خمس مرات: الأولى كانت عام 1889–1890م، والثانية 1903–1905م، ولم نعرف فترتي الوزارة الثالثة والرابعة، أما الخامسة فكانت 1920–1921م. ينظر: جيوليتي، جوفاني، مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911–1912م، ترجمة: محمد التليسي، مصراته، 1986م، ص113.

(3) المصدر نفسه.

(4) أنسباتو، مصدر سابق، ص51–52.

(5) بن مسفر، عبد الله بن علي، السراج المنير في أمراء عسير، بيروت، ط1، 1978م، ص110. يذكر جيوليتي أن خديوي مصر عباس حلمي كان له دور في العلاقة الإيطالية الإدريسية الذي كان معاديًا للاتحاديين ومدينًا لملك إيطاليا أمبرتو الأول الذي استقبل والده بعد خلعه عن العرش إثر ثورة عرابي عام 1882م. ينظر: جيوليتي، ص111–112.

الإدريسي ببعض المسؤولين الإيطاليين في إريتريا[1]، مستغلاً عواطفه المتألمة لما آلت إليه بلاده ونوازعه القوية نحو السلطة والنفوذ[2]، حيث نظر الإدريسي إلى الإيطاليين كوسائل للإرادة الإلهية، واصفًا العثمانيين بـ (الكلاب الكافرة)، متهما إياهم بإدخال (مقدسات جديدة) كالمدنية والتقدم وما إلى ذلك[3]. وقد استغلت إيطاليا موقف الإدريسي لصالحها من خلال تغذية طموحه وإيصاله إلى حد الثورة على الأوضاع، فأخذت تمدُّه بالمال والسلاح الذي كان يصله من مصوع بوساطة التجار محمد سالم المصوعي وطاهر الشنيتي إلى مرسى قوز الجعافرة القريب من صبيا[4].

عاد الإدريسي إلى صبيا عام 1907م[5]، وأقام في جوار مرقد جده[6]، وقد سلك في البداية مسلكًا دينيًّا خالصًا، نجح من خلاله في جذب عقول وقلوب الأهالي، مستغلًا معاناتهم من سياسة العثمانيين[7]، فوجد الأهالي ضالتهم في الإدريسي الذي استوفى الشروط التاريخية والقيادية التي يصبون إليها، فألحُّوا عليه أن يتولَّى أمورهم ويقيم أحكام الشريعة بينهم، فتردد وأبى وقال إنه جاء مرشدًا ومعلمًا مخبئًا

(1) البركاتي، شرف بن عبد المحسن، الرحلة اليمانية لصاحب الدولة أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا وأعماله في محاربة الإدريسي، بيروت، ط2، 1384هـ، ص6.

(2) شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين الميلادي – دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة، القاهرة، 1964م، ص271.

(3) الشهاري، مصدر سابق، ص70.

(4) جيوليتي، مصدر سابق، ص111.

(5) الواسعي، مصدر سابق، ص341.

(6) الشهاري، مصدر سابق، ص71.

(7) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص58–59.

في نفسه الهدف الكبير الذي جاء من أجله[1]، فأخذ بمد نفوذه تدريجيًا[2].

فاستمال الأهالي إلى جانبه وجمعهم حوله، وأخذ بتطبيق أحكام الشريعة بينهم بدون محاباة ولا مراعاة، وأدرك بأن سر قوته سيكون بالتفاف القبائل اليمنية حوله، فكان كما وصفه المؤرخ بيري: (الإدريسي خير من يعرف الروح القبلية، فهو يعرف أنه لا يمكن ربط القبائل اليمنية بفكرة مجردة لمدة طويلة، فطبيعتهم الجبلية تفرض عليهم نقص القدرة على التحمس لفكرة جامدة باستمرار، رغم أنهم يستطيعون الحرب في أي وقت لغرض ما يتعلقون به، لذلك كله لم يجعل لحركته طابعًا دينيًّا فحسب بل طبعها بالواقعية أيضًا...)[3].

اعتمد الإدريسي على الزكاة التي كان يحصل عليها من أتباعه، وثروته التي ورثها عن أبيه في تقديم الهدايا والمساعدات المالية للمشايخ ورؤساء القبائل، ولاسيما الذين لم يكونوا على علاقة حسنة مع العثمانيين[4].

ثم التفت إلى المسألة الأكثر أهمية وهي الحروب والنزاعات القائمة بين قبائل عسير، لاسيما النزاع المستشري بين قبائل صبيا وقبائل الجعافرة المسيطرة على قوز الجعافرة المرسى الطبيعي لصبيا والذي يمثل الطريق الحيوي لمشروع الإدريسي في إيصال الأسلحة والمساعدات الايطالية من مصوع[5]، فارتفعت مكانته واتسعت دائرة نفوذه بعد أن نجح في إبرام الصلح بين هذه القبائل[6]. وقد أثارت النجاحات

(1) سعيد، أمين، الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب، ج1، القاهرة، د.ت، ص379.

(2) باوزير، سعيد عوض، معالم تاريخ الجزيرة العربية، عدن ط2، 1966م، ص206.

(3) Bury, op.cit, p.36.

(4) الريحاني، مصدر سابق، ص316.

(5) الشهاري، مصدر سابق، ص73-74.

(6) شرف الدين، مصدر سابق، ص271.

العظيمة التي حققها الإدريسي غيض الكثير من الخصوم والمعارضين أمثال محمد شريف الخواجي[1]، فتمكن من القضاء على معارضتهم وكسر شوكتهم[2]، فانهالت الوفود على الإدريسي من داخل البلاد وخارجها، وأخذت القبائل ومشايخها يعلنون البيعة للإدريسي وإذا ما تأخر البعض خرج عليهم بقوة تخضعهم وتأخذ منهم الرهائن لضمان ولائهم[3]. وامتد نفوذ الإدريسي شمالاً وجنوبًا خارج حدود عسير والمخلاف السليماني[4]، حتى إن بعض القبائل المنتشرة حول صعدة أعلنت تبعيتها للإدريسي ومبايعتها له، الأمر الذي أخاف الإمام يحيى واضطره للتحالف مع الإدريسي لما بلغه من القوة وسعة النفوذ[5].

جرت في البداية المكاتبة والمهاداة بين الإمام والإدريسي، وطلب الأخير الإذن ببقائه في تلك الجهات للإرشاد والتعليم فأذن له الإمام، وأخذت الوفود تتوافد إليه[6]، وشجع الإمام الناس على اتباع الإدريسي فلم يكن لديه تصور آنذاك عن الأمر العظيم الذي يُحضِّر له الإدريسي، فقد كان الإمام يُعدّ عسير جزءًا لا يتجزأ

(1) أحمد شريف الخواجي: ولد في صبيا، عاش يتيم الأب وهو من أسرة الخواجيين الذين أسسوا مدينة صبيا وقضوا على آل الخيرات. وهو من جيل الإدريسي وكانوا على خلاف منذ الطفولة، وأحمد شريف صاحب شخصية قوية تعلم العلوم والدين واهتم كثيرًا بالأدب. برزت شخصيته بعد اتصاله بالعثمانيين حيث أصبح ممثلًا لصبيا في مجلس المبعوثان. أغرته التجارة فرحل إلى مصوع وعدن لكنه لم يوفق كثيرًا فتركها ليدخل في صراع مع الإدريسي انتهى بمحاكمته وقطع يديه. ينظر: العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص73–75.

(2) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص68–84؛ الشهاري، محمد علي، الإدريسي بين الصوفية والوطنية، الهلال، يناير 1977م، ص73.

(3) الشهاري، مصدر سابق، ص73.

(4) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص85–88.

(5) سالم، تكوين اليمن، ص81.

(6) الواسعي، مصدر سابق، ص242؛ العرشي، حسين بن أحمد بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، القاهرة، 1939م، ص11.

من اليمن[1] ورأى أنه من المفيد أن يرحب بالتحالف مع الإدريسي ليستفيد منه في حماية ظهره في عسير عند زحفه جنوبًا نحو صنعاء لقتال العثمانيين[2]، كما أمَّل الإمام أن يكون الإدريسي تابعًا له[3]، فأخذت المراسلة بين الاثنين طابعًا سياسيًا وعسكريًا، فما أن أحس الإمام بشدة الخطر عليه ورغبة الدولة في القضاء عليه حتى أوفد من قبله كل من أحمد بن يحيى عامر والأديب حسين العرشي للتفاهم مع الإدريسي الذي سرعان ما وافق على توحيد الصفوف في مقاومة العثمانيين بشروط لا يتخطاها أيٌّ من الفريقين حتى تحقق الغاية الموحدة[4].

أ. موقف الدولة العثمانية من ثورة الإدريسي:

عندما نزل الإدريسي أول الأمر في جامع الحديدة، لم تهتم السلطات العثمانية بأمره كثيرًا بل عدته أحد الدعاة أو المتصوفين الذين سرعان ما يندثرون[5]، إلا أنها أخذت تترصد تحركاته بعد أن ساورتها الشكوك حول اتصالاته مع إيطاليا إلا أن الإدريسي استطاع أن يضلل تلك الشكوك بمسلكه الديني وعزلته الصوفية وبعده عن كل ما يمت للسياسة بصلة، لكنه ما إن استقر في صبيا حتى قام بدوره كاملًا[6]. وقد مثلت فترة ظهور الإدريسي فترة حرجة من حياة الاتحاديين السياسية؛ إذ دخلوا آنذاك في صراع حزبي وتنافس على الأغلبية الحاكمة مع الائتلافيين، فلم تكن أمور المخلاف وعسير ذات أهمية لتشغل بالهم[7]. لكن سرعان ما أخذت

(1) أباظة، مصدر سابق، 204.
(2) أنيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514-1914م، القاهرة، د. ت، ص225.
(3) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص141.
(4) المصدر نفسه، ص237.
(5) أباظة، مصدر سابق،ص213-214.
(6) الدليمي، وليد عبود محمد شبيب، التغلغل الإيطالي في المشرق العربي 1911-1914م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1994م، ص14.
(7) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص91.

الأمور مأخذ الجد عندما أعلن الإدريسي نفسه مهديًا، فتحول إلى خطر حقيقي يهدد السيادة العثمانية، وأخذ أتباعه يتزايدون ليس في عسير فقط بل تعداه إلى أجزاء اليمن الأخرى[1].

بادر والي اليمن حسن تحسين باشا إلى إصدار تبليغ وزع بين الأهالي صور فيه الإدريسي أنه كاذب وساحر يخدع الناس البسطاء[2]. كما سارعت الحكومة العثمانية إلى تعيين متصرف جديد لعسير وهو سليمان شفيق كمال باشا - لخبرته الواسعة في أحوال البلاد العربية - ليستكشف مقاصد الإدريسي وطبيعة حركته والتدابير اللازمة تجاهه، وقد تريث في اصطحاب قوة عسكرية ضخمة واكتفى باستكمال نواقص الفرق العسكرية الموجودة في عسير، وفضل في البدء الاتصال بزعماء البلاد ومشايخها، كما أنه ثبت عبدالله بن عائض في منصب نائب المتصرف للاستفادة من خبرته وعلاقاته، وسرعان ما اكتشف سليمان باشا مساعي الإدريسي في إثارة أهالي عسير ضد العثمانيين، وأنه يعمل على تنظيم نوع من الحكومة المستقلة على غرار حكومة الإمام يحيى فبادر سليمان باشا بإبلاغ السلطات العثمانية بخطورة الموقف وتطوراته[3]، في حين اتبع الإدريسي سياسة مزدوجة تجاه العثمانيين، فكان في الظاهر يؤكد ولاءه للدولة وحرصه على توطيد سيادتها في البلاد، وأن ما يصل إليها من تقارير عن نشاطاته التمردية، إنما هي دسائس وأكاذيب من الولاة والممثلين الحكوميين[4] الذين اغتاظوا من محبة الناس له وطاعتهم

(1) الشهاري، مصدر سابق، ص72.

(2) Al-Amr, Saleh Muhammad: the Hijaz under Ottoman Rule 1869 - 1914: Ottoman Vali the Sharif of Macca, and the Groth of British Influence, London، 1974، p.148.

(3) Al-Amr, op.cit, p.148.

(4) برو، مصدر سابق، 153.

لأوامره التي هي في الأساس أوامر لخدمة الباب العالي ورفع مكانته ولكن في الخفاء - وهي الحقيقة - كان الإدريسي يراقب اتساع نفوذه ويستعد للمواجهة وخوض الحرب، وما إن تهيأت له الظروف حتى كلف أحد أتباعه المخلصين وهو مصطفى الإدريسي[1] للقيام بأولى العمليات العسكرية، فتمكن من احتلال منطقة حايل في عسير، والاستيلاء على المستودعات العسكرية فيها وقطع الاتصال بين أبها والساحل وأسر الحامية العثمانية (30 جندي) وأرسلهم إلى صبيا[2].

وعلى إثر ذلك أذاع سليمان باشا منشورًا للأهالي ذكَّرهم فيه بمقام الدولة العثمانية وسلطانها الإسلامي وحرصها على رعاياها المسلمين وأن مخالفتها ستؤدي إلى استعمال القوة، كما كتب رسالة إلى الإدريسي بأسلوب يمتزج فيه الاحترام والتقدير مع التنبيه والتحذير، فأجابه الإدريسي - الذي نجح بهذه الحركة في إظهار قوته - أن ما حصل كان بغير علم منه، والذي جرى أن القبائل علمت بخبر سرية المدافع والرشاشات التي وصلت إلى البلاد فضنت أن هناك نية استعمال القوة ضدهم، وأنه قام بنصح القبائل بالسكينة والهدوء وتم ذلك بالفعل، وبعد هذه الحادثة وجد سليمان باشا أن موقفه قد أصبح مهتزًّا وحرجًا في مواجهة الإدريسي الذي شرع باستعمال القوة وبادر بالاعتداء، رغم إظهاره غير ذلك، لذا طلب سليمان باشا من الباب العالي تعزيزات لقواته على أن تنزل هذه القوات بالقرب من الإدريسي في جيزان لزعزعة موقفه، وقد أدركت الحكومة العثمانية صعوبة موقفها في عسير، وأن الأمر لا يمكن أن ينتهي بالمزيد من القوة، بل يتطلب

(1) مصطفى بن علي الإدريسي وهو من أعيان الأدارسة وأخو محمد بن علي الإدريسي، وقف إلى جانبه في حروبه ضد الدولة العثمانية والإمام يحيى. ثار بعد وفاة أخيه على ابنه علي بن محمد الإدريسي فغادر بعد ذلك إلى مصر واستقر في الأقصر إلى أن توفي عام 1930م. ينظر: عفيف وآخرون، الموسوعة اليمنية، ج1، ص242.

(2) الشهاري، مصدر سابق، 73.

الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق مع الإدريسي للإحاطة بنواياها إذا كانت سيئة والاستفادة منها إذا كانت حسنة[1]. وبناءً على طلب سليمان باشا نزلت في 25 أكتوبر 1909م – لكن في القنفذة بدلًا من جيزان[2] فرقة من (2000 جندي) مزودة بالأسلحة والذخيرة بقيادة سعيد باشا قائدًا عسكريًا ورئيسًا للوفد التفاوضي وعضوية توفيق الأرناؤوطي (شيخ الطريقة الأحمدية في الإستانة)[3].

وقد رغب الإدريسي بالدخول في مفاوضات مع العثمانيين كاتمًا في نفسه شكَّه في نواياهم[4]، وما إن وصل الوفد الفرعي برئاسة الأرناؤوطي حيث استقبله الإدريسي بحنكته السياسية ودهائه المعروف، فأكد أنه رجل من رعايا الدولة، وليس له مطمع في إمارة أو ملك، ولم يدفعه إلى ما قام به سوى غيرته الدينية، وأن الإهمال الذي تعانيه بلاده هو الذي أجبره على التدخل والإصلاح بين القبائل المتحاربة وإقرار الأمن، فأثر تأثيرًا بالغًا في الوفد ورئيسه[5]، وطلب منهم حضور سعيد باشا ليتأكد من صدق نواياها ورغبته في الوفاق، فوافق سعيد باشا ونزل مع قواته في الحفائر[6]. كما وصل أمر من وزارة الداخلية إلى سليمان باشا بالالتحاق بسعيد باشا وحضور المفاوضات. فخرج من أبها مضطرًا؛ لأنه على الأرجح كان يرغب بأن يكون وحده المسؤول عن المفاوضات، وأن بإمكانه الوصول إلى نتيجة مع الإدريسي دون توسيع الدائرة ودخول أطراف كثيرة؛ الأمر الذي يقوي شوكة الإدريسي وتبجحه بالشروط لاسيما بعد أن علم أن الإدريسي هو الذي طلب حضوره المفاوضات[7].

(1) Al-Amr, op.cit, p.149.

(2) المصدر نفسه، ص74.

(3) البركاتي، مصدر سابق، ص6.

(4) داغر، أسعد، ثورة العرب مقدماتها أسبابها ونتائجها، القاهرة، 1916م، ص117.

(5) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص92.

(6) البركاتي، مصدر سابق، ص7.

(7) الشهاري، مصدر سابق، ص74.

وقد وصل سعيد باشا صبيا في 4 ديسمبر 1909م[1]، واستدعى الإدريسي حوالي (4000 أو 5000 رجل مسلح) من القبائل لاستقبال المفاوضين ليظهروا تعظيمهم وطاعتهم للسلطان والدولة[2]، وليظهر قوته أمام الوفد. وبعد استكمال مراسيم الاستقبال اجتمع الجميع ودخلوا في مفاوضات للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، فانتهت المفاوضات بالاتفاق على بعض الأمور، وهي كالآتي[3]:

1- أن يتعرف الإدريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلاف السليماني.

2- أن يمنح الإدريسي رتبة (قائمقام) ويقوم كموظف عثماني بشؤون صبيا وما يتبعها من منطقة سامطة جنوبًا إلى وادي حلى شمالًا.

3- يتعهد الإدريسي بمد الأسلاك البرقية عبر المخلاف السليماني بين اليمن والحجاز.

4- أن يسمح الإدريسي للدولة بمراكز جمركية في موانئ المخلاف يديرها مأمورون حكوميون.

5- تتعهد الحكومة بإلغاء الضرائب بناء على اقتراح الإدريسي وتكتفي بحاصلات الزكاة الشرعية للحبوب والمواشي، وينوب الإدريسي في الاستحصال مقابل أن يكون له الثلث لنفقات جيش وطني يشكل لإقرار الأمن الذي تعهد بإقراره في المخلاف.

وهي اتفاقية مرنة في صالح الإدريسي، فقد اعترفت الدولة به ضمنيًا وخولته السلطة وأثبتت شرعيتها[4]، وزاد تعيينه قائمقام في نفوذه السياسي والديني وأكسبه

(1) البركاتي، مصدر سابق، ص7.

(2) المصدر نفسه.

(3) أباظة، مصدر سابق، ص215.

(4) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص93.

مقامًا عاليًا في نفوس القبائل[1]، في حين كان بإمكان سعيد باشا في هذه الفترة من أن يحتل صبيا ويستأصل خطر الإدريسي الذي لم يكن يتخطى نفوذه قائمقامية صبيا[2]، لكن هذه الاتفاقية زادت من قوته وسمحت له بتأليف جيش وطني[3]، بل إنه اعترض على وجود حامية عثمانية في القنفذة؛ لأن ذلك سيثير القبائل ويخل بالأمن، لكنه في الحقيقة لم يكن يريد تقييد سلطته. وعمل الإدريسي منذ ساعة عودته إلى صبيا على تنفيذ بنود الاتفاقية، فبعث نوابه إلى الجهات التابعة له، وقام بمضايقة موظفي الجمارك التي اشترطت الاتفاقية إرسالهم إلى المراكز الجمركية من أجل حجز الإدريسي في داخلية البلاد وقطع طريق الإمدادات من إيطاليا، لكن الإدريسي أثار عليهم القبائل فضيقوا عليهم ففروا عائدين[4].

أما سليمان باشا فقد سلم نسخة من الاتفاقية وألزم على العمل مع الإدريسي لإقرار الأمن والاستقرار في البلاد[5]. في رأي سليمان باشا أن الاتفاقية زادت من خطر الإدريسي، فأخذ سليمان باشا على نفسه كشف هذه الحقيقة للدولة، فقرر القيام برحلة إلى مناطق عسير للوقوف على مجريات الأمور، فأدهشه ما وصل إليه الإدريسي من نفوذ، لكن رسائله إلى الباب العالي لم يُعار لها أهمية[6]، فاتخذ أسلوب آخر في الخفاء للقضاء على الإدريسي من خلال تدبير عدة محاولات لاغتياله لكنها باءت بالفشل، وحتى المساعي الدبلوماسية لم تنجح مع الإدريسي

(1) سعيد، أمين، الثورة الكبرى - تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج3، القاهرة، د. ت، ص15.
(2) البركاتي، مصدر سابق، ص7.
(3) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص93.
(4) المصدر نفسه، ص94.
(5) أباظة، مصدر سابق، ص216.
(6) بن مسفر، مصدر سابق، ص110.

الذي رفض أي تنازل أو تثبيت للقوة العثمانية في البلاد[1].

وإلى جانب محاولات سليمان باشا، كان هناك الخصم السابق للإدريسي وهو أحمد شريف الذي حكم عليه الإدريسي بقطع يديه، وبعد فترة من الاختفاء اتجه إلى الإستانة وأظهر للحكومة ما أصابه على يد الإدريسي، فأصدرت الحكومة أوامر الاستدعاء للتحقيق معه في قضية أحمد شريف، لكن الإدريسي رفض المثول للأوامر، فرأت الحكومة في هذا الرفض مبررًا لتجريد حملة لإرغامه على الانصياع لها بعد ما أظهر مخالفته الصارخة لاتفاقية الحفائر[2].

جردت الدولة العثمانية حملة قوية بقيادة محمد راغب باشا، وأخذ القائد في مكاتبة الإدريسي ومفاوضته أول الأمر من دون نتيجة؛ لأن الإدريسي كان على علم تام بالحملة، فأخذ بتحشيد القبائل وانضم إليه الأمير حسن آل عائض وكيل المتصرف[3]، وقد استطاع الإدريسي وجيشه من محاصرة جيزان حيث الحملة العسكرية، التي بعد أن ضاق بها الحصار تمكنت من كسره وزحفت ببسالة نحو مواقع الجيش الإدريسي دون أن يجدوا أي مقاومة حتى وصلوا إلى مقربة منهم، فانهالت عليهم الضربات وهم في أرض مكشوفة يشرف عليها جيش الإدريسي من الروابي والمخابئ، وبعد خسائر فادحة (ألف قتيل) تراجعت القوات العثمانية إلى جيزان وتحصنوا فيها، لكن المفاجئة حصلت عندما أخذ الأسطول الإيطالي بقصف جيزان والمناطق فصدرت الأوامر بالانسحاب إلى منطقة القنفذة، فدخل الإدريسي إلى جيزان واستولى عليها[4]، ثم توجهت القبائل بقيادة مصطفى الإدريسي نحو أبها وفرضوا عليها الحصار في ذي القعدة

(1) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص94-95.

(2) برو، مصدر سابق، 237.

(3) شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، ج8، بيروت، ط4، 2000م، ص289.

(4) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص100.

من عام 1328هـ/ 1910م، ولم يكن فيها سوى سليمان باشا وحامية صغيرة دافعت عن المدينة دفاعًا قل نظيره. وأما الحكومة العثمانية فقد أرسلت بعض قواتها من الحديدة إلى أبها لإنقاذ حاميتها لكنها فشلت، كما وصل تلغراف من قائمقام القنفذة إلى سليمان باشا يخبره بوصول عزت باشا للقضاء على ثورة الإمام يحيى، وأن الشريف حسين متوجه بقوة عسكرية إلى عسير[1].

ب- حملة الشريف حسين بن علي:

اكتشفت الحكومة العثمانية أمام تعاظم خطر الإدريسي أنها غير قادرة على القضاء عليه، وأن من الضروري إدخال طرف ثالث تكون له القدرة والرغبة الفعلية للقيام بهذه المهمة، فوقع الاختيار على الشريف حسين شريف مكة، ولم يكن اختيارًا سطحيًا بل مبنيًا على عدة أمور[2]. فبالرغم من أن الشريف كان ينظر إلى الإدريسي في بداية ظهوره نظرة تجاهل واستخفاف، وأنه (حديث نعمة)، وأن أمره سينتهي سريعًا[3]، لكن الأيام أثبتت عكس ظنه، بعد أن توجه مصطفى الإدريسي إلى جهات قبائل عسير الخاضعة لأشراف الحجاز[4]، فأخضع قبيلتي (غامد وزهران) التابعتين في الأمور القضائية لشريف مكة، كما شرع في جمع الزكاة من قبيلة (ليث) التي هي جزء من الحجاز، لكن سرعان ما تراجع الإدريسي أمام نفوذ الشريف الذي لم يكن مستعدًا له[5]، لكن الاعتداء حصل وهو أمر لا يغفره الشريف[6].

---

(1) سعيد، الثورة، ج3، ص116.

(2) يعقوب، مصدر سابق، ص80.

(3) وهيم، طالب محمد، مملكة الحجاز 1916-1925 دراسة في الأوضاع السياسية، البصرة، 1982م، ص277.

(4) Hogarth, D.G., Arabia, Oxford, 1922، p.121.

(5) Al-Amr, op.cit, p.140.

(6) رضا، رشيد، مختارات سياسية من مجلة المنار، ط1، بيروت، 1980م. ص219.

وفي الوقت نفسه وجد الشريف حسين بهذا الاعتداء فرصته الذهبية لتوسيع نفوذه تجاه عسير، وكسب ثقة الحكومة العثمانية وتبديد شكوكها حوله[1]، فأخذ الشريف على إثر ذلك يبرق للحكومة في استانبول عن تعدي الإدريسي على مناطق نفوذه، وأن هذا الأمر سيؤدي إلى فتنة في الجزيرة العربية، فتعززت ثقة الحكومة بالشريف وأصدرت له أوامرها بالسير لقتال الإدريسي وفك الحصار عن أبها[2]. استجاب الشريف لأوامر الباب العالي، وبدأ يعمل بالتنسيق مع العثمانيين، وقد غادرت الحملة من مكة في إبريل 1911م مؤلفة من (5000) رجل من قبيلتي عقيل وبيشا، والجندرمة، و(150 من البدو الهجانة)، واستأجروا (1500 جمل) للحمولة مع رجالهم المسلحين على أن يأتيه مدد إضافي في القنفذة، يرافقه ولداه الأمير فيصل والأمير عبد الله[3]، وما إن وصلت الحملة حدود القنفذة في 13 مايو 1911م حتى تحرك الجيش العثماني المرابط بقيادة نشأت باشا، والتقيا في (وادي العين)، وتقدما إلى منطقة (قوزابي العير)[4]، وتوافد الكثير من القبائل وأعلنت طاعتها للشريف إلا قبيلة خرشان التي كان زعيمها ابن خرشان قائدًا للإدريسي في القوز ومعه عشائر تهامة[5]، فسار الأمير عبدالله برفقة أخيه الأمير فيصل وبصحبتهما 200خيال و(1000 من الهجانة) مع ثلاثة طوابير نظامية ومدفعية، وأصيب في البداية بهزيمة كبيرة نتيجة لشدة الحرارة وانتشار الكوليرا بين قوات الشريف[6]، ولكن سرعان ما عزز الشريف قواته وتمكن من معاودة المسير، وأخذت الانتصارات تتوالى على

(1) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، موسكو، 1986م، ص266.

(2) يعقوب، مصدر سابق، ص80.

(3) البركاتي، مصدر سابق، ص33-34.

(4) Al-Amr, op.cit, p.151.

(5) البتنوني، مصدر سابق، ص43.

(6) El – Edroos, Ali, The Hashemite Arab Army 1908 – 1979, (Amman, 1980, p.12.

جيشه، فهُزِمت القوات الإدريسية في (القنع) و(وادي عجلان)، وقتل منهم حوالي (500 مقاتل) وتراجع البقية إلى قواعدهم في الفور، فلحقهم جيش الشريف[1] يساندهم طرادن عثمانيان قصفا الموانئ الإدريسية (البرك والقمحة والشقيق)[2]، وبعد استيلائهم على قوز وتراجع ابن خرشان، سارع الأمير عبدالله إلى أبها بعد أن فتك مرض الكوليرا بجنوده[3].

أما الوضع في أبها فكان غاية في السوء، فالمؤن والذخيرة تنفد، والتجهيز العسكري رديء، والاتصال شبه منقطع[4]، وسليمان باشا رغم امتعاضه من قدوم الشريف لفك الحصار عنه إلا أنه اضطر للتأقلم مع الوضع، بعد أن شرع الشريف بالاتصال به وطمأنته بأن العمليات العسكرية ستتم بسرعة، فبث الأمل في نفوس المحاصرين، وباشر سليمان باشا بخطة جديدة من نوعها لزعزعة القوات المحاصرة، حيث أخذ بإطلاق البارود عليهم بلا نار فأمنوا أنهم محصنون بأيمان الإدريسي، وما إن تقدموا حتى أطلق عليهم البارود الحقيقي فقتل (4000 شخص)، وهو الأمر الذي اضطر جيش الأدارسة على التراجع إلى منطقة (بارق)، وتبعته الحملة حتى استولت عليها[5]، وأمام هذه الانتصارات توافدت الكثير من القبائل وأعلنت الطاعة للشريف مثل (بني شهر)، كما انقلب آل عائض على الإدريسي وانضموا إلى الشريف[6]، وقد قاد الشريف الجيش بنفسه لفك الحصار،

(1) البركاتي، مصدر سابق، ص34-35.
(2) العقيلي، مصدر سابق، ج2، ص102.
(3) Al-Amr, op.cit, p.151.
(4) يعقوب، مصدر سابق، ص80.
(5) البركاتي، مصدر سابق، ص289.
(6) شاكر، مصدر سابق، ص289.

فوصل مشارف أبها في 18 يوليو 1911م[1]، واستطاع بعد صعوبات كبيرة ومعارك على طول الطريق من فك الحصار، فانهارت قوى الإدريسي واصدر أوامره إلى قادته للتراجع والانسحاب إلى جبال فيفا، بعد أن علم بخطة الشريف في التوجه إلى صبيا للقضاء عليه[2]، إلا أن الشريف لم يتوجه إلى صبيا بسبب وقوع الخلاف بينه وبين المتصرف سليمان باشا، حيث شعر الشريف بضرورة مكافئته على انتصاره فأخذ بإصدار الأوامر وتعيين من يشاء في المناصب كما لو كان حاكما للبلاد، فلم يرق هذا لسليمان باشا؛ لأنه فيه تعدي على صلاحياته وسلطته في إدارة البلاد، لذا قرر الشريف بعد خمسة عشر يومًا مغادرة عسير عائدًا إلى مكة. وقد استاءت القيادة العامة في اليمن من سياسة سليمان باشا واعتبرتها نقصًا في السياسة والدراية، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، فلو أن سليمان باشا ساير الشريف في سياسته لكان الأخير اغتنم أقرب فرصة وانتفض على الدولة ولكانت ثورته الكبرى قامت في ذلك الوقت (El-Edroos, p.12) لاسيما بعدما رآه من الفظائع التي ارتكبها القادة والجنود العثمانيون بحق الثائرين؛ مما ترك انطباعًا بالغ السوء في نفس الشريف غذَّى فيه روح الثورة ضد الدولة العثمانية. فكان الإدريسي المستفيد الأول من هذا الخلاف، وبقي خطرًا حقيقيًا على السيادة العثمانية في عسير ويتحين الفرصة ليعاود الثورة. وعليه فإن الأثر المباشر للثورتين الآنفتين أرهق كاهل الدولة العثمانية وعجل بمغادرتها لليمن.

(1) وهيم، مصدر سابق، ص278.
(2) حمزة، مصدر سابق، ص551.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت فيما يلي:

1 – أن تزامن ثورتي الإمام يحيى والإدريسي أرهق كاهل الدولة العثمانية، وجعلها تذعن للدخول مع الإمام يحيى في مفاوضات أفضت إلى صلح دعان.

2 – أن ثورة الإمام يحيى كانت أشد وطأة على العثمانيين في الداخل، بينما ثورة الإمام الإدريسي كانت أشد وطأة في الساحل، مما يعني أن هاتين الثورتين شكلتا مصدر تهديد حقيقي للوجود العثماني في اليمن.

3 – أن استنجاد الدولة العثمانية بالشريف حسين في قمع ثورة الإدريسي كانت نتيجتها معاكسة لما توخته الدولة العثمانية، فبدلًا من قمع الثورة تعرف الشريف حسين على مدى الاستغلال والظلم العثماني تجاه ولاية اليمن، وكان محفزًا له للتخطيط بقيام الثورة العربية عام 1916م.

4 – أن عدم قدرة الدولة العثمانية على قمع ثورتي الإمام يحيى والإدريسي دلالة على ضعف الدولة العثمانية وفساد ولاتها في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أباظة، فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن 1872–1918م، القاهرة، 1986م.
2. أنسباتو، أنريكو، العلاقات العربية – الإيطالية 1902–1930م من مذكرات انسباتو، ترجمة: عمر الباروني، الجماهيرية الليبية، 1980م.
3. الأعظمي، أحمد عزت، القضية العربية أسبابها مقدماتها تطوراتها ونتائجها، (بغداد، ط1، 1931م.
4. أنيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514–1914م، القاهرة، د. ت.
5. باوزير، سعيد عوض، معالم تاريخ الجزيرة العربية، عدن ط2، 1966م.
6. البتنوني، محمد لبيب، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا خديوي مصر، القاهرة، ط2، 1329هـ.
7. البركاتي، شرف بن عبد المحسن، الرحلة اليمانية لصاحب الدولة أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا وأعماله في محاربة الإدريسي، بيروت، ط2، 1384هـ.
8. برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908–1914م، القاهرة، 1961م.
9. بن بريك، أحمد محمد، «ولاية اليمن في العهد الدستوري العثماني 1908–1914»، مجلة سبأ، جامعة عدن، العدد(4)، أكتوبر، 1988م.

10. جيوليتي، جيوفاني، مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911–1912م، ترجمة: محمد التليسي، مصراته، 1986م.
11. حمزة، فؤاد، أشراف بلاد العرب، المقتطف، مج 82، ج5، مايو 1933م.
12. داغر، أسعد، ثورة العرب مقدماتها أسبابها ونتائجها، القاهرة، 1916م.
13. الدليمي، وليد عبود محمد شبيب، التغلغل الإيطالي في المشرق العربي 1911–1914م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1994م.
14. رضا، رشيد، مختارات سياسية من مجلة المنار، ط1، بيروت، 1980م.
15. الريحاني، أمين، ملوك العرب، ج1، بيروت، ط1، 1980م.
16. الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، ط3، 1969م.
17. سالم، سيد مصطفى، تكوين اليمن الحديث - اليمن والإمام يحيى 1904–1948م، القاهرة، 1963م.
18. ــــــــــــــ، وثائق يمنية دراسة وثائقية تاريخية، القاهرة، ط2، 1985م.
19. السفاح، جمال باشا، مذكرات جمال باشا السفاح، ترجمة: علي أحمد شكري، بغداد، 1963م.
20. سعيد، أمين، الثورة الكبرى - تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج3، القاهرة، د. ت.
21. ــــــــــــــ، الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب، ج1، القاهرة، د.ت.
22. شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، ج8، بيروت، ط4، 2000م.

23. شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين الميلادي - دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة، القاهرة، 1964م.

24. الشهاري، محمد علي، الإدريسي بين الصوفية والوطنية، الهلال، يناير 1977م.

25. العرشي، حسين بن أحمد بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، القاهرة، 1939م.

26. العزب، عبد الله بن محسن، تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخيرة، بيروت، ط1، 1986م.

27. عفيف، أحمد جابر وآخرون، الموسوعة اليمينة، بيروت، 2003م.

28. العقيلي، محمد بن أحمد عيسى، المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ، ج2، القاهرة، 1979م.

29. فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، موسكو، 1986م.

30. كحالة، عمر رضا، جغرافية شبه جزيرة العرب، القاهرة، ط2، 1964م.

31. لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، 1971م.

32. ماكرو، أريك، اليمن والغرب 1571-1962م، ترجمة: عبد الله العمري، صنعاء، 1978م.

33. بن مسفر، عبد الله بن علي، السراج المنير في أمراء عسير، بيروت، ط1، 1978م.

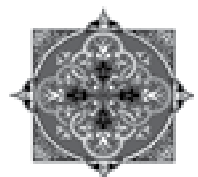
34. الواسعي، عبد الواسع يحيى، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، القاهرة، 1346هـ.

35. وهيم، طالب محمد، مملكة الحجاز 1916–1925 دراسة في الأوضاع السياسية، البصرة، 1982م.

36. يعقوب، هارولد، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، بيروت، 1983م.

المراجع الأجنبية:

1. Al-Amr, Saleh Muhammad: the Hijaz under Ottoman Rule 1869-1914: Ottoman Vali the Sharif of Macca, and the Groth of British Influence, London, 1974.
2. Bury, G.W., Arabian Infeilx or the Turks in Yemen, London, 1915.
3. El - Edroos, Ali, The Hashemite Arab Army 1908-1979, (Amman, 1980.
4. Hogarth, D.G., Arabia, Oxford, 1922.
5. Scott, Hugh, The High Yemen, London, 1947.
6. Gavin, R.J., Aden Under British Rule 1839-1967, London, 1975.



عدن منطلق النهضة الثقافية في اليمن الحديث والمعاصر (عصر النهضة العدنية) 1918 - 1967م

د. إسماعيل قحطان[1]

الملخص:

تعد مدينة عدن من أهم المدن اليمنية في القرن العشرين، بل كانت في النصف الأول من ذاك القرن أهم مدينة يمنية، فإلى جانب موقعها الاستراتيجي في الملاحة الدولية، كانت تشكل نقطة جذب للسكان المحليين، أو لشعوب الدول الأخرى؛ الأمر الذي أدى إلى تعدد الثقافات فيها.

شكلت الأسر المستنيرة في عدن أهمية كبرى في أحداث النهضة التي شهدتها المدينة، هذه النهضة لم تتوقف على عدن وحدها، بل انتقلت إلى المناطق المجاورة في المحميات وفي الشمال، وكان من أهم نتائج تلك النهضة أن أدت إلى تخليص اليمن من الاستعمار البريطاني في الجنوب، ونظام الإمامة الاستبدادي في الشمال.

لحوالي نصف قرن كانت عدن هي مركز التنوير والنهضة ليس على مستوى اليمن فحسب بل وعلى مستوى الجزيرة العربية.

(1) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد. [باحث مستقل]

The city of Aden is considered to be on the most significant cities of Yemen during the 20th century, specially during the first half, it was the most important city. Besides having a strategic position, it was an attractive hub for both locals and visitors alike, which resulted in having a diversified mixture of cultures.

The enlightened families in Aden had an important role impacting the events of the growth that civil life has witnessed. This advancement did not stop in Aden, but it went on to expand in other surrounding areas, specially the reserves and the north. As a result, south Yemen was able to get rid of the British colonialism, while north Yemen was freed from the oppressive regime of the Imam.

For almost half a century, Aden was the enlightenment and development center not only for Yemen, but also for the Arabian Peninsula.

المقدمة:

شد انتباهي حين كنت أعد رسالة الماجستير وأتتبع تطور الفكر السياسي في اليمن منذ 1930م إلى 1962م، أن غالبية الحراك الثقافي والتطور الفكري في اليمن قد نشأ وتبلور في مدينة عدن دون غيرها من باقي المناطق اليمنية. بل إن باقي المناطق اليمنية لم تستطع مجاراة ذلك التطور الذي كان يتشكل في عدن، وكانت تلك المناطق عبارة عن متلقي لما يصل إليها من أفكار وثقافات وتحولات سياسية تحدث في عدن. وبدا لي وكأن عدن في نهضتها الفكرية وتأثيرها في النهضة اليمنية تشبه إلى حد كبير فلورنسا في النهضة الإيطالية، والقاهرة في النهضة العربية.

تمكنت عدن من خلق نهضة خاصة بها، وهذه النهضة بدورها أوجدت تحولًا فكريًا كبيرًا ليس على مستوى عدن فحسب، بل في المنطقة المحيطة بها في المحميات المحتلة في الجنوب ودولة الإمام في الشمال. ولا نبالغ إن قلنا إن تأثير النهضة العدنية قد تعدى اليمن إلى خارجها وأصبح تأثيرها حتى على مستوى الجزيرة العربية.

مشكلة البحث:

بالرغم من الدور الكبير الذي أدَّته مدينة عدن في خلق النهضة في اليمن، إلا أنها لم تحظ بالدراسات الأكاديمية التي توفيها حقها. وظلت تراودني فكرة القيام بعمل دراسة كاملة عن دور عدن في صناعة التنوير في اليمن، ودورها في تحقيق النهوض الفكري والتطور السياسي في اليمن في القرن العشرين. وهي نهضة ذاتية نبعت من اهتمام الأسر العدنية بصنوف الثقافة، ولم يكن للاحتلال البريطاني دور مباشر في خلق هذه النهضة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التاريخ الفكري لعدن خلال النصف الأول من القرن العشرين والعقد السادس من القرن نفسه، وهي المدة التي أدَّت فيها عدن الدور التنويري الكبير في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، الذي يمكنني أن أطلق عليه عصر النهضة العدنية.

يحاول الباحث هنا تقديم صورة مبسطة عن نصف قرن من النهضة والحراك الثقافي والفكري في عدن. كما يسعى في الوقت نفسه إلى أن يكون هذا البحث دافعًا له أو مستحثًا لغيره للقيام بدراسةٍ موسعةٍ في هذا الجانب، وتكريم عدن بما تستحقه من الدراسات الفكرية. فكمية الوثائق المحلية أو الأجنبية التي تؤرخ

الدور الفكري لعدن وعصر نهضتها، يمكنها أن تخرج العديد من الدراسات القيمة. ولا أعلم إن كان هناك من تصدر لمثل هذا الموضوع في وقتنا الحالي، حتى ساعات انتهاء هذا البحث.

أهمية البحث:

وتأتي أهمية هذا البحث من خلال محاولة الباحث تتبع خط سير النهضة في عدن، ومدى تأثيرها على باقي المناطق اليمنية، ويقدم صورة واضحة عن أسبقية عدن في تحقيق التنوير في اليمن، وتفردها في صناعة تلك النهضة الثقافية، تلك الثقافة التي استطاعت تغيير وجه اليمن وإخراجه من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

التمهيد:

امتلكت مدينة عدن موقعًا استراتيجيًا مهمًا أعطاها مكانة متميزة بين باقي المدن اليمنية وسماها البعض «عين اليمن»[1]، حيث كانت محط أنظار القوى الدولية في العصر الحديث، وتحديدًا القوى الأوروبية. وقد حاولت الدول الأوروبية مرارًا فرض هيمنتها على هذه المدينة بدءًا من البرتغاليين الذين كانوا أول الواصلين إلى المحيط الهندي وانتهاءً بالبريطانيين الذين تمكنوا من احتلالها وفرض هيمنتهم عليها عام 1839م.

مثَّل الاحتلال البريطاني والوجود العثماني آخر قوتين عسكريتين تواجدتا في اليمن وتقاسمت أراضيه. إلا أنه بحلول عام 1918م، وهو تاريخ نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح البريطانيون هم القوة الوحيدة الباقية هناك، وتمثل وجودهم في عدن وأيضًا في سلطنات ومشيخات الجنوب، كما تواجدوا في مدينة الحديدة في الشمال لعدة سنوات ثم تخلوا عنها.

(1) القاسمي، سلطان: الاحتلال البريطاني لعدن، ط2، دار الغرير، الإمارات، 1992م، ص 10.

أصبح عام 1918م تاريخ تحول للأوضاع في اليمن، جنوبه وشماله. ففي حين بدأت المناطق الشمالية الخارجة من تحت السيادة العثمانية، والواقعة تحت حكم الإمام يحيى حميد الدين بمذهبه الزيدي تدخل مرحلة الانكماش والانطواء والتراجع، نتيجة سياسة العزلة التي فرضها الإمام على المناطق التي يحكمها [1]، فإن عدن بدأت تدخل مرحلة تحول ونهضة ثقافية نقلتها إلى مركز استقطاب ثقافي ليس على مستوى اليمن فقط، بل حتى على مستوى الجزيرة العربية، ناهيك عن التعدد الثقافي لشعوب العالم التي كانت تفد اليها على اعتبارها ميناءً عالميًا تحط فيه غالبية سفن العالم.

وهنا نتساءل هل أن النهضة التي حدثت في عدن كان سببها الاحتلال البريطاني، أم أن هناك عوامل أخرى أدت الى حدوث هذه النهضة؟

يقدم هذا البحث الإجابة عن هذا السؤال، مؤكدًا أن هذا التحول الثقافي الذي بدأت عدن تسير فيه لم يكن للبريطانيين الفضل فيه، إنما كان الفضل فيه للأسر العدنية المستنيرة، وكذلك لبعض الشخصيات المستنيرة القادمة من مختلف المناطق اليمنية سواءً المحميات أو الشمال، والتي قادت عملية التنوير، وكانت سببًا مباشرًا في نهضة عدن. أما الأسباب غير المباشرة في هذه النهضة فقد تمثلت في السياسات التعسفية للاحتلال البريطاني في عدن والجنوب من جهة، والحكم الإمامي في الشمال من جهة أخرى، واللذين كانا دافعين للشعب اليمني للسعي إلى تغيير وضعه البائس إلى وضع أفضل مما هو عليه.

---

(1) سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث، ط 4، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1993م، ص438.

وفي هذا البحث سوف نقف على عدد من المحاور العامة التي ستسهم في توضيح الصورة بشكل أبرز، وتقدم الصانع الحقيقي لهذه النهضة. وذلك من خلال تتبع المحاور التالية:

أولًا: عدن مخزن لتمويل السفن البريطانية.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في نهضة عدن (الأسباب غير المباشرة).

ثالثًا: مراحل تطور النهضة في عدن (الأسباب المباشرة).

أولًا: عدن مخزن لتمويل السفن البريطانية:

جاء احتلال بريطانيا لعدن في 1839م لأسباب سياسية واقتصادية، تمثل السبب الاقتصادي في البحث عن مركز تموين للسفن البريطانية، بينما تمثل السبب السياسي في قطع الطريق على الفرنسيين من الوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي[1].

وجدت بريطانيا في موقع عدن الاستراتيجي، المكان المناسب في خط سير السفن البريطانية من أوروبا إلى الهند، لأجل تمويل هذه السفن بالفحم والمواد الغذائية والماء. ولهذا السبب سعت بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر لفرض هيمنتها على عدن بشتى الوسائل، وحققت بعضًا من مبتغاها أولًا على يد السلطات العثمانية حين حصلت من العثمانيين على فرمان يمنح من خلاله السلطان العثماني البريطانيين مخازن في عدن لتخزين الفحم[2].

أدركت بريطانيا بعد ذلك أن عدن لا يمكن حصرها في مخزن للفحم لتمويل السفن، وإن موقعها يمنحها أهمية أكبر من ذلك بحيث يمكن أن تصبح قاعدة عسكرية بريطانية. فسعت لاحتلال عدن عسكريًا عن طريق استخدام القوة

(1) القاسمي، الاحتلال البريطاني لعدن، ص7.

(2) الريحاني، أمين: ملوك العرب، ط8، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص 414.

العسكرية وذلك في يناير 1839م على يد القبطان «هينس» الذي أصبح أول حاكم بريطاني لعدن[1].

ورغم مقاومة السلطان العبدلي حاكم عدن للاحتلال البريطاني، إلا أن هذه المقاومة كانت ضعيفة الإمكانات، مقارنة بما يمتلكه الأسطول البريطاني من قوة عسكرية، وبعد ستة أشهر من المواجهات بين الطرفين، وكذلك المراسلات المستمرة لإيقاف الحرب، تمكنت بريطانيا من توقيع معاهدة الحماية مع سلطنة العبدلي في يونيو 1839م[2]، وأصبحت عدن مستعمرة بريطانية لا تتبع أي حكومة أو سلطنة يمنية، بل أصبحت تحت إدارة حكومة الهند البريطانية، واستمرت هذه الحالة حتى عام 1937م حين تم نقل مستعمرة عدن إلى وزارة المستعمرات البريطانية مباشرة[3].

تركزت السياسة البريطانية حول أساليب إخضاع عدن وما حولها من سلطنات للنفوذ البريطاني، فعقدت المعاهدات مع السلاطين وشيوخ القبائل، فكانت هذه المعاهدات في أول الأمر عبارة عن معاهدات حماية، ثم تحولت إلى معاهدات صداقة ومعاهدات استشارة[4].

(1) كانت بريطانيا تطمح منذ وقت بعيد للحصول على عدن لما يشكله موقعها من أهمية، لذلك وقبل حصولها على الفرمان العثماني كانت قد دخلت مع السلطان العبدلي في مفاوضات لشراء عدن منه، إلا أنه رفض بيعها. المصري، أحمد عطية: النجم الأحمر فوق اليمن، ط3، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1988، ص 14،13.

(2) الجناحي، سعيد أحمد: الحركة الوطنية اليمنية، ط1، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، 1992م، ص 143.

(3) وفي العام نفسه 1937م تم تقسيم المحميات الى محميات عدن الشرقية ومحميات عدن الغربية. فالكوفا، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة: عمر الجاوي، ط 2، دار الهمداني، اليمن، 1984م، ص 6.

(4) الشعبي، قحطان: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن، الإمارات)، (د. ط)، دار النصر للطباعة والنشر والأعلام، القاهرة (د.ت)، ص 141.

منذ عام 1839م وحتى عام 1937م ولمدة مائة عام، -وهي الفترة التي كانت تتبع فيها عدن حكومة الهند البريطانية- لم تحظ هذه المدينة باهتمام السلطات البريطانية، واكتفى البريطانيون بالتعامل معها كميناء لرسو سفنهم، وكمخزن للتزود بالوقود، وأيضًا قاعدة عسكرية لبوارجهم وقواتهم العسكرية، وبسبب استقلال الهند من الاحتلال البريطاني. وخوفًا من أن تفقد بريطانيا مدينة عدن بموقعها الاستراتيجي، عملت السلطات البريطانية على تحويل تبعية هذه المدينة من حكومة الهند إلى إدارة وزارة المستعمرات في لندن، وجاء هذا التحويل ليكشف التمسك البريطاني بعدن ضمن الممتلكات البريطانية، فكان أول عمل قامت به السلطات البريطانية، التهيئة لخلق كيان سياسي خاص بالمدينة تحت مسمى الحكم الذاتي، وكانت البداية من خلال تشكيل المجلس التشريعي الذي تم افتتاحه في 6 يناير 1947م[1].

وبالرغم من محاولة السلطات البريطانية إبداء بعض الاهتمام بمدينة عدن إلا أنه ظل اهتمامًا سياسيًا، ولم يكن ليشكل علامة فارقة أو تحول نحو النهضة الشاملة، الثقافية والفكرية، وهو الأمر الذي كان أبناء عدن يفتقرون إليه، ولذلك سعوا بقدراتهم الذاتية لخلق هذه النهضة دون الاعتماد على المحتل البريطاني. وكما سنلاحظ فيما سيأتي سنجد أن أبناء عدن كانوا قد بدأوا بالتوجه نحو النهضة الثقافية بدافع ذاتي قبل هذا التاريخ - 1947م - بحوالي ربع قرن، دون دعم أو مساندة من سلطات الاحتلال البريطاني.

استمرت السياسة البريطانية في تطويق عدن بالأساليب الاستعمارية لضمان بقائها ضمن النفوذ البريطاني، فكشفت عن رغبتها في جعل المحميات المجاورة لعدن من سلطنات ومشيخات تحت الحكم البريطاني المباشر، حيث سعت لإقامة الاتحاد الفيدرالي للجنوب عام 1959م، والذي بموجبه تتشكل حكومة اتحادية

(1) صحيفة فتاة الجزيرة، عدن، عدد 354، 12 يناير 1947م.

من السلطنات والمشيخات، ثم بعد ذلك يتم ضم عدن لهذا الاتحاد[1]، وهو الأمر الذي وجد معارضة شديدة من مختلف القوى السياسية اليمنية وأيضًا القوى السياسية العدنية التي كانت تسعى للحصول على حكم ذاتي لعدن.

لم تكن سياسة بريطانيا في إقامة الاتحاد الفيدرالي العامل الوحيد الذي أدى إلى تذمر السكان، بل كانت هناك سياسات أخرى اتخذتها بريطانيا في عدن أسهمت في زيادة التذمر الشعبي ضد الوجود البريطاني، مثل الهجرة الأجنبية وتوطين الأجانب، والسيطرة على جميع الموارد من بينها الميناء الذي كان يشكل مصدر الرزق الرئيس لأبناء عدن، وأصبحت الشركات البريطانية هي المهيمنة على الجانب الاقتصادي، وأصبح أبناء الجاليات الأجنبية يشكلون طبقة كبار التجار والاقتصاديين، بينما أبناء البلاد الأصليين يشكلون بعضًا من الطبقة الوسطى وغالبية طبقة العمال[2]. كل ذلك أدى إلى الاستياء المتزايد في عدن ضد البريطانيين.

كان الرفض للسياسات البريطانية في بادئ الأمر قد أخذ الشكل السلمي المتمثل في الكتابات الصحفية، ثم توسعت حركة الرفض وتحولت إلى مظاهرات على يد الحركة العمالية، ثم بعد ذلك أخذ هذا الرفض الشكل العسكري[3]، والكفاح المسلح والذي

(1) اكتشفت بريطانيا أن الإجراءات الدستورية وإقامة مجلس تشريعي لعدن وفكرة الحكم الذاتي جميعها لم تكن مجدية لتثبيت بقاءها في عدن لذلك انتقلت لتنفيذ سياسة جديدة تمثلت بالاتحاد الفيدرالي. قحطان، إسماعيل: تطور الفكر السياسي في اليمن، ط1، الياسمين للطباعة، صنعاء، 2007م، ص 36، 37.

(2) هاليداي، فريد: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: محمد الرميحي، ط2، دار الساقي، بيروت، 2010م، ص 11. ناؤومكين، فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة: سليم توما، دار التقدم، موسكو، 1984م، ص 17.

(3) كان أول عمل عسكري ضد الاحتلال البريطاني شهدته عدن، ما عرف بقنبلة المطار التي ألقاها شاب من آل خليفة، وهذه الأسرة من أبرز الأسر العدنية المستنيرة، وكان هذا العمل احتجاجًا على السياسة البريطانية في عدن، وكان ذلك في 10 نوفمبر 1963م. أدهل، عبده

استمر حتى عام 1967م، حيث نالت عدن والمحميات في جنوب اليمن استقلالها.

وعليه يمكن القول إن الأسباب التي دفعت البريطانيين لاحتلال عدن كانت أسبابًا اقتصادية وعسكرية، وأن الوجود البريطاني في عدن لم يكن يهدف إلى تطوير المدينة وإعمارها أو إحداث نهضة فيها، حيث ظل الوضع على حاله دون تغيير، وهذا ينفي أن يكون للوجود البريطاني أي دور في النهضة الثقافية لعدن، وأن هذه النهضة العدنية نبعت ذاتيًا من أبنائها أو القادمين إليها من مناطق المحميات أو الشمال. ولو كانت بريطانيا تعمل على تطوير المناطق التي حلت فيها، لكانت دول الخليج العربي الواقعة تحت الاحتلال البريطاني تعيش المستوى الثقافي نفسه الذي كانت عليه عدن وليس أقل منها.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في نهضة عدن (الأسباب غير المباشرة):

تأثرت عدن بمجموعة من العوامل غير المباشرة التي حفزتها وأسهمت في تحويلها من مدينة عادية إلى مدينة قائدة في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر. فكما كانت بعض الحواضر اليمنية كزبيد وجبلة وتعز في العصور الإسلامية منطلقًا للنهضة اليمنية؛ فإن عدن شكلت المحور الرئيس للنهضة اليمنية الحديثة، وحملت شعلة التنوير والتغيير الذي نقل اليمن إلى العصور الحديثة والمعاصرة. وقد أسهمت مجموعة من العوامل في ذلك:

1- الموقع المتوسط لعدن بين الشرق والغرب:

كانت مدينة عدن عامل جذب لسكان المناطق الداخلية من المحميات أو الشمال، والتي كانت عبارة عن ريف لمدينة عدن[1]، نتيجة انعدام مظاهر الحياة

حسين: الاستقلال الضائع الملف المنسي لأحداث اليمن الجنوبية، ط2، دار العهد، 1993م، ص 55.

(1) عمر، سلطان أحمد: نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، مؤسسة أروقة للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م، ص 98.

الحديثة، وحالة التخلف التي تعيشها تلك المناطق، وسياسات الحكام القائمين عليها. فكانت عدن بوابة تلك المناطق نحو العالم.

وقد أسهم موقع عدن المتوسط الذي تلتقي فيه الطرق البحرية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا إلى جانب كونها مرفأً طبيعيًا في جذب الآخرين إليها، وهذا بدوره أدى إلى وفود أعداد كبيرة من الناس سواء من داخل اليمن أو من بلدان أخرى، للاستفادة من فرص العمل أو من الفرص التجارية التي فيها، فكان ذلك سببًا لاختلاط الثقافات فيها وتلاقي الأفكار، فكان ذلك عاملًا مساعدًا في نهضتها.

2 – سياسة الحكم الإمامي في الشمال:

اتصف الحكم الإمامي في شمال اليمن بالغلظة والقسوة، وممارسة الإذلال مع رعاياه، مما أدى إلى نفور غالبية الشعب اليمني من هذا النظام الحاكم، باستثناء الفئة المستفيدة من وجوده؛ الأمر الذي جعل سكان عدن يسعون لخلق كيان قوي يمكنهم من خلاله مواجهة ذلك النظام، وعدم الرضوخ له أو الوقوع تحت حكمه. كما كانت عدن الوعاء الحاوي للهاربين من طغيان ذلك النظام، والمتنفس لهم؛ الأمر الذي زاد من تكتل القوى الرافضة لذلك النظام، وازدياد الدافعية للمحافظة على عدن قوية مستقلة.

تنوعت أساليب العنف والظلم التي استخدمها هذا النظام ضد شعبه ومن تلك الأساليب:

– **حالة العزلة:** ويقوم مبدأ العزلة على منع أي مواطن يمني من السفر إلى خارج اليمن إلا بإذن خطِّيّ من الإمام نفسه، كما أنه يمنع دخول أي شخص غير يمني إلى مناطق الشمال إلا بإذن من الإمام نفسه[1]، فأصبح شمال اليمن يمثل سجنًا كبيرًا لملايين البشر.

(1) الريحاني، أمين: ملوك العرب، ص 84.

- **سياسة تأليب اليمنيين ضد بعضهم**: وعرفت هذه السياسة بـ: (الخطاط والتنافيذ)، حيث يقوم هذا النظام على عملية شن الحروب الداخلية بين اليمنيين بعضهم البعض، إما من خلال إطلاق يد الجيش على بعض القبائل، أو من خلال إطلاق يد قبيلة ضد قبيلة أخرى، أو منطقة ضد منطقة أخرى، بحيث يتم استباحة أراضي المناطق والقبائل المغضوب عليها وأموالها، وتخريب الأراضي الزراعية، وتدمير المنازل ونهب الأموال والحيوانات[1]. فكان اليمني يعيش في وضع من الفوضى وانعدام وجود الدولة ومؤسساتها.

- **سياسة نهب الأموال**: وهي سياسة تقوم على فرض متطلبات مالية عديدة من السكان تكون فوق طاقتهم، وتحت مسميات مختلفة مثل العشر، والخمس، والضرائب، والزكاة وغيرها، وعلى المواطن البسيط دفع هذه الأموال أو التعرض لصنوف العذاب ومصادرة ممتلكاته، وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول: إن نظام الحكم المتوكلي كان ينتهج سياسات غير متلائمة مع روح القرن العشرين الذي يعيش فيه[2]. وكان لهذه السياسة تأثيرها البليغ على الاقتصاد اليمني، وأسهمت في تدهوره بشكل كبير لاسيما في جانب الزراعة، بسبب زيادة فرض الضرائب، ونهب المحاصيل، الأمر الذي أدى إلى تخلي الناس عن أراضيهم، وعن العمل بالزراعة والهجرة إلى عدن أو إلى بلدان أخرى خارج اليمن[3].

جميع هذه السياسات، وغيرها من السياسات والأساليب التي كان يمارسها نظام الإمامة في شمال اليمن، أدت بكثير من سكان الشمال للتوجه نحو عدن للحصول

(1) اليمنيون في المهجر: الأنة الأولى، (د. ت)، 6.

(2) قحطان، إسماعيل: تطور الفكر السياسي في اليمن، ص 26.

(3) الزبيري، محمد محمود: المنطلقات النظرية في فكر الثورة اليمنية، ط1، دار العودة، بيروت، 1983م، ص 85.

على حياة كريمة، وفرص عمل مناسبة. فتجمعت في عدن كتلة بشرية كبيرة قابلة للتغيير والتطوير أسهمت في نهضة عدن. كما أسهمت في تشكل حركة المعارضة السياسية للحكم الإمامي، التي بدورها نشرت الأفكار الحديثة التي أدت إلى تغيير الوعي في الشمال، فكان من نتاج ذلك الوعي قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م.

3 – السياسة الاستعمارية في عدن:

لم تكن السياسة البريطانية في عدن سياسة عادلة، أو متوائمة مع أبناء البلاد الأصليين ومطالبهم، مقارنة بما كان يمنح لغيرهم من أبناء الجنسيات الأخرى المتواجدة في عدن[1]، مما شكل تحديًا قويًا للعدنيين، ودافعًا لهم لمواجهة تلك السياسات[2]، فعمدوا إلى تقديم مطالبهم للسلطات البريطانية في عدن للعمل على تطوير وضع عدن وتحسين وضع أبناء البلاد الأصليين، بأن تعمل السلطات البريطانية على تقديم المشاريع الاقتصادية التي تسهل أبواب الرزق لأبناء عدن، وتقضي على البطالة بينهم[3]، أسوة بما تقدمه السلطات الاستعمارية للمهاجرين من بلدان أخرى إلى عدن.

كانت الهجرة الأجنبية إلى عدن تمثل انتهاكًا لحقوق العدنيين، حيث كانت السلطات البريطانية تمنح هؤلاء المهاجرين إلى عدن الجنسية العدنية وكذلك تمنحهم أفضل الوظائف بينما يحرم منها العدنيون وأبناء المحميات وأبناء الشمال،

(1) صحيفة فتاة الجزيرة، عدد 364، 23 مارس 1947م.

(2) طالب المستنيرون العدنيون من السلطات البريطانية العمل على تأهيل أبناء عدن ورفع مستواهم الثقافي بحيث يتمكن الفقير والغني على حد سواء من إكمال المرحلة الثانوية على الأقل، والاهتمام بالصحة والمستشفيات وتعبيد الطرقات، وإقامة المتنزهات والملاعب الرياضية والوظائف العالية. للتعرف على مزيد من تلك المطالبات؛ انظر: لقمان، محمد علي إبراهيم: عدن تطلب الحكم الذاتي، (د. ت)، ص 6.

(3) صحيفة فتاة الجزيرة، عدد 142، 18 أكتوبر 1942م.

فكانت مطالب أبناء عدن تتركز حول ضرورة إيقاف هذه الهجرات الأجنبية[1]، إلا أن السلطات البريطانية لم تكن تلتفت لهذه المطالب.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وقف أبناء عدن في صف السلطات البريطانية، وهاجموا في كتاباتهم دول المحور على أمل أن تلتفت تلك السلطات البريطانية لمطالبهم وتغير من سياستها تجاههم، وتعمل على مد يد المساعدة لهم للنهوض والتطور[2]، إلا أنهم أصيبوا بخيبة أمل عندما وجدوا أن الوضع لم يتغير بعد انتهاء الحرب، ولم تنفذ السلطات البريطانية أي مطلب من مطالبهم.

ورغم تجاهل البريطانيين لمطالب العدنيين، إلا أنه كان لدى أبناء عدن –ولمدة زمنية طويلة– قبول بالوضع القائم، والحرص على التعايش السلمي بين الطرفين، وعدم الرغبة في الدخول في مواجهات مع السلطات البريطانية في عدن، وكان القبول بهذا الوضع ناجم عن المقارنة بما يجدوه من سوء الأوضاع في المناطق المحيطة بهم في المحميات أو في الشمال[3]. ولكن هذا الوضع السلمي لم يستمر، لاسيما بعد بزوغ فجر النهضة والتنوير في عدن، حيث ازدادت عملية المطالبة بالحقوق، وبدأ الاختلاف بين العدنيين في طرق المطالبة بهذه الحقوق، وانقسم العدنيون إلى فريقين: فريق يرى ضرورة الاستمرار السلمي في المطالبة بالحقوق، بينما تبنى الفريق الآخر العنف كحل لتحقيق تلك المطالب، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام ثورة 14 أكتوبر 1963م كتعبير قوي عن حالة الرفض للسياسات البريطانية في عدن، وانتهاج عملية الكفاح المسلح.

(1) فتاة الجزيرة، عدد 360، 23 فبراير 1947م.

(2) فتاة الجزيرة، عدد 288، 16 سبتمبر 1945م.

(3) كما هو الحال في المقال الذي كتبه محمد علي لقمان في صحيفة فتاة الجزيرة بعنوان «يا أهل عدن استيقظوا واغتنموا الفرص فإنها تمر مر السحاب» فتاة الجزيرة، عدد 317، 14 أبريل 1964م.

ثالثًا: مراحل تطور الثقافة في عدن (الأسباب المباشرة)

بحسب قراءة الباحث للمرحلة الزمنية الممتدة من عام 1918 إلى 1967 في عدن وتتبع مراحل النهضة الفكرية والتطور الثقافي الذي شهدته هذه المدينة فقد تم تقسيم هذه المدة إلى ثلاث مراحل رئيسة أثرت في شكل الثقافة اليمنية وتطورها.

أ) الأسر العدنية المستنيرة 1918 – 1955م:

ظهر في اليمن ما عرف بطبقة القضاة، تكونت من مجموعة من البيوت أو الأسر التي اهتمت بالعلوم الدينية. واستمر تركز الجانب العلمي والثقافي في اليمن – نتيجة مجموعه من العوامل – في أيدي هذه الأسر، بنفس نمط العصور الوسطى. حيث كانت تتوارث هذه الأسر المكانة العلمية فيما بينها ثم لأبنائها. ومن بين تلك العوامل التي أسهمت في عملية التوارث العلمي، ارتباط هذه الأسر بمراكز الحكم وارتباطها بالنظام الحاكم، إلى جانب تركز الثروة والمال في أيدي هذه الأسر العلمية، الأمر الذي أدى إلى تشكل هذه الطبقة الاجتماعية في اليمن.

استمر تقوقع وانحصار طبقة القضاة والفقهاء في العلوم الدينية واللغة والتراث والتاريخ، والعزوف عن الأخذ بالعلوم الحديثة، إما مجاراةً للنظام الحاكم، أو لارتباط مصالح هذه الطبقة مع بقاء الوضع على ما هو عليه، ورفضًا لكل ما هو جديد، واعتبار العلوم الحديثة من الأمور المحرمة؛ لأن مصدرها بلاد الكفار[1].

استمر هذا النمط العلمي التراثي مسيطرًا حتى مطلع القرن العشرين، حيث بدأت الثقافة والعلوم الحديثة تتغلغل إلى اليمن، وكانت عدن أول مدينة يمنية تتصل بالثقافة الجديدة وعصر التنوير العالمي، وتحتويه بين جنباتها. ثم من عدن بدأت هذه العلوم والمعارف والثقافات الحديثة في التغلغل إلى باقي المناطق اليمنية.

(1) المقرمي، عبد الملك: التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية،ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1991م، ص 185 – 188.

اختلف الوضع تمامًا في مدينة عدن، حيث تغير مفهوم الأسر العلمية عما كان متعارف عليه، وأصبحت الأسر والبيوتات العلمية في عدن عبارة عن نمط جديد من الأسر، وهي التي -كانت ميسورة اقتصاديًا والمستنيرة عقليًا- تواكب التطورات العلمية الحديثة التي يشهدها العالم. ولم تكتف هذه الأسر بأخذ العلوم الحديثة، بل تجاوزته إلى إنشاء المؤسسات الثقافية الحديثة، وقد أخذت هذه الفئة – وكانت نواة الطبقة المستنيرة في اليمن – تهتم بمختلف العلوم والجوانب الثقافية بدافع ذاتي منها، وليس بدعم سلطات الاحتلال البريطاني. وتعددت هذه الأسر، وعلى سبيل المثال لا الحصر آل لقمان، آل خليفة، آل حسن علي، آل الأصنج، الأسودي، الأدهل، جرجرة، عبده غانم، بيت القربي بيت سالم علي عبده، بيت البيومي بيت عبادي وهو مؤسس أول مكتبة في الجزيرة العربية ولازالت موجودة إلى يومنا هذا وتأسست في عام 1889م، وغيرها فكانت صاحبة اليد الطولى في نشر عملية التنوير في عدن ومنها إلى باقي اليمن.

الأسر العدنية والتعليم: بدأت هذه الأسر العدنية تهتم بالتعليم، فعملت على إرسال أبنائها إلى المدارس التي أسهمت هذه الأسر في بنائها لتلقي العلوم الحديثة، ثم بعد اجتياز المرحلة الثانوية كانت هذه الأسر وتحديدًا الأسر المقتدرة تعمل على إرسال أبنائها للتعليم خارج عدن، إما إلى مصر والعراق ولبنان، أو إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 1919م تأسست في مدينة عدن مدرسة (ريسدانسي اسكول)، وكان مدير هذه المدرسة محمد علي لقمان[1]. وقد أسهمت هذه المدرسة في تخريج عدد كبير من أبناء عدن من المرحلة الثانوية، مما هيأ الكثير منهم للالتحاق بالجامعات خارج اليمن، فكانت تلك الخطوة تمثل بدايات تشكل جيل جديد من المتعلمين والمستنيرين من أبناء عدن.

(1) أدهل، عبده حسين: الاستقلال الضائع، ص86.

ولدعم جانب التعليم فقد أسهم الأثرياء من أبناء هذه الأسر في بناء المدارس وتوسيعها بما يتواكب مع زيادة أعداد الطلبة المقبلين على التعليم. وكان لنادي الإصلاح بفروعه المختلفة في عدن والشيخ عثمان دور في هذا الدعم سواء لتوسيع المدارس أو إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج[1].

كما عملت هذه الأسر على دعم تعلم أبناء المحميات والشمال، وبالتعاون مع التجار من أبناء تلك المناطق، فقاموا ببناء المدارس الأهلية لأبناء المحميات والشمال، مثل مدرسة النهضة العربية، ومدرسة بازرعة، والمعهد التجاري، ومدرسة الإنقاذ، والمعهد الإسلامي. وكانت أغلبها تحت إدارة شباب من أبناء عدن المتعلمين[2].

النوادي الثقافية: يمكن القول إن الأندية الثقافية التي تأسست في عدن حملت على عاتقها مشعل التنوير في المدينة، وكانت صاحبة الدور المؤثر والرئيس في بذر الثقافة والنهضة في عدن. وتأسست هذه الأندية على أيدي أبناء الأسر المستنيرة في عدن وبجهودهم الذاتية، وقناعاتهم في أهمية مثل هذه الأندية.

كان المصدر الأول لفكرة تأسيس الأندية العدنية هو المفكر التونسي عبدالعزيز الثعالبي، الذي وصل إلى عدن في أكتوبر 1924م، في زيارة لليمن، وحط الرحال في عدن، ثم انتقل إلى سلطنة العبدلي في لحج ثم إلى مملكة الإمام يحيى في صنعاء.

وفي عدن التقى بالعديد من أبناء الأسر المستنيرة، وتناقش معهم حول ضرورة النهضة بعدن، وعدم الانتظار لما يمكن أن يجود به الحاكم البريطاني على عدن وأبنائها. وطرح لهم فكرة إقامة أندية ثقافية، بحيث يلتقي فيها الشباب العدني

(1) المرجع نفسه، ص 109.

(2) المرجع نفسه، ص 104، 105.

المثقف والمستنير، يتبادلون فيها مختلف العلوم والمعارف والآداب، وأن يضعوا لأنفسهم خطة للانتقال بهذه المعارف والعلوم والثقافات إلى باقي الناس[1].

التقط الشباب المستنير من أبناء عدن هذه النصيحة، وبادروا بتنفيذها، وتم افتتاح (نادي الأدب العربي) كأول نادي ثقافي في عدن واليمن والمحميات، وذلك في شعبان 1345هـ، 5 فبراير 1927م. وقد بعث محمد علي لقمان برسالة إلى الثعالبي يخبره بهذا الافتتاح، مؤكدًا له أنها تطبيق للأفكار التي قدمها عند وجوده في عدن بقوله: «فقد قمتم لدى بقائكم بين ظهرانينا مشجعين لنا حتى إننا أبرزنا إلى حيّز الوجود نادينا (نادي الأدب العربي)، يوم 10 شعبان 1345هـ، وتم الاحتفال بافتتاحه طبق المرام، بحضور زبدة من أفاضل عدن ونخبة من شبابها الناهضين»[2].

بعد ذلك قام الشباب العدني المستنير بتأسيس نادي الإصلاح العربي الإسلامي بعدن، والذي كان له ثلاثة فروع، في عدن والتواهي والشيخ عثمان، وكانت أعماله ونشاطاته تتجاوز الجانب الأدبي إلى أنشطة أخرى اجتماعية وتعليمية. ثم قاموا بتأسيس مخّيم أبي الطيب في 16 مارس1939م برئاسة الأستاذ محمد علي لقمان، وهو نادٍ ثقافي، وقد توقف نشاط هذا النادي في سبتمبر من العام نفسه بسبب الحرب العالمية الثانية، ثم عاود نشاطه في 22 فبراير 1941م. كان أهم شرط لقبول العضوية في هذا النادي أن يقدم المشترك محاضرة واحدة في كل ستة أشهر، على أن تستغرق المحاضرة 20 دقيقة على الأقل[3].

البعثات: كما أسلفنا سابقًا فإن الأندية الثقافية في عدن خلقت نشاطًا ثقافيًا وتنويريًا بين الشباب، وعملت على تأهيلهم ثقافيًا بحيث أصبحوا قادرين على

(1) مخيم أبي الطيب، أقلام المخيم، ص 31.
(2) الثعالبي، عبد العزيز: الرحلة اليمنية، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص 216.
(3) مخيم أبي الطيّب، أقلام المخيم، (د. ط)، 1942م ص 4.

الانتقال إلى المجتمعات المتقدمة التي سبقت اليمن في النهضة. فكان من أهم نتائج ذلك النشاط، الاندفاع نحو التعليم، لاسيما التعليم الجامعي. فبدأت هذه الأندية تدعم عملية إرسال بعثات إلى خارج اليمن، إلى مصر والعراق ولندن. وقد قام المسؤولون عن هذه الأندية بمراسلة البلدان العربية مثل مصر والعراق للسماح للشباب اليمني بالدراسة في جامعاتهم ومعاهدهم العليا، ومن ذلك، الرسالة التي بعث بها محمد علي لقمان عام 1936م – وهو عضو قيادي في النادي الأدبي ونادي الإصلاح – إلى الملك غازي ملك العراق والتي طلب فيها السماح بإرسال عشرة طلاب إلى العراق[1]. كما قام سلطان لحج السلطان عبد الكريم فضل وهو أحد المنتمين للأندية الثقافية العدنية بإرسال رسائل إلى الحكومة المصرية للحصول على الموافقة لإرسال الطلبة اليمنيين إلى مصر للدراسة فيها، وأكد أن تكاليف ابتعاث الطلبة ستكون على حساب الجهة المرسلة، وليس على حساب الجهة المستقبلة[2].

الجمعيات: كانت الجمعيات التي نشأت في عدن تمثل مرحلة متطورة لنظام الأندية، ففي حين كانت الأندية عبارة عن مؤسسات ثقافية بحتة تسعى لتأهيل الشباب في مختلف الجوانب الثقافية، فإن الجمعيات كانت تتجه آنذاك في الاتجاه الخدمي، حيث تسعى لخدمة أبناء عدن في مختلف المجالات الإنسانية، مثل المرض، والإصابات، وحالات الوفاة، ومن ذلك جمعية النجارين (1935م)، وجمعية أولاد الفقراء، وجمعية السيارات[3]. وكان نشاط الجمعيات يقترب إلى حد ما من نشاط الأحزاب في مطالبتها حكومة الاحتلال البريطاني في عدن لإقامة

(1) الثعالبي، المصدر السابق، ص 239.
(2) المصدر نفسه، ص 244.
(3) مرشد، عبد الله علي: نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، ط1، وزارة الثقافة، عدن، 1981م، ص 114.

المشاريع التي تخدم عدن، أو تعديل بعض السياسات التي تصب في مصلحة أبناء عدن، ومن تلك الجمعيات وهي أبرز هذه الجمعيات الجمعية العدنية التي تأسست في 1949م برئاسة محمد علي لقمان، والتي تبنت الأعمال الاجتماعية في بداية نشاطها، ثم سرعان ما تحولت إلى جمعية سياسية تطالب بالحقوق السياسية لأبناء عدن[1].

المجلات والصحف: من بين كل تلك الأنشطة الثقافية التي برزت في عدن منذ العشرينيات حتى خمسينيات القرن العشرين، كانت النشرات والكتيبات والصحف والمجلات تصاحب هذه الأنشطة. فكان لمخيم أبي الطيب كتيب يصدر بعنوان «أقلام المخيم». ثم مجلة الأفكار التي كانت عبارة عن محتوى ثقافي ضخم ينافس المجلات الثقافية العالمية في المحتوى. وكذلك صحيفة فتاة الجزيرة التي كانت متنوعة وشاملة إلى جانب صحيفة القلم العدني الناطقة باسم الجمعية العدنية[2].

وبشكل أدق فإن جميع الصحف والمجلات والمنشورات والكتيبات التي صدرت في عدن منذ العشرينيات حتى منتصف الخمسينيات كانت صادرة عن الأسر العدنية المستنيرة. بل وحتى الصحف والمنشورات المتعلقة بالمحميات أو الشمال كانت بدعم من هذه الأسر، مثلما كان الحال مع الكتيبات والمنشورات والصحف التابعة لحركة الأحرار اليمنية الشمالية، مثل صحيفتي صوت اليمن والفضول كانت جميعها تتلقى الدعم من تلك الأسر العدنية.

تطورت حركة النشر في عدن بشكل سريع وملفت، حيث أصبحت عدن تعج بالصحف والمجلات والنشرات التثقيفية، هذه الحركة الدؤوبة والنشيطة في النشر

(1) أدهل، المرجع السابق، ط 137–143.

(2) خبارة، عبد الرحمن: نشوء وتطور الصحافة في عدن 1937 – 1967م، (د.ت)، الأمل للطباعة والنشر، عدن، ص28.

كانت فقط في عدن، أما في المحميات والشمال فلم ترتق إلى هذا المستوى، بل إن الحكومة الزيدية في الشمال لم تنتج خلال تلك المدة سوى صحيفة الإيمان ومجلة الحكمة، والأخيرة لم تصمد كثيرًا، فقد توقفت بعد ثلاث سنوات من ظهورها؛ بدعوى عدم امتلاك حكومة الإمام لأوراق الطباعة[1].

المطابع: شهدت مدينة عدن في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ظهور عدد كبير من المطابع. وفي حين كانت بعض هذه المطابع للغرض التجاري؛ فإن عددًا كبيرًا منها كان متخصصًا في الطباعة الثقافية، حيث ارتبطت كل مطبعة من هذه المطابع بصحيفة معينة أو بنشرات ومطبوعات الأندية والتجمعات الثقافية والتنظيمات الحزبية[2].

الأحزاب السياسية: لم يتأسس في عدن خلال الثلاثة عقود الأولى، أي حزب سياسي على يد الطبقة العدنية المستنيرة، وكان الحزب السياسي الوحيد الذي ظهر في عدن هو حزب الأحرار اليمنيين عام 1944م[3]. وبالرغم من أن هذا الحزب كان يعنى بالقضايا المتعلقة بشمال اليمن فقط، ويهتم بالوضع السياسي فيه، وكذلك صحيفة صوت اليمن وهي الصحيفة الناطقة باسمه، إلا أنهما تلقيا -الحزب والصحيفة-، وكذلك جماعة الأحرار دعمًا سخيًا من الأسر العدنية. وبالرغم من خيبة الأمل التي تلقتها هذه الأسر حينما استبعدها الحزب من المشاركة في تشكيل حكومة انقلاب 1948م ضد الإمام يحيى في صنعاء، وحصر المناصب فقط

(1) سالم، سيد مصطفى: مجلة الحكمة، ط2، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، 1988م، ص 149.

(2) من هذه المطابع التي ارتبطت أسماؤها بأسماء الصحف الصادرة عنها، مطبعة فتاة الجزيرة، مطبعة الأيام، مطبعة اليقظة، مطبعة السلام، ومطبعة الكفاح. للمزيد انظر خبارة، عبدالرحمن: المرجع السابق، ص31.

(3) برنامج حزب الأحرار، 1357هـ.

في أبناء الشمال[1]. وبالرغم من ذلك فأن دعم هذه الأسر لحركة الأحرار استمر ولم يتوقف، حتى بعد فشل الانقلاب، وتمثل ذلك في دعم إنشاء تنظيم جديد في عدن باسم الاتحاد اليمني، بعد فشل حزب الأحرار وانحلاله. وفي الفترة بعد 1955م ظهرت في عدن مجموعة من التنظيمات السياسية الشمالية، واستمرت حتى قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م. وهو الأمر الذي يؤكد أن عدن كانت منطلق النهضة اليمنية.

ب) الحركة العمالية 1955 – 1962م:

حالة الوعي والثقافة التي تشكلت خلال ثلاثين سنة في عدن، أسهمت في جعل سكان هذه المدينة أكثر قبولًا من غيرهم من أبناء اليمن لأي أفكار سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، وأصبح لديهم القدرة على التشكل والتوائم مع كل ما هو جديد.

كانت الطبقة العمالية في عدن تتكون من أبناء الشمال والمحميات، وكانت تشكل النسبة الأكبر من السكان نتيجة وجود فرص عمل لدى الشركات الأجنبية الموجودة في عدن، إلا أن هذه الفئة كانت لا تملك الوعي السياسي للمطالبة بحقوقها. وبسبب وجود الطبقة المتوسطة المتعلمة من أبناء عدن والتي تشمل الموظفين، فقد تولت هذه الفئة تبني المطالب العمالية. وبدأ يتشكل نظام النقابات العمالية في مطلع الخمسينيات بقيادة الشباب العدني، حيث تحول الشباب المستنير من قادة الأندية والجمعيات إلى قيادة النقابات العمالية[2].

ومع قيام ثورة مصر 1952م وظهور راديو صوت العرب والموجة الثورية التي انتشرت في الوطن العربي ووصل تأثيرها إلى اليمن[3]، كانت مدينة عدن أكثر منطقة

(1) قحطان، إسماعيل: حركة القوميين العرب ودورها في ثورتي سبتمبر وأكتوبر في اليمن 1959 – 1967م، ط1، يسطرون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020م، ص 49.

(2) مرشد، عبدالله علي: المرجع السابق، ص 113.

(3) الزبيري، محمد محمود: المرجع السابق، ص 6.

يمنية استعدادًا لتقبل هذا المد الثوري الجديد نتيجة سببين: الأول، وجود الطبقة المثقفة نتيجة حالة الوعي والثقافة المنتشرة في عدن. والثاني، وجود طبقة العمال. فتشكل تحالف من الفئتين المثقفين والعمال، وهذا التحالف أصبح إلى جانب توجهاته الاجتماعية والاقتصادية يحمل توجهات سياسية مضادة لقوى الاستعمار وقوى الرجعية[1]، التي كان اليمن يعاني منهما معًا.

إلى جانب تأثير الثورة المصرية كان تأثير الأحزاب القومية والأممية قد بدأ بالتسلل إلى عدن، فكان حزب البعث قد بدأ يتغلغل في أوساط المثقفين والعمال، وكذلك الأفكار الاشتراكية وأفكار الأحزاب الأيدولوجية الأخرى، وهنا كانت نقطة التحول المحورية في تاريخ نهضة عدن. وذلك بانتقال دفة الحركة الثقافية والفكرية في عدن من الأسر العدنية - إن جاز لنا تسميتها بالليبرالية - إلى أيدي الأحزاب الأيدلوجية الجديدة التي بدأت تستقطب العمال بحرفية عالية تدغدغ مشاعرهم الوطنية[2].

كان قرار انتخابات المجلس التشريعي لعدن عام 1955م الذي حرم أبناء الشمال والمحميات من المشاركة، قد أظهر عملية التحول الثقافي في عدن، وانتقال دفة التأثير من أيدي الأسر العدنية إلى أيدي الأحزاب الأيدولوجية، حيث أنقسم المثقفون إلى قسمين، كان غالبية أبناء الأسر العدنية المستنيرة والمنتمين للجمعية العدنية من المؤيدين للقرار، وتحالف معهم بعض المثقفين من أبناء المحميات والمنتمين لحزب رابطة أبناء الجنوب، بينما وقف النقابيون الحزبيون العدنيون من ذوي التوجهات الأيدلوجية الحديثة ضد هذا القرار وضد المشاركة في الانتخابات[3].

(1) مرشد، المرجع السابق، ص 130.

(2) المقرمي، عبدالملك: المرجع السابق، ص 336.

(3) الأصنج، عبد الله: حركتنا العمالية، وثائق المؤتمر العمالي بجنوب اليمن، (د.ت). ص 30.

عدن العمالية:

في عـام 1951م تكونـت في عـدن نقابـة رابطة عمـال الصناعات المتنوعـة، وفي عام 1952م تكـون اتحـاد عمـال وموظفـي شـركة عـدن للطيـران، وفي عـام 1955م أصبـح عـدد النقابـات الكبيـرة 12 نقابة، كان الهدف منها تحسـين مستوى العمـال اقتصاديًا واجتماعيًا[1].

بدأ التحول الكبير يطرأ على النهضة العدنية، وهو عبارة عن عملية تحول فكري من العمل الأدبي – الذي كانت ترعاه الأسر العدنية – إلى العمل السياسي وانتقال دفة القيادة الفكرية إلى طبقة جديدة غير الطبقة السابقة، وهو ما يعني انتقال النهضة العدنية من مرحلة إلى مرحلة أخرى. فبدأت أساليب جديدة للتعبير الفكري بالظهور[2]، لم تعهدها عدن من قبل، من أهمها المقاطعة، الإضرابات، المظاهرات، تشكل اتحاد النقابات، التكتلات السياسية، مثل الجبهة الوطنية وغيرها من التكتلات، ثم الانتقال في آخر المطاف إلى العمل الحزبي الصريح وظهور حزب الشعب الاشتراكي ممثلًا للعمال، وكذلك الجبهة القومية، وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي ذو التوجه الماركسي.

مقاطعة الانتخابات: كان أول تحرك عمالي يبرز للعلن هو عملية مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي 1955م، فشكل ذلك أول بروز علني للحركة العمالية كحركة وطنية قائدة للأحداث في مواجهة السياسات البريطانية، وأصبحت تشكل حركة مضادة للسياسات البريطانية ولكن تحت مطالب عمالية[3].

الإضرابات: يعدُّ إضـراب 8 مـارس 1956م مـن أشـهر الإضرابـات التي شـهدتها

(1) الجاوي، عمر: المرجع السابق، ص 11.

(2) مرشد، عبدالله علي: المرجع السابق، ص 130.

(3) قحطان، إسماعيل: حركة القوميين العرب، ص 74.

عدن، حيث كان أول إضراب تشهده المدينة بهذا الحجم. بدأت عدن بعدها تشهد سلسلة من الإضرابات العمالية بشكل متتالي وفي وقت واحد ضد الشركات الأجنبية، وكان أقوى إضراب قام به عمال المصفاة والذي استمر 70 يومًا، خرج العمال بانتصارات لمطالبهم[1].

تشكل المؤتمر العمالي: جاء تأسيس المؤتمر العمالي ليشكل نقلة نوعية في العمل السياسي، ودليلًا على تسارع الأحداث، وحدوث قفزة في النهضة العدنية. ففي 5 فبراير 1956م اجتمع ممثلو سبع نقابات لتشكيل المؤتمر العمالي كاتحاد يمثل جميع النقابات المنضوية تحت هذا المؤتمر[2]. وفي 3 مارس 1956م تم إقرار دستور الحركة العمالية، بعد أن أصبح عدد النقابات المنضوية تحت مظلة المؤتمر العمالي اثنتي عشرة نقابة[3]، وفي 8 مارس تم إعلان الإضراب، وفي 20 مارس أصبح عدد النقابات المنضوية في المؤتمر العمالي خمسًا وعشرين نقابة[4].

التكتلات السياسية الوطنية: مع تبلور الحركة العمالية وزيادة نشاطها بدأت تظهر إلى الوجود نشاطات أخرى جديدة لم تكن عدن تشهدها من قبل، ومن ذلك ظهور تنظيمات سياسية جديدة وتكتلات تضم عددًا من تلك التنظيمات. كانت الجبهة الوطنية المتحدة أول تكتل سياسي يظهر في عدن في أكتوبر 1955م من مجموعة التنظيمات والأندية لمناقشة قانون الانتخابات[5]، كما تشكل الاتحاد الشعبي من

(1) مرشد، المرجع السابق، ص 129.

(2) صحيفة الجنوب العربي، عدد 70، 14 فبراير 1956م.

(3) الدستور العام: وثيقة مؤتمر عدن للنقابات.

(4) مرشد، المرجع السابق، ص129.

(5) عبده، علي محمد: لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين، ج2، ط1، منتدى النعمان الثقافي للشباب والمعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2003م، ص 80. ومن تلك التنظيمات المنضوية تحت الجبهة الوطنية مؤتمر النقابات والاتحاد اليمني ورابطة أبناء الجنوب، وبعض الأندية.

مجموعة من التنظيمات السياسية عام 1958م، وكان الهدف من تكوين هذا التكتل معارضة انتخابات المجلس التشريعي لعدن المزمع إقامته في سبتمبر 1958م[1].

الأحزاب العمالية: بدت وتيرة التحول في عدن سريعة بشكل ملحوظ منذ ظهور الحركة العمالية عام 1955م كقوة مؤثرة تمكنت من خلق مجموعة من التنظيمات والتكتلات الوطنية كان أهمها المؤتمر العمالي، والجبهة الوطنية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة تصادمها مع سلطات الاحتلال البريطاني بعدن.

أصبح المؤتمر العمالي التنظيم السياسي الأكبر في عدن من حيث التأثير السياسي ومن حيث الأعضاء، ولذلك انتقلت الحركة العمالية في 1962م من طور العمل العمالي إلى طور العمل السياسي، حيث قامت بتكوين حزب الشعب الاشتراكي الذي يمثل الوجهة السياسية للحركة العمالية[2]، وأصبح يشكل أكبر تكتل معارض للسلطات البريطانية داخل عدن، قبل أن تظهر الجبهة القومية كمنافس قوي على الساحة اليمنية.

ج) الأحزاب والتنظيمات السياسية 1962-1967م

مع مطلع ستينيات القرن العشرين لم تعد عدن تلك المدينة الهادئة التي كانت حتى منتصف الخمسينيات، فقد أصبحت مدينة عالمية الفكر والثقافة، تحوي بين جنباتها جميع التوجهات الفكرية على اختلاف مشاربها قومية دينية ليبرالية اشتراكية. ولم يعد الشباب فيها ذلك الجيل الذي كان يتنافس في نظم الشعر والقصيدة أو كتابة مقال أو إلقاء محاضرة، بل أصبح الشباب أكثر ثورية، وأقل حرية حيث أصبح غالبية الشباب ينتمي للأحزاب الأيدلوجية الجديدة والتي تشكلهم طوع رغبات الحزب وتوجهاته.

(1) عبده، علي محمد: المصدر نفسه، ج2، ص 171.

(2) حزب الشعب الاشتراكي: وثيقة أضواء على حزب الشعب الاشتراكي، مكتب النشر والتوجيه، دار الهناء للطباعة، عدن، سبتمبر 1963م، ص15.

وبحسب التوجهات الفكرية تم تقسيم الأحزاب العدنية في هذا البحث إلى ثلاث اتجاهات محلية وعربية وعالمية.

الأحزاب المحلية:

تعددت الأحزاب المحلية وتنوعت بحسب مصالح مؤسسيها، إلا أنه كان هناك حزبان محليان هما اللذان يشكلان الثقل الكبير في الساحة العدنية وكذلك في الساحة اليمنية:

- حزب رابطة أبناء الجنوب:

تأسس في عام 1950م، كحزب يدعو لإقامة دولة جنوب اليمن التي تتكون من عدن والمحميات[1]، وكانت دعوته هذه تتعارض مع دعوة الجمعية العدنية والأحزاب العدنية الأخرى التي ترى ضرورة إقامة حكم ذاتي لعدن[2]، كما تعارضت مبادئه مع مبادئ الحركة العمالية الداعية إلى وحدة اليمن الطبيعية عدن والمحميات والشمال[3]، وقد تحققت مبادئ هذا الحزب وأطروحاته على أرض الواقع، حين تبنت السلطات البريطانية فكرة الاتحاد الفيدرالي وعملت على تنفيذ هذا الاتحاد.

- حزب الشعب الاشتراكي:

تأسس حزب الشعب الاشتراكي في عام 1962م، كممثل للحركة العمالية، بديلًا للمؤتمر العمالي بعدن[4]، واتخذ من الوحدة اليمنية والوحدة العربية

---

(1) دستور رابطة أبناء الجنوب لعام 1951م، (د. ط) دار الجنوب للطباعة والنشر، (د.ت). ص 7-8.

(2) قحطان، إسماعيل: حركة القوميين العرب في اليمن، ص71.

(3) المرجع نفسه، ص50.

(4) الجاوي، عمر: المرجع السابق. ص 55.

والتحرر من الاستعمار والرجعية مبدأ له[1]. وقد رفع هذا الحزب شعار الحرية والوحدة والاشتراكية كشعار له[2]، وهو شعار حزب البعث، حيث كانت قيادته من ذوي التوجهات البعثية، إلا أنه ظل حزبًا يهتم بالقضايا اليمنية، وممثلًا للحركة العمالية اليمنية.

وفي هذه المرحلة -الستينيات- من تاريخ عدن نلاحظ اختفاء الجمعية العدنية، وانحسار مبادئ العدنية والحكم الذاتي الذي كانت تنادي إليه الجمعية العدنية، بعد أن تنكر لها البريطانيون لصالح فكرة الجنوب العربي، الأمر الذي أصاب أبناء الأسر العدنية المؤيدة للحكم الذاتي بالإحباط، والتواري عن المشهد السياسي في عدن لصالح دعاة الجنوب العربي.

الأحزاب العربية القومية:

مثَل كلٌ من حزبي البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب الأحزاب العروبية التي تتبنى الدعوة إلى الوحدة العربية على أسس القومية العربية. وقد تمكن الحزبان من الهيمنة على مفاصل العمل الحزبي في عدن وكانا أقوى تنظيمين سريين في عدن. ورغم التوحد في المنطلقات الفكرية للتنظيمين إلا أن العداء كان مستحكما بينهما، وقد توسع شق العداء بينهما إلى أن وصل مرحلة الصراع الدموي، والحرب الأهلية داخل عدن.

استطاع تنظيم حركة القوميين العرب تكوين تنظيم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في 19 أغسطس1963[3]، بينما عمل حزب الشعب الاشتراكي

(1) حزب الشعب الاشتراكي، وثيقة أضواء على حزب الشعب الاشتراكي، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ص 9.

(3) المصري، أحمد: المرجع السابق، ص145.

على تأسيس منظمة تحرير الجنوب أول أكتوبر 1964م[1].

وكان هدف التنظيميين الجديدين استخدام أسلوب الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني. ورغم سمو المبدأ لدى التنظيمين إلا أن النوايا لم تكن سامية تجاه بعضهما، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدام مسلح بينهما عرف بالاقتتال الأهلي في عدن -الأول والثاني-[2].

وإن كانت الجبهة القومية قد حسمت هذا الاقتتال إلا إن نتائجه كانت وخيمة على عدن، حيث أدى هذا الاقتتال إلى سفك دماء كثيرين من أبناء عدن، وعمق التنافر بين مكونات هذا المجتمع المدني المسالم. وكان من أهم نتائجه نزوح غالبية الأسر المستنيرة من عدن خوفًا أن ينالها الأذى، وتوزع أبناؤها في مناطق مختلفة من العالم، وفقدت عدن مكانتها كمدينة للتنوير وأفل نجمها.

بعد هذا الاستعراض لمراحل التطور الفكري والنهضة في عدن، نجد أن النهضة العدنية سارت بوتيرة منتظمة وتصاعدية، حتى تحققت الأهداف بخلق مظاهر النهضة في اليمن، من مؤسسات ثقافية وصحف وأحزاب سياسية واكتمال قوام المجتمع المدني فيها. كما أنه بفضل النهضة في عدن فقد حققت القوى السياسية الأهداف التي رسمتها لمستقبل اليمن وهي القضاء على الاحتلال البريطاني في الجنوب، وحكم الإمامة الزيدية في الشمال.

(1) قحطان، إسماعيل: حركة القوميين العرب في اليمن، ص 82.
(2) اندلع الاقتتال الأول بين الطرفين في سبتمبر 1967م، واندلع الاقتتال الثاني في نوفمبر 1967م. الجناحي، سعيد: المرجع السابق، ص 243.

الخاتمة:

بعد هذا الاستعراض الذي حواه البحث يمكن القول:

- إن الموقع الاستراتيجي لعدن منحها إمكانات ليست لدى باقي المناطق اليمنية الأخرى، أهَّلها لتحمل فكر النهضة التي تقود اليمن إلى العصور الحديثة.
- إن هذا الموقع المتميز وإن كانت أهميته قديمة، إلا أن هذه الأهمية زادت في العصر الحديث بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح والتنافس الأوروبي على تجارة الشرق والغرب، فكانت عدن محطة لتجارة وثقافات العالم.
- إن الوجود البريطاني في عدن لم يكن عامل تطور ونماء، بقدر ما كان يشكل عامل تحدٍّ لأبناء عدن للنهوض بأنفسهم حينما وجدوا سياسة التمييز والعنصرية البريطانية والتفريق في المعاملة بين أبناء البلاد الأصليين مع الأجانب القادمين من خارج عدن، وحصول الأجانب على جميع المميزات بينما يحرم منها أصحاب البلاد.
- لم يكن النظام الإمامي في الشمال يشكل مصدر أمان لعدن، بل كان يشكل لها مصدر قلق دائم؛ الأمر الذي أدى إلى تكاتف جميع المتضررين من هذا النظام للحفاظ على عدن قوية، قادرة على مواجهة نظام الإمامة. وقد نجحت عدن بالفعل في نقل الأفكار السياسية الحديثة إلى الشمال، وكانت هذه الأفكار سببًا رئيسًا في تغيير النظام السياسي الاستبدادي القائم هناك.
- لا يمكن لأي قارئ لتاريخ عدن أن ينكر الدور العظيم الذي بذلته الأسر العدنية المستنيرة التي حملت على عاتقها جلب كل وسائل الثقافة الجديدة إلى عدن وأهمها المطبعة، وكانت هذه الأسر هي من صنعت النهضة في عدن ومنها إلى باقي اليمن.

- كانت النهضة في عدن تسير في اتجاه تصاعدي متطور، وظهر ذلك من خلال تطور الأفكار من أفكار مثالية أدبية إلى أفكار عمالية، وإلى أفكار ثورية صنعت التغيير في شطري اليمن، فقضت على استبداد الحكم المتوكلي وعلى الاحتلال البريطاني، وأخرجت اليمن من براثن العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

المصادر والمراجع

الوثائق:

1. الأصنج، عبد الله: حركتنا العمالية، وثيقة صادرة عن المؤتمر العمالي بجنوب اليمن، (د. ط) (د. ت).
2. برنامج حزب الأحرار اليمني (طبع على نفقة حزب الأحرار بصنعاء): مطبعة فتاة الجزيرة، 1357هـ.
3. حزب الشعب الاشتراكي: أضواء على حزب الشعب الاشتراكي، مكتب النشر والتوجيه، دار الهناء للطباعة، عدن، سبتمبر 1963م.
4. دستور رابطة أبناء الجنوب 1951م، (د. ط)، دار الجنوب للطباعة والنشر، (د. ت)، عدن.
5. لقمان، محمد علي إبراهيم: عدن تطلب الحكم الذاتي، (د. ط)، جميع حقوق الطبع والنقل والترجمة محفوظة للمؤلف، مطبعة فتاة الجزيرة، عدن، (د. ت).
6. مخيم أبي الطيب: أقلام المخيم، (د. ط)، 1942م.
7. مؤتمر عدن للنقابات: الدستور العام 3 مارس 1956م.
8. اليمنيون في المهجر، الأنة الأولى، (د. ط)، (د. ت).

الكتب:

1. أدهل، عبده حسين: الاستقلال الضائع الملف المنسي لأحداث اليمن الجنوبية، ط2، دار العهد، مصر، 1993م.

2. الثعالبي، عبد العزيز: الرحلة اليمنية، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1997م.

3. الجاوي، عمر: الصحافة النقابية في عدن1957–1967، مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر، عدن (د.ت).

4. الجناحي، سعيد أحمد: الحركة الوطنية اليمنية، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، ط1، 1992م.

5. خبارة، عبد الرحمن: نشوء وتطور الصحافة في عدن 1937 – 1967م، الأمل للطباعة والنشر.

6. الريحاني، أمين: ملوك العرب، ط8، دار الجيل، بيروت، (د. ت).

7. الزبيري، محمد محمود: المنطلقات النظرية في فكر الثورة اليمنية، ط1، دار العودة، بيروت، 1983م.

8. سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث، ط4، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1993م.

9. سالم، سيد مصطفى: مجلة الحكمة، ط2، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، 1988.

10. الشعبي، قحطان: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن، الإمارات)، (د. ط)، دار النصر للطباعة والنشر والأعلام، القاهرة، (د. ت).

11. عبده، علي محمد: لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين، ج2، ط1،

منتدى النعمان الثقافي للشباب والمعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2003م.

12. عمر، سلطان أحمد: نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، مؤسسة أروقة للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

13. فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة: سليم توما، (د. ط)، دار التقدم، موسكو، 1984م.

14. القاسمي، سلطان: الاحتلال البريطاني لعدن، ط2، دار الغرير، دولة الإمارات، 1992م.

15. قحطان، إسماعيل: تطور الفكر السياسي في اليمن، ط1، الياسمين للطباعة، صنعاء، 2007م.

16. قحطان، إسماعيل: حركة القوميين العرب ودورها في ثورتي سبتمبر وأكتوبر في اليمن 1959 – 1967م، ط1، يسطرون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020م.

17. ل فالكوفا: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة: عمر الجاوي، ط2، دار الهمداني للطباعة والنشر، اليمن، 1984م.

18. مرشد، عبد الله علي: نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، ط1، وزارة الثقافة، عدن، 1981م.

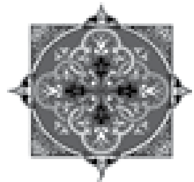
19. المصري، أحمد عطية: النجم الأحمر فوق اليمن، ط3، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1988م.

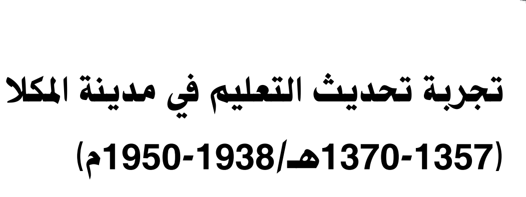
20. المقرمي، عبد الملك: التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1991م.

21. هاليداي، فريد: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: محمد الرميحي، ط2، دار الساقي، بيروت، 2010م.

الدوريات:

1. صحيفة الجنوب العربي (عدن)، عدد 70، 14 فباير 1956م.
2. صحيفة فتاة الجزيرة: (عدن) الأعداد 142، 288، 317، 354، 360، 364.





تجربة تحديث التعليم في مدينة المكلا
(1357-1370هـ/1938-1950م)

د. محمد سالم باحمدان

ملخص:

يسهم التعليم في نشر الثقافة، وإيقاظ الوعي الديني والوطني. ولتجربة تحديث التعليم في مدينة المكلا بين عامي(1357–1370هـ/ 1938–1950م) أهمية خاصة، لذا تستهدف هذه الدراسة بيان أهداف التجربة، وأسباب نجاحها، والنتائج المترتبة عليها.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: الكشف عن بعض التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي عمت المنطقة في تلك المدة سواء أكانت بالتطورات تارة، أو ببعض الانتكاسات تارة أخرى.

Abstract

It is well known that education plays an important role in cultural development and raising awareness of social, economic, religious and political conditions among people. Modernization of education in the city of Mukalla during the period 1938-1950 CE /

1357-1370 AH is a unique experience and still needs further research. This study aims to investigate the goals and success reasons of this experience, and evaluate its results. We reached the conclusion that there were cultural, social and economic transformations made in the region during the same period. The reasons for these transformations include positive development and negative changes (setbacks). During World War II, the British colonial policy used education as a tool for supporting one of the important influence centers which is Hadramout, as a result of the conflict between European countries to control colonies and secure their interests.

الكلمات المفتاحية: التعليم- السياسة الاستعمارية البريطانية- المكلا- الدولة القعيطية- حضرموت

المقدمة:

شهدت الدولة القعيطية بحضرموت عامة، وعاصمتها مدينة المكلا خاصة في هذه المدة تغييرات في مختلف الأوضاع لأسباب داخلية وخارجية، فمن الأسباب الداخلية؛ تولي السلطان صالح بن غالب القعيطي[1] الحكم، وكان طامحًا في تطوير

(1) السلطان صالح بن غالب القعيطي: ولد في عام 1301هـ/ 1884م في حيدر أباد وبها تلقى تعليمه، ثم في بعض الدول الأوربية. التحق بجيش حيدر أباد، وفي مدة نيابته في الحكم، كادت أن تحدث الوحدة الحضرمية بين دولتي حضرموت في عام 1346هـ/ 1927م، تولى الحكم في عام 1354هـ/ 1936م، وظل فيه حتى وفاته في عام 1376هـ/ 1956م، كما كان فقيهًا ومهندسًا، وله عدة مصنفات مطبوعة ومخطوطة. للمزيد من المعلومات ينظر: باوزير، سعيد عوض، صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة،1378هـ، ص252-259.

البلاد؛ فعمل بمساعدة الحكومة البريطانية على تعزيز سلطة الدولة وتقوية مركزها السياسي، وأسس دستور الدولة القعيطية في عام 1359هـ/ 1940م الذي تم بموجبه تقسيم الدولة إلى (5) ألوية، ومنها لواء المكلا (العاصمة) المكون من المناطق الآتية[1]: بروم[2]، وفُوّة[3]، وغيل باوزير[4]، والحرشيات[5]، وروكب[6]، وشحير[7].

وسمح السلطان القعيطي بحرية التعبير عن الآراء، فظهرت عدة صحف وإن كانت غير منتظمة في الصدور مثل: صحيفة «المنبر»، و«الأمل» الأهليتين،

(1) الدولة القعيطية، قانون دستور الألوية، (ب.ن)،29صفر1359هـ/ 8أبريل1940م، ص1-2.

(2) بروم: بلدة تبعد عن المكلا بنحو (30) كم غربًا، وبها ميناء، سكانها آل بامزاحم. (السقاف، عبدالرحمن بن عبيدالله، معجم بلدان حضرموت، مكتبة المنهاج، جدة،1425هـ/ 2005م، ص105).

(3) فوة: بلدة قديمة جنوب غرب المكلا مسافة (13) كم، سكنتها قبائل بني حسن. (المقحفي، إبراهيم أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية، جـ2، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع. صنعاء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت،1422هـ/ 2002م، ص1229)، وتقدر مساحتها بـ (700-1000 فدان).

,Letter from Governor Office Aden to Secretary of State for Colonies London,10-2-1943,Records of Yemen1798-1960,Archive Editions, London .1993,V9,p650

(4) غيل باوزير: أرض زراعية، فيها عيون ماء غزيرة، وتنسب إلى الشيخ عبدالرحيم باوزير. (السقاف، معجم، ص140).

(5) الحرشيات: أرض زراعية، فيها عيون ماء، يزرع فيها التمر، والحومر، والبيدان، والباباي. تبعد عن المكلا نحو (11) كم شمالًا. (السقاف، معجم، ص138؛ المقحفي، معجم البلدان، جـ1، ص446؛ مشاهدات الباحث).

(6) روكب: تبعد عن المكلا (15) كم شرقًا، وبها سوق السمك المجفف (الوزيف). وسكانها من العكابرة. (السقاف، معجم، ص138).

(7) شحير: بلدة ساحلية، كانت عامرة ثم خرّبت، وسكانها من قبيلة العوابثة. (السقاف، معجم، ص139) ويافع، وبها آثار حميرية (المقحفي، معجم البلدان، جـ1، ص854).

وصحيفة «الأخبار» الحكومية، إضافة إلى انتظام وصول صحف عدن إلى حضرموت وبالذات المكلا، وأهمها: صحيفة فتاة الجزيرة، وصحيفة النهضة.

وشهدت المكلا مناخًا سياسيًّا منفتحًا تمثل في تأسيس بعض الأحزاب السياسية مثل: حزب الرابطة، والحزب الوطني في عام 1366هـ/ 1947م، وممارستها العمل السياسي والاجتماعي معًا، وإن كان بشكل متقطع[1].

وعاشت المكلا في هذه المدة أيضًا، تحسّنًا ملحوظًا في الأوضاع الاقتصادية نتيجة تقديم الحكومة البريطانية المساعدات المالية للحكومة المحلية في حضرموت، وتدفق التحويلات المالية من المهجر إلى حضرموت، وزيادة الأنشطة الاقتصادية وتنوعها، وقيام العديد من المشاريع الاقتصادية وبالذات في مجال الزراعة، والصناعة، كما ازدادت الحركة التجارية، وبالتالي زيادة الإيرادات المالية[2].

إلا أن مع هذا التطور، اجتاحت حضرموت مجاعة عمّت معظم مناطق وادي حضرموت في عام 1361هـ/ 1942م، وامتد أثرها إلى ساحل حضرموت، نتيجة للجدب، وانقطاع التحويلات المالية من المهجر بسبب اجتياح اليابان للشرق الأقصى في العام نفسه، وقد تركت هذه المجاعة آثارًا متباينة على المنطقة لبعض الوقت، وفي مختلف المجالات ومن بينها التعليم.

---

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: باوزير، أحمد عوض، شهداء القصر، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، 1977م، ص30-75.

(2) باحمدان، محمد سالم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية (1364-1387هـ/ 1945-1967م)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1440هـ/ 2018م، ص48-113.

وشهدت المنطقة بروز وعي اجتماعي وثقافي لدى قلة من أفراد المجتمع حظيت بقدر من التعليم والتنوير، وظهرت بعض المدارس الأهلية والحكومية، وتأسست النوادي والجمعيات الثقافية الرياضية والاجتماعية، وتحسّنت بعض الخدمات الاجتماعية وبالذات في مجالات الصحة، والطرق، والكهرباء.

أما الأسباب الخارجية، فتمثلت في اشتداد المنافسة والصراعات بين بريطانيا وبعض الدول الأوروبية لاسيما ألمانيا وإيطاليا، للحصول على مستعمرات جديدة، مما دفع ببريطانيا إلى تأمين وتقوية مركزها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها ومنها حضرموت، فقررت التوغل في المناطق الداخلية وهو ما عرف بسياسة «التقدم إلى الأمام»، ولتنفيذ تلك السياسة، أرسلت أحد ضباطها لوضع تقرير مفصل عن تلك المنطقة، أتبعت ذلك في عام 1356هـ/ 1937م بتحويل تبعية مستعمرة عدن وإدارتها من إشراف حكومة بومبي في الهند إلى الإشراف المباشر لحكومة وزارة المستعمرات بلندن، ووقعت معاهدة الاستشارة مع السلطان القعيطي في العام نفسه – 1356هـ/ 1937م –، بموجبها تم تعيين مستشار بريطاني في حضرموت للإشراف المباشر على تنفيذ تلك السياسة وإحكام القبضة على المنطقة.

ومن هنا تأتي **أهمية الدراسة** في كشفها العلاقة بين الأسباب التي أدت إلى تحديث التعليم ونشره، والظروف التي مرت بها المنطقة، وتأثير الأوضاع الدولية عليها، وبالتالي نجاح تجربة التحديث، وتعمّق التغلغل الاستعماري البريطاني في حضرموت.

جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع، لأنه لم يطرق من قبل، وإن وجدت إشارات؛ إلا أنها ضمن إطار تاريخ عام ، هو الحديث عن التعليم في حضرموت، ولوجود تداخل وخلط بين ما هو سائد في وادي حضرموت وساحله، وللوقوف على واقع التعليم، وآليات الحكومتين البريطانية والقعيطية في التعامل مع هذه التجربة،

المتزامنة مع بدايات قرع طبول الحرب العالمية الثانية، فالانسحاب البريطاني من الهند في عام 1367هـ/ 1947م.

هدفت الدراسة إلى بيان الأسباب والنتائج المترتبة على تجربة التحديث، نتيجة التنافس والصراع المحموم بين الدول الأوروبية، ورغبة بريطانيا في التدخل المباشر في شؤون حضرموت، وكان التعليم أحد ركائزه.

تكونت الدراسة من أربعة أجزاء؛ تناولت الإشارة إلى المدارس الحكومية الموجودة في المكلا قبل تجربة التحديث وبعدها، فالحديث عن مجالات التحديث، والفئات المستهدفة، والأهداف التي دفعت بالحكومة البريطانية إلى القيام بتجربة التحديث، فالأسباب التي أدّت إلى نجاح تجربة التحديث، وأخيرًا النتائج.

أولًا: تحديث التعليم:

عرفت مدينة المكلا التعليم الأهلي والحكومي؛ فمن مؤسسات التعليم الأهلي كتاتيب تعليم الأولاد والبنات، ورباط مسجد النور، ومدارس تعليم البنين وأشهرها: مدرسة الفلاح (1343–1351هـ/ 1924–1931م)، والمدرسة الوطنية (1345–1355هـ/ 1927–1936م)[1]، ومدرسة الحق السلفية (1347–1355هـ/ 1929–1936م)، والمدرسة الأهلية (1357–1392هـ/ 1938–1972م) [2]، وافتتح نادي الإصلاح بالمكلا فصلًا دراسيًا لمحو أمية كبار السن[3].

(1) الناخبي، عبدالله أحمد، «مقابلة شخصية» أجراها الأستاذ عبدالقادر سعيد بصعر، إذاعة المكلا، مايو 1998م.

(2) الشاطري، محمد بن أحمد، أدوار التاريخ الحضرمي، دار المهاجر، السعودية، تريم اليمن، ج2 ط (3) 1415هـ/ 1994م، ص425؛ سليمان، كرامة مبارك، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، ج1، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، 1994م، ص64.

(3) نادي الإصلاح الوطني، كلمة احتفالية بمناسبة زيارة وفد جمعية الأخوّة والمعاونة لنادي الإصلاح بالمكلا، (ب.ت). (مكتبة الشيخ عبدالله سعيد باعنقود، المكلا). ومن

وبالنسبة لتعليم البنت، فقد افتتح الشيخ عبدالله أحمد الناخبي[1] أول مدرسة لتعليم البنات في المكلا في عام 1355هـ/ 1936م في بيته[2]. إضافة إلى قيام بعض الأهالي بتجربة محو أمية النساء[3]. أما التعليم الحكومي فأشهر مدارسه: المدرسة الخيرية السلطانية التي تأسست في عام 1348هـ/ 1930م، والمدرسة الإنجليزية السلطانية التي تأسست في عام 1354هـ/ 1935م[4].

وكانت هذه المدارس الأهلية والحكومية، تفتقر إلى: السلم التعليمي، والمناهج الموحدة، والأنشطة اللاصفية، والمعلمين المؤهلين، والأدوات والوسائل التعليمية، والدعم المالي، والمرتبات الكافية، والعلاقة (الجيدة المتبادلة) بين إدارات المدارس والعاملين فيها لاسيما المعلمين[5].

مراجعة بيان جمعية الأخوّة والمعاونة الصادر في عام 1368هـ تبين أن تلك الحفلة كانت في شعبان1360هـ/ أغسطس1941م، للمزيد ينظر: بيان جمعية الأخوّة والمعاونة، تريم، 1368هـ، ص58.

(1) الشيخ عبدالله أحمد الناخبي: ولد في يافع في عام 1314هـ/ 1896م، هاجر إلى حضرموت مع والده، عمل جنديًا ثم معلمًا، ارتقى إلى منصب ناظر التعليم الأهلي، توفي في جدة عام 1428هـ/ 2007م، وله عدة مؤلفات أشهرها: (رحلة إلى يافع)، و (حضرموت)، ولمزيد من المعلومات، ينظر: الناخبي، عبدالله أحمد، ديوان شاعر الدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1422هـ/ 2001م، ص5-33.

(2) باعنقود، عبدالله سعيد، فكرة موجزة عن تعليم البنت (مخطوط موجود في مكتبة باعنقود، المكلا) ؛ الملاحي، أحمد عبدالقادر، المذكّرة التاريخية، ص193. (مخطوط موجود في مكتبة الورثة، غيل باوزير).

(3) باعنقود، عبدالله سعيد، تعليم الفتاة بالمكلا. (مخطوط موجود في مكتبة باعنقود، المكلا).

(4) المحضار، حامد أبوبكر، ترجمة الزعيم السيد الحبيب حسين بن حامد المحضار والسلطنة القعيطية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، 1403هـ/ 1983م، ص92؛ بافقيه، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (105) 11-11-1992م، ص6.

(5) للمزيد من المعلومات ينظر: سليمان، التربية، ج1، ص229.

كانت الخطوة الأولى في تحديث التعليم في عام 1357هـ/ 1938م؛ عندما أرسلت الحكومة البريطانية مدير معارف[1] عدن ومعه أحد الأساتذة[2]، إلى حضرموت، وكانا يعتقدان أن هناك تشابهًا بين المحميات ومستعمرة عدن، ولكنهما وجدا أن ظروف حضرموت قاسية ولا تساعد على نشر التعليم الحديث[3].

عندئذ طلب المستشار البريطاني في حضرموت إنجرامز[4] من والي عدن إرسال خبير تربوي ليضع خطة لتطوير التعليم في حضرموت لمدة عشرة سنوات، وبدوره اتصل الوالي بحكومة السودان التي أرسلت السيد قريفت[5] عميد بخت

(1) هو السيد اتمبرو.

(2) هو الأستاذ عبدالقادر أوكير، وهو سوداني يعمل في مدرسة أبناء السلاطين في عدن.

(3) القدال، محمد سعيد، الشيخ القدال باشا معلم سوداني في حضرموت ومضات من سيرته 1903–1975م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 1997م، ص53؛ مديحج، محمد سعيد، المدرسة الأم، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 1998م، ص24.

(4) وليم هارولد إنجرامز: ولد في عام 1314هـ/ 1897م في بريطانيا، وتلقى تعليمه بها، شارك في الحرب العالمية الأولى وجرح فيها، عين مساعدًا للحاكم العام في زنجبار في عام 1318هـ/ 1919م، ثم ضابطًا سياسيًا لمستعمرة عدن في عام 1934م، فمستشارًا سياسيًا بين عامي (1356–1364هـ/ 1937–1944م)، كما كان حاكم عدن بالإنابة بين عامي (1360–1362هـ/ 1940–1942م)، توفي في عام 1393هـ/ 1973م، وللمزيد انظر: مكنون، صادق عمر أحمد، إنجرامز سلطان حضرموت غير المتوج، تريم للدراسات والنشر، تريم، 1439هـ/ 2018م، ص35–46.

(5) ف. ل. قريفت: تخرج في جامعة أكسفورد في عام 1341هـ/ 1923م، عمل لمدة (4) سنوات في كلية سانت اندروز بالهند، وجاء إلى السودان في عام 1347هـ/ 1929م مفتشا للتعليم بمصلحة المعارف، وعين في عام 133هـ/ 1934م عميدًا لمعهد بخت الرضا الذي تأسس في ذلك العام . غادر السودان في عام 1370هـ/ 1950م ليعمل مديرًا لكلية فكتوريا بالقاهرة ثم محاضرًا في كلية كيبل التي تخرج فيها، توفي في عام 1404هـ/ 1984م. له العديد من المؤلفات منها: «المجاملة في السودان»، و«أهداف الأخلاق» بالشراكة مع عبدالرحمن علي طه، «أراء عن المستوى الخلقي لأمة ناشئة»، «الأخلاق وعلم النفس»، «التدريب الخلقي»، و«الجمعيات»، وغيرها. للمزيد من المعلومات ينظر: قريفت، ف.ل، تجربة في

الرضا[1]، وكانت هذه الخطوة الثانية.

وصل قريفت إلى حضرموت في عام 1357هـ/ 1938م ليضع خطة التعليم، وقام بزيارة سيئون، والشحر، إضافة إلى المكلا، وقدّم تقريره المتضمن تحديث التعليم، ورشّح الشيخ القدال سعيد القدال[2] لتنفيذ تلك الخطة[3]، وكانت هذه الخطوة الثالثة. ومن أهم ما جاء في التقرير:

1) سد حاجة البلاد من الموظفين؛ إذ إن تطوير مؤسسات الدولة يتطلب عددًا متزايدًا من الموظفين، ويمكن تلبية هذا الهدف من خلال المدارس المتوسطة ودورات تأهيل صغار الموظفين، أما سد حاجة البلاد من كبار الموظفين؛ فسيتم من خلال إرسال نخبة منتقاة من أبناء الأسر المرموقة إلى الخارج لتلقي تعليم أعلى ودورات خاصة.

2) ربط التعليم بالبيئة وتنمية الموارد من خلال إنشاء مدرستين متوسطتين؛

التعليم، ترجمة. فدوى عبدالرحمن علي طه، مطبعة جامعة الخرطوم، 2014م، ص7-12.

(1) القدال، معلم، ص53؛ مديحج، المدرسة، ص24.

(2) القدال سعيد القدال: ولد في عام 1320هـ/ 1903م في القضارف بالسودان، وبها تلقى تعليمه على يد والده، ثم في المدرسة النظامية، ثم في مدرسة عرفاء بالخرطوم. عُين مدرسًا في مدرسة كسلا في عام 1327هـ/ 1919م، ثم ناظرًا لمدرسة سنكات في عام 1345هـ/ 1927م. ثم عُين في عام 1358هـ/ 1939م مساعدًا للمستشار البريطاني للشؤون الثقافية مما جعله مسؤولًا عن التعليم في سلطنتي حضرموت. ثم عينه السلطان صالح بن غالب القعيطي ناظر المعارف بالسلطنة القعيطية حتى عام 1370هـ/ 1950م؛ إذ عين سكرتير السلطنة القعيطية حتى عام 1377هـ/ 1957م. ثم استقال وعاد إلى بلاده وظل بها حتى وفاته في عام 1395هـ/ 1975م. للمزيد من المعلومات ينظر: القدال، معلم، ص24-109.

(3) بافقيه، محمد عبدالقادر، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (111) 23-12-1992م، ص6؛ بافقيه، محمد عبدالقادر، «طرق التدريس والكتاب المدرسي»، مجلة المنير، العدد: (1) ابريل-يونيو1994م، ص18؛ القدال، معلم، ص54-55.

الأولى في المكلا، تدرّس فيها مواد التجارة بهدف تلبية حاجة السوق والتجار من الكتبة، وصغار المحاسبين، والمدرسة الثانية زراعية في سيئون، ويجب أن تكون مدرسة داخلية، يلحق بها قسم لتدريب المعلمين، ويتم في هذه المدرسة دراسة الطبيعة ومبادئ العلوم وتربية الحيوانات، وأعمال الزراعة والبستنة، والتدريب المهني الحرفي، مثل: النجارة، وإصلاح السيارات والمضخات المائية، وذلك من خلال إنشاء ورشة في سيئون، ويجب أن يكون التدريب المهني بعد الدراسة الابتدائية، وأن توضع المدرستان المقترحتان تحت سيطرة المستشار البريطاني نتيجة للمنافسة والغيرة بين دولتي حضرموت.

3) اعتماد المنهج السوداني لوجود تشابه بين السودان وحضرموت في الطقس والتطور والواقع، مع عدم إهمال التعليم التقليدي، وتعديل المنهج بما يتناسب مع الثقافة المحلية، وذلك لصعوبة تأليف كتاب في بلد فقير مثل حضرموت، وعدم وجود مدرسين أكفاء لتنفيذ التجربة الجديدة[1].

قرر انجرامز أن مسؤولية تنفيذ مقترحات تحديث التعليم ستقع على حكومتي حضرموت وليس الحكومة البريطانية، وستتحمل حكومتي حضرموت النفقات المالية لتنفيذ عملية التحديث من القروض المقدمة لهما[2].

وصل القدال بوصفه مساعدًا للمستشار للشؤون الثقافية[3] ميناء المكلا في صفر 1358هـ/ أبريل1939م، وكانت البداية صعبة له[4]، وبوصوله بدأ التطبيق الفعلي لتحديث التعليم عبر تطبيق تجربة معهد بخت الرضا بالسودان في حضرموت

(1) مكنون، انجرامز، ص414-415؛

.Reprot Of Education In Hadhramaut,by F,L,Griffiths ,1938, p12– 16,20

(2) مكنون، انجرامز، ص417.

(3) 'Education',1943,Records of Yemen,V9, p589.

(4) القدال، معلم، ص55-56؛ مديحج، المدرسة، ص25.

حسب توجيهات عميد المعهد. وكانت أولى خطوات الشيخ القدال العملية، قيامه بزيارة مدرسة مكارم الأخلاق في الشحر[1]، تبع ذلك خطوات أخرى، نوجزها في:

1 - افتتح القدال مكتبًا أطلق عليه (مصلحة المعارف) [2]، وعيّن إلى جانبه مساعدين فنيين وإداريين[3].

2 - زيادة مرتبات المعلمين[4]، وإجراء دورات تدريبية للمعلمين في المكلا[5]، إضافة إلى عقد مؤتمرات للمدرسين حول التعليم تحت رئاسته[6].

3 - إجراء اتصالات مع المتخوفين من نشر التعليم الحديث[7]، وأسس (لجنة المعارف العليا) من الأعضاء البارزين الرسميين وغير الرسميين، وجعل مهمتها النظر في مسائل التعليم العليا، وتذليل العقبات التي تعترضه، وبذل النصح لناظر المعارف، وضمّت اللجنة في تشكيلها أكثر العناصر ذات النفوذ، وأوكل رئاستها لرئيس الحكومة القعيطية في حين اكتفى هو بسكرتاريتها[8].

---

(1) القدال، معلم، ص 58.

(2) باوزير، صفحات، ص254.

(3) وهم الأساتذة: سالم أبوبكر العطاس، وعبدالله أحمد الناخبي، وعمر محمد باحشوان. (ابن شيخان، سامي محمد، نفحات وعبير من تاريخ غيل باوزير، مطابع بقشان، جدة، 1426هـ/ 2005م، ص91).

(4) الملاحي، المذكّرة، ص138، 140-141؛ القدال، معلم، ص59.

(5) هيئة التحرير، «أخبار حضرموت» صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (136) 30-8-1942م، ص10؛ باقفيه، «طرق التدريس»، مجلة المنير، العدد: (1)، ص 19؛ باقفيه، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (111)، ص6.

(6) هيئة التحرير، «أخبار حضرموت» صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (136) 30-8-1942م، ص10؛ باقفيه، «طرق التدريس»، مجلة المنير، العدد: (1)، ص 19.

(7) Ingrams,Harold'Education In The Hadhramaut,1944',Records of Yemen, V9, p590- 591.

(8) باقفيه، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (134) 16-6-1993م، ص6؛ باقفيه، «طرق التدريس»، مجلة المنير، العدد: (1)، ص20.

4 – استقدم في ذي القعدة 1358هـ/ يناير 1940م مجموعة من الأساتذة السودانيين من بينهم الأستاذ عوض عثمان مكي (صهره) من السودان، لمساعدته في تأهيل المعلمين. وبالتحديد في مجال الدورات المدرسية، والأنشطة، وطرق التدريس والمناهج المدرسية. وقام مكي بعمل دورة للمعلمين في الشحر لمدة ثلاثة أشهر من (ذي القعدة1358هـ–محرم1359هـ/ يناير–مارس1940م)[1].

5 – أسس القدال (غرفة المعلمين) في عام 1359هـ/ 1940م. وأسند رئاستها إلى الأستاذ عوض عثمان مكي أيضًا، في حين كان سكرتيرها في عامها الأول الأستاذ عوض بكورة، وقد افتتحها السلطان صالح بن غالب في ذلك العام ، وألقى القدال قصيدة بهذه المناسبة مطلعها:

**حي سلطاننا حي الأميرا		حيه حيه وحي المشيرا**

في حين قال الناخبي:

**راية العرب رفرفي وأظلي		أمة تألف الوفاء دهورا**

**تعشق المجد لا تريد سواه		تجعل المعالي سفيرا**

وكانت الغرفة أشبه بنادي ثقافي يساعد على رفع قدرات المعلمين. وقد شارك فيها الأساتذة السودانيون الذين صحبوا معهم بعض المؤلفات السودانية[2]، وعُقدت المحاضرات والندوات، ونوقشت قضايا التربية والتعليم في حضرموت بما في ذلك تعليم الفتاة[3].

(1) القدال، معلم، ص68؛ ابن شيخان، نفحات، ص91.
(2) مثل: (الطريق إلى البرلمان) لإسماعيل الأزهري، و (العربية في السودان) لعبدالله عبدالرحمن، وأشعار البنا. (القدال، معلم، ص78).
(3) هيئة التحرير، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (164) 28–3–1943م، ص4.

4) جعل القدال السُّلَّم التعليمي مشابهًا للسّلم التعليمي السوداني؛ الذي تكوّن من ثلاث مراحل تعليمية هي: المرحلة الابتدائية ومدتها (4) سنوات، والمرحلة المتوسطة ومدتها (4) سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها (4) سنوات[1]. ولم تنفذ المراحل دفعةً واحدةً في مدة الدراسة، لذا سيتم الحديث عن التعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وبمختلف أنواعه وشرائحه، وفق الآتي:

1- تعليم البنين:

أ- التعليم الابتدائي:

ومدته (4) سنوات، وكانت أهدافه: إعطاء معارف أساسية في اللغة العربية والتربية الدينية والاجتماعية، وأولويات في العلوم العامة ومبادئها، والتاريخ المحلي والجغرافيا، وتهيئة التلاميذ وإعدادهم للمرحلة المتوسطة عبر امتحان إكمال المرحلة الابتدائية[2]. وأهم المدارس التي تم افتتاحها في هذه المدة:

1) **مدرسة دار الماركيت**[3]:

وهي مدرسة حكومية افتتحت في المكلا في عام 1359هـ/ 1940م، في بيت مقابل للركن الجنوبي الشرقي لـ (مسجد عمر)، وقد تكونت من إدماج المدرسة الإنجليزية ذات الفصلين مع المدرسة الابتدائية[4]، وكانت إدارتها وطاقم التدريس

(1) سليمان، التربية، ج1، ص161؛ مديحج، المدرسة، ص32-33.
(2) باوزير، سعيد عوض، الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1961م، ص195.
(3) سميت بهذا الاسم لوجود سوق الخضار والفواكه تحتها، والدار كانت ملك السيدة جواهر باجنيد زوجة الوزير حسين بن حامد المحضار وزير الدولة القعيطية عليهم رحمة الله.
(4) باحشوان، عبدالقادر محمد» تصويبات لمغالطات في قراءات المناهج والمقررات»، نشرة الخيصة، العدد: (20) مارس1998م، ص7.

فيها من الحضارم[1].

2) مدرستا الغيل الابتدائية:

افتتحت في غيل باوزير في شوال1359هـ/ ديسمبر1940م من خلال تقسيم المدرسة الابتدائية السابقة إلى مدرستين؛ إحداهما في بيت آل باشراحيل، وعُيِّن الأستاذ علي العطاس مديرًا لها، والأخرى في الحصن الأزهر وعُيِّن الشيخ سعيد بن غوث مديرًا لها[2].

3) مدرسة فوّة الابتدائية:

افتتحت في عام 1362هـ/ 1943م في ضاحية فوّة التابعة لمدينة المكلا، وتكونت المدرسة من طابقين، بها (6) صفوف، أكبرها يتسع لـ(70) طالبًا، وأصغرها لـ(20) طالبًا. كما وجد بها سكن داخلي[3]، وكان طاقمها التعليمي من الحضارم[4].

4) مدرسة الشرج الابتدائية:

افتتحتها المعارف القعيطية في ضاحية شرج باسالم[5] في عام 1363هـ/ 1944م.

(1) أشهرهم: الشيخ عبدالرب سعدالله، وأحمد عبدالله باجنيد، وأحمد محمد ريس، وكرامة سرور العقّاد، وسعيد فرج حموه، والشيخ محمد جابر الرشيدي. (مهيري، سعيد محفوظ، مقابلة شخصية، المكلا، 1424هـ/ 2000م).

(2) ابن شيخان، نفحات، ص90.

(3) هيئة التحرير، «المعلم الشيخ أحمد عبدالرحيم باعباد»، مجلة الحومة، العدد: (25) أكتوبر- ديسبمبر2005م، ص3؛ باعباد، محمد أحمد، مقابلة شخصية، غيل باوزير، 1424هـ/ 2000م.

(4) أشهرهم: محمد بن طاهر باوزير، وعمر حامد السقاف، وصادق الحبشي، وعبدالرب سعد فرج، وأحمد عبدالرحيم باعبّاد، وعلي محمد بن عويش، وعلي يسلم الشبيلي، وهو الوحيد من أبناء فوة. للمزيد من المعلومات ينظر: بارجاش، صبري، «الأستاذ الشيخ علي يسلم الشبيلي من رواد التعليم في وادي حجر ومحافظة حضرموت»، مجلة شعاع الأمل، العدد: (84) سبتمبر2008م، ص24.

(5) شرج باسالم: ضاحية تقع خارج مدينة المكلا، ثم صارت حارة من حاراتها. (السقاف، معجم، ص138).

وكان معظم طلبتها من أبناء البادية وآل باحسن، وكانوا يحررون جريدة مدرسية[1]، وظلّت حتى عام 1370هـ/ 1951م بطابق واحد[2].

5) **مدرسة بروم الابتدائية:** افتتحت في ضاحية بروم في عام 1367هـ/ 1948م[3].

كان عدد حصص مادة الدين في المدارس الابتدائية في ازدياد؛ من (4) حصص لطلاب السنة الأولى إلى (8) لطلاب السنتين الثانية والثالثة، فـ (9) لطلاب السنة الرابعة[4]، هذه الزيادة عبارة عن رسائل تطمين للمتخوفين من تحديث التعليم، وصرف انتباهم عن حصص دين طلاب المدرسة المتوسطة.

وكان لبعض المدارس الابتدائية أنشطة لاصفية تمثلت في: جمعيات الصحافة، والتمثيل، والصحة، والفنون، والأشغال اليدوية[5]. وبالذات المدرسة الغربية؛ نتيجة لخبرة إدارتها ومعلميها بهذه الأنشطة من قبل.

ب- التعليم المتوسط:

ومدته (4) سنوات، ومن أهدافه: التوسّع في تعليم اللغة العربية وفروعها، والتوسّع في تدريب الرياضيات والهندسة والجبر، وإقامة أساس قوي لتعليم اللغة الإنجليزية وفروعها، والإلمام الواسع بعلمي التاريخ والجغرافيا، وتهيئة الطلاب للالتحاق بالمدرسة الثانوية الصغرى ومدرسة المعلمين[6].

---

(1) هيئة التحرير، «أخبار سريعة»، صحيفة الأمل، العدد: (4) س2، 30-1-1948م، ص2.
(2) هيئة التحرير، «من أخبار حضرموت»، صحيفة النهضة، العدد: (93) 27-9-1951م، ص5.
(3) بارجاش، «الأستاذ الشبيلي»، مجلة شعاع الأمل، العدد: (84)، ص24.
(4) باوزير، الفكر، ص196.
(5) باوزير، الفكر، ص203.
(6) بافقيه، «شيء»، صحيفة الأيام، العدد: (111)، ص6؛ القدال، معلم، ص71.

وكان افتتاح المدرسة المتوسطة في عام 1359هـ/ 1940م في المكلا[1] عندما قام القدال بغربلة المدرسة الابتدائية بالمكلا، فجعل مدة الدراسة (4) سنوات مكونًا منها مدرستين ابتدائيتين؛ الأولى مدرسة الحصن[2]، والثانية مدرسة (دار الماركيت) -سبق الحديث عنها- وكوّن من أعلى صفوف المدرسة قبل تجزئتها صف أولى متوسط، ثم أتى بطلبة المدرسة الإنجليزية ذات الصفين وكون الصف الثاني[3]. ودفعت الحكومة البريطانية مرتب المدير[4]، وكان مدرسوها (في البداية) حضارم[5]. أما أهداف تأسيسها، فهي: تأهيل الطلاب لتولي الوظائف الحكومية، وللتدريس في المدارس الابتدائية، وتأهيل نخبة من الطلاب لإكمال دراستهم الثانوية والجامعية في الخارج[6].

ولم يكن هناك منهج ثابت فيها في البداية؛ إذ اعتمدت المواد على مقررات المنهج السوداني لاسيما في مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية التي كانت تُدرّس

(1) بافقيه، «شيء»، صحيفة الأيام، العدد: (111)، ص6؛ القدال، معلم، ص71.

(2) المقصود بالحصن هو حصن الشيبة أو قصر السلطان عوض بن عمر القعيطي الذي تحتله اليوم إذاعة المكلا، ومكتب الضرائب والمالية.

(3) بافقيه، «شيء»، صحيفة الأيام، العدد (:111)، ص6؛ باحشوان، «تصويبات لمغالطات»، نشرة الخيصة، العدد: (20)، ص7.

(4) سليمان، التربية، ج1، ص188؛ القدال، معلم، ص68.

(5) أشهرهم: عبدالله الناخبي، وعبدالله باعنقود، ومحمد بن قاسم، ومحمد ريس، وسعيد بن قاسم، ومحمد الخزيع، ومحمد هاشم، وعمر بابطاح، وعمر باحشوان، وكرامة العقاد، وسالم بن حميد (مسؤول الكشافة)، وهارون العطاس، وأبوبكر بلفقيه، ومحمد أحمد باحاتم، وعبدالله الجيلاني، وغيرهم (مهيري، مقابلة شخصية، 1424هـ/ 2000م).

(6) بافقيه، «طرق التدريس»، مجلة المنير، العدد: (1)، ص19-20؛ Griffiths, Reprot, p30

وفق الطرق الحديثة[1]. وتُرك للمدرسين التصرّف في بعض المواد الأخرى، والتي لم يتقرر لها كتب معينة كمادة العلوم مثلًا[2].

وقام السلطان بزيارة المدرسة، وتصادف أن الأستاذ مكي كان يلقي درسًا في مبادئ الطبيعة، فسُرَّ السلطان بذلك؛ لأنه كان توّاقًا إلى إدخال العلوم الحديثة التي تساعد على نهضة البلاد، وأهدى للمدرسة معملًا للعلوم[3].

وتأسست بالمدرسة في عام 1359هـ/ 1940م: فرقة الكشافة[4]، وجمعية التلاميذ الأدبية، وكان مقر الجمعية عبارة عن غرفة في أحد البيوت، وقد اُفتتحت رسميًا في عام 1360هـ/ 1941م. وكان نشاطها أسبوعيًا، تنوّع ما بين المحاضرات الأدبية والعلمية، ورغم أنها خاصة بطلاب المدرسة المتوسطة، إلا أنها جعلت باب العضوية مفتوح لكل طلاب المدارس (الابتدائية بالمكلا) [5]؛ لعدم وجود هذه الجمعيات في مدارسهم بحكم المرحلة الدراسية.

وأدخل الأستاذ عوض مكي النشاط المسرحي في المدرسة المتوسطة في عام 1360هـ/ 1941م، وكانت مسرحية (الأمين والمأمون) أول عرض مسرحي يعرض على مسرح القصر السلطاني في ذلك العام، وكانت خشبة المسرح عبارة

(1) البكري، صلاح، في جنوب الجزيرة العربية، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1368هـ/ 1949م، ص57.

(2) سليمان، التربية، ج1، ص166.

(3) القدال، معلم، ص72.

(4) Ingram's, Doreen, A Survey Of Social and Economic Conditions in the Aden Protectorate, Asmara, British Administration Eritrea 1949,p71.

(5) بافقيه، «شيء»، صحيفة الأيام، العدد: (111)، ص6؛ باصرّة، صالح علي، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 1421هـ/ 2001م، ص151–152.

عن مصطبة[1]، تلا ذلك أعمال أخرى مثل: «حرب البسوس»، و«مجنون ليلى»، وغيرها.

وأدخل مكي برنامج (الأربعينية) ؛ وهي مدة تنظيف وخدمات للمدرسة تتم كل يوم قبل بداية الدروس، وتستمر (40) دقيقة[2]. وبدءًا من العام الدراسي1361هـ/ 1942م- أصبح للمدرسة تقليدًا سنويًا تمثّل في العيد السنوي[3].

وأصدر طلاب السنة الثالثة مجلة «المدرسة الوسطى»؛ وهي مجلة أدبية، صدر عددها الأول في محرم1361هـ/ يناير1942م، ووزعت مجانًا على الطلاب[4]، واُفتتح بالمدرسة في حوالي عام 1361هـ/ 1942م قسم داخلي ضم بعض الطلاب من خارج مدينة المكلا، وتحديدًا من الشحر، وغيل باوزير، والقارة، والحامي، ومن الدولة الكثيرية[5]، وكانت نفقته على الحكومة القعيطية[6]، وتأسست في عام 1362هـ/ 1943م فرقة الموسيقى[7].

وانطلقت في عام 1362هـ/ 1943م من المدرسة المتوسطة بالمكلا أول بعثة تعليمية حكومية في تاريخ الدولة القعيطية، وكانت وجهتها في البداية معهد (بخت

(1) بافقيه، «شيء»، صحيفة الأيام، العدد: (111)، ص6؛ باحشوان، عبدالقادر محمد، «الحركة المسرحية في حضرموت من بداياتها إلى إشراق حاضرها»، نشرة الخيصة، العدد: (22)، مايو1998م، ص7.

(2) بافقيه، «طرق التدريس»، مجلة المنير، العدد: (1)، ص22، هامش1.

(3) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p591.

(4) «الإكليشة»، مجلة المدرسة الوسطى، العدد: (1) 1محرم1361هـ/ 8يناير1942م، س1، ص1، 4.

(5) مديحج، المدرسة، ص44؛ الكسادي، عبداللطيف سالم، التعليم في حضرموت الحامي نموذجًا، دار الحامي للدراسات والنشر، الحامي، 1434هـ/ 2013م، ص74.

(6) مراسل الصحيفة، «رسالة حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (302) 30-12-1945م، ص6.

(7) Ingram's, Doreen, A Survey,p71.

الرضا) بالسودان، وتكونت البعثة من (5)[1] طلاب[2]، ثم إلى كلية جوردن[3].

وأضيفت في عام 1364هـ/ 1945م إلى وجهتي الابتعاث بخت الرضا وجوردن، ثانوية حنتوب، ومن التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي في جامعة الخرطوم[4]. وقد أسهمت الحكومة البريطانية أيضًا في دفع نفقات الطلاب المبتعثين إلى السودان[5].

وشهدت المدرسة المتوسطة بالمكلا ولأول مرة في تاريخ الحركة الطلابية بحضرموت عامة ومدينة المكلا خاصة، أول إضراب طلابي في عام 1362هـ/ 1943م احتجاجًا على عنجهية أحد المدرسين[6].

وتم في جماد الأول1363هـ/ مايو1944م نقل المدرسة من المكلا إلى غيل باوزير الريفية، التي توفر بها متطلبات خطة عميد معهد التربية بخت الرضا لعام 1357هـ/ 1938م لتنظيم التعليم في حضرموت وتحقيق أهدافه؛ حيث الجو التعليمي المناسب، ووفرة المياه، واتساع الأرض الزراعية، والمكان المناسب لإقصاء الطلاب الذين هم في سن المراهقة عن مفاسد المدن ومباهجها[7]. وبدءًا من العام

---

(1) وهم: عبدالقادر محمد باحشوان، وعلي محفوظ حورة، وأحمد سعيد وحدين، وأحمد عوض القحوم، ومحمد عبدالقادر بافقيه، وأحمد فرج باظفاري غير أنه لم يوفّق لمعارضة والده، وعن ذلك الحدث قال هذا البيت الشعري:

كل الأمـور إذا ضاقت لها فرجٌ إلا أمـوري ضـاقـت مـن فـرجِ

(2) مديحج، المدرسة، ص11، 51.

(3) Education,1943',Records of Yemen,V9, p588'.

(4) القدال، معلم، ص76؛ باحشوان، عبدالقادر محمد، «إدخال التعليم إدخال التعليم الحديث في حضرموت (1940–1997م) مع إشارة خاصة لأولى المدارس الوسطى»، نشرة من أخبار التربية، العدد: (5) ح2، نوفمبر2003م، ص5.

(5) سليمان، التربية، ج1، ص188.

(6) بافقيه، محمد عبدالقادر، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (112) 30–12–1992م، ص6.

(7) البكري، في جنوب، ص64–65.

الدراسي التالي -أي1365هـ/ 1945م- حافظت المدرسة المتوسطة على تقليد ديمومة العيد السنوي[1] الذي بدأ في المكلا.

وحظيت الأنشطة اللاصفية بعد انتقال المدرسة إلى الغيل باهتمام بالغ؛ إذ تم في عام 1363هـ/ 1944م تأسيس جمعية صغار المزارعين أو «نادي صغار المزارعين[2]» الذين تعهدوا أحد البساتين بالزراعة في أوقات فراغهم، وكانوا يجنون ثماره، ويبيعون حصاده لصالحهم، إضافة إلى تربية الدواجن. كما تأسست عدد من الجمعيات الطلابية في ظل هذا النشاط مثل: جمعية الموسيقى، والجمعية الإنجليزية، وجمعية الفنون، والجريدة العربية، والجريدة الإنجليزية، ونادي الطلبة، ومكتبة الطالب، والنشاط الرياضي، وغيرها[3]. وحظيت الأعمال اليدوية باهتمام وافر من خلال الحصة الأسبوعية (حصة الأعمال).

2- تعليم البادية:

1) مدرستا أولاد البادية:

افتتحتا في عام 1361هـ/ 1942م في المكلا بفصل دراسي واحد، أشرف على تدريسه أحد المعلمين، وكان الهدف من إقامة هذه المدرسة هو: إمداد جيش البادية بالجنود المؤهلين، وإمداد الحكومة القعيطية بالموظفين، وأن يكونوا رجال مكتب المستشارية بين قبائلهم[4].

(1) مديحج، المدرسة، ص11، 51، 172.

(2) 'Education,1943',Records of Yemen,V9, p589.

(3) البكري، في جنوب، ص57، 60؛ باوزير، الفكر، ص206-207. وللمزيد من المعلومات عن المدرسة المتوسطة بالغيل ينظر: البكري، في جنوب، ص59-60؛ مديحج، المدرسة، ص60-61.

(4) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p594.

أما مدرسوها فبعضهم من فئة السادة العلويين المتضررين من الحرب العالمية الثانية نتيجة توقف تحويلاتهم المالية من جاوة، فتم تجنيدهم، وإعطاؤهم دورات تربوية وتمريضية في عدن باستثناء التدريب على السلاح، إضافة إلى مدرسين من غير العلويين[1].

لم تمض عدة أشهر حتى افتتحت مدرسة بنات البادية، وكان الهدف من افتتاحها، رفد المدارس الحكومية بمعلمات رسميات الوظائف[2]. وقد أسهم كل من القدال والقائد صالح بن سميدع[3] في تأسيسها[4].

2) المدرسة المتوسطة لبنات المكلا:

زاد عدد الطالبات، وزادت رغباتهنّ في مواصلة الدراسة، فخصصت الجمعية الخيرية بالمكلا مبلغ (900) شلن راتب مدرس لتعليم البنات، وليكوّن مدرسات يُدّرسنّ الفصول المتوسطة بمدرسة بنات المكلا، وعمل القدال في عام 1370هـ/ 1950م على استقدام مدرسٍ من السودان ليكون مديرًا لأول مدرسة

(1) من أشهرهم: سقاف الجفري، وعبدالرحمن السقاف، وجديد السقاف، وعيدروس الجفري، وغيرهم. ومن غير السادة الأساتذة: أحمد محمد ريس، وعمر سالم بارباع، وعلي سعيد باصريح، وسالم أحمد بادحيدوح. (باصريح، سعيد سالم–ضابط في جيش البادية–، مقابلة شخصية، المكلا، صفر1421هـ/ يونيو2000م).

(2) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p594–595.

(3) صالح يسلم بن سميدع: ولد في عام 1329هـ/ 1911م قرية الشمرية القريبة من ريدة الديّن. سافر مع والده وهو صغيرًا إلى السودان، ومنها إلى السعودية، ثم جاوة، ثم الهند، والتحق بجيش حيدر أباد. طلبه السلطان صالح القعيطي للعمل في جيش النظام، تدرج في المناصب حتى أصبح قائد القوات العسكرية القعيطية. تم إعدامه في عام 1393هـ/ 1973م. للمزيد من المعلومات ينظر: ابن سميدع، محمد محفوظ صالح، سيرة قائد اللواء صالح يسلم بن سميدع، مطابع وحدين الحديثة، المكلا، 1432هـ/ 2011م، ص9–144.

(4) القدال، معلم، ص76؛ ابن سميدع، سيرة قائد، ص11، 17.

متوسطة للبنات (بالمكلا خاصة وحضرموت عامة). فتعذّر استقدامه، كما أن لجنة المعارف العليا أشارت على القدال أن الوقت لم يحن بعد لافتتاح مدرسة متوسطة للبنات؛ نظرًا لتقاليد الحجاب المتشددة، ولأن التعليم المتوسط للبنين لا يزال في بداياته[1]، فتوقف المشروع.

3- محو الأمية:

افتتحت المعارف القعيطية في المكلا أول فصل لمحو الأمية في عام 1360هـ/ 1941م[2]، وافتتحت زوجة المستشار البريطاني في عام 1361هـ/ 1942م عدة فصول لمحو أمية نساء كبار موظفي الدولة القعيطية، وتعليمهم القراءة والكتابة والحساب[3].

وافتتحت غرفة المعلمين الأدبية بالمكلا مدرسة لمحاربة الأمية في عام 1363هـ/ 1944م، وعملت المدرسة على تطوير دروس اللغة العربية والحساب والدين. وتبرع الأستاذ مصطفى رفعت[4] بتدريس اللغة الإنجليزية حتى يصل أستاذٌ من السودان[5].

(1) باحشوان، «إدخال التعليم»، نشرة من أخبار التربية، العدد: (4) فبراير2004م، ح1، ص4؛ والعدد: (5) ح2، ص5؛ باحشوان، «الحركة المسرحية»، نشرة الخيصة، العدد: (22) مايو1998م، ص7.

(2) Ingram's, Doreen, A Survey ,p71.

(3) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p591.

(4) مصطفى رفعت: ولد في عام 1337هـ/ 1917م في عدن، وفيها تلقى تعليمه في كتّاب العولقي، ثم في مدارس عدن، عمل في مكتب المستشارية بالمكلا، ثم ضابط سياسي في مكتب المستشارية بسلطنة يافع السفلى، ثم في شركة كالتكس. توفي في عام 1384هـ/ 1964م. للمزيد من المعلومات ينظر: يابلي، نجيب محمد» رجال في ذاكرة التاريخ»، صحيفة الأيام، العدد: (4589) 18-9-2005م، ص11.

(5) هيئة التحرير» من أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (210) 27-2-1944م، ص10.

وظهر في العام نفسه (1363هـ/ 1944م) مشروع مكافحة الأمية، وألّف أعضاء لجنته الرئيسة[1]، كتيب صغير، ضمنوه الطريقة الفنية التي بوساطتها يمكن تدريس كثير من الأميين دون عناء، وقد راعى مؤلفو هذا الكتيب مستوى تفكير الطلاب الكبار والصغار، وجعلوا لغة التدريس دارجة لتحقيق أهداف المشروع، الذي حظي بمباركة الحكومة القعيطية، ومكتب المستشارية، وقدم ناظر المعارف القعيطية آراءه الفنية[2].

كما قامت لجنة من المعلمين بالتعاون مع نظارة المعارف القعيطية، بتأليف قاموس باللهجة المحلية، احتوى على أكثر من (700) كلمة، لمساعدة المزارعين القادمين من وادي حضرموت على محو أميتهم. وقد دشن المشروع بين أوساط ضباط وجنود الجيش القعيطي وشرطته[3]، ثم بين صفوف المواطنين؛ إذ اُفتتحت عدة فصول في عام 1365هـ/ 1946م في (16) مركز، سجّل فيها (500) دارس، تابع منهم (399) دارس فقط[4]. ويعدّ هذا المشروع ثمرة جهود مشتركة بين الحكومة والمواطنين.

4- التعليم المهني:

1) المدرسة الحربية:

افتتحت في المكلا في محرم1361هـ/ فبراير1942م تحت رئاسة الميجر غلام حيدر[5]، وفيها تلقى الدارسون مواد اللغة العربية، والحساب، والقوانين، وقد اشتملت على مساقين: الأول عسكري؛ هدف إلى تدريب الشباب على الأعمال

(1) وهم: عمر محمد باحشوان، وحسين محمد البار، ومحمد أحمد بركات.
(2) هيئة التحرير، «بريد حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (234) 13-8-1944م، ص4؛ سليمان، التربية، ج1، ص158-159.
(3) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p594.
(4) سليمان، التربية، ج1، ص158-159.
(5) لم تتوافر عنه أية معلومات.

العسكرية، وتخريج ضبّاط عسكريين، أما الآخر فكان قضائي؛ هدفه إيجاد مخرجات ملمة بالقضاء الجنائي، وهم: الحكام المدنيون والنواب والقوام. كما التحق بهذه المدرسة دارسون من مختلف مناطق المحمية الشرقية(1)، وأشرف على تدريبهم رئيس الحكّام(2) المدنيين بوصفه رئيس المدربين(3). وتوقفت في عام 1363هـ/ 1944م نتيجة افتتاح مدرسة تدريب الموظفين(4).

2) المدرسة الخيرية (مدرسة القرية):

أدَّت الظروف الاقتصادية دورًا مهمًا في افتتاح هذه المدرسة، وذلك عندما اجتاحت معظم وادي حضرموت مجاعة عام 1361هـ/ 1942م، وأدت إلى استقدام الأطفال إلى المكلا(5)، وفي المكلا تم الاعتناء بهم، وافتتحت لهم مدرسة مؤقتة أشبه بالملجأ أو التكية، في عام 1362هـ/ 1943م في مكان يطلق عليه القرية. وقد أسهمت الحكومة البريطانية في إنشائها كجزء من إجراءات مكافحة المجاعة(6)، إضافة إلى جهود الحكومة القعيطية والجمعية الخيرية والقدال في افتتاحها وتمويلها(7).

---

(1) سليمان، التربية، ج1، ص142-143.

(2) هو القاضي حسين منصور، وهو هندي الأصل.

(3) هيئة التحرير «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (145) 8-11-1942م، ص9-10. وفي العام نفسه، تم تعيين حسين منصور مستشارًا قضائيًا لحكومة المكلا، إضافة إلى رئاسته على الحكام المدنيين.

(4) باموسى، محمد عمر، عبدالخالق البطاطي رائد التنمية والبناء، مركز حضرموت للدراسات التاريخية، المكلا، 2018م، ص47.

(5) هيئة التحرير «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (203) 9-1-1944م، ص7؛ مديحج، المدرسة، ص70، 72.

(6) Ingrams,'Education,1944', Records of Yemen,V9, p589.

(7) القدال، معلم، 79؛

Letter from The Governor Aden To The Secretary Of State For The Colonies, London,3- 6- 1943,Records of Yemen,V9, p677.

وجمع نظامها الدراسي بين العمل والدراسة؛ ففي الصباح كان بعض الطلاب يقومون بالزراعة، بينما يذهب آخرون إلى سوق المكلا للعمل في مهن مختلفة كالخياطة، وصناعة الأحذية، وصناعة الأدوات الفخارية، وعمل آخرون في بعض الورش. وفي المساء كان الجميع ينتظم في صفوف دراسية لتلقي العلم؛ إذ تكونت المدرسة من قسمين أحدهما: للذكور والآخر للإناث، وبلغ مجموعهم (85) طفلًا وطفلة[1]، ثم زادوا حتى بلغوا في عام 1363هـ/ 1944م (300) طفل وطفلة[2]، وعينت الإدارة لهم مدرسيين، وإمامًا للصلاة[3].

وتم الاهتمام بالأنشطة اللاصفية؛ إذ تم تشكيل فرق رياضية وفنية من الطلبة والطالبات، شاركت في المناسبات وحفلات الأعياد، وأعمال الخياطة، والتطريز، وحياكة طواقي الرأس، وإقامة الليالي الترفيهية الأسبوعية في القصر السلطاني[4]. وقد أغلقت هذه المدرسة أبوابها بعد عام 1364هـ/ 1945م؛ نتيجة القضاء على المجاعة التي تزامن انتهائها مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعودة الكثير من أطفال هذه المدرسة إلى ذويهم في وادي حضرموت.

3) مدرسة تدريب الموظفين:

تأسست نتيجة قرار سكرتير الدولة القعيطية بتأهيل كل قائم ونائب يزاول العمل في كل من: محكمة السوق، والمحكمة الجزائية، والمحكمة الابتدائية بالمكلا، من خلال تلقى تدريبات في الإجراءات المدنية والجنائية مباشرة قبل تعيينهم قوامًا

(1) 'Education,1943',Records of Yemen,V9, p589 .

(2) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p595.

(3) هيئة التحرير «أخبار حضرموت»، فتاة الجزيرة، العدد: (203)، ص7؛ سليمان، التربية، ج1، ص141.

(4) البكري، في جنوب، ص57؛ بارجاش، «الأستاذ الشبيلي»، مجلة شعاع الأمل، العدد: (84)، ص24.

ونوابًا في الدولة والمقاطعات الداخلية[1].

وقد أُفتتحت هذه المدرسة في ربيع أول1363هـ/ مارس1944م كمدرسة مهنية لتدريب الطلبة الراغبين في الوظائف الحكومية لمدة سنة دراسية واحدة[2]، تلقوا فيها دروسًا في العلوم الدينية والسياسية والعسكرية والقانونية، والرياضيات[3]، وكانت المقررات على (3) فصول هي:

الفصل الأول: جغرافية، وتاريخ محلي، ولغة عربية، وحساب، وإسعاف أولي، ومعلومات عامة.

الفصل الثاني: سياسة، وقانون الدولة، والقانون القبلي، والقانون المدني.

الفصل الثالث: تمرين عسكري، تسديد ورماية إطلاق النار برشاش طراز (TECHRES33)، ورشاش صغير (BRED). وقد أتاحت تلك التدريبات لخريجها العمل في الدوائر المختلفة؛ فكان منهم الحاكم، والضابط، والإداري. ومن أشهر أساتذتها: حسين محمد[4] البار[5]. إضافة إلى مدربين هنود في تدريب السلاح بالميدان، ومدرسين من السودان والأردن[6]. وقد توقفت في

(1) مراسل الصحيفة، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (244) 29-10-1944م، ص10.
(2) سليمان، التربية، ج1، ص142-143.
(3) مراسل الصحيفة، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (215) 2-4-1944م ص3، 8.
(4) حسين بن محمد البار: ولد في بلدة القرين بوادي دوعن في عام 1336هـ/ 1918م، تلقى تعليمه على يد والده ثم ثقف نفسه ذاتيًا، عمل معلمًا في حضرموت، وجيبوتي، كما اشتغل بالصحافة والمحاماة. توفي في عام 1385هـ/ 1965م. وللمزيد ينظر: البار، عبدالله حسين، حسين بن محمد البار (سيرة ذاتية)، مكتب الثقافة م/ حضرموت، 1436هـ/ 2015م.
(5) هيئة التحرير، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (215)، ص3، 8.
(6) بايعشوت، سند» الشيخ علي محمد العماري.. القائم والنائب لأول المجالس المحلية (القروية-البلدية) بحضرموت»، صحيفة الأيام، العدد: (3928) 24-7-2003م، ص12.

عـام 1374هـ/ 1954م[1].

4) مدرسة المعلمين (الثانوية الصغرى):

افتتحت مدرسة المعلمين (الثانوية الصغرى) في عام 1365هـ/ 1946م في المدرسة المتوسطة، وذلك لأن المباني الجديدة والمخصصة لم تكتمل، وفي صفر 1368هـ/ أبريل 1949م انتقلت إلى مبناها الجديد شرق المدرسة المتوسطة. وكان التحاق الطلاب بهذه المدرسة بعد المرحلة المتوسطة، وأول دفعة كان عدد طلابها عشرة، وهدف إدارة المدرسة هو: تدريب المتعلمين بغرض تأهيلهم كمعلمين للمرحلة الأولية لمواكبة التوسع الذي طرأ فيها[2].

وكان نظام التعليم بهذه المدرسة سنتان يشترك الطلبة في منهج دراسي واحد طيلة السنة الأولى، ثم يُقسّم طلبة السنة الثانية إلى شعبتين؛ تلقت إحداهما دروسًا خاصة عدّتهم لشغل الوظائف الكتابية والحسابية والإدارية في الحكومة، وهذا هو قسم الثانوية الصغرى. في حين تلقى طلبة الشعبة الأخرى دروسًا نظرية وعلمية أعدّتهم للقيام بمهمة التدريس في المدارس الابتدائية وهذا هو (قسم المعلمين). وفي حالة استغناء إدارة المعارف عن طلب المعلمين في بعض السنوات، خصصت دروس السنة الثانية لتخريج الموظفين، ثم تمّ فصل مدرسة المعلمين عن الثانوية الصغرى لتستقل بذاتها، وذلك في 15-3-1368هـ/ 15-1-1949م لغرض إعداد الطلبة نظريًا وعمليًا للتدريس في المدارس الابتدائية في حضرموت، وكانت مدة الدراسة في مدرسة المعلمين سنتين، تدرّب فيها الطلبة على التطبيق عمليًا في مدرسة غيل باوزير الابتدائية التي يوجد بينها وبين مدرسة المعلمين نوع من الارتباط الفني والإداري؛ إذ قام مدرسو مدرسة المعلمين بتدريب أعضاء الفرق التدريسية من

(1) باموسى، رائد التنمية، ص48.

(2) القدال، معلم، ص76؛ مديحج، المدرسة، ص56، 91.

المعلمين الذين تعقد لهم دورات تدريبية للدراسة على طرق التدريس وأنظمتها نظريًا وعمليًا[1].

5- تعليم المكفوفين:

مدرسة تعليم المكفوفين:

تم افتتاح مدرسة تعليم المكفوفين في المكلا عام 1364هـ/ 1945م، وتم تعيين الأستاذ علي بهادور شاه مدرسًا لمجموعة الطلاب المكفوفين[2].

ثانيًا- حوكمة[3] التعليم الأهلي:

أ) التعليم الديني (الأربطة والمعاهد):

1 – إصلاح رباط ابن سلم بغيل باوزير:

ظهرت فكرة إصلاح التعليم في رباط ابن سلم على يد الأستاذ سعيد عوض باوزير في عام 1356هـ/ 1937م عندما ولّي الأمير علي بن صلاح القعيطي[4] منصب قائم مقام السلطان صالح، وافق الأمير على ذلك، وأوكل أمر إدارة الرباط إلى أحد

(1) ابن شيخان، نفحات، ص98–99.

(2) عبدالمجيد، نجمي، عدن1839–1967م، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين (الأمانة العامة)، 1428هـ/ 2007م، ص386.

(3) فضّل الباحث استخدام مصطلح «حوكمة» كونه أقرب لنقيضه مصطلح «خصخصة».

(4) الأمير علي بن صلاح القعيطي: ولد في عام 1314هـ/ 1898م بالهجرين في دوعن، وقد تلقى علومه الأولى والقرآن الكريم على يد الشيخ عبد ربه بافضل، وعلى الرغم من محدودية تعليمه النظامي؛ إلا أنه استطاع أن يثقف نفسه بنفسه لدرجة ميزته بين أمراء الأسرة القعيطية بل أمراء عصره في حضرموت. تولى إدارة منطقة شبام والقطن بعد وفاة والده، إضافة إلى إدارة السلطنة في غياب سلطانها، قاده طموحه إلى الانضمام إلى حركة ابن عبدات، وعندما انكشف أمره تمت محاكمته فنفي إلى فسجن ونفي. توفي في عام 1367هـ/ 1948م. وللمزيد من المعلومات ينظر كتاب: القدال، محمد سعيد وعبد العزيز علي القعيطي، السلطان علي بن صلاح القعيطي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م، ص20–145.

طلبة العلم من وادي حضرموت، ولمّا أخفق، استمرت الإدارة السابقة فيما كانت عليه، وظلّت فكرة إصلاح الرباط عالقة في ذهن باوزير، وتحيّن الفرص، حتى جاءت زيارة القدال إلى الغيل في ربيع الأول1359هـ / أبريل1940م فقدّم باوزير إليه مذكرة عن وجوب إصلاح التعليم الديني في الرباط، وتوقُّف ذلك على الحكومة، فرد عليه: «أنه سينظر جديًا في موضوع المذكرة»، وطلب منه المجيء إلى المكلا لمقابلته، وفي المكلا أدلى باوزير بدلوه في إصلاح الرباط، وعندما أمر السلطان صالح في شهر رجب1362هـ/ يوليو1943م بتشكيل لجنة من طلبة العلم بالساحل، وقدّمت تقريرها إليه حول إصلاح التعليم في الرباط، وإدخال التحسينات عليه اطّلع عليه باوزير، ورأى ألّا فائدة في انتقاده أو الحكم عليه، وكتب تقريرًا منفردًا قدم نسخة منه إلى اللجنة، ونسخة أخرى إلى إدارة المعارف. وفي الأخير أبلغ ناظرُ المعارف مديرَ الرباط أن الحكومة قرّرت إلحاق الرباط بإدارة المعارف، وأنها تنوي إدخال تعديلات على سير التعليم فيه، والقيام بتدابير أخرى لإصلاحه[1].

2 – المعهد الديني بالمكلا:

المعهد: مؤسسة تربوية حكومية ذات طابع ديني، وهو خطوة متقدمة في سياق تطور التعليم السلفي الذي مثلته الأربطة والمعاهد الدينية الأهلية[2]. وبالنسبة للمعهد الديني بالمكلا؛ كان في السابق يعرف بـ (رباط النور)، أعيد تأسيسه في عام 1364هـ/ 1945م تحت الإشراف الحكومي، وأصبح اسمه (معهد النور الديني)، وعُين السيد علي محمد بن يحيى[3] مديرًا له، وهو مدرس مادتي اللغة العربية

(1) باوزير، سعيد عوض، حياة جديدة سيرة ذاتية وشهادات، دار حضرموت للدراسات والنشر، 1424هـ/ 2003م، ص37، 97 – 98.

(2) سليمان، التربية، ج1، ص142.

(3) لم تتوافر عنه أية معلومات، وهو بالمناسبة ليس العلامة علي بن يحيى أحد أساتذة المعهد الديني بغيل باوزير؛ إذ يوجد تشابه بينهما في الاسم.

والدين، أما نائبه فهو الشيخ سعيد محفوظ مهيري[1]. وبسبب زيادة عدد طلاب المعهد؛ لم يعد يتسع لهم، فتم نقلهم في عام 1365هـ/ 1946م من مقره القديم بجوار مسجد النور إلى دار المحاضير[2].

وأضرب طلبة معهد النور-وكان هذا ثاني إضراب تشهده المكلا- في محرم 1366هـ/ ديسمبر1946م احتجاجًا على عدم رد المعارف، وقبولها طلباتهم بشأن إدخال اللغة الإنجليزية على المقرر الدراسي. وقد استمر الإضراب (4) أيامًا بلياليها، ثم عاد الطلبة إلى الدراسة بعد اتفاق تم بينهم وبين إدارة المعارف[3]، وفي عام 1366هـ/ 1946، نُقل المعهد من دار المحاضير إلى دار حميد المطلة على البحر بسبب مطالبة المالك لبيته، ومضايقة وكيله لهم، وتم تعيين الأستاذ أحمد عبدالله بن طاهر[4] مديرًا،

(1) سعيد محفوظ مهيري: ولد في عام 1337هـ/ 1917م في مدينة المكلا، وفيها تلقى تعليمه، عمل مدرسًا في مدرسة القارة في عام 1355هـ/ 1936م، وتنقل بين مدارس المكلا والغيل والشحر وروكب ودوعن، ثم عين مديرًا لبعض مدارس المكلا، ثم تحوّل إلى إدارة قسم التجهيزات، ثم تلقى دورة في السودان، بعدها عين مسؤول قسم المستودعات، وبقي يعمل حتى عام 1400هـ/ 1980م؛ إذ أحيل بعدها إلى المعاش. عهد إليه مكتب الأوقاف بإمامة مسجد النجم، واستمر في هذه الخدمة إلى قبيل وفاته في عام 1426هـ/ 2005م. للمزيد من المعلومات ينظر: مهيري، أمين سعيد، نبذة مختصرة عن الشيخ سعيد محفوظ مهيري، (الصفحة الرسمية للأستاذ سالمين عمر باسلوم، https: / /www.facebook.com/)، تاريخ الدخول23-5-1441هـ/ 18-1-2020م.

(2) مهيري، مقابلة شخصية، 1424هـ/ 2000م.

(3) هيئة التحرير، «حضرموت في شهر»، صحيفة الأمل، العدد: (4)، السنة الأولى، ديسمبر 1946م، ص7.

(4) أحمد عبدالله بن طاهر: ولد في عام 1341هـ/ 1922م في غيل باوزير، انتقل إلى المكلا، وفيها نشأ وتلقى تعليمه إضافة إلى رباط ابن سلم بالغيل. عمل في مدارس الغيل، والمكلا، والشحر، ودوعن، والقطن، تارة معلمًا وأخرى مديرًا. توفي في عام 1419هـ/ 1999م. للمزيد من المعلومات ينظر: باوزير، عبدالله أحمد، نبذة عن حياة الشيخ الأستاذ أحمد عبدالله بن طاهر باوزير، 10-1-1418هـ/ 17-5-1997م.

عاونه مجموعة من المدرسين الحضارم[1].

3 – **المعهد الديني بغيل باوزير:**

بدأ العمل فيه في عام 1367هـ/ 1948م. وقد اشترك الأهالي ماليًا في بنائه، وافتتح في يوم الاثنين2-1-1369هـ/ 24-10-1949م[2]. وكانت هناك مجموعة من العوامل أدّت إلى قيامه، أهمها: أنه كان استجابة للتطور الإداري بحضرموت خاصة في مجال القضاء الشرعي، وتكوين محاكم شرعية في مختلف ألوية الدولة القعيطية، واستجابة للتطور التعليمي؛ إذ أُنشئت المدارس الابتدائية والمتوسطة ذات المناهج السودانية المتقدمة- نسبيًا- والتي تطلبت مدرسيين متخصصين[3].

وكانت هناك عدة أغراض وأهداف وراء قيامه، وهي متداخلة مع بعضها البعض؛ فأما الأغراض فهي: القيام على حفظ الشريعة الإسلامية الغراء، وفهم علومها ونشرها على وجه يفيد الناس، وإعداد علماء توكل إليهم التعاليم الدينية؛ كون الوظائف الشرعية في مصالح الأمة. أما الأهداف فتجلّت في: إعداد قضاة شرعيين أكفاء، وإعداد مدرسين أكفاء لتدريس الدين واللغة العربية، وإعداد دعاة للوعظ والإرشاد، واستيعاب عدد من تلاميذ المدارس الابتدائية[4].

(1) منهم: علي بن الشيخ أبي بكر، وعبدالرحمن الرشيدي (الطبيعة)، ومحفوظ باسواقي، ومحمد باجعالة، ومحمد بن أحمد الشاطري الذي كان يُدّرس الفقه فيه من بعد الظهر إلى المغرب، وعوض باغويطة، وسعيد مهيري (الحساب)، وأحمد عبدالله باجنيد، وسعيد بافطيم. وممن أجرى الامتحانات للطلبة العلامة عبدالله محفوظ الحداد. (مهيري، مقابلة شخصية، 1424هـ/ 2000م؛ هيئة التحرير، «الأستاذ التربوي سعيد يسلم مبارك بافطيم»، مجلة الحومة، العدد: (40) أكتوبر – ديسمبر 2012م، ص11).

(2) الملاحي، المذكّرة، ص169.

(3) سليمان، التربية، ج1، ص142.

(4) نعمة، عبدالباقي يوسف (مدير المعهد) «كل شيء حول المعهد الديني بغيل (باوزير) حضرموت»، صحيفة النهضة، العدد: (228) 5-12-1954م، ص2؛ مديحج، المدرسة، ص90.

وبالنسبة للعلوم التي تقرر تدريسها فهي: علوم الدين، وعلوم اللغة العربية، وعلوم الرياضيات، عبر المراحل التعليمية الآتية: المرحلة المتوسطة، ومدتها (أربعة أعوام)، والمرحلة الثانوية، ومدتها (أربعة أعوام)، وعند المرحلة الثانوية توقف تطور السلم التعليمي فيه[1].

سمح المعهد لخريجيه بالعمل في المدارس الأهلية، وفي السلطنات المجاورة مثل السلطنة الواحدية، وفي الوظائف الكتابية بالدوائر الحكومية، كما ابتعث المعهد بعض طلابه للدراسة في الخارج في حدود ضيقة جدًا، وكان الأزهر الشريف هو قبلة الابتعاث[2].

ب) المدارس:

1 – مدرسة الناخبي للبنات:

افتتح الشيخ عبدالله أحمد الناخبي أول مدرسة لتعليم البنات في المكلا في عام 1355هـ/ 1936م في بيته، بدأها بتعليم زوجته وابنته بنفس النظام المعمول به في المدارس الحكومية[3]، ولم يكن للجغرافية ولا دروس الطبيعة حضور[4]؛ ذلك أن عنايته كانت أكثر بعلوم الدين، واللغة العربية، والصحة، والتدبير المنزلي، في حين أَقَلّ التركيز على علم الحساب، والجغرافية، والطبيعة، والمعلومات العامة بصورة إجمالية[5].

أما الأهداف المتوخاة من تأسيس هذه المدرسة فتتمثل في: تخريج المعلمات، ومحاربة الأمية، ورفع المستوى الثقافي عند العامة، وإعداد الطالبة لتكون أُمًا وربة

(1) سليمان، التربية، ج1، ص142.
(2) نعمة، «كل شيء»، صحيفة النهضة، العدد: (228)، ص2؛ مديحج، المدرسة، ص90.
(3) باعنقود، فكرة موجزة؛ الملاحي، المذكّرة، ص193.
(4) باعنقود، فكرة موجزة.
(5) باعنقود، تعليم الفتاة بالمكلا؛ الناخبي، «مقابلة شخصية»، إذاعة المكلا، مايو1998م.

منزل حسب الإمكانات[1].

وكان السلطان صالح في هذه الأثناء يستعد لفتح مدارس تعليم البنات بدليل تعيينه زوجة المستشار البريطاني في عام 1357هـ/ 1938م مسؤولة عن تعليم البنات، وتكليفها استقدام معلمات، فقدمت عدة مقترحات منها: تدريب المعلمات على النظافة، والصحة، ورعاية الأطفال، وتعليم الدين، والقراءة والكتابة، والرياضيات والتاريخ، وعلم طبقات الأرض (الجغرافيا) [2]؛ إلا أن الظروف لم تكن مواتية.

قام القدال أولًا بتقديم المساعدات المكتبية لمدرسة الناخبي للبنات، ثم ضمها أخيرًا إلى المعارف الحكومية القعيطية في عام 1360هـ/ 1940م[3]، وقد سارت المدرسة في نظامها وفق المعمول به في مدارس البنين الحكومية[4]، والذي تم تحديثه.

وأسهمت زوجة المستشار البريطاني، التي كانت حريصة على زيارة المدرسة، في إدخال مادة تعليم الأشغال اليدوية إلى المقرر الدراسي، وأحضرت معلمة من عدن[5]، إضافة إلى كوي الثياب والطبخ[6]. وقد ازداد عدد الطالبات من (10) طالبات إلى (90) طالبة[7] حتى وصلن (150) طالبة في عام 1363هـ/ 1944م[8].

---

(1) باعنقود، تعليم الفتاة بالمكلا.

(2) Griffiths, Reprot, p27– 28,30.

(3) باعنقود، فكرة موجزة؛ الناخبي، عبدالله أحمد"تعليم الفتاة الحضرمية" صحيفة الأخبار، العدد: (13) 15–1–1954م، ص8–9؛ مديحج، المدرسة، ص78؛ القدال، معلم، ص76–77.

(4) باعنقود، فكرة موجزة؛ الملاحي، المذكّرة، ص193.

(5) باعنقود، فكرة موجزة. والمرأة تدعى رحيمة.

(6) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p591.

(7) الناخبي، «مقابلة شخصية»، إذاعة المكلا، مايو1998م.

(8) Ingrams,'Education,1944',Records of Yemen,V9, p591.

وكانت معلمات المدرسة هنّ خريجاتها، وقد سبق أن تلقينّ الإرشادات والتوجيه من الشيخين القدال والناخبي، وكانت الأستاذة فاطمة عبدالله الناخبي[1] تلقي المحاضرات التوعوية للمدرسات، وأسهم الشيخ الناخبي برفد المدرسة بمكتبة للمطالعة، وأسس لها نظام إعارة أسبوعي تحت إشراف إحدى المدرسات. أما اللباس المدرسي فقد كان من إدخال القدال. وكان للبنات نشاط يتمثل في قيام فريق منهنّ بعقد اجتماع أسبوعي في المدرسة عصرًا بمساعدة المدرسات قد يكون محاضرة، أو مطالعة كتب وإعطاء ملخص لها، وقد تحدث مناظرات في مواضيع لها علاقة بحياة الفتاة، كما حرر فريق منهنّ جريدة (فتاة الساحل)، وهي جريدة شهرية. كما كان للمدرسات اجتماع أسبوعي تلقى فيه المحاضرات. وقد أصدرن مجلة (فتاة الأحقاف)، وهي أيضًا شهرية. وقد وجد مثل هذا النشاط في المدرسة الشرقية للبنات التي افتتحت في عام 1359هـ/ 1940م[2].

ثالثًا: أهداف تجربة تحديث التعليم وأسباب نجاحها:

نستنتج مما تقدم أن اهتمام بريطانيا بتحديث التعليم جاء نتيجة لعدة أهداف أهمها:

(1) الأستاذة فاطمة عبدالله الناخبي: ولدت في عام 1338هـ/ 1920م، تلقت تعليمها علي يد والدها، وكانت إحدى أول طالبتين ومدرِّستين في مدرسة الناخبي لتعليم البنات الأهلية ثم الحكومية، وتدرجت إلى أن أصبحت مديرة، وبعد تقاعدها اتجهت إلى توعية النساء في التجمعات والمناسبات الدينية. توفيت في عام 1423هـ/ 2003م. للمزيد من المعلومات ينظر: بصعر، عبدالقادر سعيد، «التربوية القديرة فاطمة عبدالله الناخبي»، مجلة شعاع الأمل، العدد: (54) ديسمبر2005م، ص13؛ الموسطي، طارق بن سالم سعد، وآخرون»يافع في حضرموت»، الموسوعة اليافعية، مج12، ج12، دار الوفاق للدراسات والنشر، عدن، 1436هـ/ 2015م، ص765–766.

(2) باعنقود، تعليم الفتاة بالمكلا.

1 – رغبات وأماني عاهل الدولة القعيطية السلطان صالح بن غالب القعيطي الذي كان تواقًا إلى تقدم شعبه ورُقيه، وقد رحّب بتحديث التعليم، ووقف إلى جانب هذه التجربة.

2 – تنفيذًا للمخططات البريطانية الهادفة إلى تطوير أنظمة السلاطين من شكلها العشائري إلى شكل الدولة ذات الأجهزة والمرافق الإدارية والتنفيذية[1]، وهذه الأجهزة تحتاج إلى المزيد من الموظفين، ويمكن تلبية هذا الهدف من خلال المدارس المتوسطة، والدورات التدريبية لصغار الموظفين، أما كبار الموظفين، فيتم من خلال إرسال نخبة منتقاة إلى الخارج لتلقي تعليم أعلى، ودورات خاصة[2]، وبأقل تكلفة[3].

3 – توجيه السياسة التعليمية والتربوية في المدارس لإيجاد جيل مروض (متحضر) سهل الانقياد للقيم البريطانية؛ إذ كان البريطانيون يعتقدون أنه بالتربية والتعليم يمكن هدم الحواجز النفسية والفكرية، وبالتالي إزالة العصبية القبلية والمشاحنات الطائفية والتناقضات الاجتماعية[4].

أما نجاح تجربة تحديث التعليم فيعود إلى الأسباب الآتية:

1 – مرونة الجهاز التربوي والتعليمي في التعامل مع بعض الإشكالات التي واجهته من قبل الأهالي، ونجاحه في التغلب عليها، وكان لشخص القدال دور كبير جدًا ومهمًا في ذلك؛ لما يتمتع به من صفات حسنة وأخلاق فاضلة، وخير شاهد على ذلك تعديل

(1) سليمان، التربية، ج1، ص124؛ مديحج، المدرسة، ص29.

(2) مكنون، انجرامز، ص414.

(3) Letter From The Governor, Aden , to The Secretary of State for the Colonise, London,6– 4– 1943,Records of Yemen,V9, p593.

(4) سليمان، التربية، ج1، ص192؛ مديحج، المدرسة، ص29.

توقيت الدراسة في مدرسة القارة بغيل باوزير[1]؛ الأمر الذي كان له أثر إيجابي في إقبال الأهالي على تعليم أولادهم، وحال دون هروب الطلاب من المدارس.

2 – انهيار منظومة التعليم الأهلي في مدينة المكلا؛ نتيجة سوء أحوال أصحاب النفقة، وقصور همم بعض الإدارات المدرسية عن مسايرة تحديث التعليم أسوة بما يعتمل في عدن أو بعض المهاجر التي ارتادها الحضارم.

3 – وجود جيل من المعلمين الشباب من أبناء مدينة المكلا خاصة، وحضرموت عامة، وكان هذا الجيل توّاقًا ومتلهفًا إلى تطوير التعليم، وطالب بإدخال الأساليب والمواد التعليمية الحديثة مثل: علوم التاريخ، وطبقات الأرض، وغيرها.

4 – نمو الوعي في حضرموت نتيجة لتأثير المهجر، وتأثير الصحف الصادرة في حضرموت رغم تقطعها، إضافة إلى الصحف القادمة من مستعمرة عدن، وبعض البلدان العربية وبالذات الصادرة في مصر والعراق والشام.

5 – تحسّن دخول الإيرادات المالية على قلّتها نتيجة لوجود جهاز إداري منظم، ولوجود دعم مادي مقدم من الحكومة البريطانية كان بعضه على شكل قروض مالية، والبعض الآخر مساعدات من صندوق مالية تحسين المستعمرات البريطانية.

6 – الحاجة الماسة إلى المال؛ وهو أهم سبب من وجهة نظري لنجاح عملية تحديث التعليم في هذه المدة، التي تزامنت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أدّت إلى إقفال بعض مصادر الارتزاق، وانقطاع التحويلات المالية من الشرق الأقصى إلى حضرموت، نتيجة غزو اليابان للشرق الأقصى، واجتياح حضرموت جائحة مجاعة 1361هـ/ 1942م، وكان التعليم أحد المجالات التي أوجدت فرص عمل كبيرة.

---

(1) القدال، معلم، ص71.

رابعًا: النتائج المترتبة عن تحديث التعليم:

أفرزت عملية تحديث التعليم في هذه المدة جملة من **النتائج الإيجابية** تمثلت في: شمولية استهداف التعليم معظم فئات المجتمع: بنين وبنات، كبار السن، مكفوفين، حضر وبادية، وبمختلف الأنواع: منتظم، محو أمية، مهني بشقيه المدني (معلمين، وموظفين، وقادة، وحكام) وعسكري، لغة إنجليزية -نتيجة للاحتكاك بعدن والمهجر، ووجود مكتب الإدارة البريطانية «مكتب المستشارية»-، وبسلم تعليمي شمل المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، والمتوسط، والثانوي.

ولم يكن التعليم حكرًا على أبناء مدينة المكلا فقط؛ بل شمل أبناء الجالية الهندية، والصومالية، والراغبين من طلاب المحمية الشرقية، لاسيما (الدولة الكثيرية والسلطنة الواحدية)، فضلًا عن أبناء بعض الموظفين المقيمين.

وأدّى تواجد أبناء الدولة الكثيرية في المكلا وغيل باوزير إلى بداية وحدة حضرموت تعليميًا بعد أن قامت الحكومة البريطانية بتقسيمها سياسيًا في عام 1358هـ/ 1939م إلى كيانين سياسيين هما: الدولة القعيطية والدولة الكثيرية.

وترتب على افتتاح مدرسة البنات الأهلية التي أسسها الناخبي، ثم أصبحت حكومية، أن امتلأت الكثير من بيوت المكلا بخريجة أو أكثر من خريجات المدرسة، كما أن عدد مكائن الخياطة التي لا يتجاوز أصابع اليد قبل تحديث التعليم، انتشرت في بيوت المكلا[1]. مما أوجد حراكًا اقتصاديًا، وفرص عمل، وأسهم في تحسين أحوال تلك الأسر معيشيًا نسبيًا.

وشهد تعليم البنات حالة غير عادية من النشاط اللاصفي؛ ليس على مستوى الطالبات، بل والمعلمات أيضًا، تمثل في ارتياد المكتبة للقراءة والاطلاع، وعمل

(1) باعنقود، تعليم الفتاة.

ملخصات للكتب المقروءة، وإجراء الحوارات والمناقشات لاسيما فيما يتعلق بأمور حياتهن الخاصة، مما أدى إلى زيادة معلوماتهن ومعارفهن، وظهور الجرأة الأدبية لديهن، ورغبتهن في مواصلة التعليم إلى صفوف أعلى.

وكان انتشار الأمية نتيجة لحالات الفقر والعوز الذي اضطر الكثير من الطلاب إلى عدم استكمال تعليمهم، أو عزوف الأولاد بالكلية عن دخول المدارس، فلما تحسَّنت الأوضاع المادية لبعضهم، واقتنع البعض الآخر بالتعليم، انخرط هؤلاء في صفوف محو الأمية.

وتم تنظيم العملية التعليمية الحكومية؛ فأصبح هناك سلَّم تعليمي، وميزانية، ومنهج ثابت -بعد أن كان في البداية غير ثابت- هو المنهج السوداني، وطرق تدريس، ودورات تأهيل للمعلمين، وابتعاث خارجي. كما تم تنظيم الجهاز والإدارة التعليمية؛ إذ تم تأسيس هيكل إداري في قمته ناظر المعارف، وقاعدته مجموعة من الموظفين.

وتقدم مستوى اللغة الإنجليزية عند طلاب المدرسة المتوسطة نتيجة للطرق الحديثة المستخدمة في التعليم بما يتوافق مع التطورات التي شهدتها المنطقة، ويحقق في الوقت نفسه الأهداف المتوخاة من تحديث التعليم.

وشهدت المدارس الحكومية أنشطة لاصفية، ووجدت المكتبات، والأندية الثقافية والرياضية، ونشطت الحركة الموسيقية والكشفية، وظهرت الصحة المدرسية من خلال افتتاح بعض المشافي الصحية في المدارس، وهي أقرب إلى الوحدة الصحية منها إلى المشفى، والقيام بحملات التفتيش الصحي داخل المدارس. وامتد ذلك النشاط إلى ما تبقى من مدارس التعليم الأهلي.

وانتشر التعليم الحكومي في العديد من مناطق حكم الدولة القعيطية، فوصل إلى المقاطعات، والقرى البعيدة، والمراكز النائية، وفي هذا دحض لمزاعم القوميين

الذين أدّعوا أن الجهل كان متفشيًا، والأمية ضاربة أطنابها في طول البلاد وعرضها[1].

ودفعت مجاعة1361هـ/ 1942م بأبناء البادية وبناتها إلى التعليم، صحيح أن البداية كانت في مدينة المكلا حاضرة الدولة القعيطية؛ إلا أن أهمية ذلك كمن في كسر الحواجز النفسية، والتمرد على العادات التي نظرت إلى التعليم بسلبية؛ إذ كانت البادية تنظر بازدراء إلى التعليم، وتعدّه سبب الجبن[2]، الأمر الذي مهّد لشيوع رغبة التعليم عند البادية، وإقبال البنات بالذات عليه، وظهور رغبة المواصلة إلى صفوف أعلى. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن مخرجات مدارس بنات البادية كانت رافد لمدارس الحكومة الابتدائية بالمعلمات رغم قصر المدة الزمنية.

وأدّى نجاح تجربة تحديث التعليم بالتزامن مع إقامة مكتب المستشارية البريطانية في المكلا، وتطور الجهاز الحكومي القعيطي، وتطور النشاط الاقتصادي في المكلا، والحاجة إلى الحديث باللغة الإنجليزية في المعاملات والتعليم إلى تعلّم اللغة الإنجليزية على يد مجموعة من الأساتذة أشهرهم الأستاذ محمد سالم باشريف[3]، الذي افتتح مدرسته في عام 1367هـ/ 1947م، بدأها بتعليم بعض أولاد

---

(1) ابن دغر، أحمد عبيد، حضرموت والاستعمار البريطاني1937–1967م، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 1421هـ/ 2000م، ص172– 173.

(2) بامطرف، محمد عبدالقادر، المعلم عبدالحق الشاعر الشعبي الأول، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط (2) 1983م، ص221.

(3) الأستاذ محمد سالم باشريف: ولد في عام 1350هـ/ 1932م في المكلا، وبها تلقى تعليمه الابتدائي، وتلقى تعليمه في مادة اللغة الإنجليزية على يد مجموعة من الأساتذة من أبناء المكلا، وكذا عبر المراسلة مع بعض المعاهد في عدن، عمل في الخدمات الصحية، ثم في إدارة المياه، حصل على دورة تدريبية في بريطانيا في عام 1387هـ/ 1967م، وفي عام 1400هـ/ 1980م أحيل إلى المعاش. وللمزيد ينظر: مدرك، خالد سعيد، محمد سالم باشريف معلّم الأجيال، مطبعة وحدين الحديثة، 1439هـ/ 2017م، ص41– 45.

الموظفين الصحيين، ثم أبناء المواطنين في عام 1370هـ/ 1950م بمقابل مادي، وكان منهجها هو المنهج الحكومي[1].

وأدى نجاح تجربة تحديث التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية، إلى تعميم تطبيق تلك التجربة في الكثير من مناطق حكم الدولة القعيطية وبسرعة كبيرة حتى بلغ عدد المدارس الابتدائية أكثر من (20) مدرسة، موزعة على مناطق داخل حضرموت وساحلها. وقد ترتب على زيادة عدد المدارس، أن زاد عدد الموظفين العاملين فيها، ونسجهم علاقات اجتماعية قائمة على الود والاحترام المتبادل.

وكانت مدينة المكلا الميدان الحقيقي لتطبيق تلك التجربة الاستعمارية، ثم صارت مقاطعة غيل باوزير الخليفة المؤهل لإتمام تطبيق تلك السياسة بحكم موقعها وطبيعة أرضها، فورثت الغيل المكلا في المدرسة المتوسطة بطلابها، وكشافتها، وداخليتها، وأنشطتها المختلفة. بما في ذلك النشاط الثقافي ذي الصبغة التجارية المتمثل في استيراد الكتب، والمستلزمات والملبوسات المدرسية.

واستفادت الغيل وبعض ضواحيها من ذلك الإرث كثيرًا، ربما أكثر من المكلا نفسها، وأي مقاطعة أخرى خاصة مع وجود جهاز حكومي آخر في الغيل هو نظارة الزراعة التي كان مقرها القصر السلطاني (الباغ) ؛ إذ صارت الغيل أكثر اتصالًا وتواصلًا بالمركز الرئيس (المكلا -العاصمة-) رغم أنها أقرب إلى الشحر منها إلى المكلا[2]، فزادت أهميتها، فقصدها الزوار الأجانب فضلاً عن المسؤولين الحكوميين من حضرموت وخارجها.

وظهرت فئة الموظفين من أبناء المكلا وغيل باوزير وغيرها من مناطق

(1) استمرت المدرسة تعمل حتى عام 1432هـ/ 2005م؛ إذ قام مع أبنائه بتحويلها إلى (معهد باشريف للتدريب والتأهيل). للمزيد ينظر: مدرك، معلم الأجيال، ص49-65.

(2) تبلغ المسافة بين الغيل والشحر (38.62) كم، وبين الغيل والمكلا (54.07) كم.

حضرموت، ومن مختلف المراتب الاجتماعية، وأطلق على الموظفين بما فيهم التربويين (مدراء ومعلمين)، لفظة «الشيخ»، وهي لفظة كانت تطلق على المنتمين إلى المكون الاجتماعي الثالث في السلم الاجتماعي بحضرموت.

وكان ظهور تلك الفئة -الموظفين- نتيجة لعدة أسباب أهمها: طبيعة المدن الساحلية التي تتسم بالبساطة والوداعة وتقبل الوافد وسرعة الاندماج، وإقفال باب الهجرة مؤقتًا نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكان من أهم ما يميز فئة الموظفين العاملين في مجال التربية والتعليم؛ وجود العنصر النسائي (إدارة، ومعلمات) الأمر الذي شجع الأهالي -بعد تبدد عقدة الخوف نسبيًا- على تعليم بناتهم، وأيضًا شجع المخرجات النسائية على مواصلة التعليم، والالتحاق بالعمل في المدارس الحكومية؛ إذ كان لعدم الاختلاط في مجال تعليم البنات تأثيرًا إيجابيًا على إقبال الأهالي على تعليم بناتهم.

وأسهم انتشار التعليم في زيادة انتشار الوعي، وظهور جيل متعلم، الأمر الذي أدى لاحقًا إلى إضعاف صراعات الحارات التي لم تبقَ شوائبها عتيقة إلا عند بعض كبار السن، وإضعاف التمايز الفئوي، واهتزاز السلم المراتبي.

وأدى وجود فئة الموظفين في مقاطعة الغيل إلى تحسّن المستوى المعيشي لعائلاتهم وأهليهم وذويهم، لاسيما أن مجتمع الغيل مجتمعًا فقيرًا اعتمد في اقتصاده على: الاكتفاء الذاتي الزراعي، وبيع بعض المنتجات الزراعية، والتحويلات المالية لأبنائها المهاجرين في شرق أفريقيا (السواحل).

وأدى نقل المدرسة المتوسطة من المكلا إلى الغيل، إلى تطور الخدمات الاجتماعية ذات العائد الاقتصادي؛ إذ انتعشت المقاهي وتحسنت خدماتها لاسيما بعد أن ارتادها الموظفون العاملون في الغيل ومنهم التربويون - فضلًا عن أبنائها-، والقادمون للزيارة.

ونشط الوضع الاقتصادي؛ إذ ازداد النشاط التجاري فيها، وظهر بيع المواد القرطاسية إلى جانب المواد الغذائية والملابس والأدوية[1]. واتصل ذلك النشاط في جزئية منه بعدن مباشرة أو غير مباشرة عندما تم توريد الدفاتر وغيرها من المواد منها[2].

وانعكس النشاط المدرسي على الحركة الثقافية؛ إذ تأسست بعض الأندية الثقافية الرياضية[3]، ونشطت الحركة المسرحية وحركة الغناء والطرب، وظهر الشعراء، ولا ينكر أثر المهجر على الغيل، ووجود المواهب فيها، ولكن تفجّر ذلك كان بعد نقل المدرسة المتوسطة إلى الغيل، ووجود الأساتذة السودانيين الذين اهتموا بهذه الأنشطة. وقد أكد ذلك أحد المعاصرين قائلًا: «ودون شك فإن نشاط المدرسة الوسطى بالغيل في مجال اللعبة كان له تأثيره الإيجابي في تقدم مستوى فرق الأندية، من خلال خريجي هذه المدرسة من الطلاب وأساتذتها من المعلمين السودانيين والمبعوثين الوطنيين أو عبر المباريات واللقاءات الكروية بين فريق المدرسة وفرق تلك الأندية»[4].

ولا يستبعد أن بعض وجهاء آل باوزير وأهل الغيل قد شعروا بعلو شأن منطقتهم في هذه اللحظة البلورية من التاريخ، فخلعوا عليها تسمية «بلاد العلم والعلماء»، وللأمانة العلمية لم يكن للغيل شهرة علمية كبيرة حتى عندما أسس ابن سلم رباطه في عام 1320هـ/ 1902م، بل إنه حورب من أهلها، وانتهى أمره مسمومًا في ظروف

(1) خير شاهد على ذلك، المحلات التجارية للتجار: أحمد ومحمد سعيد جوبان، ومحمد وعوض وفرج باعيسى (آل الدوعني).
(2) أشهرها «دفاتر باحميش» التي كان يبيعها التاجر باحميش في عدن.
(3) مثل ناديي الشباب والاتحاد اللذين تأسسا في عام 1369هـ/ 1949م.
(4) باوزير، سالم عوض، محطات على الطريق، مكتب وزارة الثقافة/ حضرموت، المكلا، 1432هـ/ 2011م، ص48.

غامضة، كما أن الغيل لم تكن مركز إشعاع علمي مقارنة بتريم، أو غيرها من مناطق حضرموت.

وتفاعلت بعض مؤسسات المجتمع المدني واشتركت في دعم العملية التعليمية، وخير دليل على ذلك تفاعل الجمعية الخيرية بالمكلا، والأهالي في دعم التعليم، وتقديمهم الدعم المالي والمعنوي لإنجاح هذه المشاريع.

أما **النتائج السلبية**؛ فبالنسبة للمعهد الديني بالغيل؛ كان يفترض على نظارة المعارف القعيطية أن تعمل على إرسال المزيد من الطلاب حتى يتم تأهيلهم، كما كان يفترض على إدارة المعهد أن تعمل على إقامة المزيد من العلاقات والروابط الوثيقة مع العديد من المعاهد الإسلامية المنتشرة في البلاد العربية والإسلامية، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث.

وترتب على فتح المعهد عدة نتائج، أهمها: تضعضع نشاط رباط الغيل (رباط ابن سلم)، وقلّ الانتفاع به، لأن الحكومة نقلت كل الطلبة الموجودين به إلى المعهد الحكومي، ونقلت شيخ الرباط[1] إلى المعهد أيضًا. وأغدقت عليه المرتبات الشهرية[2]، وكان الواجب يحتم عليه أن يتنبه لهذا الخطر مبكرًا.

ومن النتائج عدم تجاوز المعهد الديني في سلمه التطويري إلى المستوى الثانوي[3]، وعند البحث عن مشاهير مخرجات المعهد، تبين للباحث أنه لا توجد مخرجات مشهورة، وبالتالي يتبين أن الهدف الحقيقي من وراء فتح المعهد الديني، هو إضعاف حركة التعليم الديني بشكل عام حتى لا تشكّل عائقًا - في المستقبل- أمام الأهداف الاستعمارية في إيجاد جيل مشبّع بالأفكار الاستعمارية، ومفطور

(1) شيخ الرباط في هذه المدة هو العلامة محسن بن جعفر بونمي (1309-1379هـ/ 1888-1960م).

(2) الملاحي، المذّكرة، ص170.

(3) سليمان، التربية، ج1، ص142.

على حب المدنية الغربية من ناحية أخرى، وذلك لن يتم إلا من خلال إفراغ رباط ابن سلم من محتواه الديني أولًا تمهيداً للقضاء عليه أخيرًا. وقد أكد هذه الحقيقة أحد المعاصرين بقوله إن: «المعهد لم ينجب منه ولا فقيه واحد ولا عالم ولا نصف عالم، وإنما أتى للقضاء على رباط الغيل»[1].

ولم تمر العملية التعليمية وتحديثها بسلام؛ إذ تعرضت للاهتزاز أكثر من مرة نتيجة احتجاج الطلاب على بعض الإجراءات المدرسية التي تمت باسم تحديث التعليم على يد الإخوة السودانيين، ولا يستبعد أن يكون خلف تلك الاحتجاجات بعض الأهالي.

ومن السلبيات، لم تبن مدارس جديدة، بل ظلت معتمدة على بيوت المواطنين وبعض القصور السلطانية يدرّس فيها؛ رغم عدم ملاءمة بعضها للعملية التعليمية، وإن كانت مقبولة من الجانب النفسي والصحي للطلاب لوجود التهوية والإضاءة المناسبة.

وقادت عملية تحديث التعليم، القدال إلى ارتقاء منصب حكومي رفيع؛ هو سكرتير (وزير) الدولة القعيطية، نتيجة لنجاحه الكبير في تطبيق السياسة التعليمية الاستعمارية في المنطقة، وحوزه رضا مكتب المستشارية التي رشحته في عام 1370هـ/ 1950م لشغل ذلك المنصب على حساب الشخصيات الحضرمية، ولما تأمل منه مستقبلًا من إنجاز خدمات جليلة للاستعمار البريطاني في حضرموت.

لم يتقبل الوطنيون والمواطنون ذلك، واعترضوا على القدال، تمامًا مثلما حدث معه عند بداية تطبيقه لسياسة تحديث التعليم، فخرج المواطنون في مظاهرة (عفوية كانت أو مخطط لها)، ولكن النتيجة كانت واحدة هي: التعبير عن حالة الرفض، الذي كان ثمنه سقوط عدد من القتلى والجرحى.

(1) الملاحي، المذكّرة، ص170.

وهناك **نتائج ثنائية التأثير**؛ إذ كان في البداية جُل العاملين في هذه المدارس من إدارات ومعلمين في المدارس من الحضارم، وقلّة من يافع، والصومال، والهند، وغاب الإخوة السعوديون ذوو الأصول الحجازية، ثم أسندت نظارة المعارف القعيطية إدارة بعض المدارس الحكومية إلى بعض الإخوة السودانيين.

ومن النتائج ثنائية التأثير، تبؤ غيل باوزير مكانة عليا، على حساب المكانة التاريخية للشحر التي كانت في هذه المدة لواء (محافظة) ؛ بها العديد من الأماكن والضواحي الزراعية التي تخدم الرؤية الاستعمارية التي قررها عميد معهد بخت الرضا، لذا فلم يبقَ للشحر من شهرة سوى زيارتين سنويتين لمن يعتقد فيهم الولاية والصلاح، إضافة إلى بعض الألعاب الشعبية التي تقام في تلك الزيارات.

وزاد وعي الأهالي بالتعليم وفوائده، فدفعوا بأولادهم ذكورًا وإناثًا إلى المدارس، مما أدى إلى زيادة العدد، الأمر الذي يتطلب زيادة عدد المعلمين، وإيجاد مدارس جديدة، ولما تعذّر زيادة عدد المعلمين والمدارس، ازدحمت الفصول الدراسية بالطلاب والطالبات، وفي بعض الأحيان استئجار بيوت بعض المواطنين.

وظهرت عملية حوكمة بعض مؤسسات التعليم الأهلي؛ خاصة الأربطة الدينية والمعاهد، فمن ناحية تم دعمها ماليًا من قبل السلطة المحلية والاستعمارية، ومن ناحية أخرى تم ربط مناهجها ومقرراتها بالتعليم الحكومي في كثير من مفرداته، مما دفع ببعض طلابها إلى التظاهر احتجاجًا على عدم إدخال مقرر اللغة الإنجليزية في البرنامج الدراسي. وبقدر ما عكس هذا المطلب الرغبة في التحديث والتطوير، بقدر ما دلّ على وجود فراغ في المحتوى الديني.

ومن النتائج، أن تمتع طلاب المدرسة المتوسطة والمعهد الديني بالمكلا، بحرية التعبير والمطالبة بالحقوق، ولكن وسيلة التعبير لم تكن إيجابية؛ إذ استخدموا الاضراب عن الدراسة، الأمر الذي له تأثير سلبي على العملية التعليمية.

ومن النتائج ثنائية التأثير أيضًا، أن أصبح التعليم متطورًا، ولكنه سار في الاتجاه المدني التحرري على حساب التعليم الديني، وبالتالي بداية السير في طريق التغريب والعلمانية، وقد حاول بعض الغيورين مقاومته، ولكنهم فشلوا.

أما ما ذكره أحد أساتذة التاريخ عن رغبة بريطانيا في احتواء التعليم الأهلي وتوجيهه لخدمة مصالحها نتيجة انتشاره وغلبة الطابع الديني عليه[1]، فلا أعتقد صحة ذلك، لسبب بسيط، هو أن بعض مؤسسات التعليم الأهلي لاسيما الأربطة، وإن غلب عليها الطابع الديني، لم توجه التعليم ضد السياسة البريطانية، ولم تحمل لها روح العداء، ولم يتخرّج في أربطة حضرموت ومدارسها سواء التي تأسست قبل مجيئ الاستعمار البريطاني وبعده، قادة معارضة أو جهاد ديني عكس الذي جرى في بعض الدول العربية.

الخاتمة:

توصل الباحث إلى أن تجربة تحديث التعليم كانت جزءًا من مشروع سياسي كبير هو التدخل البريطاني المباشر في شؤون المنطقة، وإحكام السيطرة عليها؛ للمحافظة على المصالح الاستراتيجية لبريطانيا، وضمان بقائها في المنطقة.

وأن تفاقم حدة الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين دول أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، دفعت الحكومة البريطانية بقوة لتطبيق تلك التجربة، التي تمت بسرعة فائقة غير متوقعة في ظل الظروف المأساوية التي عاشتها المنطقة نتيجة تلك الحرب.

وأن تلك التجربة، كانت مطلب حكومي وشعبي نفذتها الحكومة البريطانية بوساطة قطر عربي شقيق هو السودان، وقد أدّت ضمن عوامل أخرى، إلى توطيد

(1) مكنون، انجرامز، ص444-445.

مركز الحكومة البريطانية في حضرموت، وتبوُّؤ الإخوة السودانيون مراكز مهمة في الجهاز الحكومي القعيطي، وحدوث بعض التغييرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع المكلا خاصة وحضرموت عامة.

وتوصل الباحث إلى أن ما كان لتجربة تحديث التعليم الحكومي في المكلا في تلك المدة، التي كان جزؤها السلبي حدوث انتكاسة في العلوم الدينية، أن تنجح لولا الحاجة إلى المال، وشخصية القدال.

ويوصي الباحث في ختام بحثه ويقترح إقامة ورش عمل، وندوات عامة ومتخصصة، وتقديم دراسات عليا عن التعليم في حضرموت، وجمع الوثائق المتعلقة بالتعليم في داخل حضرموت وخارجها، وحفظها وفهرستها وتصويرها رقميًا.

قائمة المصادر والمراجع:

1) الوثائق:

أ- الوثائق المنشورة:

-الدولة القعيطية، قانون دستور الألوية، (ب.ن)، 29صفر1359هـ/ 8أبريل1940م.

- جمعية الأخوّة والمعاونة، بيان جمعية الأخوّة والمعاونة، تريم، 1368هـ.

- Education',1943,**Records of Yemen**,V9.
- Letter from Governor Office Aden to Secretary of State for Colonies, London,10-2-1943,**Records of Yemen** 1798-1960, Archive Editions, London1993,V9.
- Letter From The Governor, Aden , to The Secretary of State for the Colonise,London,6- 4-1943,**Records of Yemen**,V9.
- Letter from The Governor Aden To The Secretary Of State For The Colonies, London,3- 6-1943,**Records of Yemen**,V9.
- Reprot Of Education In Hadhramaut,by F,L,Griffiths, 1938.

ب- الوثائق غير المنشورة:

- باعنقود، عبدالله سعيد، فكرة موجزة عن تعليم البنت (أوراق مخطوطة غير مرتبة-مكتبة الشيخ عبدالله سعيد باعنقود، المكلا-).

- ـــــــــــــ، تعليم الفتاة بالمكلا. (أوراق مخطوطة غير مرتبة -مكتبة باعنقود، المكلا-).

- نادي الاصلاح الوطني، كلمة احتفالية بمناسبة زيارة وفد جمعية الأخوّة والمعاونة لنادي الإصلاح بالمكلا، (ب.ت). (مكتبة باعنقود، المكلا-).

2) المخطوطات:

- الملاحي، أحمد عبدالقادر، المذكّرة التاريخية. (مخطوط موجود في مكتبة الورثة، غيل باوزير).

3) الكتب:

أ- كتب باللغة العربية:

- البار، عبدالله حسين، حسين بن محمد البار (سيرة ذاتية)، مكتب الثقافة م/ حضرموت، 1436هـ/ 2015م.
- البكري، صلاح، في جنوب الجزيرة العربية، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1368هـ/ 1949م.
- السقاف، عبدالرحمن بن عبيدالله، معجم بلدان حضرموت، مكتبة المنهاج، جدة، 1425هـ/ 2005م.
- الشاطري، محمد بن أحمد، أدوار التاريخ الحضرمي، دار المهاجر، السعودية، تريم اليمن، ج2 ط (3)، 1415هـ/ 1994م.
- القدال، محمد سعيد، الشيخ القدال باشا معلم سوداني في حضرموت ومضات من سيرته1903-1975م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 1997م.
- القدال، محمد سعيد وعبد العزيز علي القعيطي، السلطان علي بن صلاح القعيطي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م.
- الكسادي، عبداللطيف سالم، التعليم في حضرموت الحامي نموذجًا، دار الحامي للدراسات والنشر، الحامي، 1434هـ/ 2013م.
- المحضار، حامد أبوبكر، ترجمة الزعيم السيد الحبيب حسين بن حامد المحضار والسلطنة القعيطية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، 1403هـ/ 1983م.

- المقحفي، إبراهيم أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية، جـ2، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع. صنعاء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، 1422هـ/ 2002م.
- الموسطي، طارق بن سالم سعد، وآخرون»يافع في حضرموت«، الموسوعة اليافعية، مج12، ج12، دار الوفاق للدراسات والنشر، عدن، 1436هـ/ 2015م.
- الناخبي، عبدالله أحمد، ديوان شاعر الدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1422هـ/ 2001م.
- بامطرف، محمد عبدالقادر، المعلم عبدالحق الشاعر الشعبي الأول، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط (2) 1983م.
- باموسى، محمد عمر، عبدالخالق البطاطي رائد التنمية والبناء، مركز حضرموت للدراسات التاريخية، المكلا، 2018م.
- باوزير، أحمد عوض، شهداء القصر، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، 1977م.
باصرّة، صالح علي، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 1421هـ/ 2001م.
- باوزير، سالم عوض، محطات على الطريق، مكتب وزارة الثقافة/ حضرموت، المكلا، 1432هـ/ 2011م.
- باوزير، سعيد عوض، صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1378هـ.
- ــــــــــــ، الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1961م.

- ـــــــــــــ، حياة جديدة سيرة ذاتية وشهادات، دار حضرموت للدراسات والنشر، 1424هـ/ 2003م.

- ابن دغر، أحمد عبيد، حضرموت والاستعمار البريطاني1937–1967م، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 1421هـ/ 2000م.

- ابن سميدع، محمد محفوظ صالح، سيرة قائد اللواء صالح يسلم بن سميدع، مطابع وحدين الحديثة، المكلا، 1432هـ/ 2011م.

- ابن شيخان، سامي محمد، نفحات وعبير من تاريخ غيل باوزير، مطابع بقشان، جدة، 1426هـ/ 2005م.

- سليمان، كرامة مبارك، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، ج1، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، 1994م.

- عبدالمجيد، نجمي، عدن1839–1967م، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين (الأمانة العامة)، 1428هـ/ 2007م.

- قريفت، ف. ل، تجربة في التعليم، ترجمة. فدوى عبدالرحمن علي طه، مطبعة جامعة الخرطوم، 2014م.

- مدرك، خالد سعيد، محمد سالم باشريف معلّم الأجيال، مطبعة وحدين الحديثة، 1439هـ/ 2017م.

- مديحج، محمد سعيد، المدرسة الأم، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 1998م.

- مكنون، صادق عمر أحمد، انجرامز سلطان حضرموت غير المتوج، تريم للدراسات والنشر، تريم، 1439هـ/ 2018م.

ب- كتب باللغة الإنجليزية:

- Ingram's, Doreen, A Survey Of Social and Economic Conditions in the Aden Protectorate, Asmara, British Administration Eritrea 1949.

4) الرسائل العلمية:

- باحمدان، محمد سالم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية (1364-1387هـ/ 1945-1967م)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1440هـ/ 2018م.

5) أبحاث ودراسات ومقالات:

- الناخبي، عبدالله أحمد «تعليم الفتاة الحضرمية» صحيفة الأخبار، العدد: (13) 15-1-1954م.
- باحشوان، عبدالقادر محمد «تصويبات لمغالطات في قراءات المناهج والمقررات»، نشرة الخيصة، العدد: (20) مارس1998م.
- ــــــــــــ، «الحركة المسرحية في حضرموت من بداياتها إلى إشراق حاضرها»، نشرة الخيصة، العدد: (22)، مايو1998م، ص7.
- ــــــــــــ، «إدخال التعليم إدخال التعليم الحديث في حضرموت (1940-1997م) مع إشارة خاصة لأولى المدارس الوسطى»، نشرة من أخبار التربية، العدد: (4)، ج1، فبراير2004م.
- ــــــــــــ، «إدخال التعليم إدخال التعليم الحديث في حضرموت (1940-1997م) مع إشارة خاصة لأولى المدارس الوسطى»، نشرة من أخبار التربية، العدد: (5) ج2، نوفمبر2003م.

- بارجاش، صبري، «الأستاذ الشيخ علي يسلم الشبيلي من رواد التعليم في وادي حجر ومحافظة حضرموت»، مجلة شعاع الأمل، العدد: (84) سبتمبر2008م.
- بافقيه، محمد عبدالقادر، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (105) 11-11-1992م.
- ـــــــــــــ، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (111) 23-12-1992م.
- ـــــــــــــ، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (112) 30-12-1992م.
- ـــــــــــــ، «شيء من تلك الأيام»، صحيفة الأيام، العدد: (134) 16-6-1993م.
- ـــــــــــــ، «طرق التدريس والكتاب المدرسي»، مجلة المنير، العدد: (1) أبريل-يونيو1994م.
- بايعشوت، سند «الشيخ علي محمد العماري.. القائم والنائب لأول المجالس المحلية (القروية-البلدية) بحضرموت»، صحيفة الأيام، العدد: (3928) 24-7-2003م.
- بصعر، عبدالقادر سعيد، «التربوية القديرة فاطمة عبدالله الناخبي»، مجلة شعاع الأمل، العدد: (54) ديسمبر2005م.
- مراسل الصحيفة، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (215) 2-4-1944م.
- مراسل الصحيفة، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (244) 29-10-1944م.

- مراسل الصحيفة، «رسالة حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (302) 30-12-1945م.

- مهيري، أمين سعيد، نبذة مختصرة عن الشيخ سعيد محفوظ مهيري، (الصفحة الرسمية للأستاذ سالمين عمر باسلوم، https://www.facebook.com/)، تاريخ الدخول23-5-1441هـ/ 18-1-2020م.

- نعمة، عبدالباقي يوسف (مدير المعهد) «كل شيء حول المعهد الديني بغيل (باوزير) حضرموت»، صحيفة النهضة، العدد: (228) 5-12-1954م.

- هيئة التحرير، «أخبار حضرموت» صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (136) 30-8-1942م.

- هيئة التحرير «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (145) 8-11-1942م.

- هيئة التحرير، «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (164) 28-3-1943م.

- هيئة التحرير «أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (203) 9-1-1944م.

- هيئة التحرير«أخبار حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (210) 27-2-1944م.

- هيئة التحرير، «أخبار سريعة»، صحيفة الأمل، العدد: (4) س2، 30-1-1948م.

- هيئة التحرير، «الأستاذ التربوي سعيد يسلم مبارك بافطيم»، مجلة الحومة، العدد: (40) أكتوبر - ديسمبر 2012م.

- هيئة التحرير، «الإكليشة»، مجلة المدرسة الوسطى، العدد: (1) 1محرم 1361هـ/ 8يناير1942م.
- هيئة التحرير، «المعلم الشيخ أحمد عبدالرحيم باعباد»، مجلة الحومة، العدد: (25) أكتوبر – ديسمبر2005م.
- هيئة التحرير، «بريد حضرموت»، صحيفة فتاة الجزيرة، العدد: (234) 13–8–1944م.
- هيئة التحرير، «حضرموت في شهر»، صحيفة الأمل، العدد: (4)، السنة الأولى، ديسمبر1946م.
- هيئة التحرير، «من أخبار حضرموت»، صحيفة النهضة، العدد: (93) 27–9–1951م.
- يابلي، نجيب محمد «رجال في ذاكرة التاريخ»، صحيفة الأيام، العدد: (4589) 18–9–2005م.

6) المقابلات الشخصية:

- الناخبي، عبدالله أحمد، «مقابلة شخصية» أجراها الأستاذ عبدالقادر سعيد بصعر، اذاعة المكلا، مايو1998م.
- باصريح، سعيد سالم، مقابلة شخصية، المكلا، صفر1421هـ/ يونيو2000م).
- باعباد، محمد أحمد، مقابلة شخصية، غيل باوزير، 1424هـ/ 2000م.
- مهيري، سعيد محفوظ، مقابلة شخصية، المكلا، 1424هـ/ 2000م.